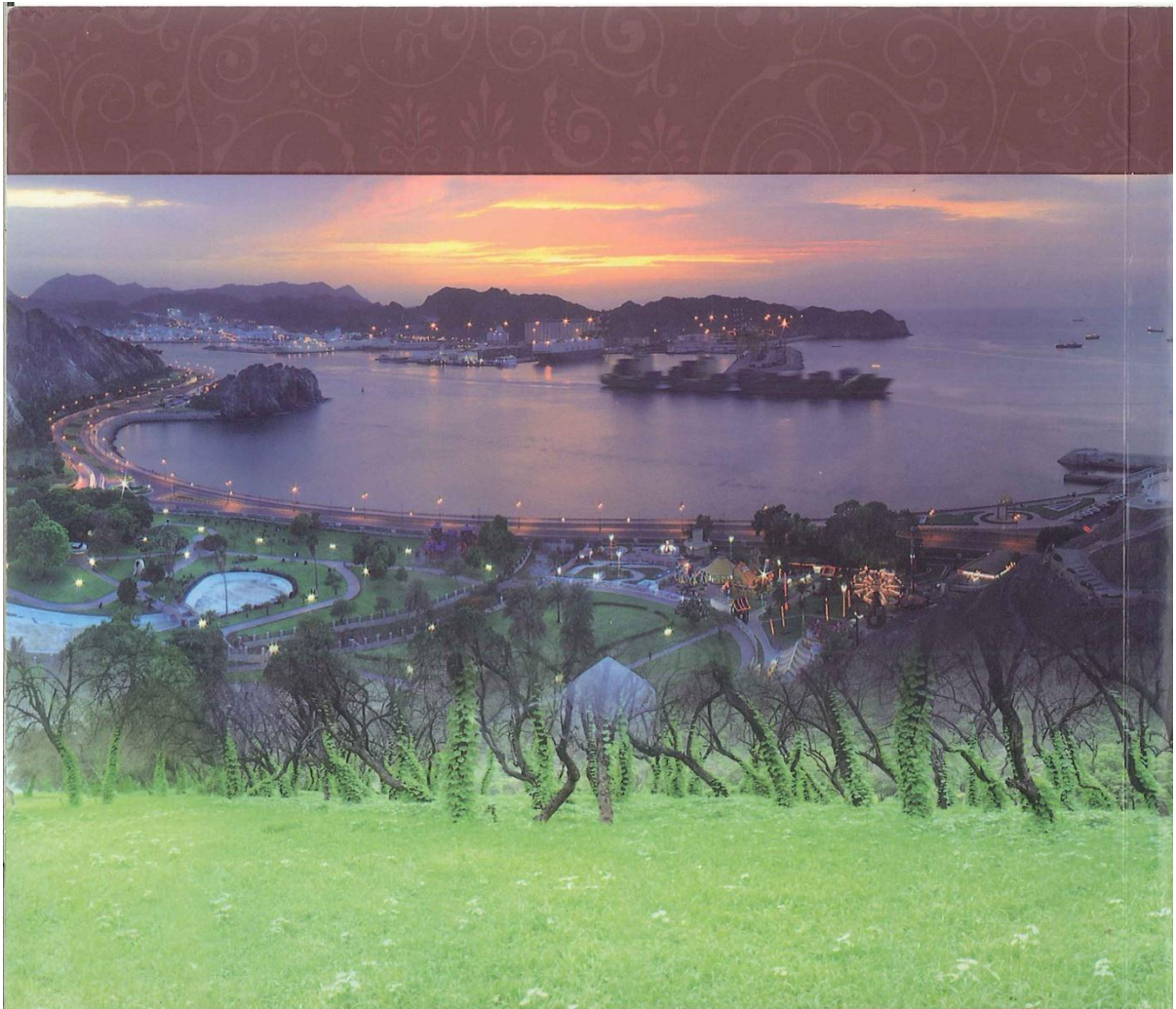


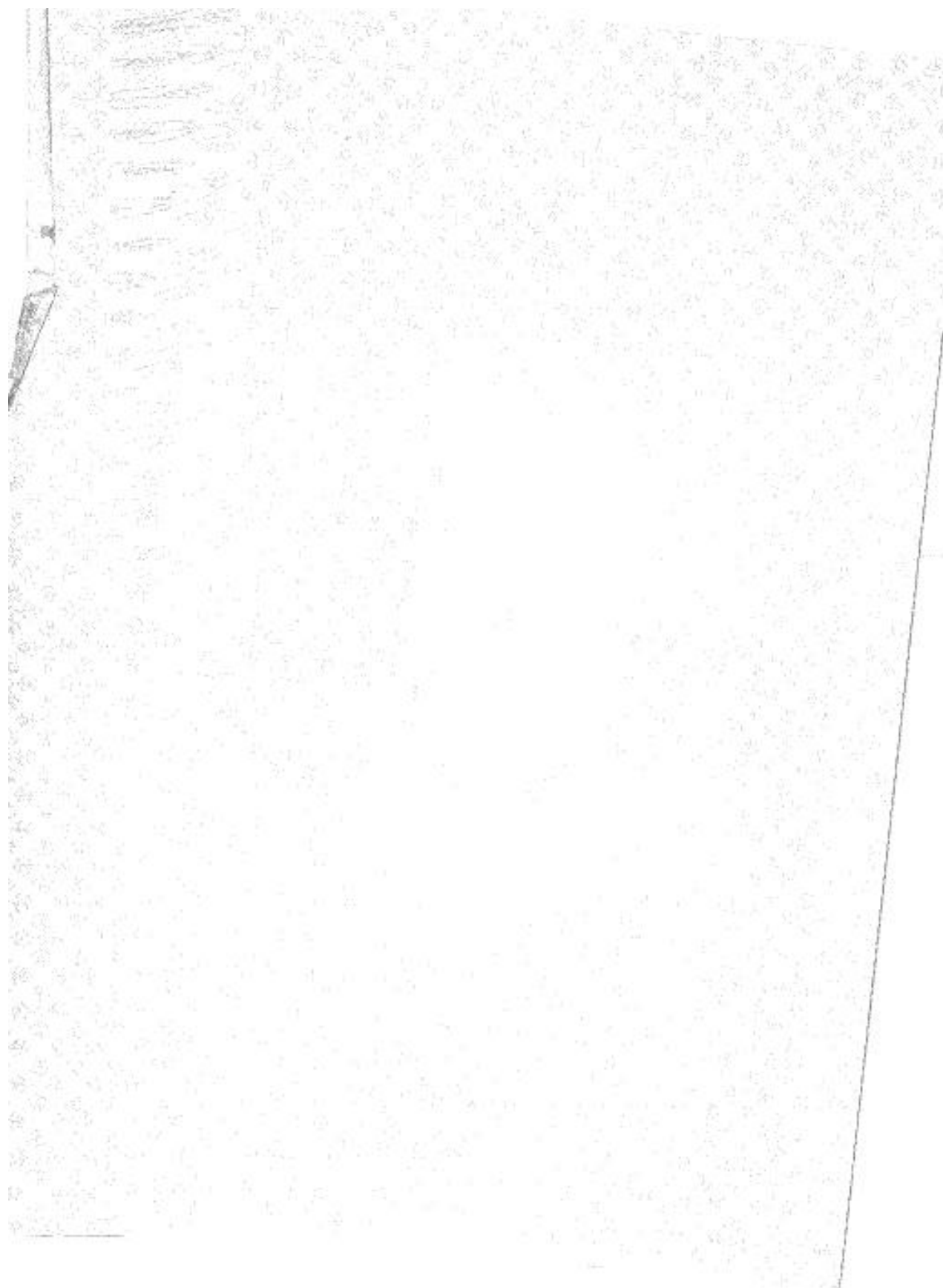


مجله
۲۰۱۲
۲۰۱۳



مجلد ٢٠١٢ ٢٠١٣

إصدار
وزارة الإعلام



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(إن الذين آمنوا
وعملوا الصالحات
إننا لا ننسى أجر
من أحسن عملا)

صدق الله العظيم

من الكلمات المضيئة لقائد المسيرة

إن بناء الدولة العصرية التي نطمح بإقامتها منذ اللحظة الأولى لفجر النهضة المباركة قد اقتضى منا بذل جهود كبيرة في مجال إنشاء البنية الأساسية التي هي عماد التنمية الشاملة وتركيزها الأولي وتوفير هذه البنية في شتى ربوع السلطنة أتاح ولله الحمد فرصة كبرى للتطور العمراني في مختلف المدن والقرى على امتداد الساحة العُمانية ومهد لإقامة مشروعات اقتصادية وتجارية وصناعية عديدة ومنشآت تعليمية وثقافية وصحية واجتماعية متنوعة.



إننا نتطلع إلى نقلة نوعية للعمل الوطني الذي سيقوم به مجلس عُمان في المرحلة القادمة في ضوء ما أتيح له من صلاحيات موسّعة في المجالين التشريعي والرقابي ولا ريب أن التحديات كبيرة غير أننا على ثقة تامة من أن جميع أعضاء المجلس سوف يمارسون دورهم الفاعل ويقدمون جهدهم وعطاءهم البلال من أجل السير قدما بهذا الوطن الغالي نحو أفق العزة والمجد والرفي والازدهار والأمن والاستقرار واضعين نصب أعينهم تلك المسؤوليات الجسيمة التي تُوجب على مجلسهم كهيئة تشارك في صنع القرار.



إن التضاض والتكاتف بين جميع الجهات المسؤولة والتنسيق المباشر بين إداراتها وتبادل الرأي والمشورة بين الفاعلين عليها هو السبيل المؤدي إلى نجاح الخطط والبرامج الوطنية في أداء دورها المنشود في التنمية الشاملة.



لما كان الشباب هم حاضر الأمة ومستقبلها فقد أوليناهم ما يستحقونه من اهتمام ورعاية على مدار أعوام النهضة المباركة حيث سمعت الحكومة جاهدة إلى إن توفر لهم فرص التعليم والتدريب والتأهيل والتوظيف وسوف تشهد المرحلة القادمة بإذن الله اهتماما أكبر ورعاية أوفر تهيئ مزيدا من الفرص للشباب من أجل تعزيز مكتسباته في العلم والمعرفة وتقوية ملكاته في الإبداع والإنتاج وزيادة مشاركته في مسيرة التنمية الشاملة .



العُمانيون منذ القدم صنّاع حضارة ولهم موروثهم التاريخي العظيم وانفتاحهم على الحضارات الأخرى عبر البحار والمحيطات وسعيهم إلى التواصل مع الآخرين وتبادل المنافع المشتركة معهم ما يؤهلهم ليكونوا قُدوة ومثلا في مجال التطور المتسارع والتقدم المتنامي والقدرة على مواكبة العصر والأخذ بكل جديد مفيد فيه من أفكار مستتيرة وعلوم نافعة وتقنيات متجددة مع التمسك دائما بالقيم والمبادئ الرفيعة التي يؤمنون بها والتقاليد والعادات الأصيلة التي نشأوا عليها.

قابوس بن سعيد

تقديم

بهمة عالية، وبعمل دؤوب، وحرص عميق على الحفاظ على قوة انطلاق مسيرة النهضة العُمانية الحديثة نحو غاياتها المنشودة، وفي مقدمتها التنمية والازدهار، ومن ثم السعادة للمواطن العُماني، تواصل المسيرة المظفرة خطواتها الوثابة، معززة بتلاحم وطني بالغ القوة والدلالة بين حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - وأبنائه الأوفياء على امتداد أرض الوطن المعطاء.

تدخل مسيرة التنمية والبناء مرحلة جديدة نحو مزيد من تطوير مؤسسات الدولة العصرية، لتفي بمتطلبات التقدم الاقتصادي والاجتماعي المتواصل، ولتتجاوب مع تطورات وطموحات المواطن العُماني في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وهو ما جعل السلطنة تحظى بكل الإعجاب والتقدير على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وفي ظل منجزات ملموسة تتواصل يوماً بعد يوم، وتعبر عن نفسها على كل شبر من أرض الوطن، يسعى هذا الكتاب إلى إلقاء بعض الضوء على جهود وعطاءات النهضة الشاملة في كافة المجالات من أجل ما يصبو إليه ويعمل على تحقيقه قائد المسيرة المظفرة - أبقاه الله - لعُمان الوطن والمواطن من رفعة وسؤدد.

وزارة الإعلام



قابس
القائد

١٥

المحتويات



مؤسسات
الدولة العصرية

٦٥



إسهام عُماني متواصل
في الحضارة الإنسانية

٧٨



الشفرة العمانية.. صلاحيات
أوسع لتعزيز الأداء البرلماني

٩٦



سيادة القانون
وتيسير التقاضي

٨٥



حضرة صاحب الجلالة
السلطان قابوس بن سعيد المعظم



١٤٦ أمن وطمأنينة
لتحقيق التنمية الوطنية



١١٦ صداقة وحوار ومصداقية
تعزز التنمية والسلام



٢٠٦ التراث والثقافة والفنون..
نوافذ لوجه عُمان الحضاري



١٧٥ الإنسان ..
ركيزة التنمية

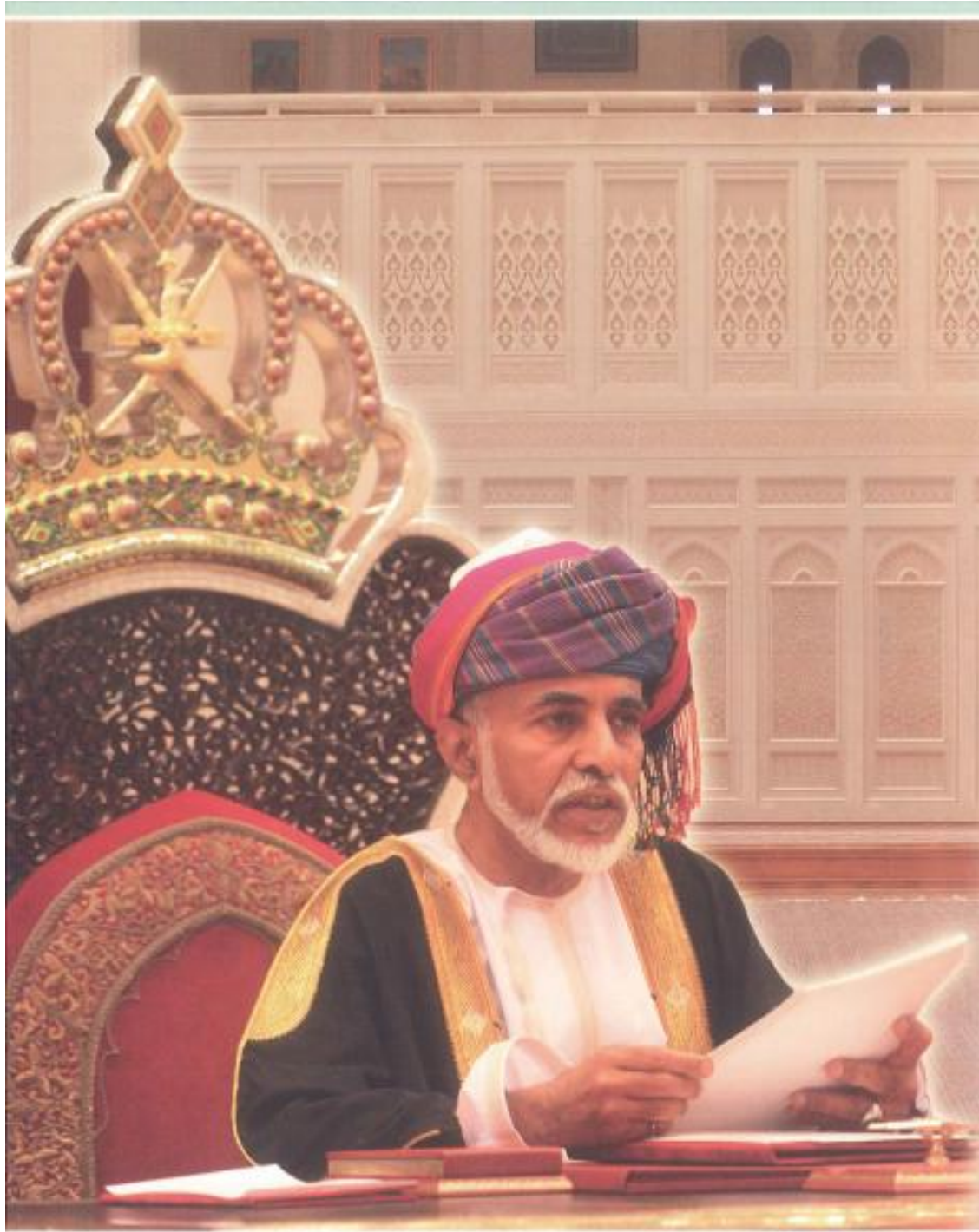


٢٧٦ مرافق حديثة
وبينة نقية



٢٣٤ التنمية الاقتصادية، تطلعات كبرى
للمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي





قابوس القائد

قابوس القائد

إذا كان تقدم الأمم يقاس بسنوات مسيرتها، فإن تقدم النهضة العُمانية بمقياس عمرها يعتبر انجازاً استثنائياً، إذا ما قسنا حجم ومدى واتساع الانجازات وشموليتها مع الأخذ بالاعتبار صورة الأُمس وصورة اليوم. حيث أضحت السلطنة بفضل القيادة والفكر المستنير لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم — حفظه الله ورعاه — والرؤية الحكيمة المستشرقة لأفاق المستقبل، محل فخر واعتزاز لكل عُماني ومقيم على هذه الأرض الطيبة.

بفضل ما نهيأ لهذا الوطن من قيادة حكيمة أخذت على عاتقها كل مقومات النهوض وشرعت في تمهيد الطريق الذي يمكنها من تحقيق الهدف المبتغى والطموح المنشود، انطلقت مسيرة النهضة العُمانية الحديثة نحو غاياتها وفي مقدمتها إسعاد المواطن العُماني وتوفير سبل الحياة الكريمة له، وتمكينه في الوقت ذاته من الإسهام والمشاركة بشكل فعال في صياغة وتوجيه التنمية الوطنية في كل المجالات، وتشبيد صرح الدولة العصرية القادرة على تحقيق طموحاته.

ومع أن الثين وأربعين عاماً ليست مدة طويلة في عمر الشعوب إلا أنها شهدت نهضة شاملة تحددت منذ البداية أهدافها، ومساراتها، وملامحها الأساسية، بفكر مستنير ورؤية استراتيجية شاملة، أحاطت بخبرة التاريخ ومعطيات الحاضر، وحددت الأهداف الوطنية وعملت على تنفيذها بخطى ثابتة واعية ومتدرجة، وبما يستجيب ويمتز بالتقاليد والخصوصية العُمانية في الوقت ذاته لذا فإن ما تحقق على امتداد السنوات الماضية هو في الواقع ثمرة تخطيط عملي واع ومثابرة وقنرة على متابعة العمل لتحقيق الأهداف الوطنية التي تحظى دوماً بالأولوية دون الالتفات كثيراً بما عداها، ومع الحرص كذلك على أن يكون للمملكة دور إيجابي ملموس في كل ما يمكن أن يحقق الخير والسلام والأمن والاستقرار لهذه المنطقة الحيوية وعلى كل المستويات الإقليمية والدولية من حولها كذلك.

إن من أبرز السمات التي تميز مسيرة النهضة العُمانية الحديثة منذ انطلاقها بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم هي تلك العلاقة العميقة بين



إن ما تحقق على امتداد
السنوات الماضية هو في
الواقع ثمرة تخطيط
عملي واع ومثابرة وقنرة
على متابعة العمل لتحقيق
الأهداف الوطنية.

القائد وأبنائه في كل بقاع عُمان وفي ظلها يشغل المواطن العُماني منذ البداية بؤرة الاهتمام والأولوية الأولى باعتباره أغلى ثروات الوطن من ناحية، وإدراكاً للأهمية الكبيرة للتنمية البشرية كركيزة أساسية من ركائز التنمية الشاملة والمستدامة من ناحية ثانية.

وفي هذا الإطار جاءت الكلمة السامية في افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عُمان في ٢١ أكتوبر ٢٠١١م بحسن الشموخ بولاية منح بمحافظة الداخلية، جامعة لأطراف القضايا المركزية التي تهم المواطن العُماني، تضع الثقة كلها فيه، وتدفع به نحو العمل الجاد من منطلق الإحساس بالمسؤولية والواجب والضمير، تلك المسؤولية التي تحتم على أصحابها العمل بيقظة وإخلاص، فالمرحلة المقبلة تتطلب مزيداً من العطاء يتوازى مع أهميتها، لأنها مرحلة مفصلية في مسيرة التنمية، وأن نهج التدرج الذي انتهجته قد بلغ مداه الذي يستوجب من الجميع وعياً بأهميتها، ومتطلباتها.

وقد تطرقت الكلمة السامية إلى تجربة الشورى العُمانية والنهج المتدرج الذي اختاره جلالاته لإقامة بنيانها وإعلاء أركانها على قواعد ثابتة ودعائم راسخة تضمن لها التطور الطبيعي الذي يلي متطلبات كل مرحلة من مراحل العمل الوطني وبما يستجيب لحاجات المجتمع ويواكب - ضمن رؤية مستقبلية واعية وخطوات تنفيذية واعدة - تطلعاته إلى مزيد من الإسهام والمشاركة في صنع القرارات المناسبة التي تخدم المصلحة العليا للوطن والمواطنين. وفي ضوء الصلاحيات الموسعة الرقابية والتشريعية التي أعطيت لمجلس عُمان بجناحيه (البولة والشورى)، أكد جلالة السلطان المعظم أنه يتطلع إلى نقلة نوعية يحققها المجلس بما يخدم العمل الوطني في جميع اتجاهاته ومناحيه.

كما أكد جلالاته في كلمته السامية على الاهتمام المستمر بتنمية الموارد البشرية التي تحظى بالأولوية القصوى في الخطط والبرامج موضعاً جلالاته أن الإنسان هو حجر الزاوية في كل بناء تنموي وهو قطب الرمح الذي تدور حوله كل أنواع التنمية إذ إن غايتها جميعاً هي إسماعه وتوفير أسباب العيش الكريم له وضمان أمنه وسلامته.

وقال جلالة السلطان المعظم: «سوف تشهد المرحلة القادمة بإذن الله اهتماماً كبيراً ورعاية أوفر تهين مزيداً من الفرص للشباب من أجل تعزيز مكتسباته في العلم والمعرفة.. موضعاً جلالاته أنه «ولما كان التعليم هو الركيزة الأساسية للتقدم والتطوير ولإيجاد جيل يتحلى بالوعي والمسؤولية ويتمتع بالخبرة والمهارة ويتطلع إلى مستوى معرفي أرقى وأرفع فإنه لا بد من إجراء تقييم شامل للمسيرة التعليمية من أجل تحقيق تلك التطلعات والاستفادة من فرص العمل المتاحة في القطاعين العام والخاص».

ولأن حرية التعبير من أولويات الركائز التي قامت عليها النهضة العُمانية، فقد أكد جلالة السلطان المعظم من جديد على أهمية حرية التعبير وضمان القضاء على معوقاته التي تحكم عليه وعلى الفكر بالمصادرة والإقصاء أو التهميش، مشروطاً بالالتزان والوسطية وعدم التلوي والتطرف أو إلغاء الآخر من أجل سيادة الذات، أو سيادة الرأي الواحد، لأنها كلها معاول هدم ولو بعد حين.

ان من أبرز السمات التي
تميز مسيرة النهضة
العُمانية الحديثة منذ
انطلاقها بقيادة حضرة
ساحب الجلالة السلطان
قابوس بن سعيد المعظم
هي تلك العلاقة العميقة
بين القائد وأبنائه في كل
بقاع عُمان.

حرص جلالاته على
أهمية حرية التعبير
وضمان القضاء على
معوقاته التي تحكم عليه
وعلى الفكر بالمصادرة
والإقصاء أو التهميش.



جلالة السلطان المعظم يشمل برعايته السامية الاستعراض العسكري وذلك بمناسبة احتفالات السلطنة بالعيد الوطني الحادي والأربعين المجيد.



أوامر وتوجيهات سامية

- تفضل جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - فأسدى توجيهاته السامية لمجلس الوزراء المؤقر باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لباشر تنفيذ الخطة الوطنية لاستيعاب المواطنين والمواطنات الباحثين عن عمل في القطاعين العام والخاص مباركا جلالته الخطة التي يتم تنفيذها اعتباراً من الاول من سبتمبر ٢٠١٢م. وتقضي الخطة توفير (٥٦٠٠٠) فرصة عمل منها (٣٦٠٠٠) وظيفة في القطاع العام (المدني والعسكري) و (٢٠٠٠٠) في القطاع الخاص، وستكون الاولوية لذوي المؤهلات التعليمية والمهارات التدريبية وفقاً لاحتياجات مختلف القطاعات.
- في ١٤ أغسطس ٢٠١٢م أمر جلالة السلطان المعظم بإعفاء جميع المقترضين من بنك الاسكان العماني والمسجلين حتى تاريخه من كامل رسوم الخدمات المصرفية والإدارية، وحتى نهاية سداد القروض القائمة، كما أمر جلالته بتخفيض مقدار رسوم الخدمات المصرفية والإدارية للقروض المعمول بها في البنك بنسب عالية وصلت في حدها الأقصى ٧٥٪. وقد بلغ عدد المواطنين المستفيدين من الإعفاءات ١١٧٠٠ مواطناً ومواطنة، موزعين على جميع محافظات السلطنة.
- أصدر جلالة السلطان المعظم توجيهاته السامية بإلغاء الدرجة الخامسة من جدول الدرجات والرواتب الوارد بقانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/١٢٠) ومعالجة الآثار التي تدرجت عليها، وتعديل الملحق رقم (١) من القانون المذكور ونقل الموظفين الموجودين في الخدمة من تاريخ سريان هذا التعديل إلى الدرجات التي تقابل درجاتهم السابقة بذات الرواتب والبدلات وتسوية أوضاع الموظفين الذين يشغلون الدرجات التي تقابل الدرجة المذكورة في الأنظمة الأخرى وفقاً لذلك، متفضلاً لجلالته باعتماد التكاليف المالية اللازمة لتصرف الفروقات بأثر رجعي من تاريخ بدء العمل بالقانون الآنف الذكر في ١/١/٢٠٠٦م إضافة إلى التكلفة المتكررة سنوياً اللازمة لهذا الغرض. وبأني إلغاء الدرجة المشار إليها في إطار الحرس السامي لجلالته على معالجة أوضاع الموظفين الذين نقلوا إلى الدرجة المذكورة والتي استحدثت مع صدور قانون الخدمة المدنية الآنف الذكر.
- أصدر جلالة السلطان المعظم لأوامره السامية بفتح ثلاثة فروع للهيئة العمانية للأعمال الخيرية في كل من صلالة وصحار وصور وذلك بهدف توسيع نشاط وخدمات الهيئة داخل السلطنة. وسيكون لهذه الفروع الثلاثة دور بارز وملموس في زيادة نشاط وخدمات الهيئة. وقد شكلت الهيئة العمانية للأعمال الخيرية ثلاث لجان خيرية سوف تدير العمل الخيري في المحافظات الثلاث التي تمت فيها الأوامر السامية بفتح الأفرع الثلاثة الجديدة للهيئة برئاسة المحافظ، ومعه بعض الأعيان وأهل الخبرة والدراية وبعض المسؤولين من الجهات الحكومية المختصة في العمل الاجتماعي. وستقوم هذه اللجان برسم الخطوط الأساسية للأعمال الخيرية للهيئات الخيرية الجديدة، كالإشراف على الحملات وعمليات تقديم المساعدات.
- أسدى جلالة السلطان المعظم أوامره السامية بتنفيذ مشاريع جديدة في كافة المجالات التنموية والخدمية والمعيشية والطبية في المناطق الحدودية الغربية لحافظة ظفار، وقد شملت هذه المشاريع كلاً من ولايات ضلكوت ورخيوت والمزيونة.
- تفضل جلالة السلطان المعظم فأصدر أوامره السامية باستكمال الاجراءات اللازمة لطرح مناقصة مشروع طريق (دبا - لهما - خصب) باعتباره من مشاريع البنية الأساسية التي تسهم بشكل فاعل في انسيابية حركة المرور ونقل البضائع من المحافظة إليها.

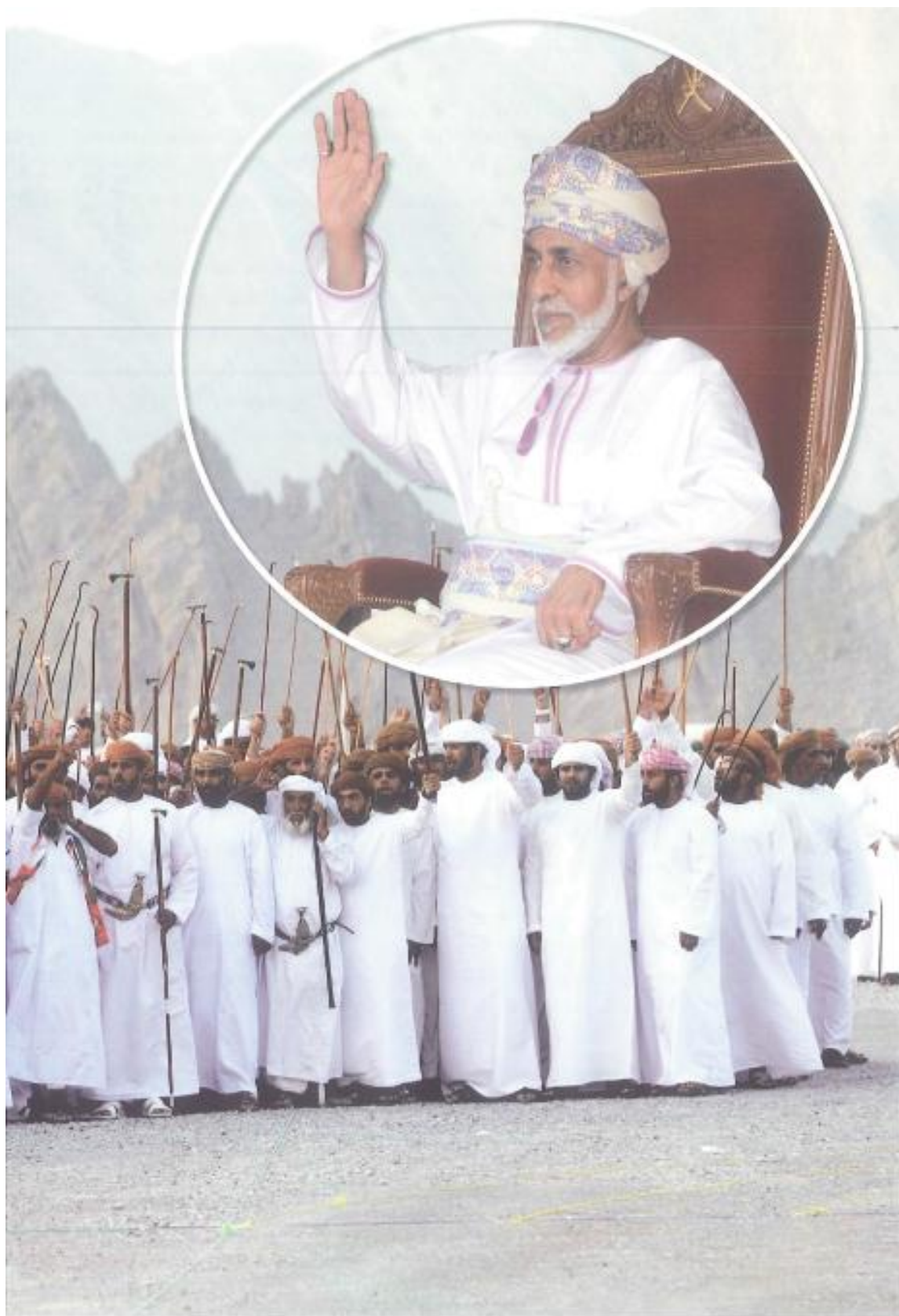
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير ميناء خصب من حيث ادارته وتشغيله ورفع كفاءته ببناء الأرصفة البحرية وإيجاد الساحات المناسبة لاستيعاب الأنشطة التجارية والسياحية والتسهيلات المرتبطة بهذه الأنشطة كالاستراحات والأماكن المناسبة لاستقبال أصحاب السفن والقوارب التجارية وتوفير القاطرات البحرية والتدريب على تشغيلها، إضافة الى تطوير المنطقة المحيطة بالميناء وذلك وفق الدراسات الاستشارية المتخصصة.
- إجراء التوسعة اللازمة لبناء خصب والكفيلة باستيعاب أنشطة الميناء الاقتصادية والسياحية خلال الخطة الخمسية القادمة ٢٠١٦م - ٢٠٢٠م.

- في سبتمبر ٢٠١٢م أصدر جلالة السلطان المعظم أوامره السامية بمساواة المخصصات المالية لطلاب البعثات الجزئية بمخصصات طلاب البعثات الكاملة لتشمل (٢٤٠) طالباً وطالبة يتلقون تعليمهم في ١٦ دولة هي بريطانيا، وأستراليا ونيوزلندا والثانيا وهولندا وأسبانيا، وفرنسا وروسيا ومصر والأردن والبحرين وقطر والإمارات ولبنان والمغرب وماليزيا.

- استقبلت كلية السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها بولاية منح والتي أنشئت بناء على الأوامر السامية لجلالة السلطان المعظم في ٢٥ أغسطس ٢٠١٢م الدفعة الأولى من طلابها - وتمثل كلية السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها أول كلية متخصصة في هذا المجال في السلطنة، وهي إضافة جديدة لبرامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في الوطن العربي، كما تمثل أداة فاعلة في تعزيز التواصل بين السلطنة والشعوب الناطقة بغير العربية، وتسهم في توثيق الروابط وتقوية الأواصر بين ثقافتها المتنوعة، وتحقيق رغبة الكثيرين من الناطقين بغير العربية، في السلطنة وخارجها، في تعلم اللغة العربية. وتسهم الكلية في نشر اللغة العربية وثقافتها بين الناطقين بغيرها، وفي ذلك خدمة جليلة للغة العربية، كما انها تعمل على التعريف بالوروث الثقافي والاجتماعي والحضاري للسلطنة، وترفع الطالب بالمعارف التي يحتاجها.

- أسدى جلالة السلطان المعظم أوامره السامية بإنشاء مكتبة حصن الشموخ لتكون واجهة ثقافية جديدة للباحثين والدارسين بما تحتويه من أركان وما تشتمل عليه من أبواب معرفية مختلفة تؤكد الحرص السامي لجلالته على نشر بساط المعرفة ومد جسور الثقافة للباحثين والدارسين على أرض السلطنة، وجاءت المكتبة لتقديم رسالة ثقافية ومعرفية شاملة للمجتمع بما تحويه في جنباتها من معارف وما تقدمه من خدمات. وقد تم افتتاح المكتبة رسمياً اعتباراً من ٢٧/٨/٢٠١٢م للباحثين والمهتمين بصنوف العلم المختلفة، ومن المؤمل أن تكون رافداً معرفياً وفكرياً للمؤسسات الثقافية والتعليمية في البلاد باعتبارها أحد مصادر العلم والمعرفة التي ستمتد الدارسين والباحثين بها يحتاجون إليه في مجالات العلم المختلفة.

- تحضل جلالة السلطان المعظم فأصدر توجيهاته السامية بتعزيز موازنة الاتحاد العماني لسباقات الهجن ، وذلك في إطار حرص جلالته للحفاظ على هذا الموروث الحضاري الأصيل الذي تشتهر به عُمان.





جلالة السلطان المعظم يشمل برعايته السامية مهرجان
«مستند العهد والولاء» الذي أقيم بسبع المحاسن بولاية خصب.



جلالة السلطان المعظم وإخوانه
أصحاب الجلالة والسمو قادة
دول مجلس التعاون لدول الخليج
العربية في القمة الخليجية الثانية
والثلاثين بالرياض.

وقال جلالة السلطان المعظم: «لقد كفلت قوانين الدولة وأنظمتها لكل عُمانى التعبير عن رأيه والمشاركة بأفكاره البناءة في تعزيز مسيرة التطور التي تشهدها البلاد في شتى الميادين ونحن نؤمن دائماً بأهمية تعدد الآراء والأفكار وعدم مصادرة الفكر لأن في ذلك دليلاً على قوة المجتمع وعلى قدرته على الاستفادة من هذه الآراء والأفكار بما يخدم تطلعاته إلى مستقبل أفضل وحياة أسعد. غير أن حرية التعبير لا تعني بحال من الأحوال قيام أي طرف باحتكار الرأي ومصادرة حرية الآخرين في التعبير عن آرائهم فذلك ليس من الديمقراطية ولا الشرع في شيء. ومواكبة العصر لا تعني فرض أي أفكار على الآخرين».

وعلى صعيد آخر، وفي إطار إعطاء المزيد من الصلاحيات لمجلس عُمان المكون من مجلسي الدولة والشورى أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩) في ١٩ أكتوبر ٢٠١١م بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة إيماناً من جلالتة بأهمية تطوير مسيرة الشورى في البلاد لما فيه مصلحة

الوطن والمواطنين وتأكيداً على أهمية المشاركة من جميع أفراد المجتمع في مسيرة التنمية الشاملة بما يتماشى ومتطلبات التطور المنشود. وقد شملت التعديلات المرفقة على النظام الأساسي للدولة في المواد (٦ و ١٢ و ٤٤ و ٥٦ و ٥٨) التي حددت اختصاصات مجلس عُمان وآليات العمل بين سلطات الدولة وضوابط ذلك وهو تعديل تاريخي يهدف إلى منح الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس عُمان.

ومنح المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٩) و (٢٠١٢/١٠) الصادران بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠١٢م، بشأن المجلس الأعلى للقضاء، وتنظيم إدارة شؤون القضاء، القضاء استقلاليته التامة، ليتحقق بذلك الفصل الكامل بين السلطات وقيام كل سلطة بدورها دون تدخل فيما بينها، حتى تستطيع كل سلطة أن تقوم بدورها على الوجه الأكمل.

وعلى ذات المسار، وتجهيزاً لاهتمام جلالاته بتطوير العمل وتسهيل الإجراءات على المواطنين في إنهاء

معاملاتهم إضافة إلى إعطاء الأهمية الإدارية التي تستحقها كافة مناطق السلطنة.. فقد اعتمد جلالة السلطان المعظم التقسيم الإداري للسلطنة، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٤) الصادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م، حيث اشتمل التقسيم الإداري للسلطنة على ١١ محافظة هي: مسقط وظفار ومسندم والبريمي والداخلية وشمال الباطنة وجنوب الباطنة وجنوب الشرقية وشمال الشرقية والظاهرة والوسطى.

ودشنت المجالس البلدية التي صدر قانونها وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٦) في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م، مرحلة جديدة من المشاركة الشعبية، والتكامل بين فئات المجتمع والمؤسسات الحكومية، تتكامل فيها المجالس البلدية مع الدور الذي يقوم به مجلس الشورى، في رسم خطط التنمية، وتؤطر الجهود البلدية لصالح التنمية في البلاد حيث يضعها في مجراها الصحيح وفق احتياجات كل محافظة، وتحقيق ما يتطلع إليه المواطن العُماني، ويدعم مسيرة التنمية الوطنية الشاملة.



شملت التعديلات المرفقة على النظام الأساسي للدولة المواد (٦ و ١٢ و ٤٤ و ٥٦ و ٥٨) التي حددت اختصاصات مجلس عُمان وآليات العمل بين سلطات الدولة وضوابط ذلك.

دشنت المجالس البلدية التي صدر قانونها وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٦) مرحلة جديدة من المشاركة الشعبية، والتكامل بين فئات المجتمع والمؤسسات الحكومية.



جلالة السلطان المعظم يستقبل الملكة بياتركس ويلهلمينا ملكة مملكة هولندا.

وقال جلالة السلطان المعظم: «لقد كشفت قوانين الدولة وأنظمتها لكل عُمانى التعبير عن رأيه والمشاركة بأفكاره البناءة في تعزيز مسيرة التطور التي تشهدها البلاد في شتى الميادين ونحن نؤمن دائماً بأهمية تعدد الآراء والأفكار وعدم مصادرة الفكر لأن في ذلك دليلاً على قوة المجتمع وعلى قدرته على الاستفادة من هذه الآراء والأفكار بما يخدم تطلعاته إلى مستقبل أفضل وحياة أسعد. غير أن حرية التعبير لا تمنى بحال من الأحوال قيام أي طرف باحتكار الرأي ومصادرة حرية الآخرين في التعبير عن آرائهم فذلك ليس من الديمقراطية ولا الشرع في شيء. ومواكبة العصر لا تعني فرض أي أفكار على الآخرين».

وعلى صعيد آخر، وفي إطار إعطاء المزيد من الصلاحيات لمجلس عُمان المكون من مجلسي الدولة والشورى أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩) في ١٩ أكتوبر ٢٠١١م بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة إيماناً من جلالاته بأهمية تطوير مسيرة الشورى في البلاد لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين وتأكيداً على أهمية المشاركة من جميع أفراد المجتمع في مسيرة التنمية الشاملة بما يتماشى ومتطلبات التطور المنشود. وقد شملت التعديلات المرفقة على النظام الأساسي للدولة في المواد (٦ و٤٢ و٤٤ و٥٦ و٥٨) التي حددت اختصاصات مجلس عُمان وآليات العمل بين سلطات الدولة وضوابط ذلك وهو تعديل تاريخي يهدف إلى منح الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس عُمان.

ومنح المرسومان السلطانيان رقماً (٢٠١٢/٩) و(٢٠١٢/١٠) الصادران بتاريخ

تعكس زيادة الإنفاق العام في عدد من القطاعات الحيوية في موازنة عام ٢٠١٢م الفكر السامي بالاهتمام بالكادر البشري وتنمية الموارد البشرية. باعتبار أن الإنسان هو العمود الفقري لبناء أي نهضة.



جلالة السلطان المعظم
يلتقي بأخيه صاحب السمو
الشيخ خليفة بن زايد
آل نهيان رئيس دولة الامارات
العربية المتحدة في أبو ظبي

٢٩ فبراير ٢٠١٢م، بشأن المجلس الأعلى للقضاء، وتنظيم إدارة شؤون القضاء، القضاء
استقلاليتها التامة، لتحقيق بذلك الفصل الكامل بين السلطات وقيام كل سلطة بدورها دون
تداخل فيما بينها، حتى تستطيع كل سلطة أن تقوم بدورها على الوجه الأكمل.

وعلى ذات المسار، وتجييدا لاهتمام جلالتهم بتطوير العمل وتسهيل الإجراءات على
المواطنين في إنهاء معاملاتهم إضافة إلى إعطاء الأهمية الإدارية التي تستحقها كافة
مناطق السلطنة.. فقد اعتمد جلالة السلطان المعظم التقسيم الإداري للسلطنة، بموجب
المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٤) الصادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م، حيث اشتمل التقسيم
الإداري للسلطنة على ١١ محافظة هي: مسقط، ظفار وعمان والبريمي والداخلية وشمال
الباطنة وجنوب الباطنة وجنوب الشرقية وشمال الشرقية والظاهرة والوسطى.

ودشنت المجالس البلدية التي صدر قانونها وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٦)
في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م، مرحلة جديدة من المشاركة الشعبية، والتكامل بين فئات المجتمع
والمؤسسات الحكومية، تتكامل فيها المجالس البلدية مع الدور الذي يقوم به مجلس الشورى،
في رسم خطط التنمية، وتؤطر الجهود البلدية لصالح التنمية في البلاد حيث يضعها في
مجرأها الصحيح وفق احتياجات كل محافظة، وتحقيق ما يتطلع إليه المواطن العماني،
وإدعم مسيرة التنمية الوطنية الشاملة.

وفي جانب آخر، يعكس زيادة الإنفاق العام في عدد من القطاعات الحيوية بموازنة
عام ٢٠١٢م الفكر السامي بالاهتمام بالكادر البشري وتنمية الموارد البشرية، باعتبار أن

يقوم مركز السلطان
قابوس للتشافة في
واشنطن بدور نشط
في تحقيق التواصل
الفكري والعشائري بين
الشعب العماني والشعوب
العربية بوجه عام، وبين
الشعب الأمريكي من
خلال تشافته وفعالياته
العديدة والمتنوعة.



الإنسان هو العمود الفقري لبناء أي نهضة.

ولعل استحواذ قطاع التعليم على أكبر قدر من المخصصات المالية في الموازنة يؤكد أن تعزيز نهضة البلاد يستند على العنصر البشري، وما يتمتع به من قدرة على الإجابة عبر التعليم المتطور. وقد تجلّى ذلك في الإنفاق المتنامي على العملية التعليمية والتهوؤ بمخرجات التعليم في شتى مراحله. كما أن التوسع في مشروعات النقل والطرق يعزز البنية الأساسية للدولة التي بدأت مع مسيرة النهضة المباركة، حيث تواصل الحكومة تنفيذ المزيد من المشروعات التي تخدم المواطن في كافة أنحاء السلطنة.

وتعد ميزانية ٢٠١٢م هي الأضخم في تاريخ السلطنة من حيث حجم الإنفاق المقدر لها والبالغ ١٠ مليارات ريال عُماني بزيادة قدرها ٨٠٠ مليون ريال عُماني عن الإنفاق المعدل لسنة ٢٠١١ بنسبة ٩ بالمائة، ومن المؤكد أنه كلما زاد حجم الإنفاق الحكومي زادت المشروعات التنموية والخدمية التي تنبهاها الدولة.

جسور الثقافة للحوار والتفاهم مع الآخر ،

انطلاقاً من إيمان عميق بالتنوع الثقافي والحضاري، وبأهمية ضرورة التواصل والحوار تحقيقاً للتفاهم بين الدول والشعوب والحضارات، وتيسيراً للتعاون فيما بينها لمواجهة التحديات المشتركة، اهتم جلالة السلطان المعظم بمد جسور الثقافة والمعرفة العلمية مع الشعوب والحضارات الأخرى عبر وسائل متعددة.

جلالة السلطان المعظم

وأخوه صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت أثناء زيارة
جلالته لدولة الكويت.



تعد ميزانية ٢٠١٢م
هي الأضخم في تاريخ
السلطنة من حيث حجم
الإنفاق المقدر لها والبالغ
١٠ مليارات ريال عُماني
بزيادة قدرها ٨٠٠ مليون
ريال عُماني عن الإنفاق
المعدل لسنة ٢٠١١
بنسبة ٩ بالمائة.



جلالة السلطان المعظم
يلتقي بأخيه صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل
ثاني أمير دولة قطر في
الدوحة.

ويقوم مركز السلطان قابوس للثقافة في العاصمة الأمريكية واشنطن بدور نشط في تحقيق التواصل الفكري والحضاري بين الشعب العماني والشعب العربية بوجه عام، وبين الشعب الأمريكي من خلال أنشطته وفعالياته العديدة والمتنوعة.

وقد نظم المركز بالتعاون مع جامعة أريزونا الأمريكية في أبريل ٢٠١٢م فعالية لتطبيق مشروع الأفلاج العمانية احتفالاً بيوم الأرض في مركز المحيط الحيوي للأبحاث الذي يتبع لجامعة أريزونا، لتكون السلطنة بذلك أول دولة عربية تستفيد من تجربتها في مجال الري بالأفلاج في الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظراً للدور الحيوي للجامعات، والمكانة الرفيعة التي تحظى بها على كافة المستويات، تم إنشاء عدد من الكراسي العلمية التي تعنى بدراسة الحضارة العربية والإسلامية وتحقيق فهم أعمق وتفاعم أفضل بين الحضارات على أسس علمية رفيعة، وتحمل هذه الكراسي العلمية اسم جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وتوجد في ١٦ جامعة من أشهر جامعات العالم منها جامعات هارفارد وجورج تاون الأمريكية وكامبريدج البريطانية، وميلبورن الأسترالية، ولوترخت الهولندية، وبكين، وطوكيو، ولاهور وغيرها. بالإضافة إلى عدد آخر من الجامعات الخليجية والعربية والإسلامية لتمكينها من القيام برسالتها الإنسانية في خدمة البشرية.

جدير بالذكر أن جلالة السلطان المعظم يولي اهتماماً كبيراً لكل ما يتصل بتعزيز الأنشطة الثقافية والعلمية محلياً، فإلى جانب تدشين دار الأوبرا السلطانية عام ٢٠١١م،

• • •
لهند جائزة السلطان
قابوس للعمل التطوعي إلى
ترسيخ ونشر ثقافة العمل
التطوعي وإبراز أهميته في
خدمة الأسرة والمجتمع،
وإبراز دور الجمعيات
الأهلية التطوعية
باعتبارها شريكاً في التنمية
الاجتماعية الشاملة.



جلالة السلطان المعظم يستقبل
فضامة الرئيس جاكالبا مريشو
كيكويتي رئيس جمهورية
تنزانيا المتحدة.

افتتح جلالتهم مركز جامعة السلطان قابوس الثقافي بجامعة السلطان قابوس في إطار الاحتفال بالعيد الوطني الأربعين لمسيرة النهضة العُمانية الحديثة، كما تم وضع حجر الاساس لمركز السلطان قابوس الثقافي في صلالة، وأصدر جلالتهم المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١٨) في ٢٧ فبراير ٢٠١١م والذي يقضي بإنشاء جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب وتشكيل مجلس أمناء لها. وهو ما يبرز النشاط الثقافي والتواصل الحضاري مع الآخر.

وتتقسم جائزة السلطان قابوس إلى قسمين، القسم الأول، جائزة السلطان قابوس التقديرية للثقافة والفنون والآداب، يمنحها جلالتهم دعماً للحركة الثقافية والفنون والآداب في السلطنة والوطن العربي، أما الجائزة الثانية فهي جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب، يمنحها جلالتهم دعماً للحركة الثقافية والفنون والآداب في السلطنة.

وتُمنح الجائزة للفائزين في مجالات الثقافة والفنون والآداب، بحيث يتم اختيار فرع من كل مجال في كل دورة من دورات الجائزة، ليصبح عدد الفائزين ثلاثة في كل عام من المثقفين والفنانين والأدباء، يواقع فائز واحد في كل مجال.

ومن أجل ترسيخ ونشر ثقافة العمل التطوعي وإبراز أهميته في خدمة الأسرة والمجتمع، دشنت جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي، التي أعلنت في حفل خاص في ٥ ديسمبر ٢٠١١م، الأفراد والمؤسسات والجمعيات الفائزة بمشاريعها بالجائزة في دورتها الأولى، وذلك تزامناً مع احتفالات السلطنة بيوم العمل التطوعي الذي يصادف الخامس من ديسمبر.

استضافت السلطنة من
ثلاثي جسوراً من اللغة
واللسانوية المرتكزة
على الصراحة
والوضوح في التعامل
مع مختلف المواقف
والتطورات، والالتزام
بمبادئ واضحة
ومحددة في علاقاتها
مع الجميع.



جلالة السلطان المعظم
يستقبل فخامة الرئيسة
كوينتين برايس حاكمة عام
أستراليا.

وتهدف جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي إلى ترسيخ ونشر ثقافة العمل التطوعي وإبراز أهميته في خدمة الأسرة والمجتمع، وإبراز دور الجمعيات الأهلية التطوعية باعتبارها شريكا في التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة في البلاد، وإبراز روح التضامن البناء لخدمة المجتمع بين الجمعيات والمؤسسات والأفراد المنتمين إلى مجالات العمل التطوعي، إلى جانب تفعيل أوجه التعاون والمسؤولية الاجتماعية بين الجمعيات والمؤسسات.

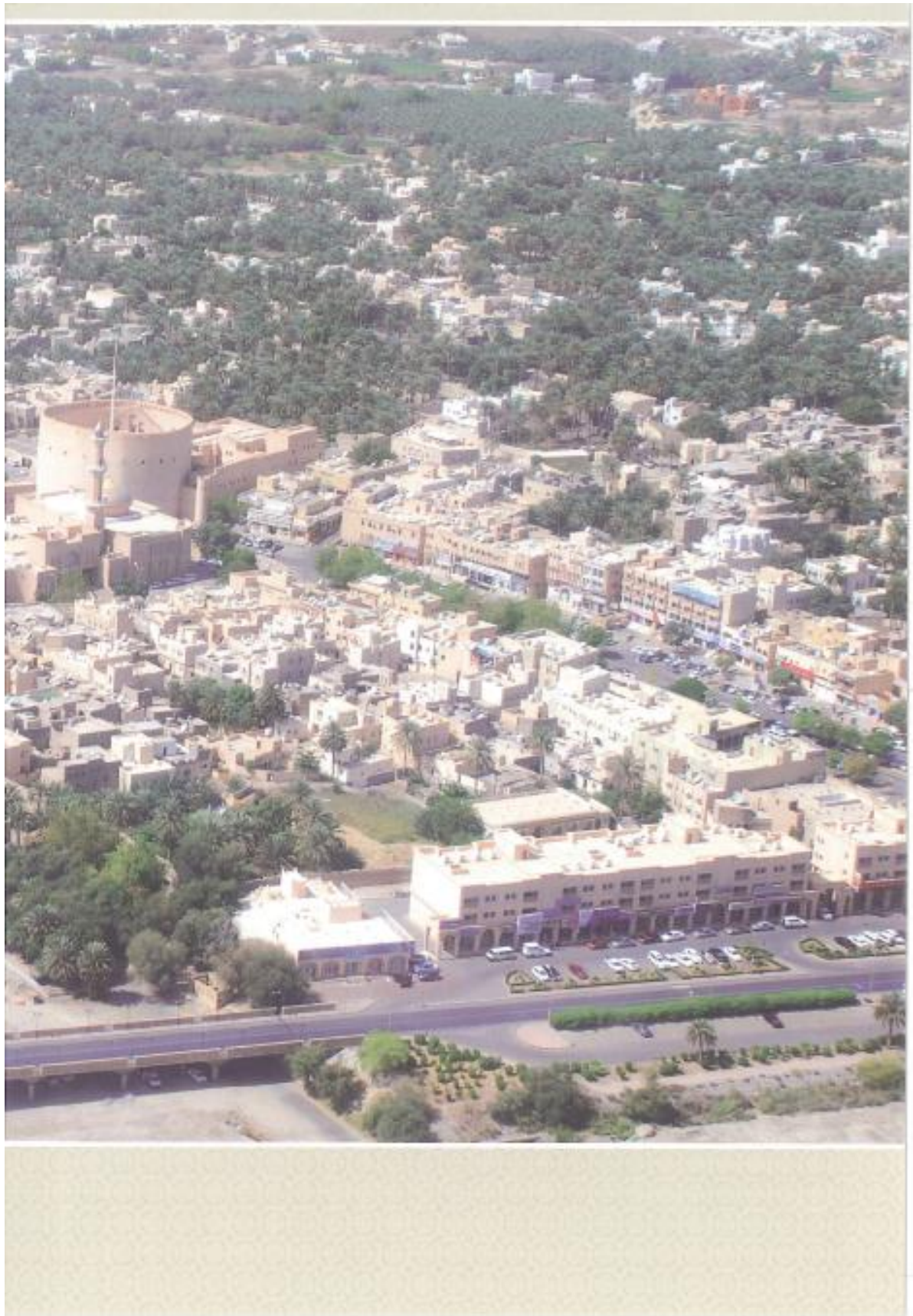
علاقات طيبة تعزز الأمن والاستقرار

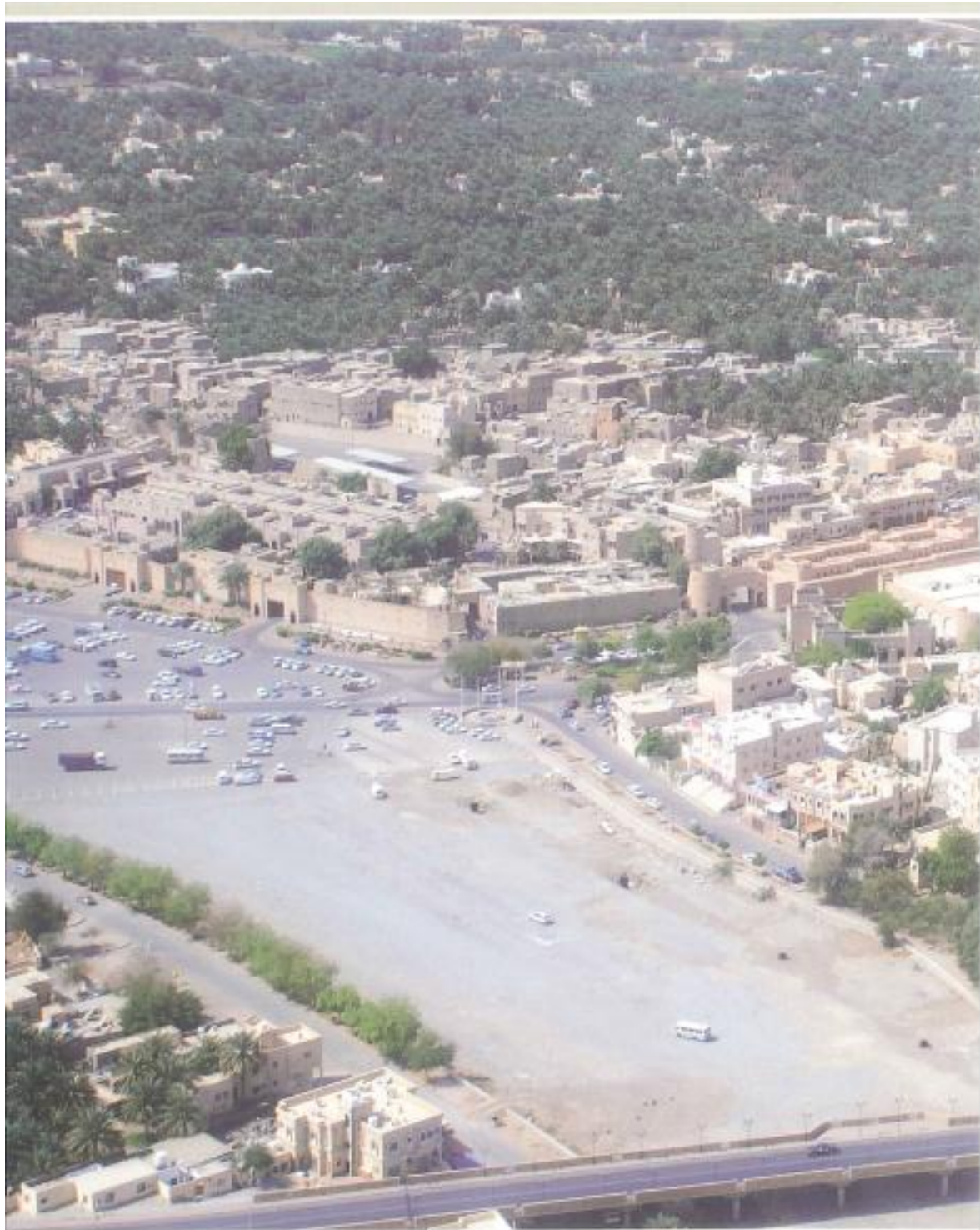
منذ انطلقت مسيرة النهضة العُمانية الحديثة حرص جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم على بناء علاقات طيبة ووثيقة وقادرة على خدمة المصالح المشتركة والمتبادلة مع كل الدول في الخليج والمنطقة العربية وعلى المستوى الدولي من ناحية، وعلى الاسهام في تحقيق السلام والأمن والطمانينة لشعوب المنطقة كذلك من ناحية ثانية.

وارتكزت السياسة في سياساتها ومواقفها على ادراك عميق لخبرتها التاريخية، وعلى إيمان بأهمية وضرورة توفير أفضل مناخ ممكن لتحقيق التنمية وبناء الوطن، واستطاعت ان تبني جسوراً من الثقة والمصادقية المرتكزة على الصراحة والوضوح في التعامل مع مختلف المواقف والتطورات، والالتزام بمبادئ واضحة ومحددة في علاقاتها مع الجميع، خليجياً وعربياً ودولياً.

وقد اشار جلالة السلطان المعظم في كلمته السامية خلال افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عُمان لعام ٢٠١١م إلى أن السلطنة عُرِضَتْ دائماً بانتهاجها سياسة واضحة المعالم

شهدت السلطنة نشأته
سياسياً ودبلوماسياً
واقتصادياً ملحوظاً من
منطلق حرصها على
النسب في تعزيز وتطوير
العلاقات مع الدول
الشقيقة والسليقة وبما
يحقق المصالح المشتركة
للمبادلة بين السلطنة
ومختلف الدول.





إسهام عُمانى متواصل

إسهام عُماني متواصل في الحضارة الإنسانية

بروي تاريخ عُمان قصص البطولة والشجاعة والحكمة وحب الوطن والإخلاص له، وهو ما يوصي لنا بغنى التجربة الحضارية العمانية، ودورها في بناء سلطنة عُمان الحديثة. وقد لعبت عُمان بموقعها الاستراتيجي دوراً حضارياً نشطاً تفاعل عند القدم مع كل مراكز الحضارة في العالم، إذ تطل أراضيها على بحر العرب وبحر عُمان والخليج العربي، كما وأنها تتحكم بمضيق هرمز والذي يعتبر من أكثر المواقع الحيوية أهمية في المنطقة حيث يربط بحر عُمان بالخليج العربي وهو بوابة دخول السفن القادمة من المحيط الهندي وبحر العرب.

التاريخ والتواصل الحضاري

كانت الملاحة العُمانية القديمة تتميز عن غيرها من مراكز الخليج بمظمة سفنها، وأيضاً لأهمية تجارتها من النحاس الذي كان يجد أسواقاً رائجة له في بلاد وادي الرافدين، وكانت عُمان أحد المراكز الحيوية على طريق الحرير بين الشرق والغرب، كما كانت كذلك مركزاً تجارياً وبحرياً مزدهراً في المحيط الهندي حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، ومن ثم امتدت علاقاتها إلى مختلف القوى الدولية منذ وقت مبكر، وتفاعلت بقوة مع محيطها الخليجي والعربي والدولي باعتبارها مركزاً للتواصل الحضاري مع الشعوب الاخرى.

ولم يكن نشاط الإنسان العُماني في العصور التاريخية القديمة قاصراً على التعدين والتجارة والملاحة، وإنما كان له أيضاً نشاطه في مجال الزراعة، ذلك أن الدول القوية في التاريخ القديم أو الحديث تجد مبررات قوتها دائماً في اقتصاد متنوع مزدهر، تشكل الزراعة، وبخاصة في اقتصاديات العالم القديم أبرز أركانه.

من هذه الأرضية الحضارية انطلقت مسيرة النهضة العُمانية الحديثة في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، وهي تتمتع بالمقومات الضرورية لبناء حاضر مزدهر يربط بين الماضي العريق والمستقبل المشرق. وفي مقدمة هذه المقومات القيادة التاريخية الواعية، والشعب العُماني الذي صنع حضارته بيده، والموقع ذو الأهمية الحيوية، في تفاعل عميق بين إرادة الإنسان، قيادة وشعباً، وأهمية المكان، وبما يجعل العطاء الحضاري العُماني متواصلًا ومتجددًا في الحاضر، كما كان في الماضي وكما سيكون في المستقبل.



انطلقت مسيرة النهضة
العُمانية الحديثة في ٢٣
يوليو ١٩٧٠م وهي تتمتع
بالمقومات الضرورية لبناء
حاضر مزدهر يربط بين
الماضي العريق والمستقبل
المشرق. وفي مقدمة هذه
المقومات القيادة التاريخية
الواعية، والشعب العُماني
الذي صنع حضارته بيده.

عُرفت عُمان في المراحل التاريخية المختلفة بأكثر من اسم ومن أبرز اسمائها (مجان) و(مزون) و(عُمان) حيث يرتبط كل منها ببعد حضاري وتاريخي محدد. فاسم (مجان) ارتبط بما اشتهرت به من صناعة السفن وصهر النحاس حسب لغة السومريين حيث كانت تربطهم بعُمان صلات تجارية وبحرية عديدة، وكان السومريون يطلقون عليها في لوحاتهم (أرض مجان). أما اسم (مزون) فإنه ارتبط بوفرة الموارد المائية في عُمان في فترات تاريخية سابقة وذلك بالقياس إلى البلدان العربية المجاورة لها. وكلمة (مزون) مشتقة من كلمة (المزن) وهي السحاب والماء الغزير المتدفق. ولعل هذا يفسر قيام الزراعة في عُمان منذ القدم وما صاحبها من استقرار وحضارة أيضاً. وبالنسبة لاسم (عُمان) فإنه يرتبط بهجرة القبائل العربية من مكان يطلق عليه عُمان في اليمن، كما قيل إنها سميت بعُمان نسبة إلى عُمان بن إبراهيم التخليل عليه السلام، وقيل كذلك إنها سميت بهذا الاسم نسبة إلى عُمان بن سبأ بن يثثان بن إبراهيم. وكانت عُمان في القديم موطناً للقبائل العربية التي قدمت إليها وسكن بعضها السهول واشتغلت بالزراعة والصيد، واستقر البعض الآخر في المناطق الداخلية والصحراوية واشتغلت بالرعي وتربية الماشية.

الاسمادمية في قسطنطينية

أجمعت الروايات على أن عُمان من أوائل البلدان التي اعتنقت الدين الاسلامي طواعية في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام. وكان مازن بن غصوية أول من رحل إلى المدينة المنورة من أهل عُمان، وقد وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال له يا ابن المباركين الطليبين قد هدى الله قوماً من عُمان، ومنّ عليهم بدينك وقد أخصبت وكثرت الأرياح فيه والصبيد، فقال صلى الله عليه وسلم: ديني دين الإسلام، وسيزيد الله أهل عُمان خصباً وصياداً، فطوبى لمن آمن بي ورأني، وطوبى لمن آمن بي ولم يرني، ولم ير من رأني، وسيزيد الله أهل عُمان إسلاماً.

وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص رضي الله عنه إلى (جيفر وعبد ابني الجلفندي بن المستكير) - ملكي عُمان آنذاك - يدعوهم إلى الاسلام فاستجاب عُمان بقيادة ابني الجلفندي. وأصبحت منذ ذلك التاريخ واحدة من القلاع الحصينة للإسلام، وساعدت على انتشاره في كثير من المناطق خاصة في شرق ووسط أفريقيا.

وتعد خطبة أبي بكر الصديق في الوفد العُماني برئاسة عبد بن الجلفندي الذي قدم إلى المدينة بعد وفاة الرسول الكريم، وثيقة هامة في حسن أخلاق العُمانيين وكرم وفادتهم، وفي حسن إسلامهم وفي ثباتهم على الإسلام بعد أن أسلموا.

فقد شكرهم أبو بكر الصديق، وقام الخطباء بالثناء عليهم فقالوا: كضام معاشر الأزد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وثناؤه عليكم، أما عمرو بن العاص فلم يدع شيئاً من المدح والثناء إلا قاله في أهل عُمان.



عُرفت عُمان في المراحل التاريخية المختلفة بأكثر من اسم ومن أبرز اسمائها (مجان) و(مزون) و(عُمان) حيث يرتبط كل منها ببعد حضاري وتاريخي محدد. فاسم (مجان) ارتبط بما اشتهرت به من صناعة السفن وصهر النحاس حسب لغة السومريين حيث كانت تربطهم بعُمان صلات تجارية وبحرية عديدة، وكان السومريون يطلقون عليها في لوحاتهم (أرض مجان). أما اسم (مزون) فإنه ارتبط بوفرة الموارد المائية في عُمان في فترات تاريخية سابقة وذلك بالقياس إلى البلدان العربية المجاورة لها. وكلمة (مزون) مشتقة من كلمة (المزن) وهي السحاب والماء الغزير المتدفق. ولعل هذا يفسر قيام الزراعة في عُمان منذ القدم وما صاحبها من استقرار وحضارة أيضاً. وبالنسبة لاسم (عُمان) فإنه يرتبط بهجرة القبائل العربية من مكان يطلق عليه عُمان في اليمن، كما قيل إنها سميت بعُمان نسبة إلى عُمان بن إبراهيم التخليل عليه السلام، وقيل كذلك إنها سميت بهذا الاسم نسبة إلى عُمان بن سبأ بن يثثان بن إبراهيم. وكانت عُمان في القديم موطناً للقبائل العربية التي قدمت إليها وسكن بعضها السهول واشتغلت بالزراعة والصيد، واستقر البعض الآخر في المناطق الداخلية والصحراوية واشتغلت بالرعي وتربية الماشية.



عُرفت عُمان في المراحل التاريخية المختلفة بأكثر من اسم ومن أبرز اسمائها (مجان) و(مزون) و(عُمان) حيث يرتبط كل منها ببعد حضاري وتاريخي محدد. فاسم (مجان) ارتبط بما اشتهرت به من صناعة السفن وصهر النحاس حسب لغة السومريين حيث كانت تربطهم بعُمان صلات تجارية وبحرية عديدة، وكان السومريون يطلقون عليها في لوحاتهم (أرض مجان). أما اسم (مزون) فإنه ارتبط بوفرة الموارد المائية في عُمان في فترات تاريخية سابقة وذلك بالقياس إلى البلدان العربية المجاورة لها. وكلمة (مزون) مشتقة من كلمة (المزن) وهي السحاب والماء الغزير المتدفق. ولعل هذا يفسر قيام الزراعة في عُمان منذ القدم وما صاحبها من استقرار وحضارة أيضاً. وبالنسبة لاسم (عُمان) فإنه يرتبط بهجرة القبائل العربية من مكان يطلق عليه عُمان في اليمن، كما قيل إنها سميت بعُمان نسبة إلى عُمان بن إبراهيم التخليل عليه السلام، وقيل كذلك إنها سميت بهذا الاسم نسبة إلى عُمان بن سبأ بن يثثان بن إبراهيم. وكانت عُمان في القديم موطناً للقبائل العربية التي قدمت إليها وسكن بعضها السهول واشتغلت بالزراعة والصيد، واستقر البعض الآخر في المناطق الداخلية والصحراوية واشتغلت بالرعي وتربية الماشية.

بسم الله الرحمن الرحيم
 من محمد رسول الله
 الذي خسر وعبدني الخليل
 وسلام علي من اسع العدي
 اما بعد فاني ادعوكم
 عامه الاسلام اسلمنا مسلما
 نبي رسول الله الي الناس
 خافه لا تدروا من كان كما
 وكفى المولى علي الكافري
 فابكموا ان افر ربنا لا
 سلام ولسكما و ان اسما
 فان ملككم رايل و كيلي
 كل سنا كيكما و سطر سو
 بر علي ملككم

من محمد رسول
 وعبدني
 سلام علي من
 اما بعد فاني
 الان دعيت اسلمنا
 رسول الله الى
 لا تدروا من كان
 القول على
 وانك ان افر ربنا
 وليتكم وان
 ملككم
 محل باحكم
 نبوي على

الله الخليل
 المحمد
 اتبع الهدى
 ادعوا اليه
 كلفا فاني
 الناس كافة
 حيا ونحي
 الكافرين
 بالبراءة
 اسلمنا فاني
 زائل وكيلي
 وتظهر
 ملككم



وقد ساهمت عُمان بنور بارز في الدعوة الإسلامية وشاركت في الفتوحات الإسلامية العظيمة براً وبحراً خاصة في العراق وفارس وبلاد السند، وعدد من البلدان الأخرى. كما حمل العُمانيون الإسلام معهم إلى شرق أفريقيا والصين والموانئ الأفريقية والآسيوية التي تعاملوا معها، ومن المعروف ان الإسلام والقيم الإسلامية تمد رابطاً قوياً بين العُمانيين يحافظون عليه ويتمسكون به ويلتقون حوله.

نسخة من رسالة النبي صلى الله عليه وسلم إلى ملكي عُمان عبيد وجيهر ابني الجندى لدعوة أهل عُمان إلى الإسلام.

اليمانية وطراد البرتغاليين،

في نواقل القرن السادس عشر، وتحديداً في عام ١٥٠٧م استطاع البرتغاليون أن يسيطروا على أجزاء كبيرة من السواحل العُمانية وذلك بعد مقاومة شديدة من العُمانيين، وبرغم طبيعة الأوضاع الداخلية في عُمان في ذلك الوقت، إلا ان البرتغاليين أو غيرهم لم يستطيعوا تجاوز بعض المناطق الساحلية المحدودة وظلت مناطق الداخل في عُمان دوماً بمثابة العمق

الاستراتيجي الذي انطلقت منه، ومن بعض المناطق الساحلية كصحار حملات المقاومة الوطنية العُمانية، حتى تم التخلص من الاحتلال البرتغالي بعد نحو قرن ونصف القرن.

لقد كانت مبايعة الامام ناصر بن مرشد إماماً على عُمان في عام ١٦٢٤م بداية حكم البعارة، وقد تمكن الامام ناصر بن مرشد من خلال توحيد البلاد تحت قيادته للمرة الاولى منذ سنوات عديدة، وعبر تجهيز أسطول بحري قوي، من تقليص نفوذ البرتغاليين وتحرير بعض المدن الساحلية منهم، ثم واصل الامام سلطان بن سيف هذه المهمة الجليلة في مطاردة البرتغاليين حتى تمكن من تحرير مسقط عام ١٦٥٠م وهو ما كان إيذاناً بأفول نجم البرتغاليين في منطقة الخليج ككل. جدير بالذكر أن القوات العُمانية طاردت البرتغاليين إلى سواحل الهند وشرق أفريقيا.

اليوسعية - استعادة الحب وبناء الدولة العصرية

نظراً لمواقفه وشجاعته، وبعد نجاحه في تخليص البلاد من الغزاة الفرس، عقدت البيعة في عام ١٧٤٤م للامام احمد بن سعيد الذي كان والياً على صحار، وما حولها نزولاً عند رغبة أهل الحل والعقد في عُمان في ذلك الوقت.

وقد شهدت البلاد لأول مرة في عهد الامام أحمد بن سعيد الذي أسس الدولة اليوسعية نوعاً من السلطة المركزية بعد أن تمكن من توحيد القبائل المتناحرة، وبادر باتخاذ الإجراءات الكفيلة بترسيخ قواعد الدولة وإعداد قوات مسلحة تتناسب والتحديات التي تواجهها عُمان. ثم قام بتحديث الأنشطة الاقتصادية وامتلك أسطولاً حربيًا وتجاريًا، وفي عهده حافظت مسقط على مكانتها كإحدى أهم المدن التجارية في المنطقة وغدا ميناءها من أهم الموانئ التجارية التي ترقده السفن الأوروبية. كما أعاد لعُمان دورها في المنطقة، وليس أدل على ذلك من أنه أرسل نحو مائة مركب تقودها السفينة الضخمة (الطراد الرحماني) في عام ١٧٧٥م إلى شمال الخليج لفك الحصار الذي ضربه الفرس حول البصرة في ذلك الوقت بعد استيلاء والي بغداد، وتمكن من فك الحصار.

وتجمع المصادر العربية والأوروبية على أن هناك عوامل عديدة ساعدت العُمانيين على الانفراد بدور رائد تأتي في مقدمتها المهارة والخبرة الملاحية والتجارية حيث اكتسب العُمانيون رصيداً ضخماً من التجربة تعد محصلة للأحداث التاريخية والموقع الجغرافي والتراث العُماني، ثم الاستقرار الذي شهدته عُمان وتمنعت به الموانئ العُمانية في الوقت الذي سادت فيه الفوضى وعم الاضطراب أغلب موانئ الخليج، ثم تأتي شخصية أحمد ابن سعيد الذي تميز بدرجة كبيرة من الانضباط والحسم والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، إضافة إلى احترام القوى الأوروبية له ولتقته في سياسته التي جذبت الأجانب وحفزتهم على إنشاء وكالات تجارية لهم في المدن العُمانية وخصوصاً مسقط التي أصبحت سنة ١٧٩٠م من أهم المدن الآسيوية وفقاً لتقرير أعدته شركة الهند الشرقية الإنجليزية.

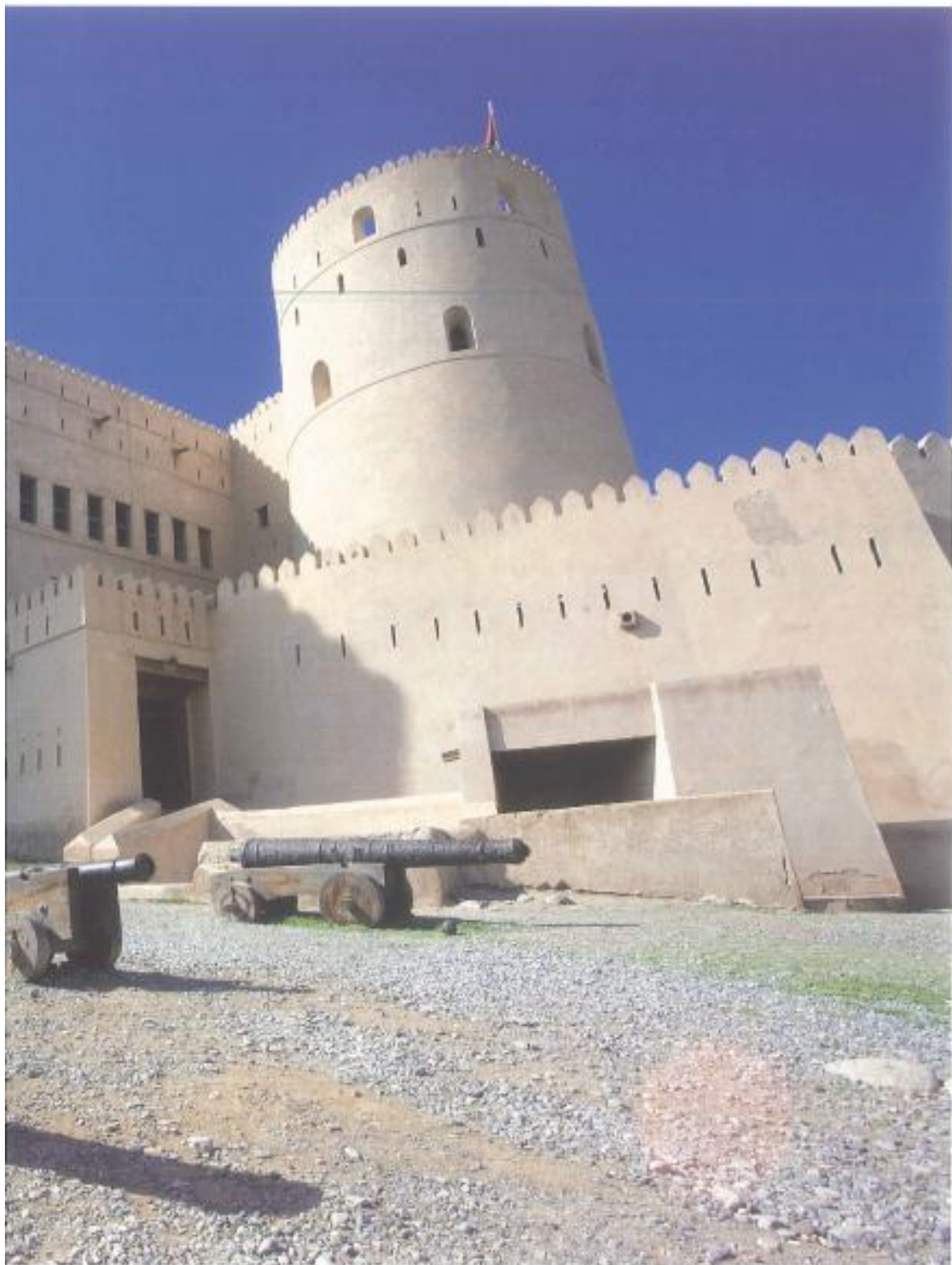
وبعد أن تولى الامام أحمد بن سعيد في الرستاق سنة ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م والتي كانت عاصمة له، خلفه عدد من الائمة والسلاطين البارزين الذين حافظوا على استمرار حكم أسرة



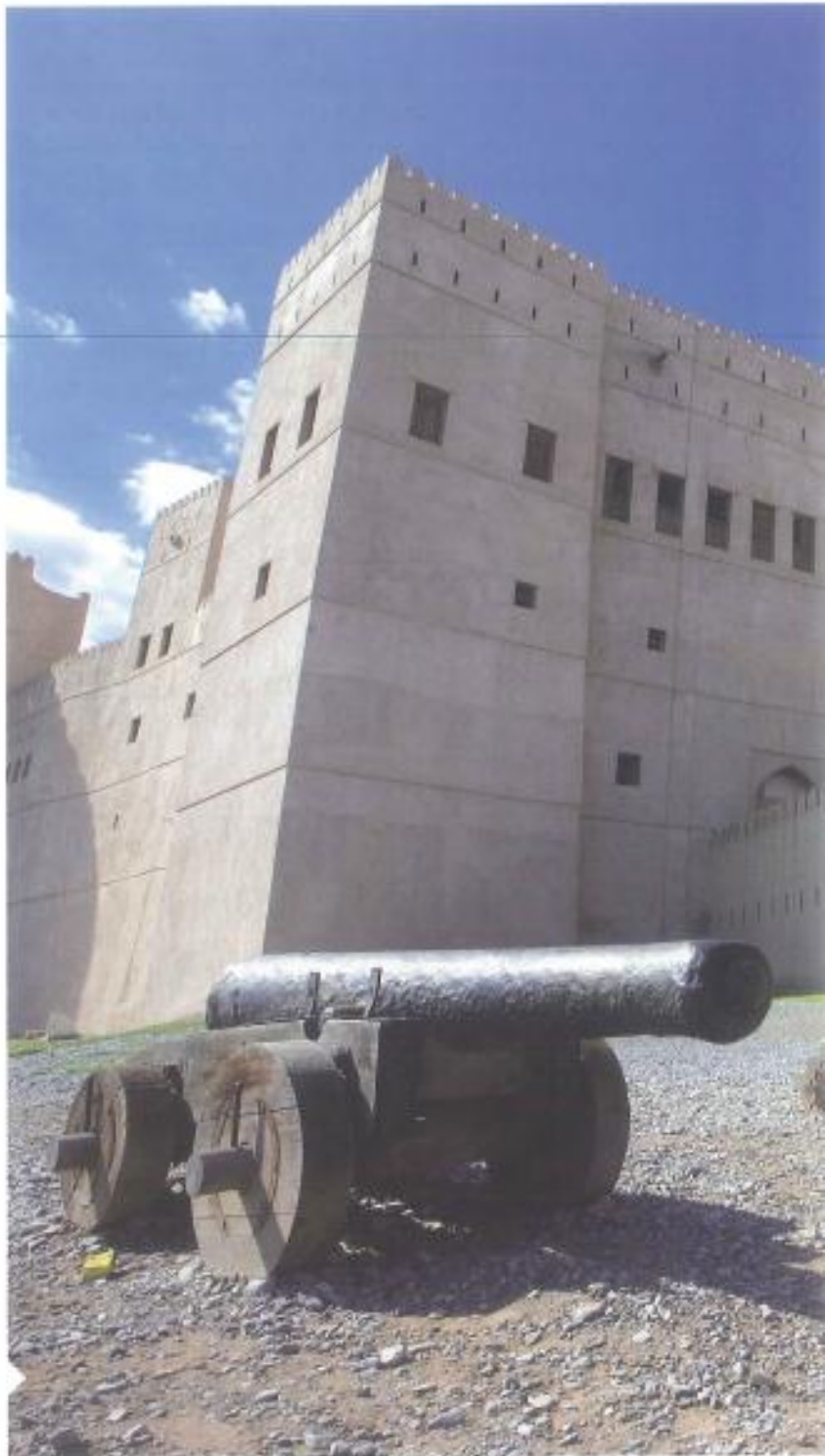
تبدأت البلاد في عام ١٦٢٤م
في عهد الامام ناصر بن
مرشد الذي تولى
السلطة في مسقط
والتي كانت تدار كولاية
للفرس من قريش والقيادات
التي كانت تدار كولاية
للفرس من قريش والقيادات
التي كانت تدار كولاية
للفرس من قريش والقيادات



في عام ١٧٤٤م
في عهد الامام احمد بن
سعيد الذي تولى
السلطة في مسقط
والتي كانت تدار كولاية
للفرس من قريش والقيادات
التي كانت تدار كولاية
للفرس من قريش والقيادات
التي كانت تدار كولاية
للفرس من قريش والقيادات

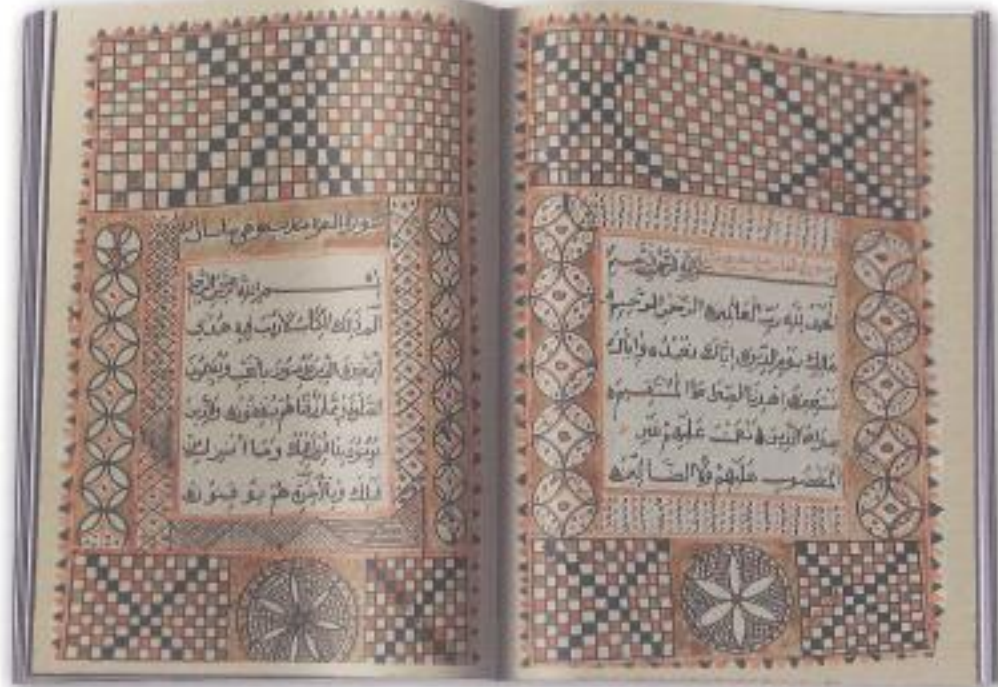


بهاء المعمار والهندسة
العمانية وجمالياتها
تتجسد في القلاع
والحصون «قلعة الرسنق»



البوسعيد وفي عهد حفيده حمد (١١٩٣هـ / ١٧٧٩م - ١٢٠٧هـ / ١٧٩٢م) انتقلت العاصمة من الرستاق إلى مسقط لتستقر فيها حتى الآن. ومن المعروف أن الشعور العميق لدى العُمانيين بالانتماء إلى أرض عُمانية واحدة تترابط معا بقوة أبنائها في مواجهة أية تحديات خارجية ظل يمثل حقيقة متصلة عبر كل مراحل التاريخ العُماني. ومن ثم فإن استمرار أسرة البوسعيد في الحكم منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن قدم في الواقع سياجا آخر لدعم الوحدة الوطنية العُمانية خاصة في مراحل محددة بلغت ذروتها في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٧م - ١٨٥٦م) ثم في عهد حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بإني نهضة عُمان الحديثة، وبغض النظر عن بعض فترات الضعف والانكماش التي حدثت، إلا أن هذه الحقبة التاريخية المستمرة قد أثمرت عددا من الانجازات الهامة في مسيرة عُمان التاريخية وتواصل عطاؤها أيضا ولعل من أبرزها التخلص من كل صور ومظاهر الاحتلال والتفوذ الأجنبي، وبناء امبراطورية عُمانية كبيرة امتدت لتشمل مناطق عديدة في شرق أفريقيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد فرضت هذه الامبراطورية وجودها البحري في المحيط الهندي وأقامت علاقات سياسية متوازنة مع القوى العظمى في ذلك الوقت خاصة بريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتغلب على مختلف التحديات الداخلية والإقليمية وإرساء أساس قوي لعلاقات متوازنة خليجيا وإقليميا ودوليا أتاح للسلطنة الحفاظ على مصالحها الوطنية، وكذلك بناء دولة عصرية مزدهرة تمثل الأم بالتمسك لكل أبنائها ويتمتع فيها العُمانيون بحق المواطنة على قدم المساواة، وقبل ذلك وبعده تحقيق استمرارية ووحدة التاريخ العُماني واستعادة مجد عُمان وإسهامها الحضاري المتواصل.

مصنف بديع الزخارف من
المخطوطات العمانية التي
وجت العناية والاهتمام.



الجغرافيا وحيوية الموقع:

إذا كانت الجغرافيا في جوهرها تقوم على معطيات الموقع والتضاريس وامتدادات الحدود ساحلية كانت أو برية، إلا إنها في الجانب الآخر منها تمثل حوار الطبيعة والامكانيات المتاحة وكيفية التعامل الانساني معها، ليس فقط للتغلب على مشكلاتها، ولكن لتحويلها إلى عناصر قوة مضافة للإنسان في تعامله مع البيئة من حوله. وتمتلك سلطنة عُمان موقعا استراتيجيا بالغ الأهمية كان له دوماً صدى قوي في سياساتها وخياراتها وأسلوبها في التعامل مع كثير من القضايا والتطورات.

تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتمتد بين خطي عرض ٤٠ و ١٦ و ٢٠ و ٢٦ درجة شمالاً وبين خطي طول ٥٠ و ٥١ و ٤٠ و ٥٩ درجة شرقاً، وتطل على ساحل يمتد ٢١٦٥ كيلومتراً يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتداً إلى بحر عُمان حتى ينتهي عند مسندم شمالاً، ليطل على مضيق هرمز الاستراتيجي حيث مدخل الخليج، وترتبط حدود عُمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غرباً، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالاً. ويتبعها عدد من الجزر الصغيرة في بحر عُمان ومضيق هرمز مثل جزيرة سلامة وبناتها، وفي بحر العرب مثل جزيرة مصيرة ومجموعة جزر الحلايبات وغيرها.

وتقع سلطنة عُمان شمال مدار السرطان وجنوبه فتنتهي بذلك إلى المناطق الحارة الجافة ولها بجنوبها امتدادات تدخل في المناخ الاستوائي. ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عُمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع أيضاً اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لترتبط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها. وتبلغ مساحة سلطنة عُمان ٣٠٩,٥٠٠ (ثلاثمائة وتسعة آلاف وخمسمائة) كيلومتر مربع.

كما تتميز جغرافية سلطنة عُمان بوجود سلسلة جبال الحجر التي تمتد من منطقة رؤوس الجبال في رأس مسندم (حيث يقع مضيق هرمز بوابة الخليج) إلى رأس الحد أقصى امتداد للجزيرة العربية من جنوبها الشرقي المطل على المحيط الهندي، وذلك على شكل قوس كبير يتجه من الشمال الشرقي للسلطنة إلى جنوبها الغربي، ويصل أقصى ارتفاع له ٢٠٠٠ متر (ثلاثة آلاف متر) في منطقة الجبل الاخضر.

وفي محافظة مسندم ترتفع الجبال إلى نحو ١٨٠٠ متر (ألف وثمانمائة متر) فوق سطح البحر، حيث يقع مضيق هرمز بين الساحلين العُماني والإيراني لكن الجزء الصالح منه للملاحة الدولية يقع في الجانب العُماني.

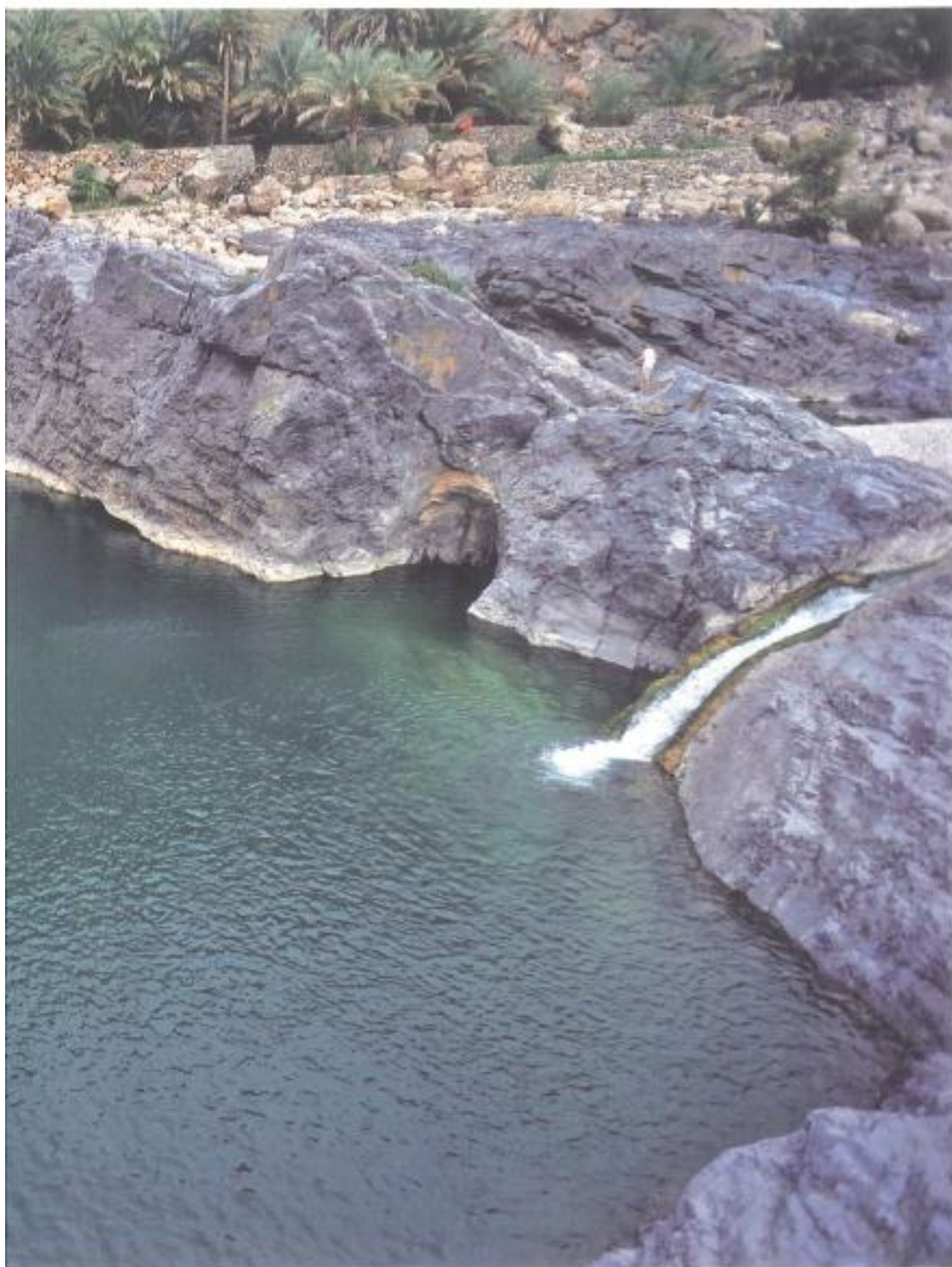
ويشبه العُمانيون سلسلة جبال الحجر بالعمود الفقري للإنسان فيسمون المنطقة التي تقع على بحر عُمان بالباطنة، والمنطقة التي تقع إلى الغرب من المرتفعات بالظاهرة، فالباطنة هي الشاطئ الساحلي الذي شكلته الوديان الهابطة من الجبال ويتراوح اتساعه ما بين ١٥ و ٨٠ كيلومتراً، كما يتجاوز طوله ٢٠٠ كيلومتر (ثلاثمائة كيلومتر). وهي المنطقة الزراعية الرئيسية في السلطنة، حيث البساتين التي تروىها المياه الجوفية، والباطنة تمتد

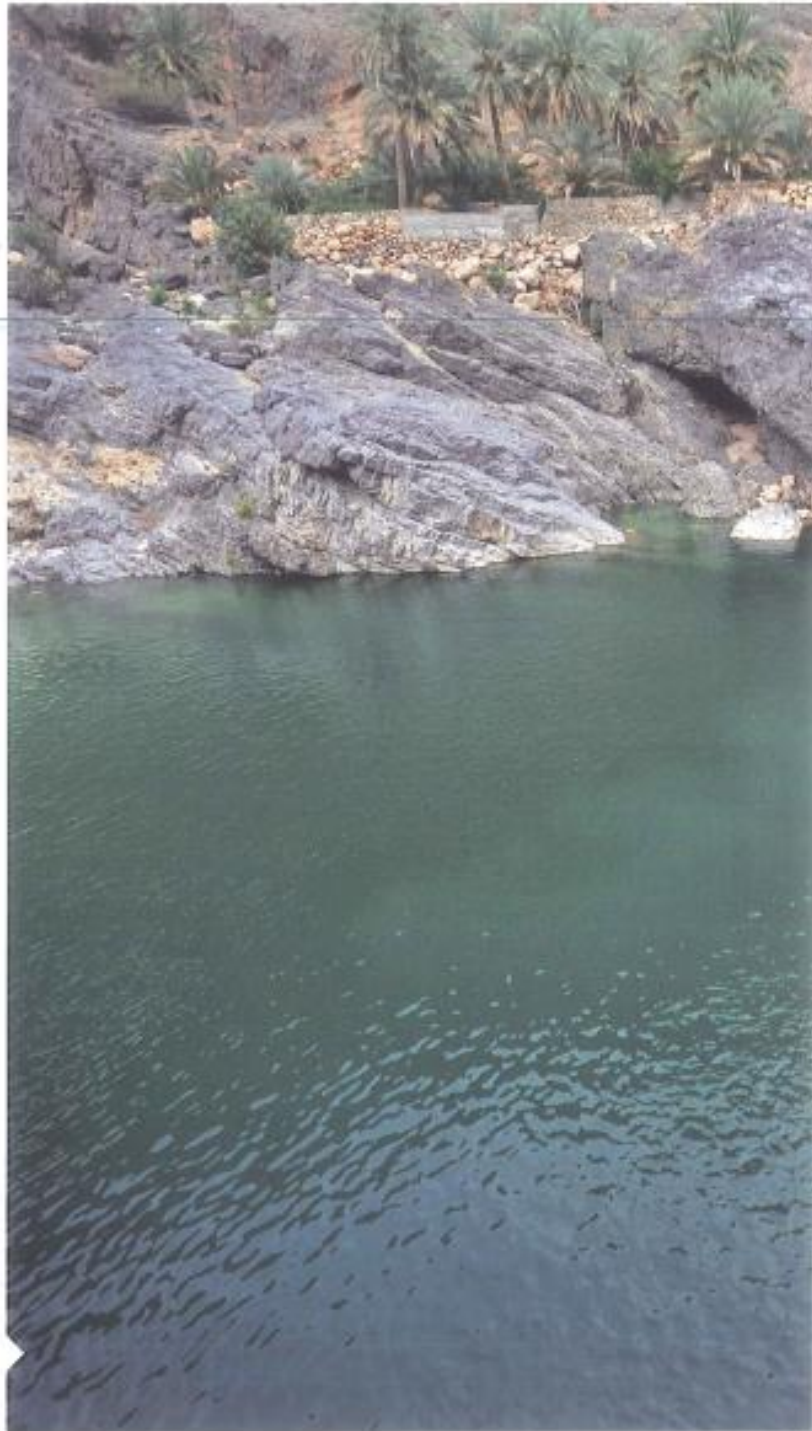


تجاكك السلطنة حوتها
اسمها اذبحها في البحر
كان له دوماً صدى قوي
في سياساتها وخياراتها
وأسلوبها في التعامل
مع كثير من القضايا
والتطورات.



تسودها المساطرة على
أقدم وأهم الطرق
التجارية البحرية في
العالم وهو الطريق
البحري بين الخليج
والمحيط الهندي.





«وادي العربيين»
الخصيب بالقاء.



جمال الطبيعة الصحراوية
(رمال الشرقية).

شمالاً من مسقط حتى حدود دولة الامارات العربية المتحدة، وتضم محافظة شمال الباطنة ولايات صحار وشناص ولوى وصحيم والخابورة والسويق، فيما تضم محافظة جنوب الباطنة ولايات الرستاق والموابي ونخل ووادي المعاول وبركاء والمصنعة.

وهناك عدة أودية تقطع هذه السلسلة من الجبال أكبرها وادي سمائل الذي يصل بين مدينة مسقط على الساحل وبين ولايتي إزكي ونزوى في الداخل، لهذا يطلق العُمانيون على المنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الغرب من ذلك الوادي منطقة الحجر الغربي، وفيها يقع الجبل الاخضر وولايات الرستاق ونخل والموابي وغيرها.

والمنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الشرق من وادي سمائل تسمى منطقة الحجر الشرقي وفيها تقع ولايتا سمائل ويديد وغيرها، وأعلى قمة في جبال الحجر هي (جبل شمس) في محافظة الداخلية إذ يبلغ ارتفاعه نحو ٣ آلاف متر فوق سطح البحر. ويضيق الساحل العُماني عند مرتفعات القرم بمسقط ليصبح الشاطئ صخرياً مليئاً بالجيوب المائية، كما هو الحال في رأس جنوب مسقط حتى رأس الحد. ومن رأس الحد إلى فيلم على الشاطئ في خليج مصيرة تمتد رمال الشرقية بطول حوالي مائة وستين كيلومتراً وعرض حوالي ثمانية كيلومترات وإلى الجنوب الغربي من جزيرة مصيرة تقع مساحة شاسعة من الأراضي المستوية الحجرية تعرف باسم (جدة الحراسيس)، بينما تقع إلى الغرب من رمال الشرقية أراضٍ منبسطة صخرية واسعة عرضها حوالي مائتين وخمسين كيلومتراً تتخللها أودية تجري من الشمال إلى الجنوب مثل وادي حلفين ووادي عندام. وتقع غربي جزيرة

أعلى قمة في جبال
الحجر هي (جبل
شمس) في محافظة
الداخلية إذ يبلغ
ارتفاعه نحو ٣ آلاف
متر فوق سطح البحر.



المدينة الخضراء في أبهى
صورها (محافظة ظفار).

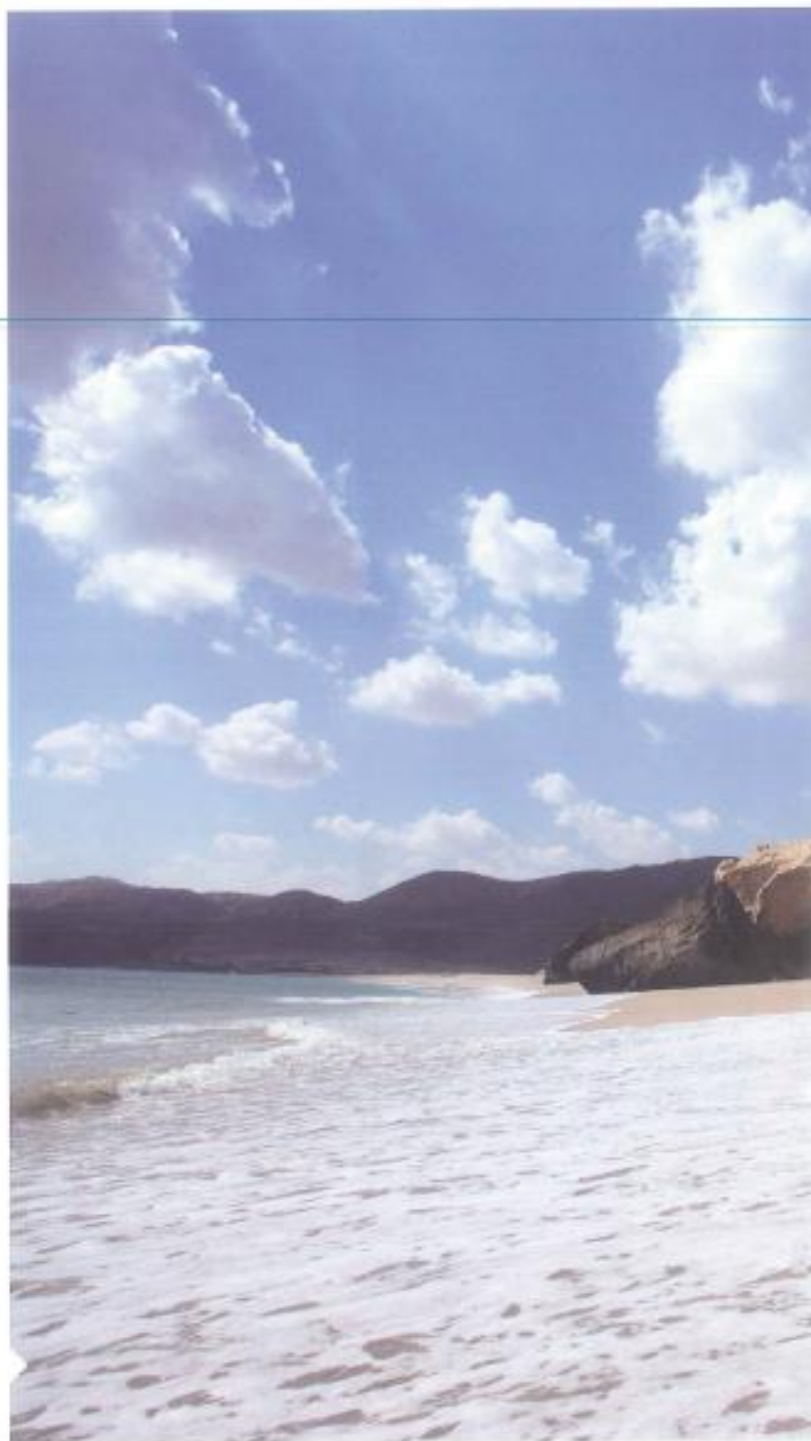
مصيرة شبه جزيرة بر الحكمان، ويفصلها عن جزيرة مصيرة مجرى مائي يبلغ اتساعه ١٤ كيلومترا، وتتكون منطقة بر الحكمان من ملاحات بسيطة، وفي بعض المواسم يغطي البحر خمسة كيلومترات من أراضيها، ويعتمد سكانها في حياتهم على صيد الأسماك.

وعلى ساحل بحر العرب يمتد الشاطئ العُماني - محافظة الوسطى ومحافظة ظفار - مسافة ٥٦٠ كيلومترا، حيث تسقط الأمطار الموسمية على حوالي مائة وثلاثين كيلومترا منها، وتضم سهلا ساحليا بعرض يتراوح ما بين ثمانية إلى عشرة كيلومترات، تقع فيه ولاية صلالة، وغيرها من الولايات مثل طاقية ومرباط وسدح ورخيوت وضلكوت، وتزخر الشواطئ الساحلية بمحافظة ظفار بثروة سمكية وافرة منها الروبيان والهامور وكذلك سمك السردين الذي يستخدم الفائنض منه علفا للحيوانات وسمادا للمزروعات. أما منطقة جبال ظفار فتتمد من الشرق إلى الغرب بطول حوالي ٤٠٠ كيلومتر من قبالة جزر الحلانيات إلى الحدود مع الجمهورية اليمنية، وبها منامق جبلية تشكل سلسلة واحدة متصلة أبرزها جبل سمحان في الشرق وجبال القمر في الغرب، ولا يزيد عرض هذه الجبال عن ٢٢ كيلومترا، وأقصى ارتفاع لها ٢٥٠٠ متر، وهناك ٧٥ كيلومترا من هذه الجبال تكسوها الخضرة بدءا من يونيو إلى سبتمبر من كل عام - فصل الخريف - إذ تتميز هذه المنطقة عن بقية مناطق الجزيرة العربية بهبوب الرياح الموسمية عليها الآتية من الجنوب الغربي في فصل الخريف، الذي تتحول فيه محافظة ظفار إلى مصيف متميز بسبب هطول الأمطار وانتشار المراعي، كما تنمو على بعض أجزائها أشجار اللبان التي كانت لها تجارة رائجة اشتهرت بها هذه المنطقة، وكانت مصدر ثروتها في العصور القديمة كما تتفجر منها عيون تتدفق بالماء على مدار العام.

تمتد جبال ظفار من
الشرق إلى الغرب بطول
حوالي ٤٠٠ كيلومتر من
قبالة جزر الحلانيات إلى
الحدود مع الجمهورية
اليمنية.



من فيض عطاء الطبيعة
الجغرافية وجمالها الخلاب
«رأس الجنز» بولاية صویر..



المحافظات والولايات:



يعد التقسيم الإداري للسلطنة من الملامح المميزة للدولة العصرية، وقد تم اعتماد التقسيم الإداري للسلطنة، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٤)، الصادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م، حيث اشتمل التقسيم الإداري للسلطنة على ١١ محافظة هي: مسقط وظفار ومسندم والبريمي والداخلية وشمال الباطنة وجنوب الباطنة وجنوب الشرقية وشمال الشرقية والظاهرة والوسطى.

وتمثل كل محافظة منها أهمية خاصة إدارية وجغرافية واقتصادية، وتضم كل من هذه المحافظات عددا من الولايات يصل مجموعها الكلي إلى ٦١ ولاية، وتعنى وزارة الداخلية بالاشراف على كل هذه المحافظات باستثناء محافظتي مسقط وظفار، ويقوم الوالي في كل ولاية بتسيير الإدارة المحلية والعمل كهمزة وصل بين الحكومة ومؤسساتها المختلفة وبين المواطنين.

ومن أجل تطوير العمل الإداري والبلدي في كافة محافظات السلطنة وتسهيل الاجراءات على المواطنين أصدر جلالة السلطان المعظم في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م قانون المجالس البلدية بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٦).

ومن أبرز سمات التنمية العُمانية انها استطاعت عبر الخطط المتتالية ان تحقق تكاملا وتوازنا إلى حد كبير في توزيع ثمار التنمية إلى كل محافظات السلطنة، حيث انتشرت المشروعات الكبيرة والمناطق الصناعية من مسقط إلى صلالة، ومن صور إلى صعار، ومن نزوى حتى مسندم والبريمي، ومن عبري حتى الدقم في تكامل يسير في اطار الأولويات الوطنية واحتياجات كل محافظة، وحتى احتفالات البلاد بالمناسبات الوطنية والدينية وفي مقدمتها العيد الوطني المجيد فإنه يتم الاحتفال بها انطلاقاً من مختلف محافظات السلطنة.



اشتمل التقسيم الإداري للسلطنة على ١١ محافظة هي: مسقط وظفار ومسندم والبريمي والداخلية وشمال الباطنة وجنوب الباطنة وجنوب الشرقية وشمال الشرقية والظاهرة والوسطى.



تمثل محافظة مسندم مركزاً رئيسياً حيوياً للتنشئة الاقتصادية والسياحية والتجارية، سواء على المستوى المحلي أو في تفاعلات السلطنة مع الدول الأخرى.



شموخ وبهاء بين قلعة الجلاي
وقصر العلم العام في مسقط.

محافظة مسقط

محافظة مسقط هي بمثابة المنطقة المركزية للبلاد سياسياً واقتصادياً وإدارياً ففيها تقع مدينة مسقط عاصمة السلطنة ومقر الحكم ومركز الجهاز الإداري للدولة، كما تمثل محافظة مسقط مركزاً رئيسياً حيوياً للنشاط الاقتصادي والسياحي والتجاري سواء على المستوى المحلي أو في علاقات السلطنة مع الدول الأخرى. تقع محافظة مسقط على بحر عُمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتتصل من الشرق بجبال الحجر الشرقي ومحافظة شمال الشرقية، ومن الغرب محافظة جنوب الباطنة ومن الجنوب بمحافظة الداخلية، ويبلغ عدد سكانها ٨٧٨,٧٧٥ نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م.

تتكون محافظة مسقط من ست ولايات هي: مسقط ومطرح والعامرات وبوشهر والسيب وقريات، ومركز المحافظة ولاية مسقط. ويدير كل ولاية (وال) يمينه محافظ



مسقط، والمحافظة بمثابة جهاز إداري يعنى بخدمة المواطنين داخل حدودها الإدارية، ويدير شؤون محافظة مسقط معالي وزير الدولة ومحافظ مسقط.

محافظة ظفار

تكتسب محافظة ظفار أهمية

تاريخية ومكانة خاصة في التاريخ العُماني الحديث والقديم على السواء. فمن صلالة (مدينة الأصالة والمجد) انتبلج فجر النهضة العُمانية الحديثة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، وكما كانت محافظة ظفار، أرض اللبان والبخور في الجزيرة العربية بوابة عُمان الضخمة على المحيط الهندي ومعبر القوافل في جنوب شبه الجزيرة العربية، فإنها كانت كذلك بوابة عُمان إلى التقدم والتطور والأزدهار في ظل النهضة العُمانية الحديثة.

تقع محافظة ظفار في أقصى

جنوب سلطنة عُمان، وتبعد مدينة صلالة عن مسقط بنحو ١٠٠٠ كيلومتر، وتتصل محافظة ظفار من الغرب بمحافظة الوسطى ومن الجنوب الشرقي والجنوب ببحر العرب، ومن الغرب والجنوب الغربي بالحدود مع الجمهورية اليمنية ومن الشمال والشمال الغربي بصحراء الربع الخالي.

وتتضمن محافظة ظفار ١٠ ولايات هي صلالة وطاقة ومرباط ورخيوت وثمرير وضلكوت والمزيونة ومقشن وتلهم وجزر الحلاتيات وسدح، ومركز المحافظة ولاية صلالة.

يبلغ عدد سكان محافظة ظفار ٢٤٩,٧٢٩ نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، وفي إطار مشروعات التنمية التي تشهدها كل ولايات محافظة ظفار تم تنفيذ العديد من المشروعات التنموية بها، وتوفير كل الخدمات الضرورية لتجمعات السكانية في الجبل والبادية، بما في ذلك إقامة مراكز

تكتسب محافظة ظفار أهمية تاريخية ومكانة خاصة في التاريخ العُماني الحديث والقديم وهي بوابة عُمان الضخمة على المحيط الهندي ومعبر القوافل في جنوب شبه الجزيرة العربية.

تحتل محافظة مسندم بأهمية استراتيجية بالغة حيث تمثل على طريق هرمز الذي يعد أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لمصادر النفط والتجارة.



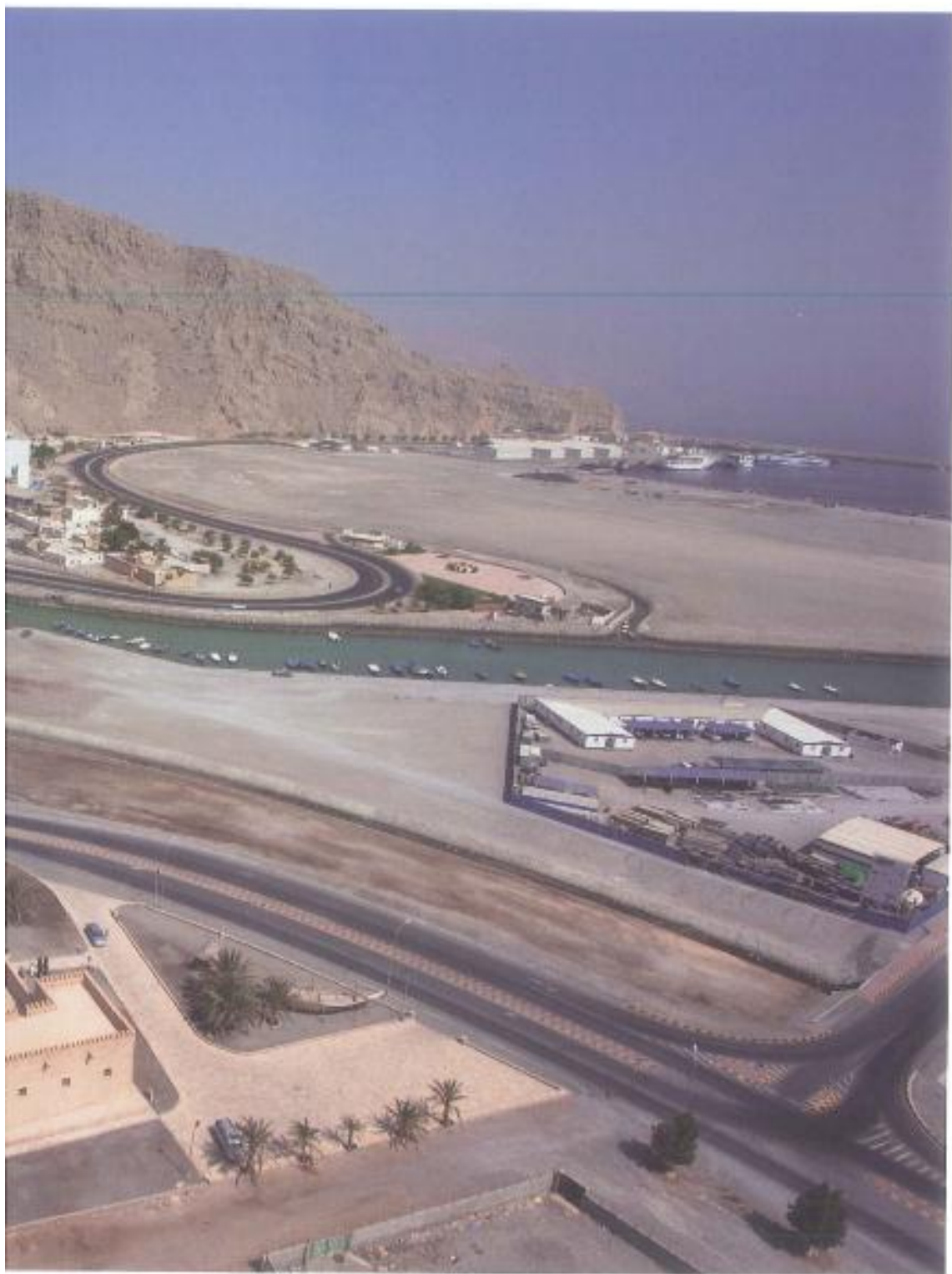
قوارب الصيد تتأهب للبحث
عن خيرات البحر والبر
تسكن قريبا باطمئنان «ولاية
مرياط» بمحافظة ظفار.

التطوير الحضري في تلك المناطق، ويدير شؤون محافظة ظفار معالي وزير الدولة
ومحافظ ظفار.

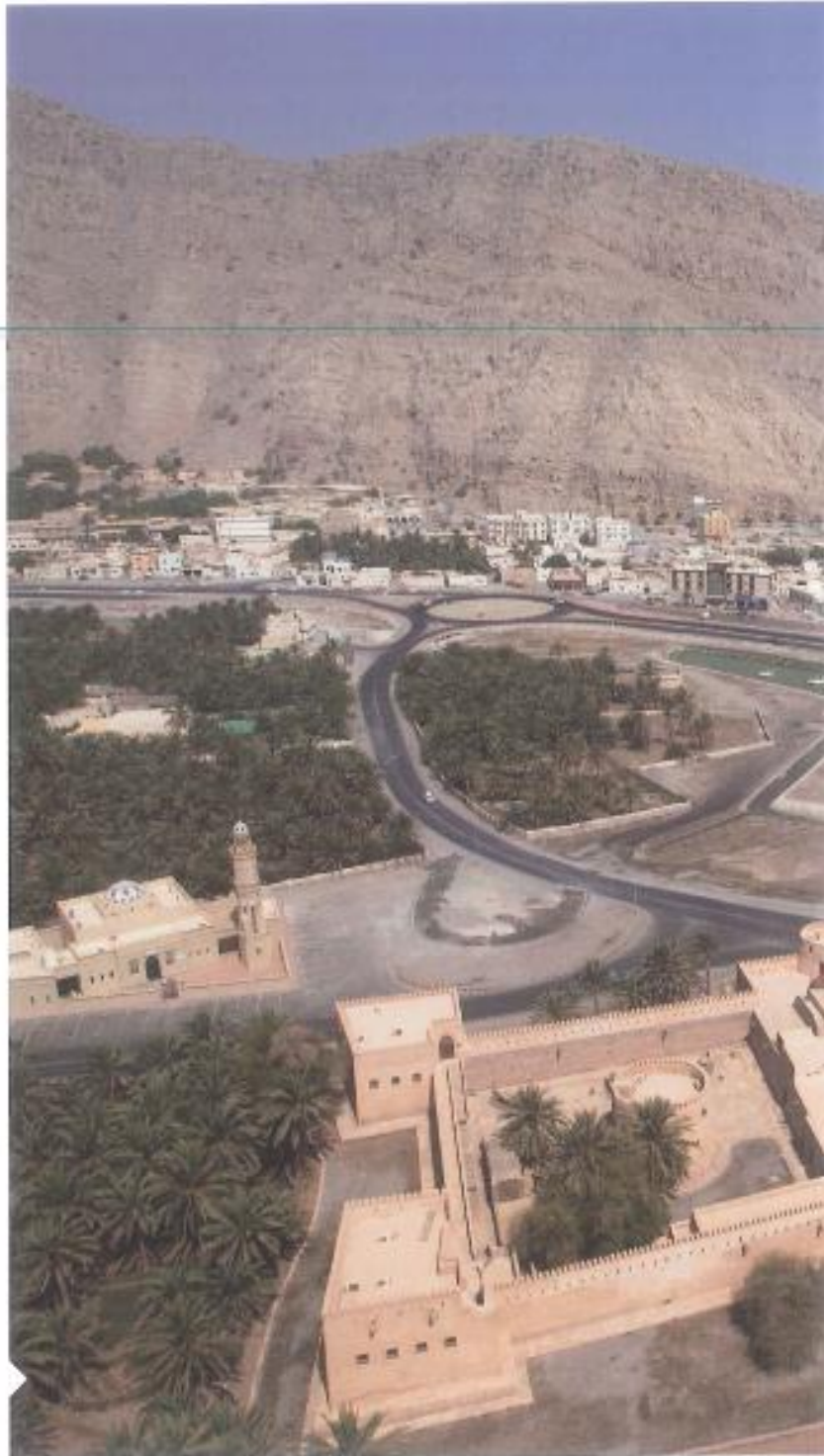
محافظة مسندم

تحتل محافظة مسندم بأهمية استراتيجية بالغة حيث تطل على مضيق هرمز الذي
بعد أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة سواء على مستوى
المنطقة أو على المستوى الدولي، إذ يمر من خلاله نحو ٩٠٪ من صادرات دول الخليج من
النفط إلى العالم الخارجي.

كما أنه يعد البوابة الشرقية لحركة التجارة والملاحة من وإلى الدول المطلة على
الخليج. تقع محافظة مسندم في أقصى شمال سلطنة عُمان وتطل على مضيق هرمز وهو
بمناة البوابة التي تربط بين الخليج وبين البحار المفتوحة في بحر عُمان والمحيط الهندي.



التنمية الحديثة امتدت
إلى كل مكان في عمان
وشملت بعملائها مختلف
جوانب الحياة بولاية خصب
بمحافظة مستدم.





محافظة البريمي، نهضة
عمرانية وتنموية حديثة.

وتتضم محافظة مسندم أربع ولايات هي خصب ودبا وبخاء ومدحاء، ومركز المحافظة ولاية خصب. ويبلغ عدد سكانها ٤٢٥, ٢١ نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م. وخلال مسيرة النهضة تم إنجاز العديد من المشروعات التنموية خاصة في المجالات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والكهرباء والطرق والصرف الصحي والموانئ، فضلاً عن المشروعات الاقتصادية والاستثمارية.

محافظة البريمي

تشتهر محافظة البريمي بموقعها الاستراتيجي والتجاري الحيوي حيث تقع في الشمال الغربي للسلطنة. ويسبب ارتفاعها عن سطح البحر وتوفر المياه (الوديان والأفلاج) بها فئاتها كانت طريقاً للتجارة وتميزت بزراعة القمح والتخيل والفواكه.

وتتضم محافظة البريمي العديد من الحصون والقلاع من أهمها حصن «الخدق» وحصن «الحلة» وحصن «بيت الند» وحصن «الخبيب» وغيرها. وتتكون محافظة البريمي من ثلاث ولايات هي البريمي ومحضة والسنية، ومركز المحافظة ولاية البريمي. ويبلغ عدد سكانها ٩١٧, ٧٢ نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م.



تشتهر محافظة

البريمي بموقعها

الاستراتيجي

والتجاري الحيوي

وكانت طريقاً

للتجارة وتميزت

بزراعة القمح

والتخيل والفواكه.



إطلالة من أعلى الجبل على
واحات النخيل الممتدة
(حصن سمائل)

محافظة الداخلية ،

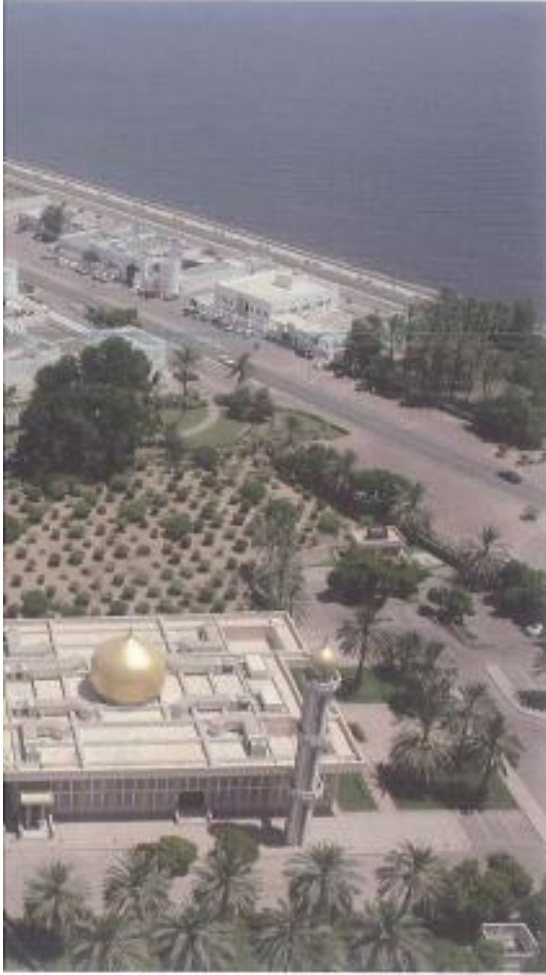
تعتبر محافظة الداخلية بتاريخها واسهامها الحضاري وموقعها وطوبوغرافيتها واحدة من أهم محافظات السلطنة، فهي بمثابة العمق الاستراتيجي للسلطنة. إذ أنها تتكون من الهضبة الكبرى الواقعة في وسط البلاد حيث يوجد الجبل الأخضر الذي تتحدر من سفوحه هذه الهضبة في اتجاه الصحراء جنوباً. وتمثل محافظة الداخلية مركز اتصال بالمحافظات الأخرى، فهي تتصل من الشرق بمحافظتي جنوب وشمال الشرقية، ومن الغرب بمحافظة الظاهرة، ومن الجنوب بمحافظة الوسطى ومن الشمال بمحافظة مسقط ومحافظة جنوب الباطنة.

وتتميز محافظة الداخلية ليس فقط بكونها من المحافظات الزراعية الرئيسية في البلاد، ولكن أيضاً بدورها ومكانتها البارزة في التاريخ العماني.

وتضم ثماني ولايات هي نزوى وبهلاء ومنح والحمراء وادم وإزكي وسمائل وديد ومركز المحافظة ولاية نزوى، ويبلغ عدد سكانها ٦٥١, ٢٢٦ نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م.

تجدر الإشارة إلى أن محافظة الداخلية تحققت بها مشاريع تنمية عديدة ليس فقط في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والعمرانية، ولكن أيضاً في مجال الطرق والصناعة والاتصالات وغيرها. فإلى جانب المستشفى المرجعي، توجد في ولاية نزوى

تعتبر محافظة الداخلية
بتاريخها واسهامها
الحضاري وموقعها
وطوبوغرافيتها واحدة
من أهم محافظات
السلطنة، فهي بمثابة
العمق الاستراتيجي
للسلطنة.



أكاديمية السلطان قابوس
لعلوم الشرطة، والمعهد العالي
للقضاء الذي يتكامل مع كلية
الحقوق بجامعة السلطان
قابوس في تخريج رجال القضاء
والمختصين في مجال
القانون.

محافظة شمال الباطنة

تعتبر محافظة شمال
الباطنة، والتي تمتد كشریط
ساحلي بين البحر والجبل،
من أهم محافظات السلطنة
جغرافيا واقتصاديا، وتضم
ست ولايات هي صحار
وثنائن ولوى وصحم
والخابورة والسويق ومركز
المحافظة ولاية صحار.

ولكونها تمتلك موقعا
جغرافيا بالغ الحيوية يمتد
على الساحل الجنوبي لبحر
عمان، كانت محافظة شمال
الباطنة نافذة بحرية عُمانية

ربطت عُمان بالدول الأخرى عبر النشاط البحري والتجاري العُماني في الخليج
والمحيط الهندي.

كما تتميز محافظة شمال الباطنة بإمكانات اقتصادية تتمثل في أنها تضم
أكبر سهول السلطنة الزراعية (سهل الباطنة) وتتنوع بها الخامات المعدنية التي
تم البدء في استغلالها لأقامة عدة صناعات ثقيلة حيوية، ويمثل ميناء صحار
الصناعي واحدا من المشروعات الاقتصادية العملاقة في السلطنة خاصة في
ظل استقطاب المنطقة الصناعية في صحار لعدد كبير من المشروعات الصناعية
الكبيرة والتحويلية كالسماد والبتروكيماويات والالمونيوم والحديد، وعزز ذلك
انشاء المنطقة الحرة في صحار ومطار صحار الذي يتواصل العمل في تشييده،
ويصل عدد سكانها إلى ٤٨٢,٥٨٢ نسمة وفقا لنتائج التعداد العام للسكان
والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م.

● ● ●
محافظة شمال الباطنة
نافذة بحرية عُمانية
ربطت عُمان بالدول
الأخرى عبر النشاط
البحري والتجاري
العُماني في الخليج
والمحيط الهندي.

● ● ●
يحكم موقعا وإمكاناتها
الاقتصادية وكثافتها
السكانية لعبت محافظة
جنوب الباطنة دورا
مؤثرا على امتداد
التاريخ العُماني.



صورة جوية لولاية صحار
لتكامل فيها معطيات التنمية
الحديثة.

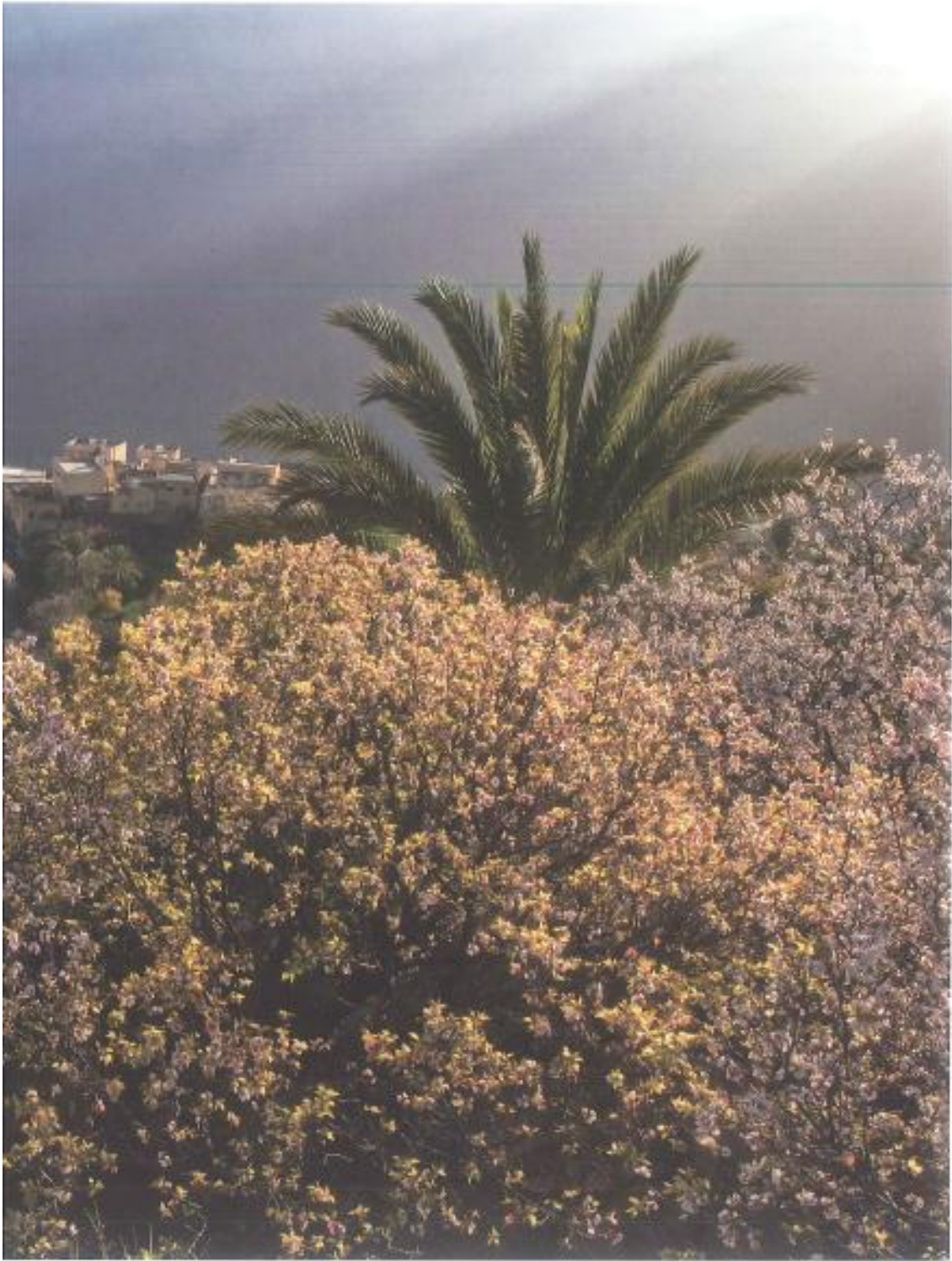


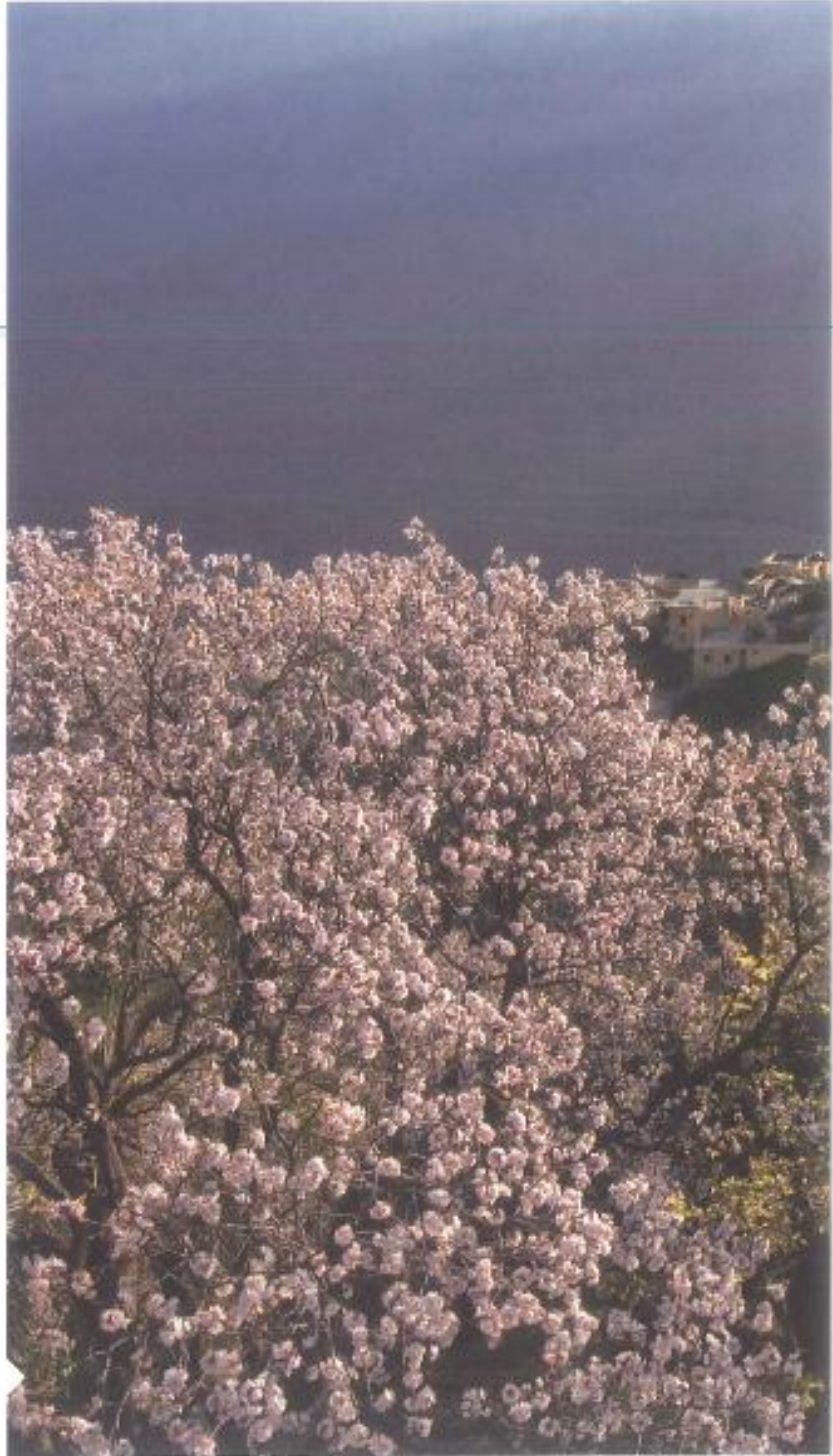
تمثل محافظة جنوب
الشرقية الواجهة الشمالية
الشرقية للمملكة، وهي
تطل على بحر العرب
من ناحية الشرق، كما
تتصل بزمال الشرقية من
إحدى الجنوب وبمحافظة
الداخلية من ناحية الغرب.

محافظة جنوب الباطنة ،

تتكون محافظة جنوب الباطنة من ست ولايات هي الرستاق والموابي ونخل ووادي
المعاول وبركاء والمصنعة ومركز المحافظة ولاية الرستاق. ويبلغ عدد سكانها ٢٨٩,٠٠٨
نسمة وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م.

وتعتمد محافظة جنوب الباطنة بين بحر عُمان شرقاً وبين سفوح جبال الحجر الغربي
غرباً، وبحكم موقعها وإمكاناتها الاقتصادية وكثافتها السكانية فإنها لعبت دوراً مؤثراً على
امتداد التاريخ العماني. وفي حين تحققت العديد من الانجازات في مجال الخدمات والطرق
والاتصالات والتخطيط العمراني وعلى نحو يتواءم مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية
في السلطنة، فإنه تم العناية كذلك بتجميل وتخطيط المدن وتطوير المواقع السياحية فيها بما
في ذلك العيون الطبيعية كعين (الكسفة) بالرستاق وعين (الثوارة) بولاية نخل وهما من
أشهر عيون المياه المعدنية الحارة بالسلطنة بالإضافة إلى الحدائق العامة الكبيرة.





منظر يديع من قرية
«وكان» بولاية نخل.



مرافق سياحية حديثة
في جزيرة مصيرة.

محافظة جنوب الشرقية

تمثل محافظة جنوب الشرقية الواجهة الشمالية الشرقية لسلطنة عُمان، وهي تطل على بحر العرب من ناحية الشرق، كما تتصل برمال الشرقية من ناحية الجنوب وبمحافظة الداخلية من ناحية الغرب. وتضم محافظة جنوب الشرقية خمس ولايات وهي صور والكامل والولج وجعلان بني بو حسن وجعلان بني بو علي ومصيرة ومركز المحافظة ولاية صور، ويبلغ عدد سكان محافظة جنوب الشرقية ١٨٨,٠٣٢ نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م.

وتم في عام ١٩٩٩م تدشين مشروع الفاز الطبيعي المسال في قهات والذي يتم تصدير إنتاجه وقد تم إضافة القاطرة الثالثة في إطار مشروع قهات للغاز الطبيعي في أوائل عام ٢٠٠٦م، كما يتم تصدير السماد إلى الهند من مصنع سماد البوريا والأمونيا، وتم في العام ١٩٩٩م إنشاء المنطقة الصناعية في صور لتكون منطقة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

محافظة شمال الشرقية

تطل محافظة شمال الشرقية على الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي، وتتصل بها من ناحية الشمال محافظة مسقط، ومن الغرب محافظة الداخلية، ومن الشرق والجنوب محافظة جنوب الشرقية. وتتكون محافظة شمال الشرقية من ست ولايات هي: إبراء والمضيبي وبدية والقابل ووادي بني خالد ودماء والطائين ومركز المحافظة ولاية

حظيت محافظة شمال الشرقية باهتمام من مشروعات التنمية التي امتدت إلى مختلف المجالات الصحية والتعليمية والسياحية والفنون والكهرباء والبيئة وغيرها.



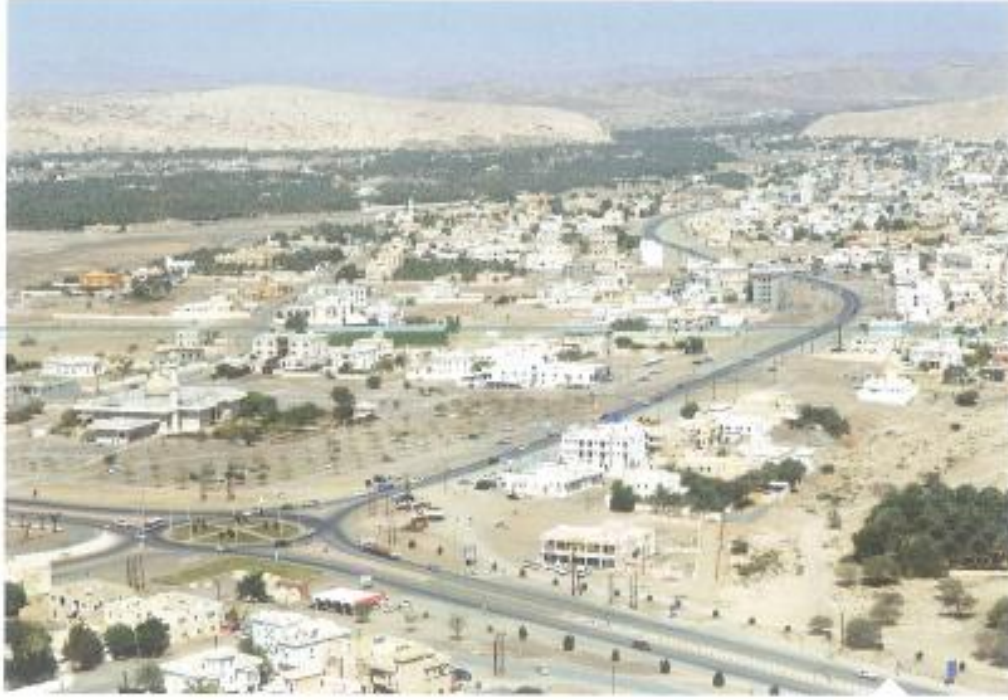
وادي بني خالد من الأودية
السياحية المهمة في محافظة
شمال الشرقية.

إبراء. ويصل عدد سكان محافظة شمال الشرقية ١٦٢,٤٨٢ نسمة وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م. وقد حظيت محافظة شمال الشرقية بالعديد من مشروعات التنمية التي امتدت إلى مختلف المجالات الصحية والتعليمية والسياحية والطرق والكهرباء والمياه وغيرها.

محافظة الظاهرة

محافظة الظاهرة من المحافظات الغنية بامكانياتها الزراعية والسياحية والتاريخية. وقد حققت تطوراً كبيراً وملموماً خلال سنوات النهضة العُمانية الحديثة وفي كل المجالات. ومحافظة الظاهرة عبارة عن سهل شبه صحراوي ينحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتصله جبال الكور عن داخلية عُمان من ناحية الشرق، كما تتصل بصحراء الربع الخالي من ناحية الغرب وبمحافظة الوسطى من ناحية الجنوب. وعرفت هذه المحافظة قديماً باسم (ثوام) و(الجو)، وتضم محافظة الظاهرة ثلاث ولايات هي: عبرى ويقل وشنك ومركز المحافظة ولاية عبرى. ويبلغ عدد سكانها ١٥١,٦٦٤ نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م. وتتميز بالنشاط الزراعي ويموقعها الذي يتصل بالمناطق الأخرى في شبه الجزيرة العربية عبر طريق القوافل الممتدة منذ قرون. وتضم محافظة الظاهرة العديد من حقول النفط والغاز وحظيت بنصيب وافر من المنجزات والمشروعات التنموية.

● ● ●
محافظة الظاهرة
من المحافظات الغنية
بامكانياتها الزراعية
والسياحية والتاريخية.
وحققت تطوراً كبيراً
وملموماً خلال سنوات
النهضة العُمانية
المدنية في كل المجالات.



منظر جوي لولاية
عبري الواعد.

محافظة الوسطى

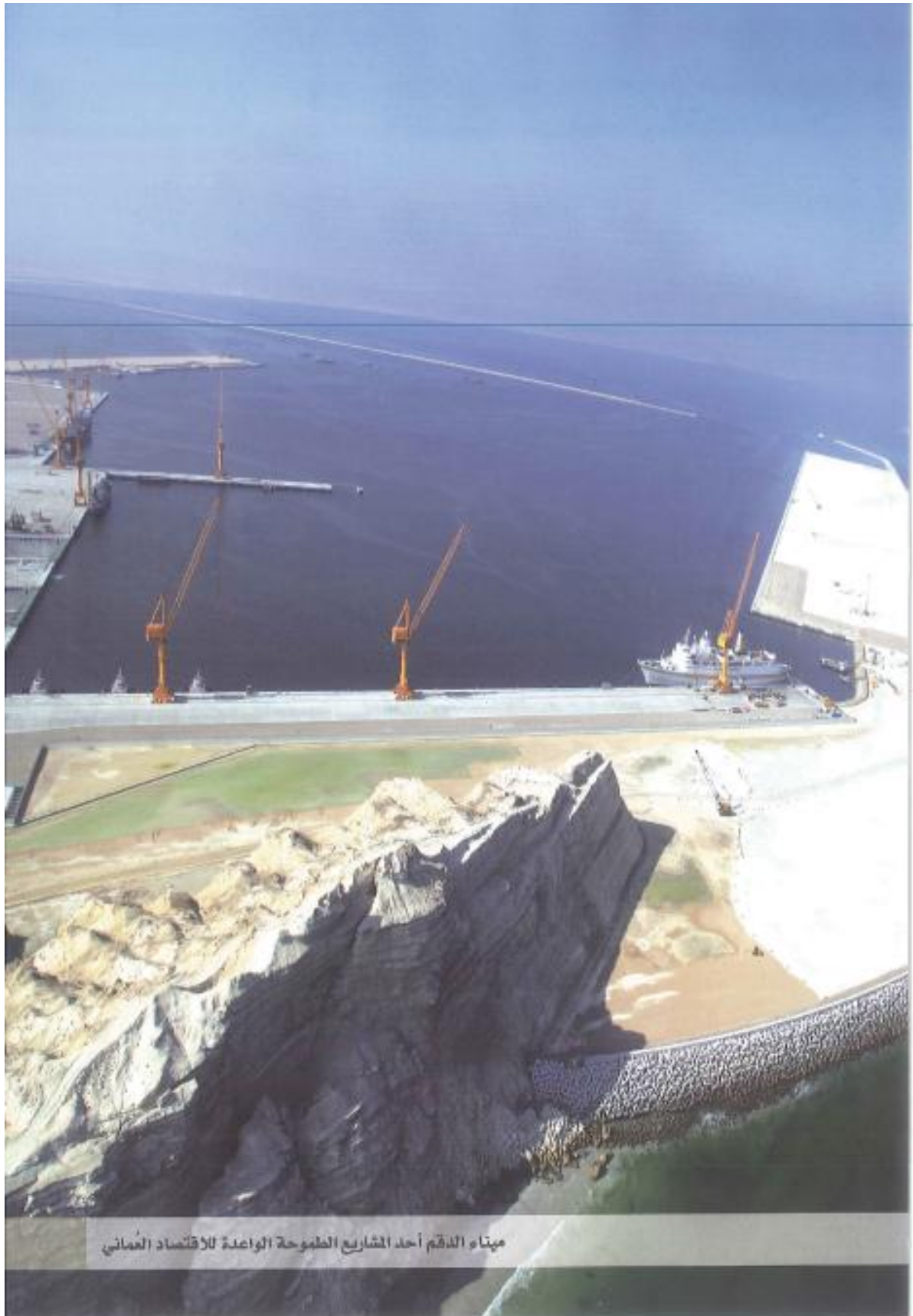
تقع محافظة الوسطى جنوب محافظتي الداخلية والظاهرة، وتطل من الشرق على بحر العرب ومن الغرب على صحراء الربع الخالي، وتتصل جنوباً بمحافظة ظفار، وتتميز المحافظة بوجود عدد كبير من حقول إنتاج النفط والغاز بها، وكذلك مناخها المعتدل طوال العام.

وتتضم محافظة الوسطى أربع ولايات هي: هيماء ومجوت والبقم والجازر ومركز المحافظة ولاية هيماء، ويبلغ عدد سكانها ١٢٠,١١١ نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م.

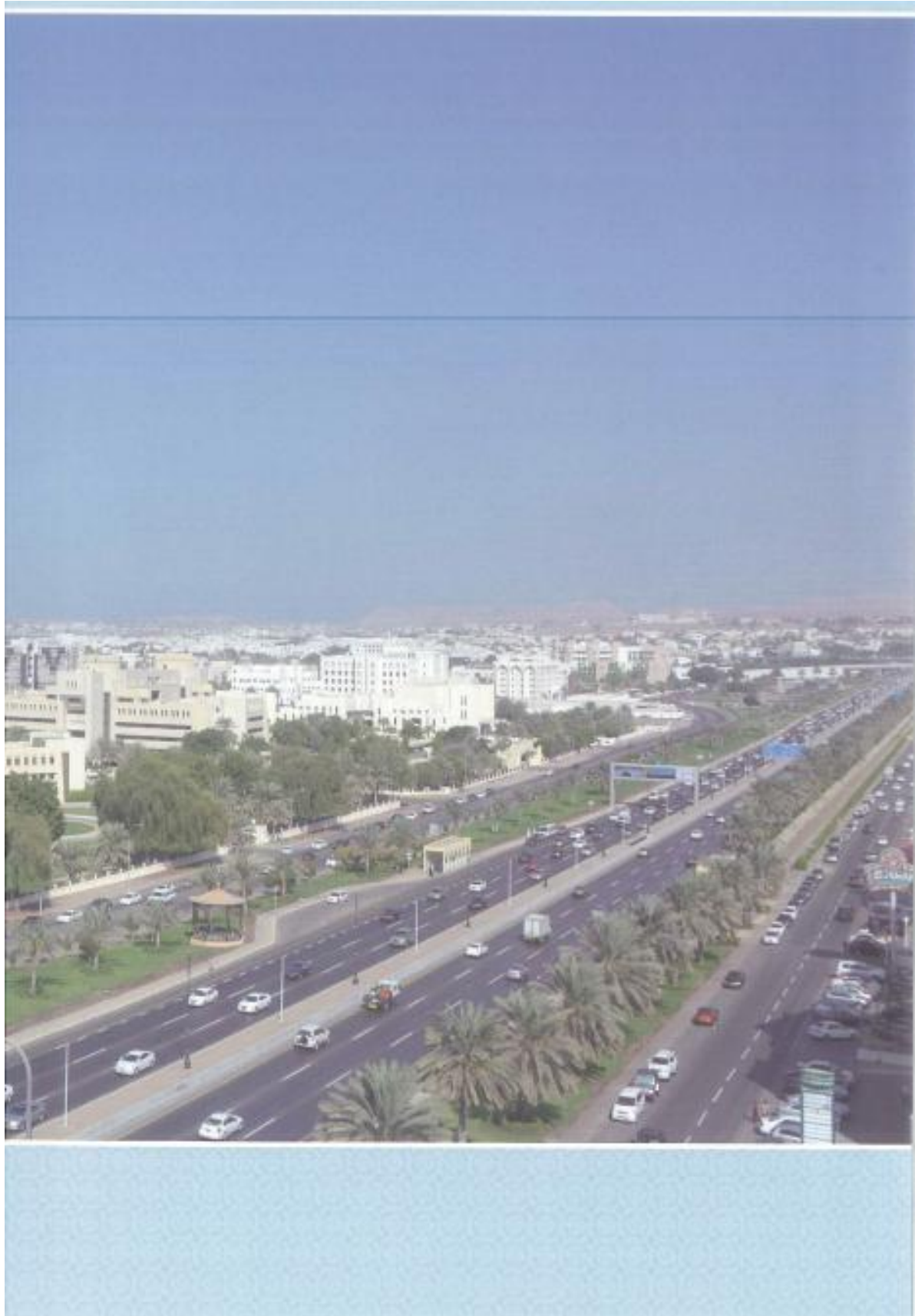
وتحظى محافظة الوسطى باهتمام كبير من جانب الحكومة لتطويرها والتهوض بها على نطاق واسع، ويعكس مجمع الحوض الجاف بمنطقة البقم الاقتصادية الذي تم افتتاحه في التاسع من يونيو ٢٠١٢م، استراتيجية الحكومة في مجال تنمية محافظة الوسطى لكونه من المشاريع الاستراتيجية التي سوف تسهم إسهاماً كبيراً في دعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير وتميز مكانة السلطنة دولياً، وتزامن ذلك مع الاحتفال باستقبال مطار جملوني لأول طائرتين بعد تطويره كبادرة لرحلات قادمة تمهد لاجتذاب وتسهيل وصول المستثمرين.

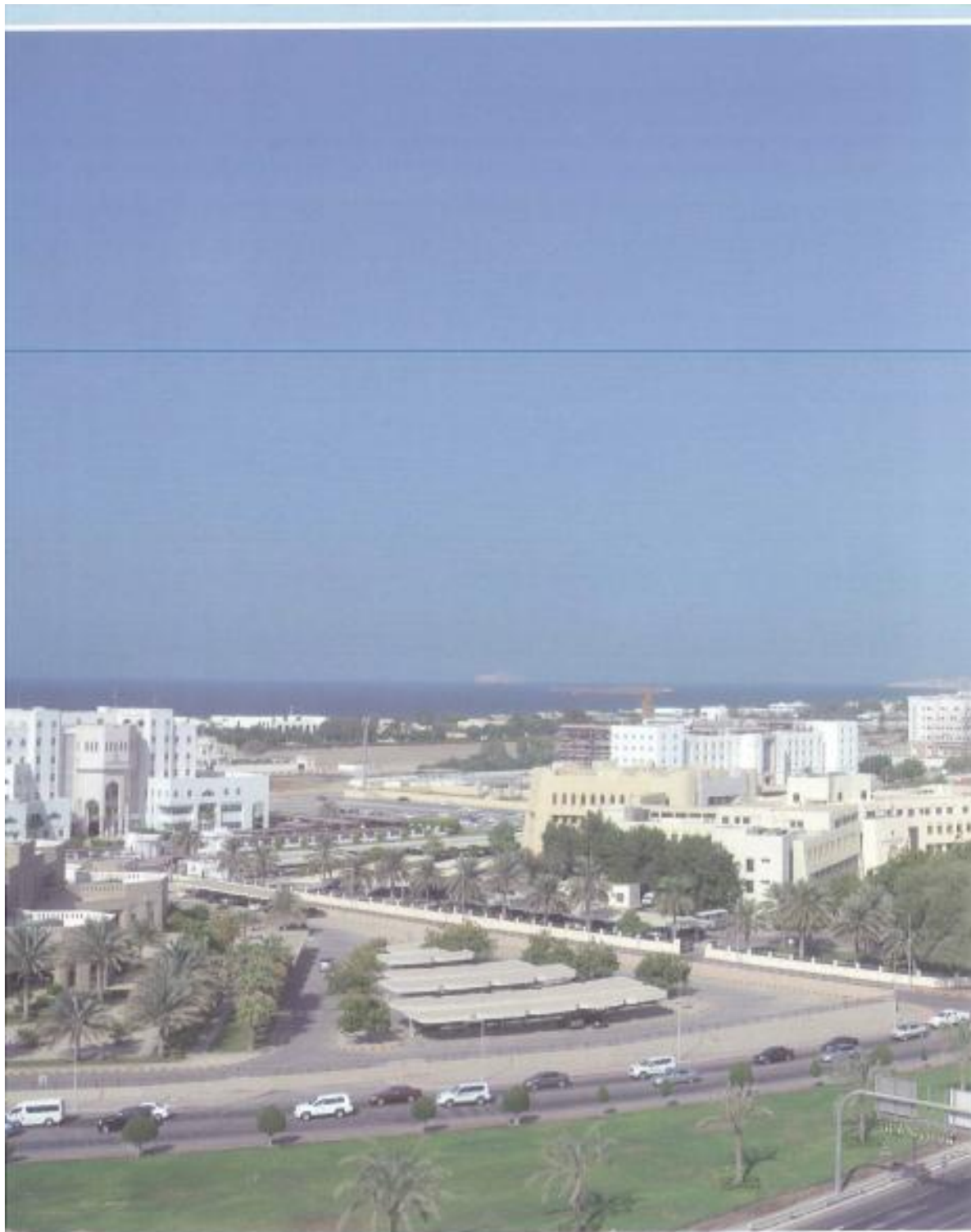
والى جانب ذلك تم افتتاح العديد من مشروعات المياه والكهرباء والطرق وموانئ الصيد والخدمات الصحية والتعليمية.

- تتميز محافظة الوسطى
- بوجود عدد كبير من
- حقول إنتاج النفط والغاز
- بها، وكذلك مناخها
- المعتدل طوال العام.
- وتحظى باهتمام كبير
- لتطويرها والتهوض بها
- على نطاق واسع.



ميتاء الدقم أحد المشاريع الطموحة الواعدة للاقتصاد العماني





مؤسسات الدولة المصرية

مؤسسات الدولة العصرية

النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للدولة ظل هدف بناء الدولة العصرية، وإقامة دولة المؤسسات، أحد المحاور الأساسية التي ارتكزت عليها وتدور في نطاقها جهود التنمية الوطنية الشاملة، في إطار النهج المتدرج والمدرّوس لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم الذي أرسى دعائم الدولة الحديثة لتواكب عصرها في ميادين العلم والمعرفة، وتحافظ في الوقت ذاته على أصالتها وعراقتها.

وقد كان عام ٢٠١٢م، علامة فارقة في تاريخ القضاء العماني الحديث، فقد اكتمل باستقلال السلطة القضائية البناء المؤسساتي لدولة المؤسسات والقانون، فيما تجاوزت التعديلات التي شهدتها النظام الأساسي للدولة عام ٢٠١١م، مع تطلعات المواطن العماني للمشاركة في جهود التنمية الوطنية، وتعزيز المؤسسة البرلمانية بصلاحيات تشريعية ورقابية، تسهم في تحقيق التنمية والتقدم والرخاء.

النظام الأساسي للدولة :

شكل النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١) في ١٩٩٦/١١/٦م، الأساس القوي والمتمين الذي انطلقت به السلطنة لتحقيق المزيد من التقدم والرخاء والاستقرار، وللمشاركة أبنائها في عملية التنمية وتوجيهها على مختلف المستويات. ويمثل النظام الأساسي الإطار القانوني الذي يتحرك المجتمع في نطاقه، وتستمد منه أجهزة الدولة المختلفة أسس عملها ودورها وتحتكم إليه كذلك، ومن ثم فإنه لم يكن مصادفة أن يصدر هذا النظام بعد نحو ربع قرن من العمل والجهد الشاق ليقنن الكثير مما استقرت عليه حركة المجتمع خلال تلك السنوات من ناحية، ولتجأوب مع تطلعات وطموحات المواطنين ومتطلبات المرحلة التالية للتنمية الوطنية من ناحية ثانية، ولتجيب على كل التساؤلات بوضوح ودقة وتجرد.



شكل النظام الأساسي
للولة الصادر بالمرسوم
السلطاني رقم (٩٦/١٠١)
في ١٩٩٦/١١/٦م،
الأساس القوي والمتمين
الذي انطلقت به السلطنة
لتحقيق المزيد من التقدم
والرخاء والاستقرار
وللمشاركة أبنائها في عملية
التنمية.

يتكون النظام الأساسي للدولة من ٨١ مادة مقسمة إلى سبعة أبواب حيث حددت هذه الوثيقة التاريخية نظام الحكم في الدولة، والمبادئ الموجهة لسياساتها في المجالات المختلفة كما بينت الحقوق والواجبات العامة للمواطنين، وفصلت الأحكام الخاصة برئيس الدولة ومجلس الوزراء والقضاء وأشارت إلى المجالس المتخصصة والشؤون المالية ومجلس عُمان، وبينما يتم إصدار القوانين على أساس ما يتضمنه النظام الأساسي للدولة من أحكام فإنه لا يجوز أن تتعارض معها.

وتأكيداً على أهمية مشاركة جميع أفراد المجتمع في مسيرة التنمية الشاملة بما يتماشى ومتطلبات التطور المنشود، تم تعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة للمرة الأولى بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩) الصادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١١م، وأعطت التعديلات الجديدة صلاحيات تشريعية ورقابية لمجلس الدولة والشورى، تتمثل في ضرورة موافقتهم مجتمعيين على كل القوانين التي تصدر عن مجلس الوزراء.

كما منحت التعديلات مجلسي الدولة والشورى تعديل جميع القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء قبل أن ترفع لجلالة السلطان ويصدرها على هيئة قوانين نافذة. كما منح مجلس الشورى منفرداً اقتراح قوانين.

كما حددت التعديلات في النظام الأساسي شروط عضوية مجلسي الدولة والشورى وعدد الأعضاء حيث لا يجوز أن يكون عدد أعضاء مجلس الدولة مع رئيس المجلس أكثر من أعضاء مجلس الشورى.

أسس راسخة

حدد النظام الأساسي للدولة أساساً راسخاً ومبادئ محددة للدولة ونظام الحكم حيث نص في مادته الأولى على أن (سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط). ونصت المادة الثانية منه على أن (دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع). كما حدد الباب الأول من النظام الأساسي للدولة كيفية وخطوات تولي الحكم ونصت المادة الخامسة منه على أن (نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلماً رشيداً عاقلاً وإبناً شرعياً لأبوين عُمانيين مسلمين).

ويقوم الحكم في السلطنة وفقاً لما تضمنته المادة التاسعة (على أساس العدل والشورى والمساواة). وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة وفقاً للقانون. كما نصت المادة (٥٩) على أن (سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وشرف القضاء ونزاهة القضاء وعدلهم ضمان للحقوق والحريات). وكفل النظام الأساسي للدولة استقلال القضاء وجعل التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة (جريمة يعاقب عليها القانون). وفي ظل ما يتضمنه النظام الأساسي للدولة في مواده المختلفة وما يكفله من ضمانات لحقوق المواطنين وحرياتهم ولعمل السلطات والمؤسسات المختلفة تتحدد كل جوانب وسمات النظام السياسي العُماني وآليات عمله في إطار القوانين المنظمة لذلك.

تأكيداً على أهمية مشاركة جميع أفراد المجتمع في مسيرة التنمية الشاملة بما يتماشى ومتطلبات التطور المنشود، تم تعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة للمرة الأولى بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩) الصادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١١م.

حدد النظام الأساسي للدولة أساساً راسخاً ومبادئ محددة للدولة ونظام الحكم حيث نص في مادته الأولى على أن (سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط).

الهيكل التنظيمي للدولة ،

يتكون الهيكل التنظيمي للدولة من جلالة السلطان المعظم والمجالس والمؤسسات والهيئات التالية:

أولاً ، حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

جلالة السلطان المعظم هو رأس الدولة ورئيسها والسلطة العليا والنهائية لها وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب وأمره مطاع وهو رمز الوحدة الوطنية والساخر على رعايتها وحمايتها، وقد حددت المادة (١٢) من النظام الأساسي للدولة المهام التي يقوم بها جلالتة.

ثانياً ، مجلس الوزراء،

مجلس الوزراء يعاون جلالة السلطان المعظم في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها، وهو الهيئة المناطة بها تنفيذ السياسة العامة للدولة. وفي هذا الإطار فإنه يتولى بوجه خاص رفع التوصيات إلى جلالة السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم ورعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والصحي والثقافي، وتحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية، ومناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة ورفعها إلى جلالة السلطان للاعتماد ومتابعة تنفيذها، ومناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها، والإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته والتنسيق فيما بين وحداته، والإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها. وأية اختصاصات أخرى يخولها إياها السلطان أو تخول له بمقتضى أحكام القانون، ومجلس الوزراء أمانة عامة لمعاونته على أداء أعماله.

ويتشكل مجلس الوزراء برئاسة جلالة السلطان المعظم وعضوية:

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد

نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء

صاحب السمو السيد هيثم بن طارق آل سعيد

وزير التراث والثقافة

معالي السيد خالد بن هلال بن سعود البوسعيد

وزير ديوان البلاط السلطاني

معالي الفريق أول سلطان بن محمد النعماني

وزير المكتب السلطاني

معالي السيد بدر بن سعود بن حارب البوسعيدي

الوزير المسؤول عن شؤون النفط

معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد البوسعيدي

وزير الداخلية

معالي يوسف بن علوي بن عبدالله

الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية

معالي الشيخ عبدالله بن عبدالله بن علي الخليلي

وزير العدل

معالي درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي

الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

معالي الشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الله السالمي

وزير الأوقاف والشؤون الدينية

معالي الدكتور محمد بن حمد بن عبد الله الرمحي

وزير النفط والغاز

معالي الدكتورة راوية بنت سعود بن أحمد البوسعيدية

وزيرة التعليم العالي

معالي المهندس علي بن مسعود بن علي السنيدي

وزير التجارة والصناعة

معالي الشيخ سيف بن محمد بن سيف الشبيبي

وزير الإسكان

معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن عبدالله البكري

وزير القوى العاملة

معالي الدكتور أحمد بن محمد بن عبيد السعيد

وزير الصحة

معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد بن ناصر الشيبانية

وزيرة التربية والتعليم

معالي الشيخ الفضل بن محمد بن أحمد الحارثي

الأمين العام لمجلس الوزراء

معالي أحمد بن عبدالله بن محمد الشحي

وزير البلديات الإقليمية وموارد المياه



جلالة السلطان المعظم
هو رأس الدولة ورئيسها
والسلطة العليا والنهائية
لها وهو القائد الأعلى
للقوات المسلحة.
ذاته مسوقة لا تمس،
واحترامه واجب وأمره
مطاع وهو رمز الوحدة
الوطنية والساخر على
رعايته وحمايته.



مجلس الوزراء يعاين
جلالة السلطان المعظم
في رسم السياسة العامة
للدولة وتنفيذها، وهو
الهيئة المناهضة بها تنفيذ
السياسة العامة للدولة.

معالي الدكتور احمد بن محمد بن سالم الشطيبي
وزير النقل والاتصالات

معالي الشيخ خالد بن عمر بن سعيد المرهون
وزير الخدمة المدنية

معالي الشيخ سعد بن محمد بن سعيد المرضوف السعدي
وزير الشؤون الرياضية

معالي السيد سعود بن هلال بن حمد البوسعيد
وزير الدولة ومحافظة مسقط

معالي الدكتور عبدالله بن محمد بن سعيد السعدي
وزير الشؤون القانونية

معالي الدكتور فؤاد بن جعفر بن محمد الساجواني
وزير الزراعة والثروة السمكية

معالي محمد بن سالم بن سعيد التويي
وزير البيئة والشؤون المناخية

معالي الشيخ محمد بن سعيد بن سيف الكلباني
وزير التنمية الاجتماعية

معالي السيد محمد بن سلطان بن حمود البوسعيد
وزير الدولة ومحافظة ظفار

معالي أحمد بن ناصر بن حمد المحرزي
وزير السياحة

معالي الدكتور عبدالمنعم بن منصور بن سعيد الحسني
وزير الإعلام

ثالثا : مجلس الدفاع :

أصدر جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم المرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠٥) في ٢٨ ديسمبر ١٩٩٦م بتشكيل مجلس الدفاع برئاسة جلالتة وعضوية ثماني شخصيات بحكم مناصبهم. ويجتمع المجلس بدعوة من جلالة السلطان ويتولى النظر في الموضوعات المتعلقة بالحفاظة على سلامة السلطنة والدفاع عنها.

رابعا : مجلس الأمن الوطني :

صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٦٣) في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٢م، بشأن تعديل مسمى لجنة الأمن الوطني إلى مجلس الأمن الوطني، ويختص المجلس بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالأمن الوطني، ويعقد المجلس جلساته برئاسة جلالة السلطان في الحالات التي

يرأها جلالته. وفي غير ذلك يكون برئاسة وزير المكتب السلطاني وعضوية كل من المفتش العام للشرطة والجمارك، ورئيس جهاز الأمن الداخلي، ورئيس أركان قوات السلطان المسلحة، ورئيس جهاز الاتصالات والتنسيق. ويجوز للمجلس طلب حضور من يراه من غير الأعضاء. ويكون للمجلس أمين عام من منتسبي المكتب السلطاني.

وفي ٢٢/٩/٢٠١٠م، صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/١٠٢) بإلغاء محكمة أمن الدولة، من جانب آخر صدر قانون مكافحة الإرهاب بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٨) في ٢٢/١/٢٠٠٧م ونصت المادة الثانية منه على أن «يعاد تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وتحديد اختصاصاتها بإقرار من مجلس الأمن الوطني وتعمل تحت إشرافه».

خامساً : مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة ،

يتولى المجلس إعداد السياسة المالية للدولة وما يتصل بالنظام المالي والتقدي لها. وكذلك إعداد الموازنة العامة السنوية للدولة ودراسة الاعتمادات المالية لمشروعات التنمية وما يتصل بالاستثمارات الداخلية والخارجية وتمويلها وغير ذلك من الجوانب المرتبطة بالإدخار والاستثمار والتواحي المالية والتقنية الأخرى. كما يعنى المجلس بشؤون موارد الطاقة من حيث العمل على تطوير مصادرها وتنمية مساهماتها في الاقتصاد الوطني وتحسين سبل استخدامها. ويعقد المجلس جلساته برئاسة جلالة السلطان المعظم أو برئاسة نائب رئيس المجلس وقد تمت إعادة تشكيل المجلس برئاسة جلالة السلطان بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٦٠) الصادر في ٩/٥/٢٠١١م.

سادساً : مجلس محافظي البنك المركزي العماني

يتولى مجلس محافظي البنك المركزي العماني وضع السياسة النقدية الملائمة للسلطنة ويقوم بإدارة البنك المركزي العماني الذي تأسس في الأول من ديسمبر من عام ١٩٧٤م بمقتضى القانون المصرفي رقم ٧/٧٤ المعدل بالمرسوم السلطاني رقم ١١٤/٢٠٠٠، وللمجلس الصلاحية الكاملة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإدارة البنك المركزي العماني إدارة صحيحة وإصدار العملة والرقابة على المؤسسات المصرفية والإشراف على الأعمال المصرفية في السلطنة.

ويتكون مجلس محافظي البنك المركزي العماني من سبعة محافظين يعينهم جلالة السلطان، وقد تم في ١٨ يونيو ٢٠١٢ إعادة تشكيل مجلس محافظي البنك المركزي العماني برئاسة جلالة السلطان.

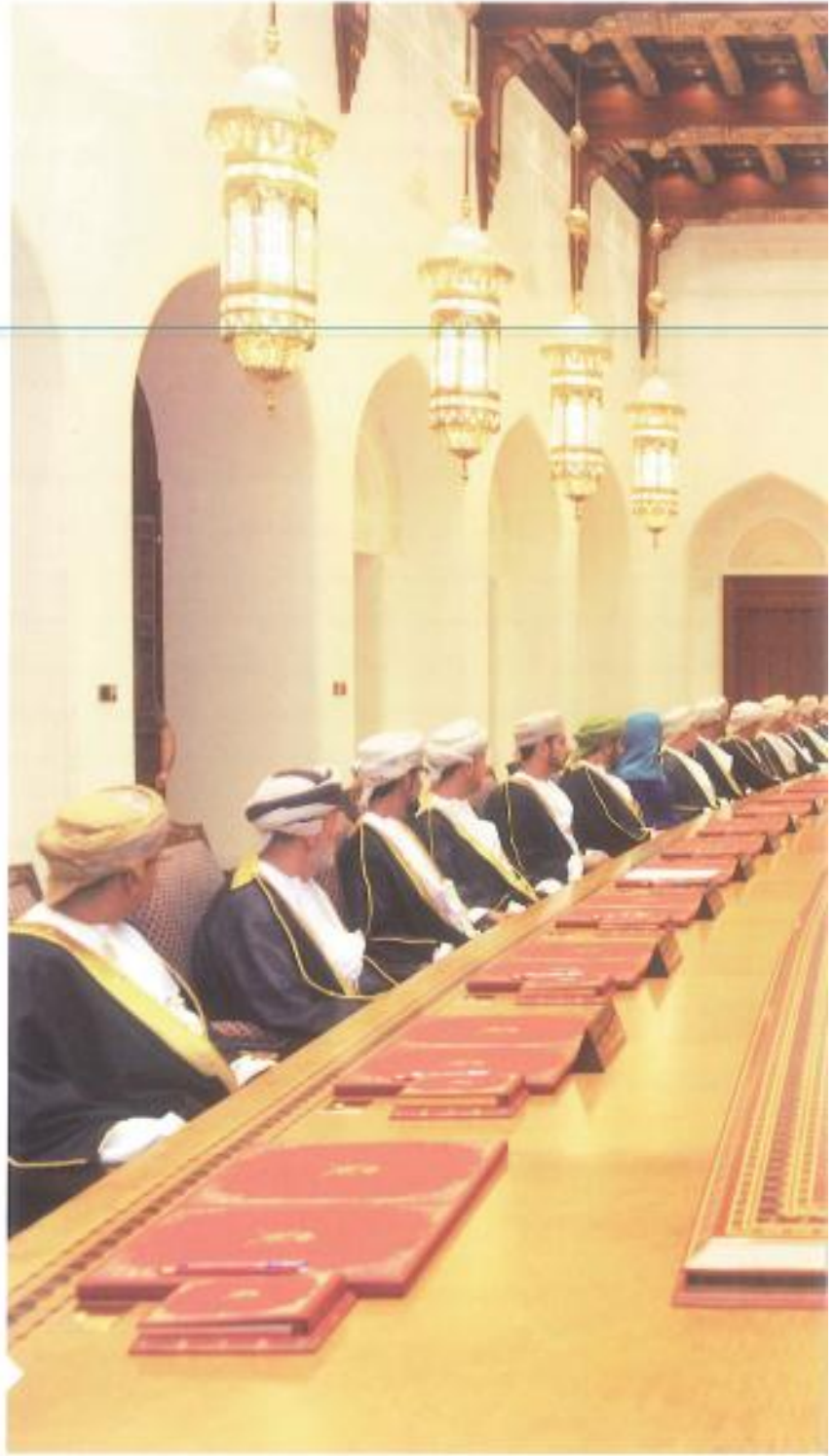
سابعاً : المجلس الأعلى للقضاء ،

يهدف المجلس الأعلى للقضاء إلى العمل على استقلال القضاء وتطويره، وله في سبيل تحقيق أهدافه كافة الاختصاصات والصلاحيات، وله بصفة خاصة رسم السياسة العامة للقضاء، والعمل على ضمان حسن سير العمل بالمحاكم والادعاء العام وتطويره.

يهدف المجلس الأعلى
القضاء إلى العمل
على استقلال القضاء
وتطويره، وله في
سبيل تحقيق أهدافه
كافة الاختصاصات
والصلاحيات، وله بصفة
خاصة رسم السياسة
العامة للقضاء.

يعنى مجلس الشؤون
المالية وموارد الطاقة
بشؤون موارد الطاقة
من حيث العمل على
تطوير مصادرها وتنمية
مساهماتها في الاقتصاد
الوطني وتحسين سبل
استخدامها.





جلالة السلطان المعظم
يترأس اجتماع مجلس
الوزراء الموقر.

كذلك العمل على تيسير إجراءات التقاضي وتقريبه للمتقاضين، والنظر في الترشيحات التي ترفعها الجهات المختصة لشغل الوظائف القضائية ووظائف أعضاء محكمة القضاء الإداري ووظائف الادعاء العام بالتميين أو الترقيّة والتي ينص القانون على أن يكون شغلها بمرسوم سلطاني، وكذلك اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء، وإبداء ما يراه في شأن ما ترفعه الجهات المختصة من هذه المشروعات، وإبداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين السلطنة والدول الأخرى، وأي موضوعات أخرى يرى جلالة السلطان عرضها على المجلس لدراستها وإبداء الرأي فيها، وقد تمت إعادة تشكيل المجلس برئاسة جلالة السلطان بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٩) الصادر في ٢٩ فبراير ٢٠١٢م.

ثامناً، المجلس الأعلى للتخطيط،

أنشئ المجلس الأعلى للتخطيط بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٢٠) في ٢٦ مايو ٢٠١٢م، ويهدف المجلس إلى وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في السلطنة، وإيجاد الآليات التي من شأنها تطبيق تلك الاستراتيجيات والسياسات، وصولاً إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة. والمجلس يتبعه المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الذي أنشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٢١) في ٢٦ مايو ٢٠١٢م.

ثاسماً، اللجان العليا والمجالس الفرعية والهيئات العامة،

نصت المادة (٥٦) من النظام الأساسي للدولة على أن «تشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحيتها ويعين أعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية، ويضم الجهاز الإداري للدولة عدداً من اللجان العليا والمجالس المتخصصة الفرعية والهيئات العامة، التي تتولى كل منها العمل أو الإشراف على قطاع محدد لوضع رؤية متكاملة، والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بما فيها الوزارات لتحقيق المصلحة العامة وبما يضمن انسياب وتنسيق العمل في الجهات التي تعمل في قطاع واحد، ويشارك في كل من اللجان أو المجالس والهيئات عدد من الوزراء والشخصيات العاملة في مجالات ذات علاقة بها وفقاً لطبيعة ونطاق عمل كل منها وفي إطار اختصاصها.

اللجنة العليا للمؤتمرات،

تتولى اللجنة العليا للمؤتمرات مهمة الإعداد والمتابعة والتنسيق بالنسبة لما يتصل بالمؤتمرات التي تشارك فيها السلطنة، وخاصة المؤتمرات المرتبطة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالعمل والتنسيق مع الوزارات المعنية.

اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية (الخمسية)

تقوم اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بتحديد المراكز الأساسية لخطط التنمية الخمسية وإجراء تقييم نصف سنوي لهذه الخطط ومتابعتها تنفيذاً لما تضمنه المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/١) وتقوم اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بحكم رئاستها وتشكيلها ومهامها بدور حيوي في ترجمة ما يراه جلالة السلطان المعظم من أولويات في هذه المرحلة إلى خطوط ومراكز تستند عليها وتنطلق منها خطة التنمية الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥) وهو ما تم بالفعل في مرحلة إعداد الخطة وتقوم اللجنة بمتابعة وتحقيق مزيد من التنسيق بين الحكومة وكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى وحشد الطاقات لتحقيق الأهداف الوطنية.

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

تم إنشاء جهاز الرقابة المالية للدولة كمجهاز قائم بذاته يتمتع بالاستقلال المالي والإداري ليحل محل الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة، وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٩/٩٥) الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩م.

وفي ٢٧ فبراير ٢٠١١م أمر جلالة السلطان المعظم بتوسيع صلاحية جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة ورفع عناصر من مجلس عُمان والمؤسسات الأخرى.

وفي ٢٤ أكتوبر ٢٠١١ صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١١) بإصدار قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة.

وقد اعتمد جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في يناير ٢٠١٢م، خطة الفحص السنوية لعام ٢٠١٢ التي تعتبر أوسع وأشمل خطة فحص في تاريخ الجهاز بعد أن طور الجهاز منهجية عمله ونطاق فحوصه واضعاً في الاعتبار المتغير العالمي للرقابة بشقيها المالي والإداري، وبلغ عدد مهام الفحص المدرجة في الخطة (١٨٦) مهمة لـ (٨٢) من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، وتمتد رقابة الجهاز حسب ما جاء بالخطة لتشمل فروع الوزارات خارج محافظة مسقط.

مجلس البحث العلمي

أصدر جلالة السلطان المعظم المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٥/٥٤) في ٢٢ مايو ٢٠٠٥م بإنشاء مجلس للبحث العلمي وتحديد اختصاصاته.

ويعمل المجلس على تنظيم شؤون البحث العلمي وتشجيعه ودعمه بمختلف الوسائل المادية والمعنوية، وهو المرجعية الأساسية في هذا المجال وتؤول إليه مسؤولية التنسيق بين الجهات والمؤسسات المهتمة بشؤون البحث العلمي.

وكبادرة لتوفير البحوث العلمية المحكمة للباحثين في السلطنة، اعتمدت هيئة مجلس البحث العلمي في فبراير ٢٠١٢م مشروع المكتبة العلمية الافتراضية، كأكبر مكتبة إلكترونية على الصعيد الوطني.

يهدف المجلس الأعلى
للتخطيط إلى وضع
الاستراتيجيات
والسياسات اللازمة
لتحقيق التنمية
المستدامة في السلطنة،
وإيجاد الآليات التي
من شأنها تطبيق
تلك الاستراتيجيات
والسياسات.

تقوم اللجنة العليا
الرئيسية لخطط التنمية
الخمسية بتحديد
المراكز الأساسية
لخطط التنمية الخمسية
وبإجراء تقييم نصف
سنوي لهذه الخطط
ومتابعتها.

مجلس الخدمة المدنية

يتولى مجلس الخدمة المدنية رسم السياسة العامة المتعلقة بالخدمة المدنية وما يتصل بها من خطط التنمية الإدارية والتطوير الإداري والنظر فيما يرتبط بذلك من قرارات وقوانين وإجراءات تستهدف العمل على زيادة نسبة التعميم ورفع كفاءة الأداء في الجهاز الإداري للدولة.

مجلس التعليم

أنشئ مجلس التعليم في ١٠ سبتمبر ٢٠١٢م بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٤٨) ويختص بالتهوض بالتعليم بمختلف أنواعه ومراحله ومخرجاته والعمل على ضمان جودته، وذلك بما يتفق والسياسة العامة للدولة وخطة التنمية وحاجات سوق العمل، وللمجلس في سبيل تحقيق أهدافه عدد من الاختصاصات منها رسم السياسة العامة للتعليم بمختلف أنواعه ومراحله والعمل على توجيه التعليم بما يتفق والسياسة العامة للدولة ومتطلبات التنمية الشاملة، وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للسلطنة، وذلك بالتنسيق مع المجالس المتخصصة، ووضع استراتيجية للتعليم في إطار السياسة العامة للدولة ومتابعة وتقييم مستوى جودة التعليم بجميع أنواعه ومراحله واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان جودة مخرجاته، والموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم بمختلف أنواعه ومراحله، وإقرار استراتيجيات وخطط مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنواعه ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المختصة.

مجلس جامعة السلطان قابوس

يعمل مجلس جامعة السلطان قابوس من أجل الحفاظ على مستوى التعليم الجامعي والارتقاء به، وتحقيق أكبر تنسيق ممكن بين مجالات ومخرجات التعليم الجامعي من خريجي جامعة السلطان قابوس وبين احتياجات خطة التنمية الوطنية. وقد صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/٧١ بإصدار قانون جامعة السلطان قابوس واعتماد هيكلها التنظيمي في ٢٠٠٦/٧/٢م.

مجلس المناقصات

أنشئ مجلس المناقصات في ١٩٧٣/٤/٢٠ ويعمل وفق قانون ونظام المناقصات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٨٤/٨٦) ويتولى المجلس مسؤولية فتح ودراسة عروض ثرسية جميع المناقصات الحكومية على اختلاف أنواعها وقطاعاتها التي تزيد تكلفتها عن مليون ريال عماني بما فيها تلك الخاصة بتنفيذ المشروعات وشراء الاحتياجات، ويستثنى من ذلك عقود ومشروعات وحدات الدفاع أو ما يرد باستثنائه نص في قانون ونظام المناقصات. ويسعى المجلس إلى ضمان تنفيذ المشروعات الحكومية وتوفير السلع والمستلزمات بأفضل المواصفات مع حسن وكفاءة استخدام المال العام، وإدارة المناقصات الحكومية

بشفافية ومصداقية وعدالة وموضوعية مهنية، وللمجلس كذلك متابعة تطورات تنفيذ المشروعات المشار إليها حتى اكتمالها، مع دعم منتجات الصناعة الوطنية وسياسات التعمين وذلك في إطار صلاحياته، وقد تم في ٢٤ مارس ٢٠٠٨م إصدار المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/٢٦) الخاص بقانون المناقصات، وتم تعديل بعض أحكام القانون بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١٢٠) الصادر في ٢٦/١٠/٢٠١١م.

المجلس العماني للاختصاصات الطبية،

أنشئ المجلس العماني للاختصاصات الطبية بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/٣١) الصادر في ٢٠٠٦/٤/٢م، ويتولى المجلس تدريب وتأهيل الأطباء في مختلف التخصصات الطبية، ليتمكنوا بعد تخرجهم من تقديم رعاية صحية تتوافق مع معايير الممارسة الآمنة والوصول لأعلى معدلات الجودة النوعية الممكنة، الأمر الذي يتيح توفير رعاية صحية أفضل للمرضى.

الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي،

أنشئت الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/٥٤) في ٢٠١٠/٥/٢م لثقل محل مجلس الاعتماد وتتبع مجلس التعليم.

ويأتي إنشاء الهيئة لتكون الجهة الرسمية المسؤولة عن عمليات الاعتماد وضمان جودة كافة مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في السلطنة، واعتماد البرامج الأكاديمية التي تطرحها هذه المؤسسات، كما أن للهيئة دوراً أساسياً في نشر ثقافة الجودة.

وقد عملت الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي منذ فترة التأسيس على وضع نظام وطني لإدارة جودة التعليم العالي يستند إلى أفضل الممارسات العالمية، وبأخذ في الوقت نفسه متطلبات البيئة العُمانية المحلية بعين الاعتبار.

وقد تحققت في هذا الصدد الكثير من الانجازات منها وضع خطة لإدارة جودة التعليم العالي في السلطنة عرفت بـ (خطة الجودة) وقد جاءت هذه الخطة بناءً على دراسة تحليلية شاملة لمتطلبات جودة التعليم العالي.

الهيئة العامة للصناعات الحرفية،

أنشئت الهيئة العامة للصناعات الحرفية بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٢٤) في ٢٠٠٢/٢/٢م، وصدر النظام الأساسي للهيئة واعتماد هيكلها التنظيمي وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٥٢) الصادر في ٢١/٨/٢٠٠٢م.

وتتولى الهيئة العناية بكل ما يتصل بالصناعات الحرفية بما يحافظ على استمرارها كجزء من المهن التقليدية العُمانية وبما يسهم كذلك في تطويرها وجعلها صناعات إنتاجية قادرة على جذب مزيد من العاملين فيها.

يضم مجلس المناقصات
إلى ضمان تنفيذ
المشروعات الحكومية
وتوفير السلع والخدمات
بأفضل الوصفات مع حسن
وكفاءة استخدام المال
العامة وإدارة المناقصات
الحكومية بشفافية
ومصداقية وعدالة
وموضوعية مهنية.

تحرص الهيئة العامة
للصناعات الحرفية على
تحقيق الجازات الحرفية
تتميز في النهوض بالقطاع
الحرفي بالإضافة إلى
الحفاظ على الصناعات
الحرفية وما تشتمل به
لكل الصناعات الحرفية
من الممارسات وقيمات
أدائية ومهنية وفنية.

وتعد مسابقة السلطان قابوس للإجادة الحرفية انعكاساً للاهتمام السامي لجلالة السلطان المعظم للقيمة الحضارية والوطنية للصناعات الحرفية ويؤكد على الرعاية العالية التي يخصصها جلالته للحرفيين العُمانيين.

وتحرص الهيئة العامة للصناعات الحرفية على تحقيق إنجازات حرفية تسهم في النهوض بالقطاع الحرفي بالإضافة إلى الحفاظ على الصناعات الحرفية وما تنسم به تلك الصناعات الحرفية من أنماط ولسات ابداعية ومهنية وفنية.

وفي إطار مساعيها نحو الاستفادة من البيئة المحلية في تكوين منتج حرفي وطني متكامل قامت الهيئة في مايو ٢٠١٢م، بتسجيل شهادات إبداع لثمادج متنوعة من مقبض (القرن) الذي يعد من أهم مكونات الخنجر العُماني وهو أعلى جزء في الخنجر، بهدف حماية الملكية الفكرية للصناعات الحرفية العُمانية من خلال العمل على وضع آليات ومعايير معتمدة تكفل ضمان التصاميم والنماذج المبتكرة للموروثات العُمانية.

الهيئة العامة لسوق المال

أنشئت الهيئة العامة لسوق المال في إطار إعادة هيكلة سوق مسقط للأوراق المالية وفقاً لقانون سوق رأس المال في سلطنة عُمان الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٨/٨٠) في ١٩٩٨/١١/٩م، وتضطلع الهيئة بدور رقابي لضمان أكبر قدر من الشفافية في أعمال سوق الأوراق المالية، واتخاذ كل ما من شأنه الارتقاء بكفاءة سوق المال، وحماية المستثمرين، وتعميق ثققتهم في أعمال السوق خاصة وأن الشركات المتعاملة في سوق مسقط للأوراق المالية تلتزم وفقاً للمادة رقم (٥) من قانون سوق المال بتقديم تقارير دورية عن أنشطتها ونتائج أعمالها إلى الهيئة العامة لسوق المال تتضمن إفصاحاً عن مراكزها المالية. كما تقوم الهيئة بدور بالغ الأهمية في الإشراف على سوق مسقط للأوراق المالية، والعمل من أجل تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية وتداولها بما في ذلك اتخاذ ما تراه ضرورياً من إجراءات أو قرارات لتحقيق مصالح المستثمرين والاقتصاد الوطني.

الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية

تقوم الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية بمختلف الأعمال الخيرية التي من شأنها مساعدة المحتاجين داخل السلطنة وخارجها. وعلى سبيل المثال قدمت الهيئة مساعدات لأبناء الشعب الفلسطيني الشقيق بما في ذلك الإسهام في إعادة إعمار قطاع غزة وإنشاء عدد من المرافق التعليمية في الضفة الغربية وكذلك مساعدة عدد من الشعوب الأخرى على امتداد الأعوام الأخيرة. كما تقدم الهيئة إسهاماتها في الحالات التي تستدعي المساعدة لمواجهة الكوارث أو الحوادث الفردية أو الجماعية، كما في حالة ضحايا كارثة تسونامي، وضحايا الزلازل والمجاعات في مناطق العالم المختلفة. وتدعم الهيئة كذلك مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية التي ترعى الطفولة والأيتام والمعوقين والمعجزة وغيرها من الأعمال الخيرية في البلاد.

هيئة تقنية المعلومات،

أنشئت هيئة تقنية المعلومات بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/٥٢) في ٣١ مايو ٢٠٠٦ م، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري. وبموجب المرسوم ذاته فإن جميع أعمال اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات التي كانت قد أنشئت في عام ١٩٩٨ قد آلت إلى هيئة تقنية المعلومات.

ومن أجل تقديم خدمات إلكترونية بجودة أفضل، تعمل البوابة الرسمية للخدمات الحكومية الإلكترونية (عماننا) على جمع الخدمات الحكومية الإلكترونية وتنظيمها لتكون عن طريق منفذ واحد سهل ومريح للمواطن.

هيئة تنظيم الاتصالات،

أنشئت هيئة تنظيم الاتصالات بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٣٠) الصادر في ١٢ مارس ٢٠٠٢ م لتنظيم مرفق الاتصالات وتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ومقرها مسقط وتعتبر أموالها أموالاً عامة.

وقد حصلت الهيئة على موافقة المؤسسة الدولية المسؤولة عن إدارة وتخصيص الاسماء والأرقام لعناوين شبكة الانترنت (الآيكان) لاستخدام النطاق الرئيسي (عمان) لتندرج تحته المواقع التي يتم تسجيلها بأسماء عربية في السلطنة.

ووفقاً للتقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي الصادر في العام ٢٠١١ م حول التنافسية في قطاع تقنية المعلومات والذي يعده المنتدى بالتعاون مع المدرسة الاقتصادية العالمية، أحرزت السلطنة المرتبة ١٢ على مستوى دول العالم في مجال الجاهزية الحكومية الإلكترونية، والمرتبة ١٩ عالمياً في مجال النجاح الحكومي في التوعية والترويج لتقنية المعلومات والاتصالات، والمرتبة ١٠ عالمياً في مجال الأهمية التي توليها الحكومة لتقنية المعلومات والاتصالات.

الهيئة العامة للكهرباء والمياه،

أنشئت الهيئة العامة للكهرباء والمياه بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٩٢) الصادر في ٩ سبتمبر ٢٠٠٧. وذلك بعد تخصيص قطاع الكهرباء في عام ٢٠٠٤ م. وتختص الهيئة بتنظيم قطاع الكهرباء والمياه في السلطنة وفقاً للقانون. ومقرها محافظة مسقط.

تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري. ولها حق تملك الأموال اللازمة لتحقيق أهدافها وتعتبر أموالها أموالاً عامة. وتعمل الهيئة على ضمان توفير خدمات الكهرباء والمياه في جميع أنحاء السلطنة وحماية مصالح المشتركين. كما تعمل على تيسير تخصيص قطاع الكهرباء والمياه في السلطنة. وضمان حماية المشتركين وتزويدهم بالكهرباء.

وتختص الهيئة العامة للكهرباء والمياه بتنفيذ السياسة العامة لهذا القطاع وإعداد البرامج والخطط اللازمة لتطوير تلك السياسة.

تعمل البوابة الرسمية للخدمات الحكومية الإلكترونية (عماننا) على جمع الخدمات الحكومية الإلكترونية وتنظيمها لتكون عن طريق منفذ واحد سهل ومريح للمواطن.

أحرزت السلطنة المرتبة ١٢ على مستوى دول العالم في مجال الجاهزية الحكومية الإلكترونية، والمرتبة ١٩ عالمياً في مجال النجاح الحكومي في التوعية والترويج لتقنية المعلومات والاتصالات، والمرتبة ١٠ عالمياً في مجال الأهمية التي توليها الحكومة لتقنية المعلومات والاتصالات.

هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية :

تمثل هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية التي أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٦٠)، في ٢٧/٧/٢٠٠٧م، بعملها مشروعا وطنيا يسعى لحفظ التاريخ العُماني بمختلف مجالاته من جهة وإرساء نظام متكامل في إدارة الوثائق العامة التي تتعلق بالوحدات الحكومية الخاضعة لقانون الوثائق من جهة أخرى.

وتوصلت الهيئة إلى توقيع مذكرات تفاهم مع الأرشيف الوطني التونسي، ومع المديرية العامة لأرشيف الدولة التركية، ووقعت عقدا مع مكتب إصدارات كامبريدج، يقوم بموجبه بتصوير الوثائق المتعلقة بالسلطنة في المؤسسات البريطانية المختلفة.

كما قامت باستنساخ الوثائق المتعلقة بالسلطنة، من خلال الأرشيفات الدولية التي تضم مخزونا كبيرا من الوثائق، حيث العمل قائم في كل من الأرشيفات والجهات البحثية في بريطانيا، وهولندا، والبرتغال، وفرنسا، ومصر، وتركيا، والهند، ودول شرق أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية بفرض جلب نسخ من الوثائق التي تخص السلطنة من هذه الدول من خلال توقيع مذكرات تفاهم للتعاون المشترك.

الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات :

أنشئت الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات بمقتضى المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٥٢)، في ٢٧ مارس ٢٠١١م، وفي ٢٦ مايو ٢٠١٢م، صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٣٥)، بإصدار نظام الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، والحققت تجميعها لوزارة الخارجية.

وجاء إنشاء الهيئة في إطار الاهتمام المتواصل الذي تبذله الحكومة لتنمية وتطوير قطاع الاستثمار من جهة ومن جهة أخرى تعزيز وتنمية الصادرات العُمانية من خلال توفير الدعم والمساندة من خلال طرح مجموعة من الحوافز والمميزات أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية :

تبذل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية جهوداً ملموسة وتقوم بدور مهم وحيوي تجاه فئة المؤمن عليهم من المواطنين العاملين في مختلف منشآت القطاع الخاص لتوفير الحماية الاجتماعية لهذه الفئة، وقد أنشئت الهيئة بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٩٢/٧٢) لكي توفر المناخ والبيئة المناسبة التي تمكن من تيسير كافة الإمكانيات والسبل لتحقيق هدف الحماية الاجتماعية.

وتسعى الهيئة إلى تحقيق جملة من الأهداف على مختلف الأصعدة والمتمثل أهمها في تحسين خدماتها بما يضمن جودتها وبناء جسر الثقة بينها وبين أصحاب الأعمال والمتعاملين معها من المؤمن عليهم وتحقيق أقصى درجات الرضى لهم وفق الإمكانيات المتاحة ووفق الأنظمة والقوانين السارية.

الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي

أنشئت الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي بموجب المرسوم السلطاني رقم (١٩٨٠/٦٢) الصادر في ٥ يوليو ١٩٨٠. وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية. وتتولى تخزين وتوزيع السلع الغذائية الأساسية للدولة كاحتياطي غذائي ويتم تنفيذ خطة لزيادة الطاقة التخزينية للهيئة.

الهيئة العامة لحماية المستهلك

في ٢٦ فبراير ٢٠١١م صدرت الأوامر السامية بإنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك، وصدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٢٦) في ٢٨/٢/٢٠١١م بإنشاء الهيئة العامة لحماية المستهلك، وفي ٦/٤/٢٠١١ صدر نظام الهيئة العامة لحماية المستهلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٥٢).

وقد عملت الهيئة منذ الوهلة الأولى على سن التشريعات والأنظمة والقوانين والاختصاصات التي رسمت لها المتمثلة في استقرار الاسعار وتوعية المستهلك بمابهية الاعلانات المضللة ومحاربتها وتلقي الشكاوى من المستهلكين والجمعيات والتحقق فيها والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لها والمتابعة المستمرة للنشاط التجاري ومراقبة حركة السلع والخدمات والتأكد من توافر السلع الأساسية والعمل على تشجيع المنافسة ومحاربة الغش التجاري والاحتيال المضر بالاقتصاد الوطني ووضع الخطط وبرامج العمل لحماية حقوق المستهلك وتعزيزها وتنميتها.

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

أنشئت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٩) في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م. وحدد مقرها الرئيسي ولاية الدقم بمحافظة الوسطى، ويجوز إنشاء فروع أو مكاتب لها داخل أو خارج السلطنة بقرار من مجلس إدارتها. وقد سعت الهيئة منذ إنشائها إلى تفعيل دورها لادارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتوطيد العلاقات التجارية مع الشركات والمستثمرين في المنطقة. وعملت على استكمال بناء منظومة القوانين والتشريعات اللازمة لعمل المنطقة الاقتصادية والاهتمام ببناء قدراتها الذاتية من الكفاءات البشرية في المجالات الفنية والإدارية والمالية بما يمكنها من القيام بدورها.

الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون

في ٢٢ أكتوبر ٢٠١١م. أصدر جلالة السلطان المعظم المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١٠٠) بتعديل بعض احكام المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/١٠٨) الخاص بإنشاء الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون واصدار نظامها والنظام المرفق به.

● ● ●
جاء إنشاء الهيئة العامة
لترويج الاستثمار وتنمية
المصادر في إطار
الاهتمام المتواصل الذي
تبداهت الحكومة لتنمية
وتطوير قطاع الاستثمار
من جهة ومن جهة أخرى
تعزيز وتنمية المصادر
العمالية.

● ● ●
تبدل الهيئة العامة
للتأهيلات الاجتماعية
جهوداً مملوكة وتقوم
بشؤون مهم وحيوي تجاه
فئة المؤمن عليهم من
المواطنين العاملين في
مختلف منشآت القطاع
الخاص لتوفير الحماية
الاجتماعية لهذه الفئة.

وتهدف الهيئة في تحقيق رسالتها الاعلامية إلى الارتقاء بالوعي العام، وترسيخ القيم القبلية وتجسيد انتماء المواطن لوطنه وتراثه ونهضته الحديثة، وتنمية قدراته في شتى المجالات، وتعزيز معرفته بالعالم الخارجي وما يجري من أحداث ومتغيرات، ومن ثم فإن إنشاء الهيئة وممارستها لدورها كان له تأثيره الايجابي الملموس على الاعلام العُماني الذي يسعى إلى مواكبة التطورات المتلاحقة في هذا المجال.

الهيئة العامة لسجل القوى العاملة :

أنشئت الهيئة العامة لسجل القوى العاملة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٨/١١-٢٠١١) الصادر في ١٨/١٠/٢٠١١م، وتتبع مجلس الوزراء وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري.

ويأتي إنشاء الهيئة العامة لسجل القوى العاملة في إطار السياسات التنظيمية التي تقوم بها الحكومة لتوحيد جهود التشغيل على مستوى السلطنة للقطاعين العام والخاص، وإيجاد حلول مناسبة للباحثين عن عمل، وتكوين قاعدة بيانات عن القوى العاملة وتعزيز سياسات التخطيط لتنمية الموارد البشرية الوطنية وتحقيق أكبر استفادة منها باستيعابها في سوق العمل.

الهيئة العامة للطيران المدني :

أنشئت الهيئة العامة للطيران المدني بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٢/٢٠١٢) في ٢٦/٥/٢٠١٢م، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية وبالأستقلال المالي والإداري ومقرها محافظة مسقط. وتعمل الهيئة على تنظيم قطاع الطيران المدني ورفع كفاءة أدائه بما يواكب التطور السريع في قطاع الطيران ومشاريع المطارات هذا إلى جانب العمل على استقطاب التخصصات الفنية في مجالات الطيران وتعزيز أوضاع الكوادر الوطنية العاملة في هذا القطاع بالإضافة إلى وضع المعايير المنظمة لقطاع الطيران المدني وأنشطة النقل الجوي في السلطنة.

اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم :

أنشئت اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم بموجب المرسوم السلطاني رقم (٥/٧٤) الصادر في ١٦/٩/١٩٧٤م، ومن أبرز اختصاصاتها تنظيم وتحقيق الاتصال بين المنظمات العربية والإسلامية والدولية العاملة في مجالات التربية والثقافة والعلوم (منظمات اليونسكو، الأليكسو، والاسيمكو) من ناحية وبين الجهات المعنية والهيئات التربوية والثقافية في السلطنة من ناحية أخرى، إلى جانب التمرير والحديث عن التراث العُماني وعن جهود السلطنة في مجالات التربية والثقافة والعلوم والتعاون مع المنظمات الثلاث في تلك المجالات دعماً للتقاهم والتواصل بين الشعوب والحضارات.

جدير بالذكر انه يتم تقديم جائزة السلطان قابوس لصون البيئة كل عامين من خلال برنامج (الإنسان والمحيط الحيوي) في اليونسكو إعرافاً وتقديراً للمساهمات المتميزة للأفراد والمجموعات والمؤسسات والمنظمات في مجال حماية البيئة وبما يتوافق مع سياسة اليونسكو وبرامجها في هذا المجال.

وتعتبر جائزة السلطان قابوس لصون البيئة أول جائزة عربية يتم منحها على المستوى العالمي في مجال حماية البيئة، وقد أنشئت في عام ١٩٨٩م بمبادرة من جلالة السلطان المعظم وبموافقة وترحيب منظمة اليونسكو.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان،

استمرارا للرعاية السامية للمواطن العُماني ولحقوق الإنسان في السلطنة على امتداد الأثني والأربعين عاما الماضية، أصدر جلالة السلطان المعظم المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢٤) في ٢٠٠٨/١١/١٥ بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وتتمتع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالشخصية الاعتبارية، وبالاستقلال في ممارسة مهامها، ومقرها مدينة مسقط، وتتبع اللجنة مجلس الدولة.

وفي ٢٠١٠/١/٢٥م أصدر جلالة السلطان المعظم المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/١٠) بتعيين أعضاء لجنة حقوق الإنسان وتكون اللجنة من ١٤ شخصا يمثلون عدة جهات. وبينما تمارس اللجنة دورها على المستوى الوطني فقد قدمت السلطنة التقرير الأول لها امام مجلس حقوق الانسان في جنيف في يناير ٢٠١١م، وكان موضع تقدير من جانب أعضاء المجلس.

اللجنة الوطنية للشباب،

أنشئت اللجنة الوطنية للشباب بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٧) الصادر في ٢٠١١/١٠/٢٦م، الذي حدد أهداف اللجنة ونظامها الداخلي.

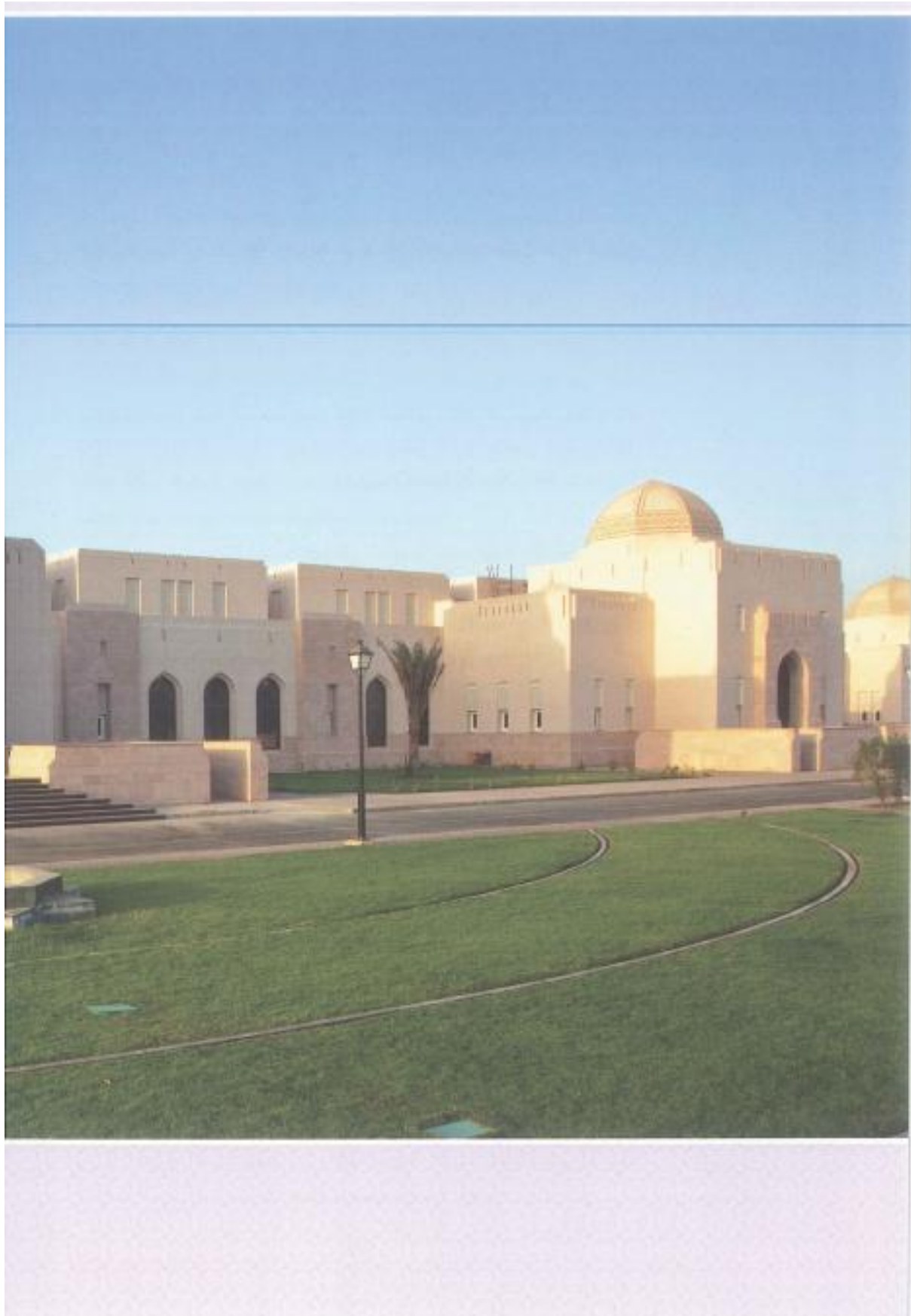
وتتبع اللجنة رئيس مجلس الدولة، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتهدف إلى فتح قنوات تواصل هادف وحوار منتج مع أو بين فئة الشباب في السلطنة للنهوض بكل ما من شأنه تعزيز الانتماء للوطن وقائده، والعمل على التمسك بالقيم الدينية وترسيخ قيم المواطنة الصالحة والموروث الحضاري العُماني، وأخلاقيات التواصل والحوار بين فئات ومؤسسات المجتمع المختلفة ومفاهيم العمل وأخلاقياته وخدمة المجتمع، وتوعية فئات الشباب بالتشريعات التي تحدد واجباتهم تجاه الدولة والمجتمع وتكفل حقوقهم وحرياتهم الشخصية وفق ما حدده النظام الأساسي للدولة.

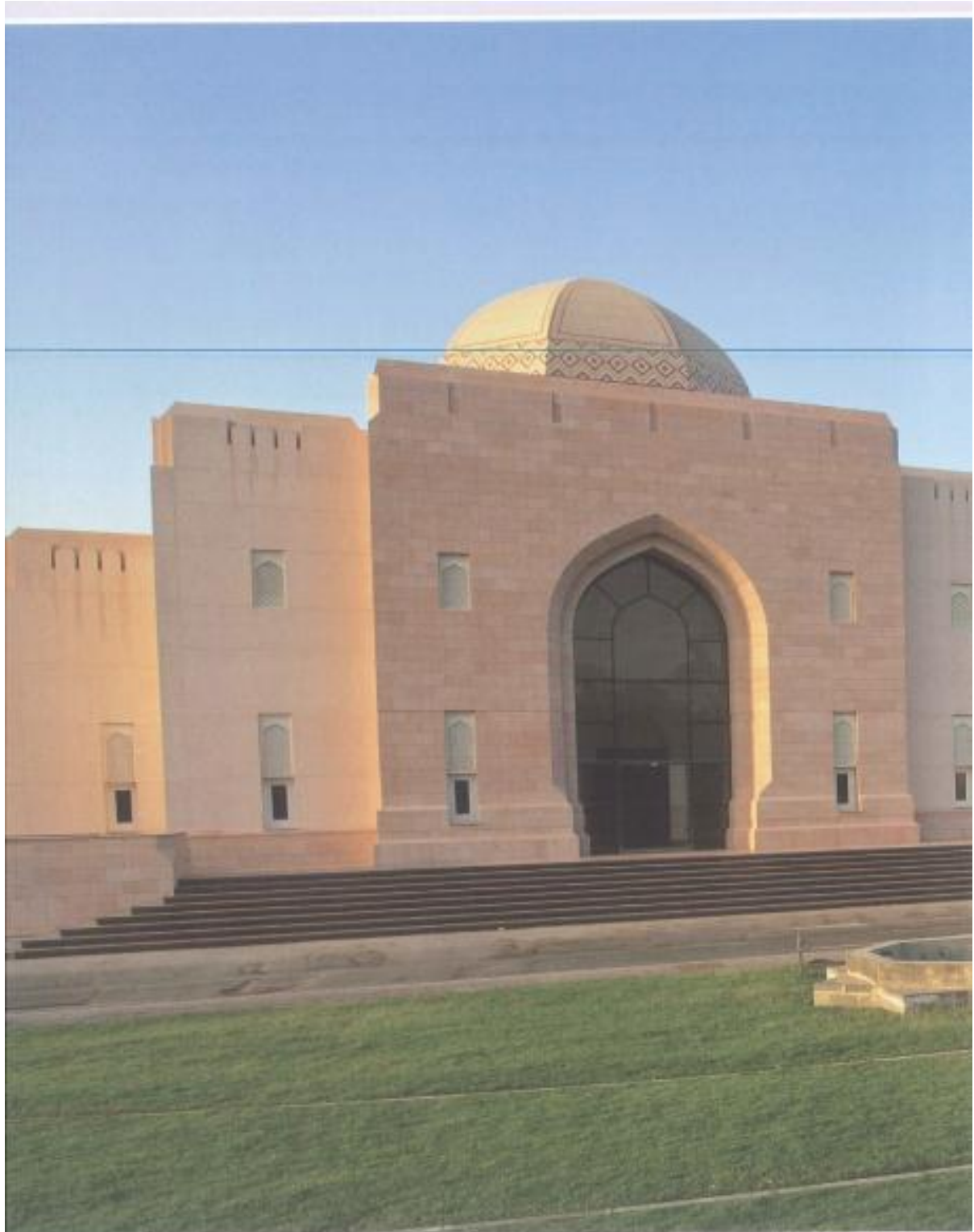
اللجنة الوطنية لإدارة الأزمات،

أنشئت اللجنة الوطنية لإدارة الأزمات بأوامر سامية من جلالة السلطان المعظم في يونيو ٢٠١٠م وجاء إنشائها بهدف إدارة الأزمات وإيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق الجاهزية التامة في الأحوال الاستثنائية في المجالات الخدمية والمعيشية والطبية.

يأتي إنشاء الهيئة العامة
ل سجل القوى العاملة
في إطار السياسات
التعليمية التي تقوم بها
الحكومة لتوحيد جهود
التشغيل على مستوى
السلطنة للقطامين العام
والخاص، وإيجاد حلول
مناسبة للباحثين عن
عمل.

تتمتع اللجنة الوطنية
لحقوق الإنسان
بالشخصية الاعتبارية،
وبالاستقلال في ممارسة
مهامها، ومقرها مدينة
مسقط، وتتبع اللجنة
مجلس الدولة.





سيادة القانون وتيسير التقاضي

لقد أصبحت المنظومة القضائية تستجيب لمتطلبات عُمان الحديثة وتواكب مسيرة نموها وتطورها، وغدت البيئة القضائية تحقق أقصى درجات المعايير العالمية من حيث توفر البنى الأساسية وكفاءة العناصر القضائي المؤتمن على أداء هذه الرسالة السيادية الشريفة، وما دعم جلالة السلطان المعظم موازنة القضاء العُماني للسنوات العشر القادمة، إلا انموذج لهذا الاهتمام، الذي سيمهم في تمكين القضاء العُماني من المحافظة على المكتسبات التي حققها والتي رفعتة لنيل ثناء جلالة السلطان المعظم على ادائه لرسالته وذلك في كلمة جلالته امام مجلس عُمان.

جهاز تفتيش قضائي متمكن :

يمثل جهاز التفتيش القضائي أحد مفاخر السلطة القضائية حيث أنيطت به مهمة متابعته أداء القاضي والتحقق من سلامة إجراءات التقاضي وتكاملت نجاحات هذا الجهاز مع النجاحات التي رجعت في مجموعها كفة تصدر القضاء العُماني عربيا في النزاهة ويلوغة المرتبة العشرين قضائيا، وقد اختارت السلطة القضائية أكفأ القضاة وأثرهم تجربة وأغناهم خبرة فأسندت اليهم مسؤولية المحافظة على المكاسب التي تحققت للقضاء العُماني من نزاهة وحسن أداء وشفافية وذلك من خلال رصد حركة المحاكم وسير الأحكام وتذليل الصعوبات .. إن وجدت ..

نظام قضائي متطور :

منذ صدور قانون السلطة القضائية بالمرسوم السلطاني السامي رقم (٩٩/٩٠) والجهود تمضي حثيثة لتأمين وتوفير عناصر المنظومة القضائية من مبان مجهزة، وكادر قضائي متمتع بالعلم والمعرفة والنزاهة، وكادر إداري منظم ومواكب لمتطلبات العصر الحديث، ومجموعة من التشريعات والقوانين والمبادئ القضائية المنظمة لعمل القضاء ومساعدتهم، والقضاء العُماني يتميز بالاستقلالية التامة، وهذا الأمر نابع من حرص جلالة السلطان المعظم الذي أكد «لا سلطان على القضاء في أحكامهم» ومن ثم كان ذلك بمثابة المبدأ الرصين الذي لا يجرو أحد كائن من كان على مخالفته. ونزاهة القضاء العُماني مشهودة منذ القدم وعلى مر السنين، واستمر الحال كذلك لكون قضاة عُمان هم أبناء الوطن الحريصون على إحقاق الحق وعلى إرساء العدالة وبث الطمأنينة لكل مواطن ومقيم.

والنظام القضائي في السلطنة يتمتع باستقلال تام في اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام، وهو ما بينته المادة (٦٠) من النظام الأساسي للدولة «السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون».

إن التطور الكبير الذي شهده القضاء العُماني خلال السنوات القليلة الماضية جعل العالم يعلن بفخر أن النظام القضائي العُماني هو بين الافضل عالميا وأن السلطنة تتمتع بمنظومة تشريعية وقانونية متينة.

النظام القضائي في السلطنة يتمتع باستقلال تام في اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام، وهو ما بينته المادة (٦٠) من النظام الأساسي للدولة «السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون».

التطور الكبير الذي شهده القضاء العُماني خلال السنوات القليلة الماضية جعل العالم يعلن بفخر أن النظام القضائي العُماني هو بين الافضل عالميا وأن السلطنة تتمتع بمنظومة تشريعية وقانونية متينة.



الرئاسة السامية للمجلس الأعلى للقضاء

أولى جلالة السلطان المعظم القضاء العُماني اهتماماً يليق بسمو رسالته فحرص حيزاً من العقود الأربعة الماضية لبناء مؤسسة القضاء على أسس راسخة تستقي من نبع الشريعة وتعمل على توظيف مقاصدها لصالح الوطن والمواطن، ليسود العدل وتتكرس دولة الحق وترسخ دولة المؤسسات وتتحقق المساواة.

وقد حرص جلالته على تكريم القضاء العُماني بترؤس المجلس الأعلى للقضاء ليكون القضاء يوماً مشمولاً بهذه الرعاية السامية، وأكسبت هذه الرئاسة السامية الكثير من السمو والرفعة والجلال والهيبة لمؤسسة القضاء.

وقد حدد المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٩) الأهداف التي يقوم عليها المجلس الأعلى للقضاء، والمتضمنة في العمل على استقلال القضاء وتطويره وترسيخ قيم ومثل وأخلاقيات العمل القضائي ورعاية نظمته، وللمجلس الأعلى للقضاء في سبيل تحقيق أهدافه كافة الاختصاصات والصلاحيات، وله بصفة خاصة رسم السياسة العامة للقضاء، والعمل على ضمان حسن سير

العمل بالمحاكم والادعاء العام وتطويره، كذلك العمل على تيسير إجراءات التقاضي وتقريبه للمتقاضين، والنظر في الترشيحات التي ترفعها الجهات المختصة لشغل الوظائف القضائية ووظائف أعضاء محكمة القضاء الإداري ووظائف الادعاء العام بالتعيين أو الترقية والتي ينص القانون على أن يكون شغلها بمرسوم سلطاني، وكذلك اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء، وأبداء ما يراه في شأن ما ترفعه الجهات المختصة من هذه المشروعات، وأبداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين السلطنة والدول الأخرى، وأي موضوعات أخرى يرى جلالته السلطان عرضها على المجلس لدراستها وأبداء الرأي فيها.

حرص جلالته السلطان المعظم على تكريم القضاء العُماني بترؤس المجلس الأعلى للقضاء ليكون القضاء يوماً مشمولاً بهذه الرعاية السامية.

المحكمة العليا هي أربع مستويات التقاضي في السلطنة، وتُفصل في عدد من القضايا التي تثار بين الأفراد والهيئات مع النظام الأساسي للدولة، وتقدم على القضايا الأحكام.



جلالة السلطان المعظم يؤدي
صلاة عيد الأضحى المبارك
١٤٣٣هـ في جامع السلطان
قابوس بخصب.

مجلس الشؤون الادارية

تشكل مجلس الشؤون الادارية بمقتضى المرسوم السلطاني رقم (٩٩/٩٠) القاضي بإصدار قانون السلطة القضائية، وتضمنت المادة (١٦) منه: (يكون للقضاء مجلس للشؤون الادارية برئاسة رئيس المحكمة العليا وعضوية كل من: أقدم ثلاثة من نواب رئيس المحكمة العليا، والمدعي العام، وأقدم رئيس محكمة استئناف، وأقدم رئيس محكمة ابتدائية، وعند خلو وظيفة رئيس المجلس أو غيابه أو وجود مانع لديه، يحل محله أقدم الاعضاء، وعند غياب احد اعضاء المجلس أو وجود مانع لديه يحل محله من يليه من الجهة التي يمثلها).

وقد منح المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/١٠) في شأن تنظيم ادارة شؤون القضاء، المزيد من الصلاحيات لمجلس الشؤون الادارية، وأنيطت إليه الاختصاصات المعقودة لوزارة العدل، المتعلقة بتعيين وترقية ونقل وندب وإعارة القضاة وسائر شؤونهم الوظيفية وغير ذلك من الاختصاصات التي يقررها القانون. وللمجلس اقتراح القوانين المتعلقة بالقضاء، ويجب أخذ رأيه في هذه المشروعات كما يمارس رئيس المجلس الاختصاصات والصلاحيات المعقودة لوزير العدل المتصوص عليها في القانون المذكور، فيما عدا الاختصاصات المنصوص عليها في المادتين (٧٨) و(٩٩) منه. وبذلك اصبح مجلس الشؤون الادارية مختصا بالنظر في كل ما يتعلق بتعيين وترقية ونقل وندب وإعارة القضاة وسائر شؤونهم الوظيفية وغير ذلك من الاختصاصات التي يقررها القانون.

وقد تم نقل تبعية المحاكم والادارة العامة للتفتيش القضائي والادارة العامة للمحاكم وموظفيها والاعتمادات المالية المقررة لها من وزارة العدل الى مجلس الشؤون الادارية، ويمارس رئيس المجلس الاختصاصات والصلاحيات المعقودة لوزير العدل بموجب القوانين والمراسيم السلطانية النافذة على أصول وحقوق وسجلات وموظفي تلك الجهات.

هيئة تنازع الاختصاص والأحكام :

في ظل تعدد جهات القضاء، انشئت هيئة تنازع الاختصاص والأحكام بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/٨٨) وهي تختص بالفصل في حالات تنازع الاختصاص بين المحاكم المختلفة، كما تختص بتعيين الحكم الواجب التنفيذ في حالة تنازع الاحكام. وقد نص قانون السلطة القضائية على تشكيل هذه الهيئة التي تتألف في اطار المحكمة العليا، وتتكون من رئيس المحكمة العليا واقدم خمسة من نوابه، أو الاقدم فالأقدم من قضاتها، ويتضمن اليهم رئيس محكمة القضاء الإداري واقدم ثلاثة من مستشاري المحكمة.

المحكمة العليا :

المحكمة العليا هي أرفع مستويات التقاضي في السلطنة، وتفصل في مدى صحة تطابق القوانين واللوائح مع النظام الاساسي للدولة، وعدم مخالفتها لأحكامه، وتضطلع بالاشراف على صحة تطبيق القانون امام جميع المحاكم، ومراقبة احكام القضاة، وحسن سير العدالة، كما تفصل في الطعون المرفوعة إليها. ويتولى رئيس المحكمة العليا رئاسة مجلس الشؤون الإدارية للقضاء للنظر في كل ما يتعلق بالشؤون الوظيفية للقضاة، كما توجد ادارة عامة للتفتيش القضائي مكونة من قضاة في المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف.

محاكم الاستئناف :

تنظر محاكم الاستئناف في الطعون على أحكام المحاكم الابتدائية. وتشكل كل دائرة من دوائر محاكم الاستئناف من ثلاثة قضاة، وتوجد محاكم استئناف في كل محافظات السلطنة.

المحاكم الابتدائية :

تختص المحاكم الابتدائية بالحكم في الدعاوى المدنية والتجارية ومطالبات التحكيم، ودعاوى الأحوال الشخصية، والدعاوى العمومية والعمالية والضريبية والإيجارية، وغيرها التي ترفع إليها طبقاً للقانون. ويبلغ عدد المحاكم الابتدائية ٤٢ محكمة منتشرة في كافة محافظات السلطنة. وتتكامل في المحاكم العمالية حالياً العديد من الدوائر القضائية المتخصصة كدوائر الإيجارات، والحوادث المرورية، والاتجار بالبشر، وغيرها.

الكتاب بالعدل :

تقوم دوائر الكتاب بالعدل التي صدر القانون الخاص بها بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٤٠) بدور شديد الأهمية في حفظ الحقوق واستقرار المعاملات، وذلك، بتحرير المحررات، والتوكيلات، والمصادقة على توقيعات ذوي الشأن، وتحرير وثائق الزواج وشهادات الطلاق وغيرها من الوثائق. ودوائر الكتاب بالعدل هي دوائر مستقلة يبلغ عددها ٦٠ دائرة منتشرة في كافة محافظات السلطنة.

ويجيء نظام الرد الصوتي التفاعلي للكتاب بالعدل ضمن الحزمة الالكترونية لحوسبة القضاء بما يتيح من إمكانية التحقق الالكتروني من صحة الوثائق والوكالات الشرعية وإمكانية الفائها إلكترونياً.

لجان التوفيق والمصالحة :

انضمت لجان التوفيق والمصالحة بموجب قانون التوفيق والمصالحة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٥/٩٨)، تخفيفاً للأعباء على جهات التقاضي، واختصاراً للإجراءات على المتقاضين، وتيسيراً أيضاً لتحقيق المصالحة بين المتنازعين بوسائل تقليدية تركز على التقاليد العمانية، وحفاظاً على العلاقات الودية بين أبناء المجتمع.

وبينما يظل اللجوء إلى هذه اللجان اختيارياً، ولا يحول دون حق صاحب الشأن في اللجوء إلى المحاكم، فإن القانون اعطى مهلة شهرين للجنة التوفيق والمصالحة للقيام بحل النزاع المطروح عليها، كما اعطاها حق الاستعانة بمن تراه من أهل الخبرة للمساعدة في المسائل الفنية، واضفى على محضر لجنة التوفيق صفة السند التنفيذي وهو ما عزز بالفعل من عملها. وتسهم لجان التوفيق والمصالحة المنتشرة في محافظات وولايات السلطنة بدور ملموس في حل العديد من المنازعات دون الحاجة إلى اللجوء إلى المحاكم.

وقد سجلت إحصاءات العام ٢٠١١م نمواً في الطلبات الواردة إلى لجان التوفيق والمصالحة بلغت أكثر من ثلاثة وعشرين ألف قضية.

المعهد العالي للقضاء :

يمثل المعهد العالي للقضاء الثقافة سامية كريمة من المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم رئيس المجلس الأعلى للقضاء، واستحقاقاً لوعده كريم أعلته في نزوى مدينة العلم والترات.

يبلغ عدد المحاكم
الابتدائية ٤٢ محكمة
منتشرة في ١٥
محافظات السلطنة
وتتكامل في المحاكم
العمالية حالياً العديد
من الدوائر القضائية
المتخصصة

انضمت لجان التوفيق
والمصالحة بموجب
القانون رقم ٩٨/٢٠٠٥
على جهات
التقاضي واختصاراً
لإجراءاتها
للمساعدة في
المسائل الفنية
واضفى على محضر
لجنة التوفيق صفة
السند التنفيذي
وهو ما عزز بالفعل
من عملها



مبنى المعهد العالي للقضاء
بولاية نزوى.

وقد بدأ هذا الصرح العلمي فور افتتاحه في ٢٦ فبراير ٢٠١١م، أداء رسالته السامية مستهلاً بتدريب العشرات من العاملين بالمحاكم وبدأ نشاطه مع انطلاق العام الأكاديمي الأول مطلع مارس من العام نفسه ليتوازى مسارا التدريب والتدريس معا في بناء جيل قضائي وقانوني قادر على النهوض برسالة العدالة الشريفة.

وقد سجل المعهد العالي للقضاء في عامه الأكاديمي الأول مكانة عربية بفوز مكتبته بجائزة الفهرس العربي كأفضل مكتبة تعتمد تقنية المعلومات وتتواصل مع القراء عبر شبكة الانترنت.

وقد صُمم المعهد ليستوعب عدداً كبيراً في دبلوم الدراسات العليا في العلوم القضائية إلى جانب ما سيطرحه المعهد من برامج تدريبية ضمن برامج الدورات التخصصية أو الدورات التطبيقية على رأس العمل.

الادعاء العام

يلعب الادعاء العام بوصفه أحد أركان السلطة القضائية دوراً أساسياً في استقلال القضاء، وقد عزز المرسومان السلطانيان رقم (٢٠١٢/٩) و (٢٠١٢/١٠)، هذا الدور لتكامل صياغة المنظومة القضائية على النحو الذي يكسبها المزيد من الاستقلالية ويحقق لها الكثير من المقاربات مع المعايير العالية بما يحقق المصلحة العامة من خلال تسريع إجراءات التقاضي وتعزيز عدالة الأحكام.

وكانت استقلالية الادعاء العام قد تحققت بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٢٥) الصادر في ٢٨ فبراير ٢٠١١م. وقد نص المرسوم على ان يكون للادعاء العام استقلاليته الإدارية والمالية، وأن يمارس المنعني العام الصلاحيات التي كانت مخولة للمفتش العام للشرطة والجمارك في قانون الادعاء العام.

وبذلك تمززت استقلالية الادعاء العام بشكل كامل، مما مكنه من القيام بهامه وادائه لوروه كجهة مستقلة تسهر على حماية الحقوق العامة والخاصة ايضا.

[illegible]

تضطلع وزارة الشؤون القانونية بدور حيوي في صنع وتطوير المنظومة القانونية المُعاصرة المتكاملة التي تشكلها المراسيم السلطانية والقوانين التي تصدر من حين لآخر، والتي تستند جميعها إلى النظام الأساسي للدولة.

وتعمل الوزارة على تطوير القوانين لمواكبة النهضة التي تشهدها السلطنة، وإعداد مشروعات المراسيم السلطانية والقوانين واتخاذ اجراءات اصدارها، وكذلك مراجعة مشروعات المراسيم والقوانين واللوائح والقرارات المقدمة من الوزارات وكافة الوحدات الحكومية قبل اصدارها، ونشرها في الجريدة الرسمية. كما تبدي الرأي القانوني وتصدر الفتاوى والتفسيرات الرسمية المعتمدة للمراسيم السلطانية والقوانين واللوائح كلما تطلب الأمر ذلك، وهي ملزمة لجميع الوحدات الحكومية.

وتدرس وزارة الشؤون القانونية وتراجع مشروعات المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعقدتها السلطنة، وتبدي الرأي في طلبات الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات القائمة، ومراجعة العقود التي تترتب عليها التزامات مالية على الدولة تتجاوز نصف مليون ريال عماني قبل توقيعها بالإضافة إلى رعاية مصلحة الحكومة في المنازعات التي قد تنشأ بسبب تنفيذ العقود التي ترتبط بها.

وتصدر وزارة الشؤون القانونية، الجريدة الرسمية، التي تتضمن النصوص الرسمية للمراسيم والقوانين واللوائح والقرارات الوزارية التي تصدر في المملكة، بالإضافة إلى الإعلانات والمواد الأخرى التي تقتضي القوانين نشرها في الجريدة الرسمية.

ويتضمن مجلد القوانين السنوي المراسيم السلطانية والأوامر العامة والقوانين واللوائح ذات الصيغة التشريعية الصادرة خلال العام، بما يسهل على المهتم بالقانون الاطلاع على كافة التشريعات الصادرة في كل عام بيسر وسهولة، وقد صدر إلى الآن أربعون مجلدا للقوانين.

كما تصدر كذلك «كتب المبادئ القانونية في فتاوى الشؤون القانونية» التي تصدر سنوياً وتحتوي على نصوص الفتاوى القانونية الصادرة عن الوزارة في كل عام ميلادي مسبقة بالمبادئ القانونية المستخلصة منها، وقد بلغ عدد هذه الكتب حتى الآن خمسة عشر كتاباً.



التسامح سمة بارزة للشخصية العمانية

اتسمت الشخصية العُمانية بقدرتها على التعايش والتواصل والتراحم التي أمر بها الدين الإسلامي، وتجمدت هذه المعاني في علاقات الترابط والتكافل والتماسك بين أبناء المجتمع العُماني، الذي يشكل ركيزة أساسية للتقدم والرخاء، وفي علاقات السلطنة مع الشعوب الأخرى، التي ارتكزت على الحوار والصداقة واحترام حرية الدين والمعتقد، ومن ثم مارست عُمان التعايش الحضاري مع كثير من الشعوب والحضارات الأخرى، منذ قرون عديدة عبر التجارة والتفاعل الحضاري.

وفيما كانت استجابة العُمانيين لدعوة الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، ودخولهم الإسلام طواعية، ودعائه صلى الله عليه وسلم لهم بالخير والنماء دلالة على ذلك، اسهم العُمانيون على نحو ملموس في نشر الإسلام نتيجة ما اتسموا به من اعتدال وتسامح عبر نشاطهم التجاري والبحري الكبير في شرق أفريقيا والدول المطلة على بحر العرب والمحيط الهندي، ومناطق وسط أفريقيا التي وصل إليها العُمانيون، كما حملوا الإسلام معهم كذلك إلى الصين والموانئ الآسيوية التي تعاملوا معها، بسماحتهم واعتدال منهجهم

وقدرة استيعابهم للمختلف عنهم في الرأي والدين والثقافة والحضارة بوجه عام. وانطلاقاً من رصيدها الحضاري العريق، ترفض السلطنة كل صور التعصب والتطرف، وتدعو دوماً إلى التقاهم وحرية الفكر والمعتقد، وبالتالي يشكل التسامح الديني سمة مميزة لمسيرة النهضة المباركة.

ولذلك جاء تأكيد جلالة السلطان المعظم في كلمته السامية في افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عُمان، في ٢١ أكتوبر ٢٠١١م، على أن الفكر متى ما كان متعدداً ومنفتحاً لايشويه التعصب، كان أقدر على أن يكون الأرضية الصحيحة والسليمة لبناء الأجيال ورفي الأوطان وتقدم المجتمعات.



جامع السلطان تيمور بن
فيصل في محافظة مسقط.

ولم يقتصر الأمر على الجانب الفكري والثقافي، بل امتد إلى ما يتصل بالجانب القانوني المنظم للسلوك والعلاقات على الأراضي العُمانيّة، فقد كفل النظام الأساسي للدولة الحريات الشخصية وضمن ممارستها في حدود القانون، ونصت المادة (٢٨) منه على أن «حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو يُلحق الآداب»، كما أن قانون الأحوال الشخصية العُماني كفل لغير المسلمين، من المقيمين على أرض السلطنة، حق تطبيق الأحكام الخاصة بهم، بما لا يتنافى مع التقاليد العُمانيّة، وذلك وفقاً للمادة (٢٨٢) من القانون. ومن المعروف أنه تتوفر نور العبادة الخاصة بالديانات الأخرى تيسيراً على غير المسلمين لإقامة شعائرهم الدينية بحرية واطمئنان وفي حماية القانون.



وجدير بالذكر أن جلالة السلطان المعظم أكد على أهمية وضروية مواكبة العصر بفكر إسلامي متجدد ومتطور قائم على اجتهاد عصري ملتزم بمبادئ الدين، قادر على أن يقدم الحل الصحيح المناسب لمشاكل العصر التي تؤرق المجتمعات الإسلامية وأن يظهر للعالم أجمع حقيقة الإسلام وجوهر شريعته الخالدة.

وفي إطار حرص السلطنة على ترسيخ الفهم الصحيح والمعتدل للدين الإسلامي الحنيف، بعيداً عن التزمّت الذي أدى إلى انتشار صور نمطية غير صحيحة للإسلام والمسلمين، وتوسيع نطاق التواصل الثقلي والحضاري بين الشعوب، جاءت سلسلة معارض التسامح الديني في عُمان التي انطلقت في إبريل ٢٠١١م، استلهاماً من وحي ديننا الحنيف وحكمة الرؤية السديدة لجلالة السلطان المعظم بعرض تجربة السلطنة حول التعايش والتسامح والتفاهم بين الحضارات والشعوب، وحرصها على تعزيز جسور التفاهم والصداقة بين الشعوب، وتوفير وترسيخ جو التسامح والتعايش الديني وحرية ممارسة العقائد الدينية التي يكفلها النظام الأساسي للدولة كحق للمواطن والمقيم وفق القانون.

وقد وصل المعرض في محطته الثانية والعشرين إلى مدينة تالين عاصمة جمهورية استونيا في سبتمبر ٢٠١٢م.

وجاءت الندوة العالمية الثالثة حول الفكر الإباضي، التي أقيمت في كلية الدراسات الشرقية بجامعة نابولي الإيطالية خلال الفترة من (٢٨ - ٣٠ مايو ٢٠١٢م)، كامتداد لسلسلة المؤتمرات المعرفية والندوات العلمية التي تقيمها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على المستوى العالمي، والمتخصصة في دراسة أهم حقول من حقول التراث الإسلامي، وهي اأدراسات المعرفية المعنية بقراءة النصوص الإسلامية في فترة الإسلام المبكر، سواء فيما يتعلق بالتراث الإسلامي بشكل عام أم تلك المتعلقة بالتراث العُماني بشكل خاص. وقد أقيمت السلسلة الأولى منها في اليونان والثانية في ألمانيا.



معارض التسامح الديني
في عمان، أسهمت في ترسيخ
فهم صحيح ومعتدل للدين
الإسلامي الحنيف.

وبناء على الأوامر السامية لجلالة السلطان المعظم، نُظِم أسبوعاً للتقارب والوثام
الإنساني خلال الفترة من (٥ - ٩ فبراير ٢٠١٢م) خدمةً للتفاهم والوثام الديني
والحضاري وتيسير التواصل بين الثقافات الإنسانية من أجل تحقيق التقارب وتأكيداً
على دور الحوار في تعزيز ثقافة السلام والاستقرار في العالم عبر زيادة وعي الرأي
العام بالقضايا الرئيسية المتصلة بالشأن الإنساني والهموم الإنسانية العامة التي يمكن
عن طريق تطوير الحوار حوّلها، وتعزيز التفاهم والشرابة، والارتكاز في ذلك على
إبراز ما تحت عثيه الأديان السماوية، والمبادئ الإنسانية العامة من التسامح والتعاون
لكل ما فيه الخير للبشرية.

ويقوم مركز السلطان قابوس المالي للثقافة والعلوم بدور فعال لتحقيق وتنشيط الحوار والتواصل الحضاري مع الشعوب والحضارات الأخرى، وذلك باستضافة العديد من العلماء والمفكرين والمتخصصين العاملين في المؤسسات العلمية والمراكز البحثية الأمريكية والأوروبية وغيرها، لالقاء المحاضرات والمشاركة في الندوات التي تعقد في السلطنة، وكذلك المشاركة في العديد من الفعاليات العربية والإقليمية والدولية المعنية بذلك.

وعلى صعيد العمل لابرار الفكر العُماني ونوره الحضاري في الفكر الاسلامي بوجه عام، وفي اهتمامه العميق بمنظومة القيم التي تشرى حياة الانسان على نحو متكامل، تقوم وزارة الاوقاف والشؤون الدينية باصدار مجلة «التقاهم» وهي مجلة فصلية تعمل على تعميق مبدأ التسامح وقيم الحوار وتحظى بانتشار واسع، كما تقوم بتنظيم سلسلة ندوات تطور العلوم الفقهية في عُمان التي بدأت منذ عام ٢٠٠٢م، إلى جانب ندوات أخرى.

وقد عقدت الندوة الحادية عشرة من سلسلة ندوات تطور العلوم الفقهية في عُمان في إبريل ٢٠١٢م، تحت عنوان (نظرية الفقه والنظام الفقهي)، تزامناً مع الاحتفال بعرض عقد من الزمان على هذه الندوة، وذلك بمشاركة علماء ومفكرين وباحثين من السلطنة والعديد من دول العالم قدموا (٥٨) ورقة عمل تناولت تسعة محاور هي نشأة الفقه الإسلامي وظهور النظرية والنظام وفقه التنظير في المجال الخاص والفقه في المجال العام وفقه النظرية والفقه والتاريخ وتاريخ الفقه وأصوله عند المستشرقين والدارسين المسلمين وقواعد النظريات في الفقه الإسلامي وكتابات التنظير في التراث الفقهي الإسلامي المبكر ومناقشة التنظير الأصولي في المدارس الفقهية.

كما يتم استضافة عدد من الأساتذة والمتخصصين بالدراسات الإسلامية بشكل عام، الأمر الذي يدفع باتجاه الحوار والتقاهم ومزيد من المعرفة بما لدى الآخر من معارف وآراء وتحريك الواقع الثقافي برؤى وأطروحات قادمة من الآخر بكل ما تعنيه كلمة الآخر من ثقافة مغايرة وتراث وخبرات ومعارف.

على صعيد آخر تقوم وزارة الاوقاف والشؤون الدينية بتطوير خدماتها واستخدام التقنية الحديثة لتيسيرها للمستفيدين منها، كما تعمل على تنمية واستثمار اموال الاوقاف بكافة أنواعها كأوقاف المساجد وأوقاف المدارس والأوقاف الخيرية والأوقاف الأهلية ويبلغ إجمالي هذه الأوقاف (١٢٧,٥٤٨) وفقاً، ويقوم صندوق الزكاة - وهو أحد الدوائر التابعة للوزارة - بنشر الوعي الديني وتطوير وسائل وآليات مجمع الزكاة وتوزيعها وتفسير ذلك لصالح الفرد والمجتمع وبما يحقق أكبر درجة من التكافل بين أبنائه. كما ترعى الوزارة نحو اربعة عشر ألف جامع ومسجد في إطار برنامج المساجد، وكذلك الاشراف على مدارس تحفيظ القرآن الكريم وعلى المراكز الصيفية في محافظات وولايات السلطنة، وطباعة العديد من الكتب الدينية والمصحف العُماني والمصحف الالكتروني وغيره من المطبوعات التي تصدرها.



تدوين تطور العلوم الفقهية،
نحو مزيد من الفهم للفقه
الإسلامي وتطور علومه.

وبيتما يقوم مكتب سماحة الشيخ المفتي العام للسلطنة بدور بارز في بث الوعي الديني على أساس من المعرفة الصحيحة المنبثقة من الكتاب العزيز وهدى السنة النبوية المطهرة، يسمى معهد العلوم الشرعية إلى ترسيخ قيم الإسلام ومبادئه النبيلة، كما يسعى إلى بث قيم التسامح والمحبة ومد يد التعارف مع الآخر وصولاً إلى التمازج الحضاري القائم على تبادل الثقافات واحترام الخصوصيات.

وتقوم كراسي السلطان قابوس العلمية في عدد من أشهر الجامعات الأمريكية والأوروبية والآسيوية والاسترالية بدور حيوي ومفيد في دراسة الحضارة العربية والإسلامية وتعميق أسس ومجالات الحوار بين الأديان، وتوفير أطر علمية للفهم المتبادل وتحقيق التواصل مع المجتمعات الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك تنشط المراكز والمؤسسات الثقافية التي أقامتها السلطنة أو ساندت ودعمت انشاءها في مناطق مختلفة من العالم لتحقيق مزيد من التقارب بين الشعوب والثقافات، ومثال ذلك مركز السلطان قابوس في واشنطن الذي يقوم بدور نشط في التواصل والتفاعل مع المجتمع الأمريكي، والمركز الثقافي اللبناني العُماني في بيروت، الذي يعتبر منارة فكر وثقافة على المستويين الإقليمي والدولي، كما تم افتتاح «المركز العالمي للحوار لقاء» التابع لبطريركية أنطاكية وسائر المشرق لطلائقة الروم الملكيين الكاثوليك في بيروت في مايو ٢٠١١م. وقد اقيم المركز بدعم من جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم.





الشورى العُمانية



الشورى العُمانية

مجلس عُمان

يتكون مجلس عُمان، من مجلس الدولة الذي يعين جلالة السلطان اعضاءه من بين أفضل الخبرات العُمانية، ومن مجلس الشورى الذي ينتخب المواطنون العُمانيون ممثلي ولاياتهم فيه. وحظي المجلس في فترته الخامسة التي بدأت بانعقادها السنوي الاول (٢٠١١ - ٢٠١٢م) بمجموعة من الصلاحيات التشريعية والرقابية عبت مكسبا مهما في مسيرة الشورى العُمانية التي قطعت اثنين وعشرين عاما منذ إنشاء مجلس الشورى عام ١٩٩١م وثبعه إنشاء مجلس الدولة في عام ١٩٩٢م.

وقد نقلت هذه التشريعات اختصاصات مجلسي الدولة والشورى من دور رفع التوصيات والاقتراحات والدراسات الى دور اقتراح مشروع القرار التشريعي والرقابي، سواء في اقتراح مشاريع قوانين جديدة، أو مراجعة قوانين نافذة، وذلك وفق ما تتطلبه المراحل التنموية الحالية والقادمة، وهذا ما يجعل الدور الذي يقوم به مجلس عُمان دورا محوريا ومهما.

فقد جاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩) الصادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١١م بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة ليؤكد ثوابت نهج تطوير الأداء، وترجمة صادقة للارادة السامية في توسيع صلاحيات مجلس عُمان بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/ ٢٩) الصادر في ١٢ مارس ٢٠١١م، بشأن منح مجلس عُمان الصلاحيات التشريعية والرقابية والذي نص في مادته الأولى على منح مجلس عُمان الصلاحيات التشريعية والرقابية وفقاً لما يبيته النظام الأساسي للدولة والقوانين النافذة، بينما نصت مادته الثانية على أن تشكل بأمر سلطاني لجنة هتية من المختصين لوضع مشروع تعديل النظام الأساسي للدولة بما يحقق حكم المادة الأولى من هذا المرسوم.

وقد تم بمقتضى هذه الصلاحيات التشريعية والرقابية الممنوحة لمجلس عُمان، إضافة رئيسي مجلسي الدولة والشورى ورئيس المحكمة العليا وأقدم اثنين من نوابه في اجتماع مجلس الدفاع لتثبيت من تنقل إليه ولاية الحكم، وانتخاب رئيس مجلس الشورى ومنح مجلس الشورى صلاحية استجواب أي من وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم بالمخالفة للقانون.

يجتمع مجلس عُمان بدعوة من جلالة السلطان المعظم ليبحث ما يطرحه عليه جلالاته من موضوعات، ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية، ويفتح جلالة السلطان الانعقاد السنوي لمجلس عُمان، والذي يعد ايدانا ببداية دور الانعقاد السنوي لكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى. ويلقي جلالاته خطابه السنوي الذي يتضمن ملامح وخطوط وأولويات العمل الوطني، وهو ما تسترشد به وتعمل في اطاره مختلف هيئات ومؤسسات الدولة في جميع المجالات، وقد شمل جلالاته - حفظه الله ورعاه - برعايته السامية في ٢١ أكتوبر ٢٠١١م، افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عُمان لعام ٢٠١١م، وذلك بحضور الشموخ بولاية منح محافظة الداخلية حيث أكد جلالاته التطلع «إلى نقلة نوعية للعمل الوطني الذي سيقوم

يتكون مجلس عُمان، من مجلس الدولة الذي يعين جلالة السلطان اعضاءه من بين أفضل الخبرات العُمانية، ومن مجلس الشورى الذي ينتخب المواطنون العُمانيون ممثلي ولاياتهم فيه.

جاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩) الصادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١١م بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة ليؤكد ثوابت نهج تطوير الأداء، وترجمة صادقة للارادة السامية في توسيع صلاحيات مجلس عُمان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة
السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه
بمقر مجلس عمان - البستان
الاثنين ٢٧ ذو الحجة ١٤٣٣هـ الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠١٢م

الحمد لله الذي هدانا إليه سراطاً مستقيماً والصلاة والسلام على من دعا إلى الشورى منهاجاً قوياً وعلى
آله وصحبه الأخيار، ما تعاقب الليل والنهار .

أعضاء مجلس عمان الكرام ..

أيها المواطنون الأعزاء ..

إنه من نعم المولى عز وجل وآلائه الكريمة أن نلتقي بكم في هذه المناسبة؛ لنشكره سبحانه على ما من به علينا
من فضله، ولنرفع إليه أكف الضراعة مبتهلين أن يزيد عمان وأهلها من خيره العميم وأن يوفق أبناءها وبناتها إلى
ما فيه صلاحهم وعلو شأنهم، فاشكروا الله على آلائه واحمدوه على نعمائه، يزدكم من جوده وإحسانه، ويسبغ
عليكم من خيرائه وبركائه، ويحفظكم بعين رعايته وعنايته .

أعضاء مجلس عمان الكرام ..

أيها المواطنون الأعزاء ..

إن تجربة الشورى في عمان، كما أكدنا دائماً تجربة ناجحة والحمد لله، جاءت متسقة مع مراحل النهضة،
متقنة مع قيم المجتمع ومبادئه، متطلعة إلى بناء الإنسان التواصي لتحقيقه وواجباته، المعبر عن آرائه وأفكاره بالكلمة
الطيبة، والمنطق السليم، والحكمة المستندة إلى النظرة الصائبة للأمور .

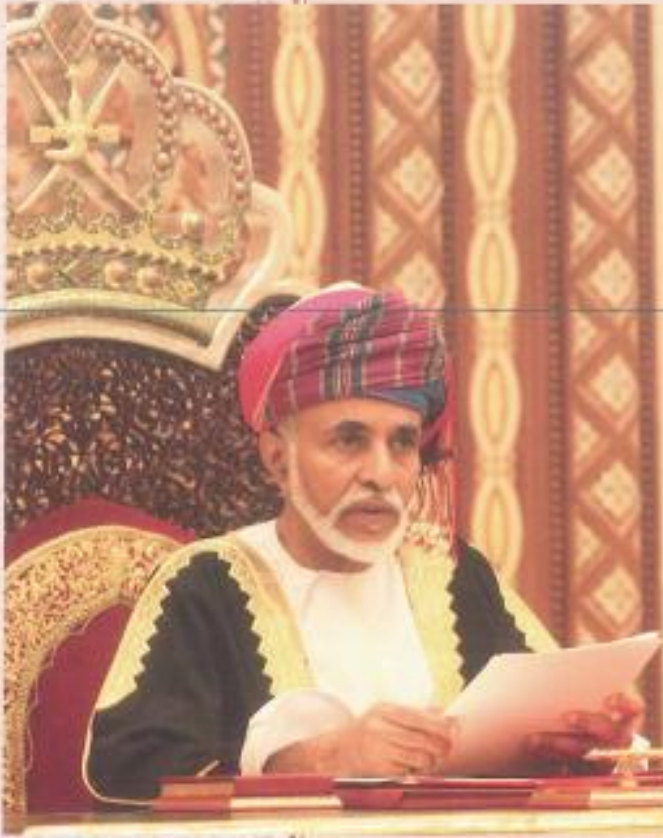
ولقد أثبت العمانيون، خلال الحقبة المنصرمة أنهم يتمتعون بمستوى جيد من الوعي والثقافة والإدراك والفهم،
في تعاملهم مع مختلف الآراء والحوارات والنقاشات التي تنشأ مصلحة هذا البلد ومصلحة أبنائه الأوفياء، وأننا
لعلنا يقين من أن هذا الوعي سيزداد وأن هذه الثقافة سوف تنمو وترسخ من خلال الدور الذي يقومون به أنتم
أعضاء مجلس عمان، في مجال تبادل الرأي وتداول الأفكار وبفضل النهج الحكيم الذي تجلّى، والذي سوف يستمر
ياذن الله في تناولكم لمختلف القضايا بالدراس والتدقيق ولكل الآراء بالتمحيص والتحقيق.

ونحن نأمل أن تشهد قاعات هذا الصرح الكبير الذي افتتحناه باسم الله وعلى بركاته، طرْحاً بناءً للأمور
ومعالجة حكيمة لها، تظهر من خلالها لكل من يراقب هذه التجربة في الداخل أو الخارج، قدرة العمانيين
الواضحة على المشاركة بالفكر المستنير والرأي الناضج في صنع القرارات التي تخدم وطنهم ورفقاه، وتحقق له
مكانة بارزة ومتميزة سامية بين الدول، وليس هذا بعزيز على أبناء أمة يشهد لها ماضيها المريق، ويدفعها حاضرها
الزاهر إلى التطلع نحو آفاق واسعة من التقدم والتطور .

أعضاء مجلس عمان الكرام ..

أيها المواطنون الأعزاء ..

إنكم تعلمون ما كانت عمان بحاجة إليه قبل بزوغ فجر النهضة المباركة خاصة فيما يتعلق بالتنمية في شتى
المجالات، وتتفهمون أنه كان لا بد في سبيل تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية في كل مناطق السلطنة المترامية



الأطراف من إنشاء بنية أساسية قوية تركز عليها خطط التنمية وبرامجها، خاصة في مجالات التعليم والصحة والتدريب والتأهيل وإيجاد فرص العمل المتنوعة، فبدون هذه البنية الأساسية لم يكن بالإمكان أن تصل التنمية البشرية والاجتماعية إلى التجمعات السكانية في المدن والقرى والسهول والجبال وفي بطون الأودية وفي الصحاري الواسعة.

وقد تمكنت خطط التنمية السابقة بحمد الله مع اتساع أرجاء عُمان وصعوبة تضاريسها الجغرافية من إنجاز الكثير في هذا المضمار، الأمر الذي غير وجه الحياة في هذا الوطن وسهل تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والبشرية وتوصيل الخدمات بشتى صنوفها وأنواعها إلى المواطنين حيثما كانوا وأينما حلوا، وكما تعلمون فإن الحاجة إلى البنية الأساسية لن تتوقف أبدا لأنها عملية مستمرة يحتملها التوسع العمراني ويقتضيها التطور الاجتماعي والاقتصادي، وتؤكدنا حاجة الإنسان إلى التواصل والسعي من أجل حياة أفضل وعيش أسعد .

لذلك فهي تحظى بالعناية دائما في كل مراحل التطوير والبناء دون استثناء، وإن كانت تكتسب أهمية قصوى وتحظى بأولوية أكبر في بعض هذه المراحل لظروف خاصة واعتبارات معينة تقتضي إيلاءها هذه الأولوية، ومن هنا فإن ما يثار أحيانا من حديث يراه البعض مبررا حول الاتجاه الذي اتخذته خطط التنمية السابقة في عُمان من تركيز على البنية التحتية والأساسية أكثر من التنمية الإنسانية أو الاجتماعية ينقل في الواقع حقائق الأشياء، ويتجاهل الأوضاع التي كانت قائمة، والأولويات التي استدعتها هذه الأوضاع، كما يتناسى هذا الحديث ما صاحب هذا الاهتمام بالبنية الأساسية ومنذ البداية من اهتمام مماثل بالتعليم والصحة والتجارة والصناعة والزراعة والمال والاقتصاد.

وكلها مجالات ترمي الدولة من وراء رعايتها وتطويرها إلى توفير سبل الحياة الكريمة للإنسان الذي هو - كما أكدنا دائما - هدف التنمية الشاملة وأدائها العاملة الفاعلة.

وكما أشرنا في خطابنا العام المنصرم وحيث إن البنية الأساسية الضرورية تكاد تكتمل، فقد وجهنا الحكومة إلى التركيز في خططها المستقبلية على التنمية الاجتماعية

خاصة في جوانبها المتعلقة بمعيشة المواطن وذلك بإتاحة المزيد من فرص العمل وبرامج التدريب والتأهيل، ورفع الكفاءة الإنتاجية والتطوير العلمي والثقافي والمعرفي، ونحن نتابع بدقة ما يتم اتخاذه من خطوات، وسوف يكون هذا الأمر محل اهتمام المجلس الأعلى للتخطيط الذي يهدف إلى وضع خطط تنموية مدروسة ترفع أولويات كل مرحلة وتوازن بين مختلف أنواع التنمية بما يؤدي إلى بلوغ الغاية المنشودة بإذن الله.

وإنه مما يدعو إلى الرضا أن عُمان تسير والله الحمد بخطى متزنة في الاتجاه الذي نعتبره هو الصحيح ندعو الله العليّ القدير أن يوفقنا إلى مزيد من النجاح من أجل عُمان وأبنائها البررة المخلصين.

أعضاء مجلس عمان الكرام ..

أيها المواطنون الأعزاء ..

القطاع الخاص هو أحد الركائز الأساسية في التنمية، سواء بمفهومها الاقتصادي الذي يتمثل في تطوير التجارة والصناعة والزراعة والسياحة والمال والاقتصاد بشكل عام أو بمفهومها الاجتماعي الذي يتجلى في تنمية الموارد البشرية، وتدريبها وتأهيلها وصقل مهاراتها العلمية والعملية، وإيجاد فرص عمل متجددة وتقديم حوافز تشجع الالتحاق بالعمل في هذا القطاع.

ومن غير المقبول أن يكون هناك انطباع لدى بعض المواطنين بأن القطاع الخاص يعتمد على ما تقدمه الدولة، وأنه لا يسهم بدور فاعل في خدمة المجتمع ودعم مؤسساته وبرامجه الاجتماعية وأنه لا يهدف إلا إلى الربح فقط، ولا يحاول أن يرقى إلى مستوى من العمل الجاد يخدم به مجتمعه وبيئته ووطنه.

إن مثل هذا الانطباع لن يضر بمستقبل القطاع الخاص فحسب بل إن أثره السلبي سوف يمتد إلى خطط التنمية في البلاد لاسيما خطط تنويع مصادر الدخل؛ لذلك فإن القطاع الخاص مطالب بالعمل على إزالة هذا الانطباع من الأذهان، واتخاذ خطوات عملية مدروسة وناجحة في هذا الشأن بزيادة إسهاماته في التنمية الاجتماعية، ومشاركة الحكومة بهمة وعزم في تنفيذ سياساتها في هذا المجال والعمل يداً بيد مع مؤسسات المجتمع المدني التي تشغل في ميدان الخدمات الاجتماعية والإنسانية.

فذلك كله حقيق بأن يعزز من ثقة المواطنين وتقديرهم لدوره، وأن يحفز الشباب العماني على العمل فيه والثبات في وظائفه، وأن يفرس بذرة الانتماء إلى مؤسساته في نفوسهم، الأمر الذي سوف ينعكس إيجاباً على أدائهم الوظيفي والتزامهم بواجباتهم وإخلاصهم لعملهم، وبالتالي ارتفاع مستوى إنتاجيتهم وبذلهم وعطائهم، وبذلك يكون القطاع الخاص رديفاً حقيقياً لعمليات التشغيل ولخطط التنمية التي تعدها الجهات الحكومية والتي يستفيد منها هذا القطاع وتعتبر بصورة أو بأخرى دافعا قويا له من أجل تطوير أعماله وتعزيز قدراته وتمثيل إمكاناته في مجالات المنافسة المحلية والإقليمية والدولية.

وهناك كلمة نود توجيهها للشباب العماني بهذه المناسبة؛ وهي أن العمل بقدر ما هو حق فهو واجب وأن على كل من أتم تعليمه وتأهيله الانخراط في أي عمل مفيد يحقق فيه ذاته، ويسعى من خلاله إلى بلوغ ما يطمح إليه، وعدم الانتظار للحصول على عمل حكومي، فالدولة بأجهزتها المدنية والأمنية والعسكرية، ليس بمقدورها أن تظل المصدر الرئيسي للتشغيل، فتلك طاقة لا تملكها ومهمة لن تقوى على الاستمرار فيها إلى مالا نهاية وعلى المواطنين أن يدركوا أن القطاع الخاص هو المجال الحقيقي للتوظيف على المدى البعيد، ومن ثم فلا ينبغي أن يترددوا في الالتحاق به، ولا أن يهجروا العمل فيه، وفي مقابل ذلك فإن الأمر يتطلب بصفة خاصة تعديل نظام الأجور في هذا القطاع لاسيما في المستويات الدنيا والمتوسطة من وظائفه واعتبار ذلك مهمة وطنية وفاء لهذا البلد الذي احتضنته، وخدمة للمواطنين الذين وثقوا فيه وأعطوه من جهدهم وفكرهم الكثير.

أعضاء مجلس عمان الكرام ..

أيها المواطنين الأعزاء ..

لا يخفى أن التعليم أساس التنمية، ففي مراحلها المتعددة، ومن خلال مناهجه المتنوعة تعد القوى العاملة الوطنية اللازمة لإدارة عجلة التنمية، وتنفيذ برامجها في شتى الميادين، لذلك كان لا بد لتجاذق خطط التنمية وبرامجها التنفيذية على النحو المبتغى والمستوى المطلوب من ضمان جودة مخرجات التعليم والتهوض بمختلف أنواعه ومراحلها، وفقاً للسياسة العامة للدولة، وبما يؤدي إلى بلوغ الأهداف التي نسعى جميعاً إلى تحقيقها.

وخلال الفترة المنصرمة طبقت في عُمان أنظمة ومناهج تعليمية متنوعة، وبرامج تدريبية وتأهيلية متعددة، إلا أن الأمر يتطلب إيلاء عناية أكبر للربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، لذلك فإنه من أولويات المرحلة التي نمر بها والمرحلة القادمة التي نستشرفها مراجعة سياسات التعليم وخططه وبرامجه، وتطويرها بما يواكب المتغيرات التي يشهدها الوطن، والمتطلبات التي يفرضها التقدم العلمي والتطور الحضاري، وصولاً إلى بناء جيل مسلح بالتوعى والمعرفة والقدرات المطلوبة للعمل المفيد، وما إنشاء مجلس التعليم إلا للتهوض بهذا القطاع، لذلك يجب على سائر الجهات المشرفة على التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته أن تتعاون مع هذا المجلس بكل فاعلية وجدية ومثابرة، ولا يقوتنا في هذا المقام أن ندعو مجلس عُمان إلى تقديم رؤاه وأفكاره في هذا الشأن إلى مجلس التعليم ونحن على ثقة بأن الجهود المشتركة سوف تؤدي إلى النتيجة المرجوة بمشيئة الله.

أعضاء مجلس عمان الكرام ..

أيها المواطنين الأعزاء ..

إن سياستنا الداخلية، كما عهدتموها دائماً قائمة على العمل البناء لما فيه الصالح العام مواكبين تطورات العصر مع المحافظة على هويتنا وثوابتنا وقيمنا التي نعتز بها، أما سياستنا الخارجية فأساسها الدعوة إلى السلام والوثام، والتعاون الوثيق بين سائر الأمم والالتزام بمبادئ الحق والعدل والإنصاف، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وفض المنازعات بالطرق السلمية وبما يحفظ للبشرية جمعاء أمنها واستقرارها ورخاءها وازدهارها.

وفي ختام هذه الكلمة نود أن توجه تحية تقدير وإعزاز إلى كل العاملين من أجل عُمان ورفقها في جميع القطاعات المدنية والعسكرية والأمنية.

ربنا هب لنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشداً.

وفقنا الله وإياكم ، وكل عام وأنتم بخير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

به مجلس عُمان في المرحلة القادمة في ضوء ما أُتيح له من صلاحيات موسعة في المجالين التشريعي والرقابي ولا ريب أن التحديات كبيرة غير أننا على ثقة تامة من أن جميع أعضاء المجلس سوف يمارسون دورهم الفاعل ويقدمون جهدهم وعطاءهم الباذل من أجل السير قدماً بهذا الوطن الغالي نحو أفاق العزة والمجد والرفي والازدهار والأمن والاستقرار واضمين نصب أعينهم تلك المسؤوليات الجسيمة التي توجب على مجلسهم كهيئة تشاركه في صنع القرار.

مجلس الدولة .. رافد حيوي للمشاركة الوطنية :

يشكل مجلس الدولة لبنة راسخة في بنيان المجتمع العُماني تميز ما تحقق من منجزات وتؤكد ما رسم من مبادئ من بينها إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شوري صحيحة نابعة من ثراث الوطن وقيمته وشريعته الإسلامية معتزاً بتاريخه، أخذاً بالمقيد من أساليب العصر وأدواته.

وفي إطار نهج الشورى العُماني يضمطلع مجلس الدولة بتكوينه ومهامه واختصاصاته بدور حيوي ليس فقط في مجال التنمية الوطنية الشاملة، ولكن أيضاً في تطور المجتمع العُماني وصولاً إلى الأهداف والغايات التي حددها جلالة السلطان المعظم.

ويمثل مجلس الدولة رافداً حيوياً للمشاركة الوطنية للإسهام في دراسة مختلف القضايا بموضوعية وواقعية وإعداد الدراسات التي تسهم في تنفيذ خطط التنمية الوطنية والتي تساعد كذلك في إيجاد الحلول المناسبة للقضايا المطروحة من جانب الأعضاء.

عضوية مجلس الدولة :

يتم تعيين رئيس وأعضاء مجلس الدولة من بين الشخصيات العُمانيّة من ذوي الخبرة والكفاءة في المجالات المختلفة، ولا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الدولة عدد أعضاء مجلس الشورى ويتم تعيينهم بمرسوم سلطاني لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. ويكون اختيار أعضاء مجلس الدولة من بين الفئات التالية: الوزراء وكلاء الوزارات السابقين ومن في حكمهم، السفراء السابقون، كبار القضاة السابقين، كبار الضباط المتقاعدين، المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجالات العلم والأدب والثقافة وأساتذة الجامعات والكليات والمعاهد العليا، الأعيان ورجال الأعمال، والشخصيات التي أدت خدمات جليلة للوطن، ومن يرى جلالته السلطان المعظم تعيينه عضواً بالمجلس من غير الفئات السابقة.

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الدولة ومجلس الشورى، كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الدولة والوظائف العامة إلا لمن يتم اختيارهم لعضوية المجلس من العاملين في مجالات العلم والأدب والثقافة وأساتذة الجامعات والكليات والمعاهد، ومن يرى جلالته السلطان المعظم تعيينه عضواً بالمجلس من غير الفئات السابقة المشار إليها.



مجلس الدولة ..
رافد حيوي للمشاركة
في التنمية الشاملة.

تكون فترة مجلس الدولة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، على ألا تقل في جميع الأحوال عن فترة مجلس الشورى، وينتخب مجلس الدولة من بين أعضائه ويمثل فترته في أول جلسة له نائبين للرئيس، وإذا خلا مكان أي منهما ينتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية فترته، وفي جميع الأحوال يكون الانتخاب بالاقتراع السري المباشر وبالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

اختصاصات المجلس وأدوار انعقاده :

يتمتع مجلس الدولة، وفقاً لنظام مجلسي الدولة والشورى، بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، ومقره محافظة مسقط. وللمجلس دور انعقاد سنوي لا تقل مدته عن ثمانية أشهر تبدأ من تاريخ افتتاح جلالة السلطان المعظم لمجلس عُمان وإلقاء الخطاب السنوي أمام المجلس، الذي يحدد فيه ملامح العمل للمرحلة القادمة للحكومة والمجلس.

وفي إطار اختصاص مجلس الدولة بمساعدة الحكومة على تنفيذ الاستراتيجية التنموية الشاملة وبما يسهم في ترسيخ القيم الأصيلة للمجتمع العماني والمحافظة على منجزاته وتأكيد المبادئ التي نص عليها النظام الأساسي للدولة، يتمتع المجلس بصلاحيات عديدة وفقاً لما تضمنه المرسوم السلطاني رقم (٩٧/٨٦) في شأن مجلس عُمان الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٩٧م، والرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/ ٣٩) الصادر في

١٢ مارس ٢٠١١م. بشأن منح مجلس عُمان الصلاحيات التشريعية والرقابية، والمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩) الصادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١١م بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة.

وتأتي الصلاحيات الممنوحة لمجلس الدولة في إطار سياسة التدرج الحكيمة التي تم انتهاجها في هذا الجانب ومواكبة للتطورات المهمة التي تشهدها السلطنة سعياً لترسيخ دولة المؤسسات والقانون في مختلف مجالات العمل الوطني، ومن أبرز هذه الصلاحيات منح المجلس دوراً أكبر كشريك في العملية التشريعية والرقابية، ومناقشة مشروعات خطط التنمية والميزانية السنوية للدولة المتحالفة من مجلس الوزراء، وإبداء توصياته بشأنها، والاطلاع على نسخة من التقرير السنوي المقدم من جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، واقتراح وإقرار مشروعات قوانين جديدة ومراجعة وتعديل القوانين النافذة. هذا فضلاً عن اختصاصه في إقرار وتعديل مشروعات القوانين التي تقدمها الوزارات والجهات الحكومية ومشروعات التعديلات المقترحة وذلك قبل اتخاذ إجراءات إصدارها، وكذلك دراسة ما يحيله إليه جلالة السلطان المعظم أو مجلس الوزراء الموقر من الموضوعات وإبداء الرأي فيها. ويرفع المجلس نتائج دراساته ومقترحاته وتوصياته إلى جلالة السلطان المعظم أو إلى مجلس الوزراء. كما يرفع رئيس مجلس الدولة إلى جلالة السلطان تقريراً سنوياً بنتائج أعمال المجلس.

وفي فترته الخامسة تم تعيين (١٥) امرأة في عضوية مجلس الدولة، من إجمالي (٨٤) عضواً بما فيهم معالي الدكتور رئيس المجلس، مما يؤكد حرص جلالة السلطان المعظم على إشراك المرأة العُمانية في عضوية هذه المؤسسة الرقيقة بالإضافة إلى ثقة جلالة القائد في قدرات المرأة العُمانية وإمكاناتها للقيام بمسؤولياتها في المشاركة الوطنية.

أدوار الانعقاد وأجهزة مجلس الدولة

تمتد فترة انعقاد مجلس الدولة لمدة أربع سنوات، وفترة الانعقاد الحالية للمجلس هي الفترة الخامسة (٢٠١٢ - ٢٠١٥م). وقد استهل المجلس الجلسة العادية الإجرائية الأولى، بأداء القسم المنصوص عليه في المادة (٢) من نظام مجلسي الدولة والشورى الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٧/٨٦)، واختيار نائبين للرئيس، وأعضاء مكتب المجلس.

لمجلس الدولة أدوار انعقاد سنوية حيث يمتد كل منها إلى ثمانية أشهر على الأقل سنوياً، ويبدأ دور الانعقاد السنوي مع الافتتاح السنوي لمجلس عُمان. ويعقد مجلس الدولة العديد من الجلسات، وفقاً لما يحدده مكتب المجلس، وذلك في ضوء ما يحال إلى المجلس من مواضيع أو مشاريع قوانين، أو ما تقترحه لجانه الدائمة من موضوعات يقرها مكتب المجلس. ويجوز لرئيس مجلس الدولة أن يدعو إلى عقد جلسات استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك، وتتكون أجهزة مجلس الدولة من رئيس المجلس، ومكتب المجلس، واللجان الدائمة، والأمانة العامة.

رئيس المجلس؛ يتولى رئيس المجلس الاشراف على أعمال المجلس، وتمثيله في اتصاله بالهيئات والجهات الأخرى، والتحدث باسمه، وللرئيس نائبان يتم اختيارهما بالاقتراع المباشر في بداية كل فترة من فترات انعقاد المجلس.

مكتب المجلس؛ يقوم مكتب مجلس الدولة، بوضع خطة عمل لنشاط المجلس، وتحديد جلسات انعقاده، وعمل لجانته، والقواعد المنظمة لإدارة أعمال اللجان، والتعميق فيما بينها. كما يباشر مكتب المجلس تسيير أعمال المجلس فيما بين ادوار الانعقاد السنوي له.

اللجان الدائمة؛ يوجد في مجلس الدولة ست لجان دائمة هي اللجنة القانونية، واللجنة الاقتصادية، واللجنة الاجتماعية، ولجنة تنمية الموارد البشرية، ولجنة التعليم، ولجنة الثقافة والاعلام. وتتشكل كل لجنة من مجموعة من أعضاء المجلس، وتقوم كل منها بدراسة ما يحال إليها من مشاريع قوانين ومواضيع تختص ببحثها، كما تحدد اللجان في بداية كل دور انعقاد سنوي في نطاق اختصاصاتها الموضوعات التي تحتاج إلى دراسة خلال مدة دور الانعقاد، بما يتوافق مع الصلاحيات التشريعية والرقابية الجديدة.

الأمانة العامة؛ تتشكل الأمانة العامة لمجلس الدولة من الأمين العام - يعين بمرسوم سلطاني - وعدد من الموظفين والمساعدين الذين يتوزعون إلى ثلاث أمانات مساعدة هي الأمانة العامة المساعدة لشؤون الجلسات واللجان، والأمانة العامة المساعدة لشؤون المعلومات والبحوث، والأمانة العامة المساعدة للشؤون الإدارية والمالية. وتقوم الأمانة العامة لمجلس الدولة بمعاونة المجلس وأجهزته في مباشرة اختصاصاتها، ويشتمل عمل الأمانة العامة بالمطابع التنظيمي والإداري.

أنشطة عديدة تمس حياة المواطن

شهد دور الانعقاد السنوي الأول من الفترة الخامسة لمجلس الدولة نشاطاً واسعاً ومتعدد الجوانب يرتبط إلى حد كبير بحياة المواطن العُماني واهتماماته، وفي هذا الاطار ووفق الصلاحيات الممنوحة له ناقش المجلس مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢م، ووضع التوصيات التي تم الاتفاق عليها، ومشروع إنشاء محكمة دستورية مستقلة وإنشاء محكمة إدارية عليا، ومشروع دراسة إنشاء مركز وطني للبيانات الإحصائية ودراسة حول حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وتعزيز قيم المواطنة في نفوس النشء، ومراجعة السياسات والقوانين واللوائح المنظمة للأداء الإداري بالأجهزة الإدارية بالوحدات الخدمية في الدولة، ومشروع قانون التعليم، ودراسة مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم، ودراسة قانون المطبوعات والنشر والقوانين الأخرى ذات الصلة بالمجال الإعلامي في السلطنة، وكذلك دراسة واقع المسابقات والمهرجانات الثقافية والتقنية والجوائز الأدبية والثقافية.

وعلى صعيد النشاط الخارجي حرص مجلس الدولة على مد جسور التواصل ودعم العلاقات الثنائية مع المجالس النيابية العربية والدولية، ومع الاتحادات البرلمانية العربية والاقليمية والدولية كذلك.

تأتي الصلاحيات
الممنوحة لمجلس الدولة
في إطار سياسة التدرج
الحكيمة التي تم انتهاجها
في هذا الجانب ومواكبة
التطورات المهمة التي
تشهدها السلطنة سعياً
لترسيخ دولة المؤسسات
والقانون في مختلف
مجالات العمل الوطني.

حرص مجلس الدولة
على مد جسور التواصل
ودعم العلاقات الثنائية
مع المجالس النيابية
العربية والدولية، ومع
الاتحادات البرلمانية
العربية والاقليمية
والدولية كذلك.

مجلس الشورى..

شراكة حقيقية في صنع القرار

تعد الفترة السابعة لمجلس الشورى فترة نوعية ومحطة هامة في مسيرة الشورى بها انتقلت التجربة العُمانية خطوات متقدمة في الممارسة المتكاملة للعمل البرلماني، وتعرّزت منظومة دولة المؤسسات والقانون وتطورت أفاق الشراكة بين المجلس والحكومة في كل ما يهم الوطن ويدعم من مسيرة التنمية الوطنية الشاملة.. وتجلت صورة المرحلة الجديدة من ممارسة عمل الشورى في هذه الفترة بمنح المجلس المزيد من الصلاحيات التشريعية والرقابية على ضوء المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١١/٩٩) القاضي بإجراء تعديلات في بعض أحكام النظام الأساسي للدولة والذي خصص باب كامل فيه - الباب الخامس - لمجلس عُمان بشكل عام ومجلس الشورى بشكل خاص.

وعلى ضوء ذلك شهد مجلس الشورى العديد من المتغيرات والتقلبات المفعلة للصلاحيات والمهام الممنوحة حيث انتخب المجلس رئيساً له من بين أعضائه كأول ممارسة فعلية للصلاحيات الجديدة، وهي المرة الأولى التي يتم فيها انتخاب رئيس المجلس من بين أعضائه، ومنح المجلس صلاحيات أوسع في مجال المشاركة في دراسة مشروعات الموازنات العامة للدولة والخطط التضمينية الخمسية والاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمدهم الحكومة إيرادها أو الانضمام إليها وحق استجواب وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم بالمخالفة بالقانون وغيرها من الأدوات الرقابية المعززة لدوره.

تنسيق وتكامل

يمثل التنسيق والتعاون بين المؤسسات البرلمانية ومؤسسات الدولة المختلفة إحدى سمات الشورى العُمانية، ومنهاجا يعبر عن السعي من أجل تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين سواء من خلال تنفيذ خطط التنمية على أفضل نحو ممكن، أو من خلال التطوير المتواصل للاداء وتوسيع سبل مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار في كافة المجالات.

وفي هذا الإطار عقد مجلس الوزراء ومجلساً الدولة والشورى لقاءً مشتركاً بتاريخ ٢٤ إبريل ٢٠١٢م، لتبادل الآراء من أجل التوصل إلى رؤية عملية مشتركة تسهم في تفعيل الجهود المبذولة وتساعد على تنفيذ الخطط والبرامج التنموية. كما عقدت اللجنة التنسيقية الحكومية مع مجلس عُمان، اجتماعاً مشتركاً بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٢م، وتم استعراض الآليات التي من شأنها تنظيم العلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى بما يخدم الوطن والمواطن وبما يتفق وأحكام النظام الأساسي للدولة.

اختصاصات مجلس الشورى

يتمتع مجلس الشورى بالشخصية الاعتبارية، وبالاستقلال المالي والإداري، ومقره محافظة مسقط. ومع بدء أعمال دور الانعقاد السنوي لفرته السابعة، دخل مجلس الشورى مرحلة جديدة من العمل الوطني وذلك انطلاقاً من الصلاحيات التشريعية الجوهرية التي



تجلت صورة المرحلة الجديدة من ممارسة عمل الشورى بمنح المجلس المزيد من الصلاحيات التشريعية والرقابية على ضوء المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١١/٩٩) القاضي بإجراء تعديلات في بعض أحكام النظام الأساسي للدولة.



ثم إعطاء مجلس الشورى صلاحية استجواب أي من وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم بالمخالفة للقانون، ومناقشة ذلك من قبل المجلس ورفع نتيجة ما يتوصل إليه في هذا الشأن إلى جلالة السلطان.



مجلس الشورى دخل فترته
السابعة بصلاحيات ومهام
تشريعية واسعة.

أضيفت إلى أدوار وممارسات مجلسمي الدولة والشورى بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩) والتي تميز العمل البرلماني بتجسيد عالٍ للديمقراطية والشفافية، متناغم مع التطوير الشامل ومتطلبات المرحلة المقبلة التي تتسع لمشاركة المواطن في صنع القرار.

وتم إعطاء مجلس الشورى صلاحية استجواب أي من وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم بالمخالفة للقانون، ومناقشة ذلك من قبل المجلس ورفع نتيجة ما يتوصل إليه في هذا الشأن إلى جلالة السلطان، والزام وزراء الخدمات بموافقة مجلس الشورى بتقرير سنوي عن مراحل تنفيذ المشاريع الخاصة بوزاراتهم، وللمجلس دعوة أي منهم لتقديم بيان عن بعض الأمور الداخلة في اختصاصات وزاراته ومناقشته فيها، وعلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة إرسال نسخة من تقريره السنوي إلى كل من مجلس الشورى ومجلس الدولة. ويضطلع المجلس بدراسة مشروعات القوانين وخطط التنمية ومشروعات الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية، التي تعتمده الحكومة ابرامها أو الانضمام إليها لإبداء مآثراته وعرض ما يتوصل إليه بشأنها إلى مجلس الوزراء.

وللمجلس حق اقتراح مشروعات وقوانين للحكومة، والمشاركة في إعداد مشاريع خطط التنمية الخمسية، حيث يشارك رئيس المجلس في عضوية اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية التي تضع الخطوط العامة والمرتكزات الأساسية للخططة، ومتابعة تنفيذها. ويضطلع المجلس بمناقشة خطة التنمية الخمسية، وكذلك الميزانية العامة للدولة، بحضور الوزير المختص للرد على أية استفسارات من جانب أعضاء المجلس، وذلك قبل إصدار

المرسوم الخاص بكل منها والعمل به، ودراسة وإبداء الرأي فيما يحيله جلالة السلطان المعظم أو مجلس الوزراء من مواضيع إلى المجلس، ويعيد المجلس هذه المواضيع مقرونة بتوصياته ومقترحاته بشأنها إلى الجهة التي وردت منها، كما يرفع رئيس المجلس تقريراً سنوياً إلى جلالة السلطان بنتائج أعمال المجلس.

عضوية المجلس :

يتكون مجلس الشورى من ممثلي ولايات السلطنة (٦١ ولاية) الذين ينتخبهم المواطنون في انتخابات عامة. ويمثل الولاية عضوان في المجلس إذا كان عدد سكانها ٢٠ ألف نسمة فأكثر، ويمثل الولاية عضو واحد إذا كان عدد سكانها أقل من ٢٠ ألف نسمة. ويتم تصنيف الولايات حسب عدد السكان في كل فترة من فترات مجلس الشورى. ويصدر بذلك قرار من معالي السيد وزير الداخلية. وقد بلغ عدد أعضاء مجلس الشورى في الفترة السابعة (٢٠١٢ - ٢٠١٥)، ٨٤ عضواً بينهم امرأة واحدة، وذلك على ضوء النتائج الرسمية للانتخابات التي جرت في ١٥ أكتوبر ٢٠١١م.

أدوار الانعقاد وأجهزة مجلس الشورى :

تمتد فترة مجلس الشورى لمدة أربع سنوات، تبدأ من تاريخ إعلان النتائج الرسمية لانتخابات مجلس الشورى، وتمتد حتى ٣٠ سبتمبر من العام الرابع لفترة المجلس. وعلى ذلك فإن الفترة السابعة لمجلس الشورى تمتد حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥م. وللمجلس الشورى دور انعقاد سنوي يمتد إلى ثمانية أشهر على الأقل كل عام، وهو ما يتيح للمجلس عقد ما يشاء من جلسات لبحث ومناقشة ما يطرح عليه من مواضيع أو مشاريع قوانين أو غيرها مما يهم المجتمع والمواطن العماني، وللمجلس عقد جلسات استثنائية كذلك.

ويبدأ دور الانعقاد السنوي لمجلس الشورى بافتتاح جلالة السلطان الانعقاد السنوي لمجلس عُمان. وخلال دور الانعقاد السنوي الأول لمجلس الشورى (٢٠١١ - ٢٠١٢) استضاف المجلس عدداً من اصحاب المعالي الوزراء ثلادلاء ببياناتهم امام المجلس حول العديد من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في جلسات علنية نقلت عبر وسائل الاعلام المختلفة، كما درس المجلس عدداً من مشروعات القوانين والقوانين النافذة والموضوعات المختلفة منها مشروع قانون تنظيم الخدمات البريدية، ومشروع القانون الوطني للقياس والمعايرة ومشروع قانون التعديلات على بعض أحكام القانون المصري، وموضوعات إثبات التملك في الأراضي، وتقييم قطاع النفط والغاز.

وقام المجلس بمناقشة اللائحة الداخلية المنظمة لعمل أجهزة المجلس، التي تم تشكيل لجنة خاصة لوضعها بحيث تكون بنودها وموادها متوافكة مع المتغيرات والصلاحيات الموسعة التي منحت للمجلس.

أجهزة المجلس :

يمارس مجلس الشورى صلاحياته واختصاصاته من خلال أجهزته الرئيسية الأربعة وهي: رئيس المجلس، ومكتب المجلس، واللجان الدائمة، والأمانة العامة.

رئيس المجلس: يتولى الاشراف على أعمال المجلس وإدارة جلساته، وتمثله في اتصاله مع الهيئات والجهات الأخرى، والتحدث باسمه، كما أن له الحق في الدعوة إلى جلسة استثنائية إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ويتم انتخاب الرئيس ونائبيه للرئيس في جلسة استثنائية بدعوة من جلالة السلطان المعظم عملاً بالمادة (٥٨) مكرراً (١٢) من النظام الأساسي للدولة.

مكتب المجلس: يحدد خطة عمل المجلس، ومواعيد الجلسات الاعتيادية وجدول أعمالها، وذلك في ضوء أنشطة لجان المجلس المختلفة والمواضيع المحالة إليها، أو المطروحة أمام المجلس، كما يباشر المكتب أعمال المجلس فيما بين ادوار انعقاده.

اللجان الدائمة: توجد سبع لجان دائمة بمجلس الشورى هي اللجنة القانونية، اللجنة الاقتصادية، لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية، لجنة التربية والتعليم والثقافة، لجنة الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية، لجنة التقييم والمتابعة، لجنة الأمن الغذائي والمائي.

كما يتم تشكيل لجان خاصة وفرق عمل تعنى بدراسة قطاع معين أو مسألة محددة، وينتهي عمل تلك اللجان الخاصة وفرق العمل بانتهاء مهمة كل منها، ومن بين هذه اللجان لجنة الأمن الغذائي ولجنة التقييم والمتابعة، والتي تقوم بمتابعة التقارير الوزارية السنوية التي تحال إلى المجلس وتقييم الجلسات خلالها بهدف الوصول بها إلى أفضل أداء ممكن.

الامانة العامة: تتكون الامانة العامة لمجلس الشورى من الأمين العام للمجلس الذي يتم تعيينه بمرسوم سلطاني، وعدد من الموظفين والمختصين، وتقوم الامانة العامة بمعاونة المجلس وأجهزته في مباشرة اختصاصاتها. وتيسر كل ما يتصل بالجوانب التنظيمية والإدارية ذات الصلة بذلك. وللامانة العامة دور حيوي في اتجاه عمل المجلس. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس نافذ مشروع الهيكل التنظيمي واللائحة الداخلية للعمل بالمجلس لتطوير الأداء.

أدوات عمل برلمانية وأنشطة متعددة ،

يمارس مجلس الشورى صلاحياته واختصاصاته من خلال أدوات العمل البرلمانية المعروفة. وقد زادت الصلاحيات التشريعية والرقابية التي يتمتع بها المجلس - في ضوء تعديل النظام الأساسي للدولة بهذا الخصوص، ومنح مجلس عُمان الصلاحيات التشريعية والرقابية - من قدرة المجلس على المشاركة بشكل أعمق وأكثر تأثيراً في عملية صنع القرار من ناحية، وفي التعبير عن تطلعات المواطنين من ناحية ثانية.

وإلى جانب الدور الذي يقوم به مجلس الشورى على صعيد التنمية الوطنية والتنسيق مع الحكومة ومتابعة أداء خطة التنمية الخمسية، وكل ما يهم المواطن العُماني، فإن للمجلس علاقات طيبة ووثيقة مع العديد من البرلمانات العربية والاجنبية، كما أن رئيس المجلس أو من ينوبه يشارك في الاجتماعات البرلمانية الخليجية والعربية والإسلامية والدولية ويستقبل العديد من كبار المسؤولين الذين يزورون السلطنة، كما أنه يزور العديد من الدول الشقيقة والصديقة لدعم العلاقات معها. ويمتدح الحوار والتواصل بين السلطنة والشعوب الأخرى على المستويات البرلمانية والشعبية ويبرز في الوقت ذاته التطور الديمقراطي المتواصل الذي تحققه السلطنة.

استضاف مجلس الشورى
عددًا من اصحاب المعالي
الوزراء للأدلاء ببياناتهم
امام المجلس حول العديد
من الموضوعات الاقتصادية
والاجتماعية والعلمية
في جلسات علنية نقلت عبر
وسائل الاعلام المختلفة،
كما درس المجلس عددا
من مشروعات القوانين
والقوانين النافذة .

يمارس مجلس الشورى
صلاحياته واختصاصاته
من خلال أدوات العمل
البرلمانية المعروفة.
وقد زادت الصلاحيات
التشريعية والرقابية
التي يتمتع بها المجلس،
في ضوء تعديل النظام
الاساسي للدولة بهذا
الخصوص.

المجالس البلدية تعزيز للمشاركة الشعبية

بإصدار قانون المجالس البلدية وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٦) في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م، تكون السلطنة قد استكملت خطوة التقسيم الإداري الجديد بتحويل المناطق إلى محافظات وتنظيم عمل المحافظين بالاتجاه نحو اللامركزية، وإعطاء المواطن القدرة على القيام بما يحتاج إليه من التنمية.

وتدشن المجالس البلدية مرحلة جديدة من المشاركة الشعبية، والتكامل بين فئات المجتمع والمؤسسات الحكومية، تتكامل فيها المجالس البلدية مع الدور الذي يقوم به مجلس الشورى، في رسم خطط التنمية، وتؤطر الجهود البلدية لصالح التنمية في البلاد ويضعها في مجراها الصحيح وفق احتياجات كل محافظة، وتحقيق ما يتطلع إليه المواطن العماني، ويدعم مسيرة التنمية الوطنية الشاملة.

وستسهم المجالس البلدية التي ستتوزع على محافظات السلطنة الإحدى عشر، في مزيد من التعااضد والتكاتف بين الجهات المسؤولة وممثلي المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة، وإنجاح الخطط والبرامج الوطنية، وهو ما أشار إليه جلالة السلطان المعظم في كلمته السامية في افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عمان لعام ٢٠١١م، بالقول: «إن التعااضد والتكاتف بين جميع الجهات المسؤولة والتنسيق المباشر بين إداراتها وتبادل الرأي والمشورة بين القائمين عليها هو السبيل المؤدي إلى نجاح الخطط والبرامج الوطنية في أداء دورها المنشود في التنمية الشاملة وتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة في خدمة الأجيال الحاضرة والقادمة».

وتتضمن مهام واختصاصات المجالس البلدية تقديم الآراء والتوصيات بشأن تطوير النظم والخدمات البلدية في نطاق المحافظة ولها في سبيل ذلك اقتراح إنشاء الطرق وتحسينها وتجميل وتنظيم الشوارع والميادين والأماكن العامة والشواطئ، وإبداء التوصيات المتعلقة بالصحة العامة، واقتراح الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة من التلوث، واقتراح المشروعات ومواقع تنفيذها المتعلقة بالمياه والطرق والمتنزهات، والصرف الصحي، والإنارة، والمدارس والمساكن، ودور العبادة والمراكز الصحية والتجارية ومواقف السيارات، وغيرها من المرافق والخدمات العامة والمشروعات التي تهم المواطنين، والتنسيق بشأنها مع الجهات المختصة، واقتراح تطوير الحدائق والمتنزهات العامة وأماكن الترفيه، وحماية الشواطئ من التآكل والتلوث، والتنسيق

بشأن ذلك مع الجهات المختصة، ومتابعة تنفيذ الأنظمة المتعلقة بالإدارة والمياه والصرف الصحي وغير ذلك من الأنظمة الخاصة بالمرافق العامة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة وغير ذلك من مهام.

وفيما يتعلق برئاسة المجلس البلدي فسيكون رئيس بلدية مسقط رئيساً لمحافظة مسقط، ورئيس بلدية ظفار رئيساً لمحافظة ظفار، أما باقي المحافظات فيترأس رئاسة المجلس بها المحافظ.

وستضم المجالس البلدية تحت قبتها مائة واثنين وتسعين عضواً، ويكونوا على النحو التالي:

أولاً: ممثلو بعض الجهات الحكومية لا تقل وظيفة كل منهم عن مدير عام أو مدير دائرة بالنسبة للمحافظات التي لا يوجد بها مديريات عامة وهي وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه أو بلدية مسقط أو بلدية ظفار، وزارة التربية والتعليم، وزارة الاسكان، وزارة الصحة، وزارة السياحة، وزارة البيئة والشؤون المناخية، وزارة التنمية الاجتماعية، شرطة عمان السلطانية، وبلدية صحار بالنسبة لمحافظة شمال الباطنة.

ثانياً: ممثلو الولايات المنتخبون. بحيث سيكون ممثلان اثنان عن كل ولاية لا يزيد عدد سكانها العمانيين على ٢٠ ألفاً و١ ممثلين عن كل ولاية يزيد عدد سكانها العمانيين على ٢٠ ألفاً و٦ ممثلين عن كل ولاية يزيد عدد سكانها العمانيين على ٦٠ ألفاً.

ثالثاً: اثنان من أهل المشورة والرأي يتم اختيارهما من أبناء المحافظة وفق الآتي بالنسبة لمحافظة مسقط يتم اختيارهما من قبل وزير ديوان البلاط السلطاني وبالنسبة لمحافظة ظفار يتم اختيارهما من قبل وزير الدولة ومحافظ ظفار، وبالنسبة لباقي المحافظات سيتم اختيارهم من قبل وزير الداخلية.

وسيكون أمين السر ومقرر المجالس البلدية مدير بلدية الولاية التي يقع بها مقر المجلس باستثناء مجلس محافظات مسقط وظفار وشمال الباطنة.

وبناء على تقديرات السكان العمانيين لعام ٢٠١٢م الصادرة من الجهة المختصة وتمهيدا لإجراء انتخابات أعضاء المجالس البلدية في المحافظات، فإن عدد أعضاء المجلس البلدي المنتخبين في كل محافظة تشكل وفقاً للآتي:

أولاً: محافظة مسقط: ولاية مسقط (٢)، ولاية مطرح (٤)، ولاية العامرات (٤)، ولاية بوشر (٦)، ولاية السيب (٦)، ولاية قريات (٤)، وبذلك يبلغ إجمالي الأعضاء المنتخبين في المحافظة (٢٦) شخصاً.

ثانياً: محافظة ظفار: ولاية صلالة (٦)، ولاية طاقة (٢)، ولاية مرباط (٢)، ولاية رخيوت (٢)، ولاية ثمرت (٢)، ولاية ضلكوت (٢)، ولاية المزينة (٢)، ولاية مقشن (٢)، ولاية سليم وجزر الحلايبات (٢)، ولاية سدح (٢)، وبذلك يبلغ إجمالي الأعضاء المنتخبين في المحافظة (٢٤) شخصاً.

ثالثاً: محافظة مسندم: ولاية خصب (٢)، ولاية دبا (٢)، ولاية بقاء (٢)، ولاية مدحاء (٢)، وبذلك يبلغ إجمالي الأعضاء المنتخبين في المحافظة (٨) أشخاص.

رابعاً: محافظة البريمي: ولاية البريمي (٤)، ولاية محضة (٢)، ولاية السنينة (٢)، وبذلك يبلغ إجمالي الأعضاء المنتخبين في المحافظة (٨) أشخاص.

خامساً: محافظة الداخلية: ولاية نزوى (٦)، ولاية بهلاء (٤)، ولاية منح (٢)، ولاية الحمراء (٢)، ولاية آدم (٢)، ولاية إزكي (٤)، ولاية سمائل (٤)، ولاية يدبد (٢)، وبذلك يبلغ عددهم (٢٦)، شخصاً.

سادساً: محافظة شمال الباطنة: ولاية صحرار (٦)، ولاية شناص (٤)، ولاية لوى (٢)، ولاية صحم (٦)، ولاية الخابورة (٤)، ولاية السوق (٦)، وبذلك يبلغ إجمالي الأعضاء المنتخبين في المحافظة (٢٨) شخصاً.

سابعاً: محافظة جنوب الباطنة: ولاية الرستاق (٦)، ولاية العوابي (٢)، ولاية نخل (٢)، ولاية وادي المعاول (٢)، ولاية بركاء (٦)، والمصنعة (٤)، وبذلك يبلغ إجمالي الأعضاء المنتخبين في المحافظة (٢٢) شخصاً.

ثامناً: محافظة جنوب الشرقية: ولاية صور (٦)، ولاية الكامل والواحي (٢)، ولاية جعلان بني بو حسن (٢)، ولاية جعلان بني بو علي (٤)، ولاية مصيرة (٢)،

وبذلك يبلغ اجمالي الاعضاء المنتخبين في المحافظة (١٦) شخصاً.

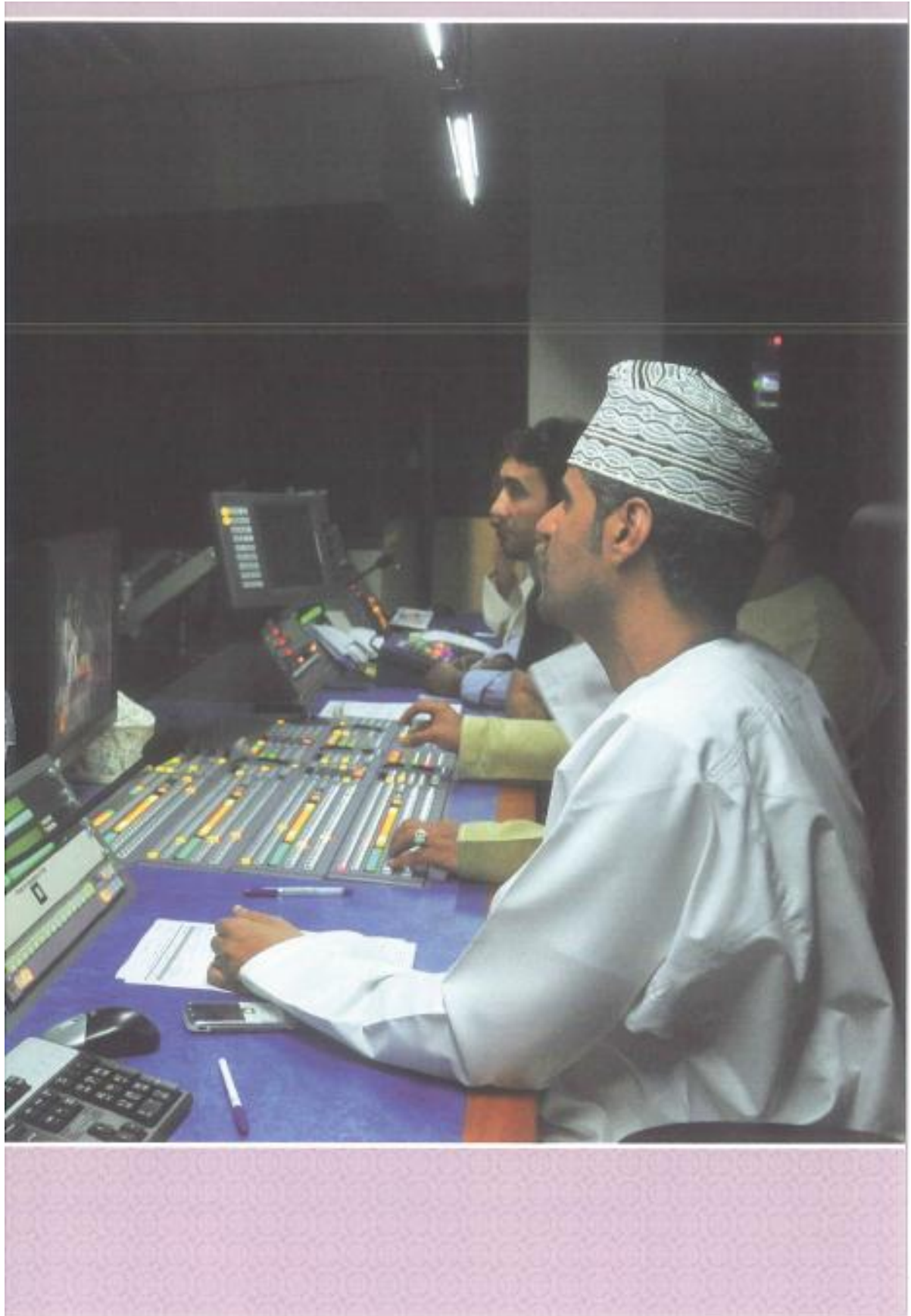
تاسعاً: محافظة شمال الشرقية: ولاية إبراء (٢)، ولاية المضبي (٦)، ولاية بدية (٢)، ولاية القابل (٢)، ولاية وادي بني خالد (٢)، ولاية دماء والطلاتين (٢)، وبذلك يبلغ اجمالي الاعضاء المنتخبين في المحافظة (١٦) شخصاً.

عاشراً: محافظة الظاهرة: ولاية عبري (٦)، ولاية بنقل (٢)، ولاية ضنك (٢)، وبذلك يبلغ اجمالي عددهم (١٠) اشخاص.

الحادي عشر: محافظة الوسطى: ولاية هيماء (٢)، ولاية محوت (٢)، ولاية الدقم (٢)، ولاية الجازر (٢)، وبذلك يبلغ اجمالي الاعضاء المنتخبين في المحافظة (٨) اشخاص.

وقد منح المُشرّع للنائب حق اختيار المرشح الأنسب، الذي يعبر بالفعل عن إرادته، بعد أن حدد له الشروط الأساسية التي يجب أن تتوافر في المرشح أو الناخب، حيث حددت المادة الثامنة من المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٦) هذه الشروط ووفقاً للآتي: أن يكون عماني الجنسية وألا يقل عمره عن ٣٠ سنة وأن يكون من ذوي المكانة والسمعة الحسنة في الولاية، وألا يكون قد حكم عليه بمقوية جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وأن يكون على مستوى مقبول من الثقافة، وأن يكون مقيماً في السجل الانتخابي بالولاية المترشح عنها، وألا يكون عضواً في مجلسي الدولة والشورى، أو موظفاً في إحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة.

ومن المؤمل أن تؤدي المجالس البلدية دوراً فعالاً في عملية التنمية، باعتبارها المحاكاة الفعلية لمشاركة المواطن في اتخاذ القرار وبالتالي المشاركة في الحياة السياسية في الدولة، فمن طريقها سيتم تنفيذ خدمات الصالح العام، وتحقيق آمال المواطنين بواسطة مرشحيهم، الذين سيعبرون عن آرائهم وإرادتهم في الأمور التي تمسهم بشكل مباشر.





صدقة وحوار ومصداقية

صداقة وحوار ومصادقية تعزز التنمية والسلام

تُكسبي السياسة الخارجية للسلطنة ملامح الشخصية الغمانية وخبرتها التاريخية مقرونة بحكمة القيادة وبعد نظرهما في التعامل مع مختلف التطورات والمواقف. وقد دأبت هذه السياسة وعلى امتداد السنوات الماضية وما تزال على مد جسور الصداقة وفتح أفاق التعاون والعلاقات الطيبة مع مختلف الدول وفق أسس راسخة من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام علاقات حسن الجوار واعتماد الحوار سبباً لحل كل الخلافات والمنازعات بين مختلف الأطراف.

بفضل هذه الأسس تمكنت السلطنة خلال السنوات الماضية من بناء علاقات وثيقة ومتطورة مع الدول والشعوب الأخرى، علاقات متنامية تتسع وتعمق على مختلف المستويات، ومن ثم أصبحت السياسة الخارجية العُمانية مجالاً وسبباً لدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق السلام والاستقرار والطمأنينة لها ولن حولها من الدول، وتحولت بفعل العمل الدؤوب إلى رافد ثابت من روافد التنمية الوطنية، وترسيخ السلام والاستقرار في المنطقة ومن حولها.

لقد كان في السياسة الخارجية العُمانية التي اتسمت بالهدوء والصراحة والوضوح في التعامل مع الآخرين ما مكّنها من طرح مواقفها والتعبير عنها بثقة ثامة مع الحرص على بذل كل ما هو ممكن لدعم أي تحركات خيرة في اتجاه تحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة، والحد من التوتر خليجياً وعربياً ودولياً، ومما يزيد من قدرة السلطنة في هذا المجال أنها تتعامل مع مختلف الأطراف في إطار القانون والشرعية الدولية إلى جانب أدراكها العميق للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لهذه المنطقة على كل المستويات والتحديات المحيطة بها والتي تؤثر عليها بالضرورة. كل ذلك أتاح للسلطنة فرصة العمل والتحرك النشط، ليس على صعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فحسب ولكن على صعيد منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية أيضاً، وفي الأطار العربي والدولي كذلك، بما يمنهم في توطيد دعائم السلام، ويمرّز آفاق التقارب والتفاهم، ويزيل أسباب التوتر والتعقيد.



أصبحت السياسة
الخارجية العُمانية
مجالاً وسبباً لدعم
جهود التنمية
الاقتصادية
والاجتماعية ولتحقيق
السلام والاستقرار
والطمأنينة لها ولن
حولها من الدول.

على الصعيد الخليجي

تستند العلاقات الوثيقة والمتميزة بين السلطنة وشقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية اليمنية في خصوصيتها، على ما يربط بينها من وشائج وصلات عميقة ممتدة في عمق الزمن، وعلى كل المستويات وفي جميع المجالات، وعلى ما يجمع بينها من مصالح وآمال مشتركة لبناء حياة أفضل لشعوبها في الحاضر والمستقبل، وفي هذا الإطار تضطلع السلطنة بدور إيجابي نشط لتفعيل وتطوير التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ ما قبل إنشاء المجلس، وبعد انشائه، وتسمى جاهدة لأن يتجاوب ذلك مع تطلعات دول وشعوب المجلس، وما تقرضه مصالحها المشتركة والمتبادلة، وبما يحقق بشكل عملي المواطنة الخليجية وتهيئة المجال لزيادة من التعاون والتنسيق بين دول المجلس والدول الشقيقة والصديقة، في تعزيز الاستقرار والطمأنينة والازدهار لكل دول وشعوب العالم.

وقد ترأس حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - وفد السلطنة إلى القمة الثانية والثلاثين لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الرياض بالملكة العربية السعودية في شهر ديسمبر ٢٠١١م، وأتاب جلالة السلطان المعظم، صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء لترؤس وفد السلطنة في اللقاء التشاوري الرابع عشر لقادة دول مجلس التعاون الذي عقد في الرياض في شهر مايو ٢٠١٢م.

على الصعيد العربي

تحظى سياسة السلطنة ومواقفها على الصعيد العربي بتقدير واسع نظراً للاسهام الايجابي والمتزايد الذي تقوم به السلطنة تجاه مختلف القضايا العربية، وكذلك في تطوير علاقاتها الثنائية مع كافة الدول العربية، وبما يخدم الأهداف والمصالح المشتركة والمتبادلة لها جميعاً. ويعود ذلك انطلاقاً من إيمان السلطنة بأهمية وضرورة تعزيز العمل العربي المشترك وتوسيع نطاق التعاون بين الأشقاء واستثمار الامكانيات المتاحة لتحقيق حياة أفضل للشعوب العربية كافة.

وتؤيد السلطنة باستمرار جهود تطوير جامعة الدول العربية وآليات عملها وأجهزتها المختلفة ومؤسسات العمل العربي المشترك بشكل عام بما يستجيب لتطلعات الشعوب العربية في تحقيق نهضة عربية شاملة في مختلف المجالات، كما تدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة لقضية الشعب الفلسطيني تحقق السلام وتكفل التعايش السلمي بين الدول العربية وإسرائيل، وتنتهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان.

تمكنت السلطنة خلال السنوات الماضية من بناء علاقات وثيقة ومتطورة مع الدول والشعوب الأخرى، علاقات متنامية تتسع وتعمق على مختلف المستويات.

تضطلع السلطنة بدور إيجابي نشط لتفعيل وتطوير التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ ما قبل إنشاء المجلس، وبعد انشائه، وتسمى جاهدة لأن يتجاوب ذلك مع تطلعات دول وشعوب المجلس.



جلالة السلطان المعظم
يستقبل معالي المبروفيسور
أكمل الدين إحصان أوغلي
الأمين العام لمنظمة التعاون
الإسلامي.

وفي حين تؤيد السلطنة مبادرة السلام العربية وتدعم جهود الشعب الفلسطيني لتبيل حقوقه المشروعة على أساس مبادئ القانون والشرعية الدولية، بما في ذلك إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فإنها تندد بالممارسات والأجراءات التمييزية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وبالحصار الذي تفرضه إسرائيل على الشعب الفلسطيني وخاصة على قطاع غزة. وتؤكد الانتمائها العربي، تحرس السلطنة بصورة دائمة على المشاركة في القمة العربية، وفي هذا الإطار ويتكليف من جلالة السلطان المعظم ترأس معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري رئيس مجلس الدولة وفد السلطنة المشارك في القمة العربية الثالثة والعشرين التي عقدت في بغداد من ٢٩ إلى ٣٠ مارس ٢٠١٢م.

ولا تدخر السلطنة وسماً في بذل جهودها الخيرة لرأب الصدع في العلاقات العربية ايماناً منها بأهمية هذا الدور في دعم العلاقات العربية وتقويتها بما يخدم الأهداف والمصالح العربية المشتركة ويجسد التلاحم العربي، وفي هذا الإطار قام معالي الدكتور نبيل العربي أمين عام جامعة الدول العربية بزيارة السلطنة في يناير ٢٠١٢م.

نشاط دولي متواصل

لم يقتصر الاهتمام والاسهام العُماني الايجابي والنشط على ما يتصل بالقضايا الخليجية والعربية، فحسب بل امتد ايضاً إلى الاطار الدولي الأوسع، سواء من

تحتل سياسة السلطنة ومواقفها على الصعيد العربي بتقدير واسع نظراً للاسهام الايجابي والتزام الذي تقوم به السلطنة تجاه مختلف القضايا العربية، وكذلك في تطوير علاقاتها الثنائية مع كافة الدول العربية.



جلالة السلطان المعظم
يستقبل معالي الدكتور نبيل
العربي أمين عام جامعة
الدول العربية.

خلال العلاقات الطيبة والمتنامية التي تربط السلطنة والعديد من الدول الصديقة على امتداد العالم، أو من خلال عضوية السلطنة في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية.

وفي الوقت الذي تدعم فيه السلطنة أنشطة الأمم المتحدة وهيئاتها ومختلف المنظمات المتخصصة التابعة لها، ومنها على سبيل المثال منظمة اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس حقوق الإنسان، وغيرها، وذلك تعزيزاً للسلام وائتلافهم، ودعماً لجسور الحوار بين الشعوب والحضارات على امتداد العالم، فإن السلطنة تسعى دوماً إلى تطوير وتعميق علاقاتها الطيبة مع مختلف الدول الصديقة بامتداد العالم من حولها على المستوى الثنائي.

كما تدعم السلطنة جهود المنظمات والهيئات الدولية الأخرى كمنظمة التعاون الإسلامي ودول عدم الانحياز، وفي هذا الإطار ويتكليف من جلالة السلطان المعظم ترأس معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري رئيس مجلس الدولة وفد السلطنة المشارك في اجتماعات الدورة السادسة عشرة لدول عدم الانحياز التي استضافتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ٢٠/٨/٢٠١٢م.

وعلى الصعيد الأفريقي حيث تشهد العلاقات العمانية الأفريقية نمواً مطرداً على كافة المستويات وفي مختلف القطاعات، قام معالي ديفيد داينيدي مابوزا حاكم ورئيس

لزيد السلطنة مبادرة
السلام العربية
وتدعم جهود الشعب
الفلسطيني لنيل
حقوقه المشروعة على
أساس مبادئ القانون
والشرعية الدولية،
بما في ذلك إقامة
الدولة الفلسطينية
المستقلة.



جلالة السلطان المعظم
يستقبل دولة كيم هوانغ
سيك رئيس الوزراء الكوري.

وزراء إقليم ميمولانجا بجنوب إفريقيا بزيارة السلطنة في سبتمبر ٢٠١١م، كما قام معالي بيرنارد كاميليوس ميمبي وزير الخارجية والتعاون الدولي التتواني بزيارة السلطنة في نوفمبر ٢٠١١م، وقام معالي محمد روكارا خلفان وسيط دولة جمهورية يوروندي والمستشار الخاص لرئيس الجمهورية، بزيارة السلطنة في مارس ٢٠١٢م.

وعلى الصعيد الآسيوي اتسمت العلاقات العُمانية الآسيوية بالديناميكية والنشاط المتزايد في العديد من المجالات ومع العديد من الدول الآسيوية ايضا تحقيقاً للمصالح المشتركة والمتبادلة خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية التي تستند كلها إلى علاقات سياسية قوية وراسخة، وفي هذا الاطار قام دولة الدكتور محمد رضا رحيمي النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بزيارة السلطنة في يناير ٢٠١٢م، وقام دولة كيم هوانغ سيك رئيس الوزراء الكوري بزيارة السلطنة في يناير ٢٠١٢م، كما زار السلطنة معالي رحمن ملك وزير الداخلية الباكستاني في نوفمبر ٢٠١١م، ومعالي هان تشي ده، نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في فبراير ٢٠١٢م، ومعالي شيف شنكر مستشار الأمن القومي بجمهورية الهند في مارس ٢٠١٢م.

جدير بالذكر ان العلاقات العُمانية مع الولايات المتحدة وبريطانيا ودول الاتحاد الاوروبي الاخرى وروسيا الاتحادية ودول الأمريكيتين تنسم بأنها علاقات وطيدة

لم يقتصر الاهتمام
والاسهام العماني الايجابي
على ما يتصل بالقضايا
الخليجية والعربية،
فحسب بل امتد ايضا إلى
الاطار الدولي الأوسع.



جلالة السلطان المعظم
يستقبل دولة الدكتور
محمد رضا رحيمي النائب
الأول لرئيس الجمهورية
الإسلامية الإيرانية.

ومتنامية في جميع المجالات، حيث يتمتع جلالة السلطان المعظم بتقدير رفيع المستوى من جانب قيادات وشعوب تلك الدول الصديقة.

وفي هذا الاطار قام المستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر بزيارة السلطنة في يناير ٢٠١٢م، كما زار السلطنة معالي فليپ هاموند وزير الدولة لشؤون الدفاع البريطاني في أكتوبر ٢٠١٢م، ومعالي جيدو فيسترفيله الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية الألمانية في مارس ٢٠١٢م، وقام الفريق أول جيمس أن. ماتيز القائد العام للقيادة الوسطى للقوات الأمريكية بزيارة السلطنة في مارس ٢٠١٢م، والفريق أول بحري السير مارك ستانفوب رئيس هيئة الأركان البحرية البريطانية في فبراير ٢٠١٢م، وقامت سعادة ميشيل مانت ماري عضو البرلمان الفرنسي ورئيس مجموعة الصداقة العُمانية الفرنسية بزيارة السلطنة في يناير ٢٠١٢م، كما قام سعادة فليپ مارني رئيس لجنة مجلس الشيوخ للشؤون المالية ورئيس جمعية الصداقة بين فرنسا ودول الخليج بزيارة السلطنة في أبريل ٢٠١٢م. وقد شاركت السلطنة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة الـ (٦٧) التي عقدت في سبتمبر ٢٠١٢م، وقد أكدت السلطنة في كلمتها على المواقف الثابتة والعادلة لسياسة العُمانية تجاه التطورات الإقليمية والدولية، كما بذلت السلطنة جهوداً رائدة لإدراج بند السلامة على الطرق في جدول أعمال الأمم المتحدة وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٢م، التقرير الذي اعدّه الأمين العام المتعلق بتحسين السلامة على الطرق في العالم.

تستثمر العلاقات العُمانية
الأسبوعية بالديناميكية
والنشاط التزائدي
العديد من المجالات
ومع العديد من الدول
الأسبوعية أيضاً لتحقيق
المصالح المشتركة
والتبادلة خاصة في
المجالات الاقتصادية
والتجارية والتكنولوجية.



جلالة السلطان المعظم
يستقبل معالي فلييب
هاموند وزير الدولة لشؤون
الدفاع البريطاني.

وفي إطار تنامي العلاقات العُمانية الأسيوية فإن الجناح العُماني في معرض إكسبو ٢٠١٢، الذي جاء تحت شعار «صون الثروة البحرية، حظي باهتمام واسع النطاق وإقبال كبير. ونقل الجناح العُماني في هذا المعرض السلطنة بكل تقاصيلها ومكوناتها بدءاً بالإنسان العُماني وإرثه وملامحه عبر الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة، وقد استوحى تصميم الواجهة الخارجية والشكل الداخلي للجناح روحه من البيئة العُمانية التقليدية.

وفي مجال حقوق الإنسان تمكنت السلطنة في فترة زمنية قصيرة نسبياً من إرساء الهيكل الأساسي القانوني اللازم على المستوى الوطني لقرس مبادئ حقوق الإنسان في تشريعاتها ومؤسساتها الوطنية، ويأتي استعراض السلطنة لتقريرها الوطني الأول بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١١م أمام مجلس حقوق الإنسان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل دليلاً واضحاً على اهتمام السلطنة والتزامها بالمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، وقد حظي هذا التقرير الذي استعرض جهود السلطنة للنهوض بحقوق الإنسان على جميع المستويات بإشادة دولية.

وتأكيداً على انتهاجها مبدأ السلم، ونزع السلاح، وقعت السلطنة في ٢٠١٠م على اتفاق امتيازات وحصانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتفاق التعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النووية (عراسيا)، تبعهما بعد ذلك الاتفاق التكميلي المنقح بين السلطنة والوكالة بشأن تقديم مساعدة تقنية لحكومة السلطنة.

ان العلاقات العُمانية مع
الولايات المتحدة وبريطانيا
ودول الاتحاد الأوروبي
الأخرى وروسيا الاتحادية
ودول الأمريكتين تتسم
بانها علاقات مفيدة
ومتنامية في جميع
المجالات.



جلالة السلطان المعظم
يستقبل معالي جيندو فيستر
فيلهه الوزير الاتحادي
للشؤون الخارجية الألمانية.

وشاركت السلطنة في الاجتماع الـ(١٧) للدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو والذي عقد في مدينة دربان بجمهورية جنوب أفريقيا، خلال الفترة من ٢٨ نوفمبر وحتى ٩ ديسمبر ٢٠١١م.

وممثلاً لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم شارك معالي وزير البيئة والشؤون المناخية في المؤتمر العالمي للأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو٢٠١٢) الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية في يونيو ٢٠١٢م.

وبتكليف من جلالة السلطان المعظم شاركت معالي الدكتورة راوية بنت سعود البوسعيدية وزيرة التعليم العالي في أعمال منتدى تحالف شركاء الحضارات بالأمم المتحدة الذي أقيم في العاصمة التركية اسطنبول خلال الفترة من ٢١ مايو وحتى أول يونيو ٢٠١٢م.

كما شاركت معالي الدكتورة راوية بنت سعود البوسعيدية وزيرة التعليم العالي في القمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والتي عقدت في جمهورية البهرو خلال الفترة من ١ إلى ٢ أكتوبر ٢٠١٢م.

وفي مجال الاتفاقيات الدولية، انضمت السلطنة إلى عدد من الاتفاقيات منها الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب، واتفاقية اسطنبول للإدخال المؤقت وملحقاتها.

من خلال تنامي العلاقات
العمالية الأحيوية فان
الجنح العمالي في معرض
اكتمبر يوسو ٢٠١٢، الذي
جاء تحت شعار، سون
الثروة البحرية، حثلى
باهتمام واسع النطاق
واقبال كبير.



وصدقت السلطنة على البرتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي ١٩٤٥ الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح.

وانضمت السلطنة إلى عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الإقليمية وصدقت على مذكرات التفاهم بشأن الحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكل من الصين وجمهورية باكستان وإستونيا، وعلى الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري والاستثماري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وماليزيا، كما صدقت على اتفاقية المقر بين حكومة السلطنة وسكرتارية مذكرة تفاهم الرياض للتفتيش والرقابة على السفن.

وحرصا على تنظيم وتوثيق تعاونها مع الدول الشقيقة والصديقة، فقد أبرمت السلطنة عددا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياحية والقنصلية.

الدبلوماسية العُمانية تعزز التنمية ،

في ظل العلاقات الطيبة والوثيقة التي تربط بين السلطنة والدول الشقيقة والصديقة على امتداد العالم، وفي ظل النشاط والحيوية التي تتسم بها الدبلوماسية العُمانية في حركتها واسهامها الايجابي في كل جهد اقليمي ودولي يهدف إلى تحقيق

جلالة السلطان المعظم
يستقبل الفريق أول جيمس
أن.مارتيز القائد العام
للقيادة الوسطى للقوات
الأمريكية.

في مجال حقوق
الإنسان تمكنت
السلطنة في فترة
زمنية قصيرة نسبيا من
إرساء الهيكل الأساسي
القانوني اللازم على
المستوى الوطني
لفرس مبادئ حقوق
الإنسان في تشريعاتها
ومؤسساتها الوطنية.



جلالة السلطان المعظم
يستقبل معالي شيف شنكر
مستشار الأمن القومي
بجمهورية الهند.

مصلحة شعوب المنطقة والعالم ودعم التفاهم فيما بينها، كان للدبلوماسية العُمانية
أسهام قوي ومتواصل في خدمة التنمية الوطنية، وتقديم صورة للسلطنة تعكس ما
تشهده من تطور وتقدم في مختلف المجالات، وما يتوفر لها من مناخ استثماري طيب،
وفرص واعدة للمستثمرين من داخل المنطقة وخارجها، خاصة وأنها تتمتع بالأمن
والأمان والاستقرار وبالسمة الطيبة في كافة الأوساط المالية والاقتصادية العالمية.

وفي هذا الإطار تنشط مجالس رجال الأعمال المشتركة، وتشارك غرفة تجارة
وصناعة عُمان في عضوية معظم وفود السلطنة الزائرة للدول الأخرى، كما نشطت
جمعيات الصداقة، ولجان الحوار والتفاهم الاستراتيجي مع العديد من الدول
الصديقة، ومن ثم سجلت العلاقات الاقتصادية والتجارية نشاطاً واسعاً مع العديد
من الدول - من اليابان وحتى البرازيل - ولصالح كل قطاعات الاقتصاد الوطني
وهو ما يعود بالخير والفائدة على السلطنة والدول الأخرى، خاصة وإن السلطنة لها
علاقات دبلوماسية مع أكثر من ١٥٠ دولة في العالم، وتشارك في عضوية أكثر من
١٠٥ من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية بمختلف مجالات التعاون بين
الدول والشعوب، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك كله في تقدير رضيع لجلالة السلطان
ولسياسات السلطنة، وفي ترحيب ملموس بالعُماني أينما ذهب على امتداد العالم
من حولنا.

❁ ❁ ❁
انضمت السلطنة إلى
عدد من الاتفاقيات منها
الاتفاقية الدولية لمنع
تمويل الإرهاب، واتفاقية
استئبول للإدخال المؤقت
وملحقها، وسدقت السلطنة
على البروتوكول الثاني
لاتفاقية لاهاي ١٩٤٨
القائمة بحماية الممتلكات
الثقافية في حالة نزاع مسلح.

الإعلام .. مصداقية وجسر مودة

الإعلام العُماني هو ثمرة يانعة من ثمار مسيرة النهضة العُمانية الحديثة، نشأ ونما وترعرع معها.. يحمل سماتها ويعبر عنها، ويتفاعل في الوقت ذاته مع آمال وتطلعات المواطن العُماني في حاضر زاهر وغد مشرق بقيادة باني نهضة عُمان الحديثة جلالة السلطان المعظم. وقد سار الاعلام العُماني مستلهما الرؤية الحكيمة لجلالة السلطان المعظم الذي طالما أوضح تقديره للإعلام واهتمامه به. وأكد على أهمية أن تكون أجهزة الاعلام هي المرأة التي تعكس ما يدور في البلاد وهذه المرأة يجب أن تكون صافية ونقية صادقة مع نفسها ومع الآخرين. فكانت رسالته امرأة صافية في التعبير عما يجري من جهود تنموية في مختلف المجالات، مضيئاً جوانبها بصدق وموضوعية.

استطاع الاعلام العُماني بفضل المنهجية التي سار عليها، والأسس التي قام عليها، أن يضطلع بدوره الإيجابي ونجح أن يكون جسر مودة مع الأصدقاء والأقرباء، وداعماً للحوار الإيجابي مع الجميع، ومعبراً صادقاً عن سياسات السلطنة ومواقفها، ووجهات نظرها حيال مختلف القضايا والتطورات، بشكل يعكس كل سمات الشخصية العُمانية المعروفة بهدوئها وصفائها وصراحتها.

وقد تطور الاعلام العُماني يخطى ثابتة ومتتابة كصرح من صروح الدولة العصرية، بما يعبر عنها. ويسمح في الوقت ذاته للمواطن العُماني والقطاع الخاص بالإسهام في ذلك بشكل كبير ومتزايد، ليس فقط على مستوى الأداء اليومي والبرامجي والاعلامي المباشر، ولكن أيضاً على مستوى امتلاك محطات البث الإذاعي والتلفزيوني والمؤسسات الصحفية المملوكة للقطاع الخاص العُماني، بحيث أصبحت المؤسسات الاعلامية الأهلية تشكل النخبة الأكبر من مؤسسات الاعلام العُماني المسموعة والمقروءة والمرئية، والالكترونية كذلك.

تواصل نشط مع العالم

في إطار دورها في التعريف بجهود التنمية الوطنية على أوسع نطاق ممكن، والتواصل مع الشعوب الأخرى وإبراز الإسهام الحضاري العُماني، تصدر وزارة الاعلام العديد من الكتب والاصدارات، وبلغات متعددة، كما تستضيف الصحفيين والاعلاميين من الدول الشقيقة والصديقة على مدار العام. ولاسيما في المناسبات الوطنية لاطلاعهم على ما تحقّق من منجزات، وإيشاهدوا بأنفسهم المشاركة الفعالة للمواطنين العُمانيين، ومنها على سبيل المثال انتخابات الفترة السابعة لمجلس الشورى التي جرت في شهر أكتوبر ٢٠١١م، والتي قام بتغطيتها عشرات الصحفيين والاعلاميين والتقنوات الفضائية من الدول العربية ومن مختلف دول العالم، بالإضافة إلى افتتاح مجلس عُمان، واحتفالات العيد الوطني المجيد، وانتخابات الفترة الأولى للمجالس البلدية ٢٠١٢م وغيرها من المناسبات والفعاليات



سار الاعلام العُماني مستلهما الرؤية الحكيمة لجلالة السلطان المعظم الذي طالما أوضح تقديره للإعلام واهتمامه به. وأكد على أهمية أن تكون أجهزة الاعلام هي المرأة التي تعكس ما يدور في البلاد.



استطاع الاعلام العُماني بفضل المنهجية التي سار عليها، والأسس التي قام عليها، أن يضطلع بدوره الإيجابي ونجح أن يكون جسر مودة مع الأصدقاء والأقرباء، وداعماً للحوار الإيجابي مع الجميع.



إحدى صالات التحرير في
وكالة الأنباء العمانية.

الوطنية، إلى جانب تنظيم المعارض المختلفة أو المشاركة فيها والتعريف بما تتمتع به السلطنة من أمن وأمان واستقرار وما يتوفر لها من مقومات سياحية واستثمارية جذابة وواعدة. وتشارك وزارة الاعلام مع وزارة التراث والثقافة وجامعة السلطان قابوس في تنظيم معرض مسقط الدولي للكتاب، وقد عقدت الدورة السابعة عشرة للمعرض من ٢٩ فبراير إلى ٩ مارس ٢٠١٢م، بمشاركة أكثر من ٥٠٠ ناشر يمثلون أكثر من ٢٢ دولة عربية واجنبية، وضم المعرض أكثر من ١٠٠ ألف عنوان، منها مئات الاصدارات العمانية في مختلف المجالات.

وكالة الأنباء العمانية :

وكالة الانباء العمانية هي مصدر الأنباء الرسمية للسلطنة، حيث تقوم بتغطية مختلف الفعاليات والتطورات والأنشطة السياسية والاقتصادية والتنمية وفي كل المجالات الأخرى التي تشهدها أو تشارك فيها السلطنة، سواء على الصعيد المحلي أو على الأصعدة الخارجية الأخرى، خليجياً وعربياً ودولياً، ومن ثم فإنها تنقل مواقف السلطنة حيال مختلف القضايا والتطورات، وتزود أجهزة ووسائل الاعلام بالصور الضوئية والتقارير والايخبار التي تبثها.

يتم بث نشرات وكالة الأنباء العمانية باللغتين العربية والانجليزية، عبر الاقمار الاصطناعية، وكذلك من خلال موقع الوكالة على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وهو (www.omanews.gov.om) وتستخدم الوكالة نظاماً متطوراً لبث واستقبال الاخبار

عن طريق تبادل الملفات (FTP) ما يسمح باستقبال العديد من وكالات الأنباء التي لم تكن متاحة من قبل.

ومن جانب آخر تحرص وكالة الأنباء العُمانية على تطوير منتجاتها الاخبارية وتوسيع نطاق توزيعها داخل السلطنة وخارجها، وفي هذا الاطار توفر خدمة «سبق» عن طريق الهاتف النقال، حيث تزود المشتركين في هذه الخدمة بأهم الأحداث والأخبار المحلية والسياسية والاقتصادية والرياضية والمنوعة، فور حدوثها.

تحرص وكالة الأنباء العُمانية على تعزيز تعاونها مع وكالات الأنباء العربية والأجنبية، سواء على المستوى الثنائي، أو من خلال اتصالات وكالات الأنباء التي تشارك فيها، وفي هذا الاطار وقعت الوكالة على مذكرتي تعاون مع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية في يناير ٢٠١٢م، بهدف تبادل الصور والأخبار وتعزيز العلاقة بوجه عام وتطوير المهارات والخبرات بين الجانبين.

وفي سياق الانجازات التي حققتها وكالة الأنباء العُمانية حصل موقع الوكالة في شبكة المعلومات الدولية في مايو ٢٠١٢م، على جائزة أفضل منتدى للتفاعل الاجتماعي من أكاديمية جوائز الإنترنت في العالم العربي عن فئة وكالات الأنباء، كما حصلت الوكالة على جائزة الابداع البيئي من فئة مواقع الهيئات الرسمية والحكومية العامة العام ٢٠١١م من المنظمة العربية الادارية وأكاديمية جوائز الإنترنت في المنطقة العربية.

شبكة عُمان الإلكترونية (عُمانت)

ساهمت شبكة عُمان الإلكترونية «عُمانت» (www.omanet.om) بتعريف العالم بالسلطنة من خلال المعلومات والصور المتنوعة وباستخدام قوالب إعلامية متنوعة تبثها عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، وتميزت بوفرة معلوماتها وتجديدها المستمر وتنوعها، وبذلك كانت جديرة بأن تنال ثقة جمهور الانترنت من خلال تزايد أعداد زوار مواقع الشبكة، فالمعلومات المنشورة تعد تغطيات اعلامية متكاملة تتيح للزائر والباحث التنقل بين العناوين المتنوعة بكل سهولة، للاطلاع على الجهود التتموية الكبيرة التي تشهدها السلطنة في جميع القطاعات الحيوية مع محافظتها على أصالة المجتمع العُماني وتراثه وتقاليده العريقة، ودعم الهوية الوطنية وتقوية الانتماء للوطن، باعثة الاحساس بالفخر والاعتزاز بما يتحقق في جميع المسارات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياحية.

وبينما تم ادراج نافذة جديدة تتضمن مقتطفات من خطب جلالة السلطان المعظم، وكذلك ادراج كتاب عُمان السنوي على موقع عُمانت العربي والانجليزي، تحرص (عُمانت) على نشر المقالات المتنوعة التي تتماشى مع المناسبات والأحداث كلون من ألوان التواصل الثقافي مع زوار وجمهور الشبكة، ويتم تحديث صفحات نسمات عُمانية، وفي بلادي، وعُمان بعيون الصحافة، والمواقع الحكومية ومواقع الصحافة المحلية والمواقع السياحية وقاعدة البيانات وغيرها.



تحرص وكالة الأنباء العُمانية على تطوير منتجاتها الاخبارية وتوسيع نطاق توزيعها داخل السلطنة وخارجها.



ساهمت شبكة عُمان الإلكترونية «عُمانت» (www.omanet.om) بتعريف العالم بالسلطنة من خلال المعلومات والصور المتنوعة وباستخدام قوالب إعلامية متنوعة تبثها عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).



دورات متواصلة لصال المواعظ
وتطوير الكفاءات.

تدريب وإعداد كوادر متخصصة ،

بالرغم من أن نسبة التعميم العالية في مجالات العمل الإعلامي قد تحققت على مدى سنوات طويلة إلا أن عمليات التدريب والتأهيل تتواصل من أجل الارتقاء بكفاءة العاملين في المجال الإعلامي بمختلف تخصصاتهم.

وفي هذا الإطار تتواصل برامج وخطط التدريب التي تم إعدادها تنفيذاً لتوجيهات جلالة السلطان المعظم لتدريب العاملين في وسائل الإعلام العُمانية، من خلال خطط وبرامج يتم تنفيذها في إطار مركز التدريب الإعلامي بالوزارة بما في ذلك دورات التدريب الداخلية والخارجية حيث يتم إرسال أعداد من المتدربين إلى مؤسسات إعلامية عربية واجنبية مختارة لاكتساب مزيد من الخبرة في العمل الإعلامي بمجالاته العديدة وخبراته المتجددة. جدير بالذكر أن عام ٢٠١١م تم خلاله تنفيذ (٦٩) برنامجاً تدريبياً، وبلغ عدد المتدربين (٣١٩) يمثلون مختلف المستويات والتخصصات الوظيفية في مجال الاعلام.

الصحافة العُمانية ،

تسمى الصحافة العُمانية إلى مواكبة التطورات السريعة في مجالات الاعلام والاتصالات على المستوى الدولي، كما تحرص في الوقت ذاته على التفاعل الأعظم والأوسع مع اهتمامات وتطلعات المواطن العُماني، والتعبير عنها بوضوح وشفافية.



استخدام أحدث وسائل
الطباعة في الصحافة المحلية
(مطبعة مؤسسة عُمان
للصحافة والنشر والإعلان).

ولعل من أبرز السمات المميزة للصحافة العُمانية، أنها مملوكة بالكامل تقريباً للقطاع الخاص العُماني، وذلك باستثناء مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان، ويتم تنظيم عمل المؤسسات الصحفية في السلطنة، وكذلك إجراءات إصدار الصحف وإنشاء دور النشر والطابع وشركات الإعلان من خلال قانون المطبوعات والنشر، وينبغي أن تكون الصحف والمجلات والمؤسسات الإعلامية مملوكة لأشخاص عُمانيين. وقد ازداد عدد المؤسسات الصحفية العاملة في السلطنة بنهاية العام ٢٠١١م، ليصل إلى ٢٢ مؤسسة صحفية، و٩٧ مطبعة.

وتصدر في السلطنة ٩ صحف يومية باللغتين العربية والانجليزية وأكثر من ٨٠ صحيفة ومجلة ونشرة، بين يومية وأسبوعية وشهرية، وكل شهرين وفصلية ونصف سنوية وسنوية، إلى جانب عدد متزايد من المجلات المجانية، رياضية وإعلانية، ومشوعات، وذلك استجابة للتطور المستمر في المجتمع وفي اهتمامات المواطنين، كما تصدر العديد من الوزارات والهيئات مجلات أو مطبوعات، تلقي من خلالها الضوء على أنشطتها، أو تتناول من خلالها قضايا تهم المجتمع والمواطن بوجه عام.

تتمثل الصحف اليومية التي تصدر في مسقط في خمس صحف باللغة العربية هي «عُمان» و«الوطن» و«الشبيبة» و«الزمن» و«الرؤية»، وأربع صحف باللغة الانجليزية هي «عُمان ديلي» و«إبزرغر» و«تايمز أوف عُمان» و«عُمان تريبيون» و«مسقط ديلي» كما تصدر عدة صحف أسبوعية في شكل «تابلويد» يفلب عليها طابع المتنوعات، والرياضة، والإعلانات، وهي توزع مجاناً، مع الصحف التي تصدرها أو بشكل منفرد.

مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والاعلان

تعتبر مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والاعلان أكبر المؤسسات الصحفية العُمانية، سواء بحكم امكاناتها الفنية والبشرية، أو بحكم ما يصدر عنها من مطبوعات، وقدرتها على التطور المستمر ومواكبة ما يشهده مجال العمل الصحفي من قفزات متلاحقة في كل الجوانب المتصلة به.

تتمتع المؤسسة بالاستقلال المالي والإداري، وتعتبر نسبة التعمين فيها هي الأعلى بين المؤسسات الصحفية العُمانية، وتصدر مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والاعلان صحيفتين يوميتين هما صحيفة «عُمان» باللغة العربية، وصحيفة «عُمان ديلي» بالانجليزية، كما تصدر «مجلة نزوى» وهي مجلة فصلية تعنى بشؤون الأدب والثقافة، عُمانياً وعربياً ودولياً. وقد استطاعت مجلة «نزوى» بناء مكانة رفيعة لها لدى الكتاب والمثقفين والقراء في السلطنة وخارجها.

وفي إطار تطوير أداء المؤسسة وإضافة منتجات جديدة، تصدر مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والاعلان عدداً من المجلات، منها مجلة «حياتي» وهي مجلة منوعات شهرية، تعنى بشؤون المرأة، ومجلة «الفصول الأربعة» وهي مجلة فصلية تعنى بالسياحة العُمانية.

وتتملك المؤسسة شبكة توزيع واسعة ومنتشرة في كافة محافظات السلطنة، حيث تقوم بتوزيع إصدارات المؤسسة المتنوعة، بالإضافة إلى توزيع العديد من المطبوعات الأخرى التي تملك امتيازات توزيعها.

مسابقة الإجازة الإعلامية

تعتبر مسابقة «الإجازة الإعلامية» التي تنظمها وزارة الاعلام منذ عام ٢٠٠٤م إحدى وسائل تشجيع الكوادر العُمانية على مزيد من العمل والارتقاء بكفاءة الأداء، وزيادة روح المنافسة من أجل اثراء العمل الاعلامي بكل مجالاته، وتقدير الكفاءات المجددة أيضاً، وهو ما يتكامل مع جهود التدريب والتأهيل الأخرى التي يتم القيام بها. وبدأت المسابقة في عام ٢٠٠٤م باسم مسابقة «الابداع الاعلامي» وتم تعديل الاسم إلى مسابقة «الإجازة الإعلامية» في عام ٢٠١٠م لتكون أكثر شمولية، واكبر مساحة للأعمال التي يتم المشاركة بها.

يتم تنظيم مسابقة الإجازة الإعلامية كل عامين، وفق ضوابط محددة ومعروفة للعاملين في مختلف وسائل الاعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، وتتحدد أسس وقواعد ومراحل الجائزة وفق لائحة تصدر بقرار من معالي وزير الاعلام، وللمسابقة لجنة رئيسية برئاسة سعادة وكيل وزارة الاعلام للإشراف عليها. وتمثل المسابقة مهرجاناً اعلامياً لالتقاء اكبر عدد من الاعلاميين العُمانيين وغيرهم، ويتم تطوير المسابقة بشكل دائم.

وبينما بدأت مجالات مسابقة الإجازة الإعلامية بـ ٢٩ مجالاً فقط في عام ٢٠٠٤، فإن عدد مجالات المنافسة ارتفع إلى ٦٧ مجالاً، وهي متفرعة من مجالات المسابقة الرئيسية وهي الصحافة والاذاعة والتلفزيون.



تصدر في السلطنة ٩

صحف يومية باللغتين

العربية والانجليزية

وأكثر من ٨٠ صحيفة

ومجلة ونشرة، بين يومية

واسبوعية وشهرية، وكل

شهرين وفصلية ونصف

سنوية وسنوية، إلى

جانب عدد متزايد من

المجلات المجانية.



تعتبر مسابقة الإجازة

الإعلامية، التي تنظمها

وزارة الاعلام منذ عام

٢٠٠٤م إحدى وسائل

تشجيع الكوادر

العُمانية على مزيد من

العمل والارتقاء بكفاءة

الأداء.



مركز عُمان للموسيقى التقليدية :

يضمطلع مركز عُمان
للموسيقى التقليدية بوزارة
الاعلام ببحث وتوثيق الفنون
الموسيقية التقليدية العُمانية.
وعلى امتداد السنوات الماضية
سند انشائه عام ١٩٨٤ وهو
يعمل على جمع الموروث الشعبي
الغنائي الشفهي، وتسجيله
وتوثيقه. وقد نجح المركز
بالفعل في جمع وتسجيل وتوثيق
وتصنيف مختلف أنماط
الموسيقى التقليدية العُمانية،
وآلاتها وفنون الأداء الحركي
من غناء وفنون شعبية وغيرها
باعتبارها موروثاً ثقافياً يعبر عن
أصالة الشعب العُماني ويرتبط
بهويته الثقافية أيضاً.

ويوفر مركز عُمان
للموسيقى التقليدية، من خلال
ارشيفه السمعي والمرئي، بيانات
متكاملة حول مختلف مجالات
الموسيقى التقليدية العُمانية
للباحثين والمهتمين، أفراداً

يوفر مركز عُمان
للموسيقى التقليدية، من
خلال أرشيفه السمعي
 والمرئي، بيانات متكاملة
حول مختلف مجالات
الموسيقى التقليدية
العُمانية للباحثين
والمهتمين.

يتعاون مركز عُمان
للموسيقى التقليدية
مع الوزارات والمؤسسات
الأخرى في السلطنة،
ويقوم بتوفير البيانات
والإصدارات والبرامج
ومواد التعريف التي
تحتاجها والمتصلة
بالموسيقى العُمانية
التقليدية.

ومؤسسات، كما ينظم ملتقيات محلية ودولية حول الموسيقى العُمانية، كما ان له
مجموعة إصدارات مكتوبة وسمعية ومرئية أيضاً، تعريفية وتحليلية، حول الموسيقى
التقليدية العُمانية، انجزها باحثون عُمانيون وعرب عملوا بالمركز على فترات مختلفة.
ويشارك المركز في العديد من الفعاليات المحلية والعربية والدولية المعنية بالموسيقى
التقليدية، وذلك للتعريف بالموروث العُماني الثري في هذا المجال، حيث ان المركز عضو
فعال في المجلس الدولي للموسيقى التابع لليونسكو، وفي المجمع العربي للموسيقى التابع
لجامعة الدول العربية، وفي المجلس الدولي للموسيقى التقليدية، وفي الجمعية الدولية
للارشيف الصوتي، وغيرها. وقد نال المركز عدداً من الجوائز الدولية، مثل جائزة



مركز عُمان للموسيقى
التقليدية يساهم في توثيق
الفنون الشعبية العُمانية
والحفاظ عليها.

المجلس الدولي للموسيقى التابع لليونسكو، وجائزة المجمع العربي للموسيقى التابع
لجامعة الدول العربية.

وفي إطار نشاطه، يتعاون مركز عُمان للموسيقى التقليدية مع الوزارات والمؤسسات
الأخرى في السلطنة، ويقوم بتوفير البيانات والإصدارات والبرامج ومواد التعريف التي
تحتاجها والمتصلة بالموسيقى العُمانية التقليدية وعلى سبيل المثال يتعاون المركز مع وزارة
الثراث والثقافة في مشروع «الموسوعة العُمانية» ومشروع «اعداد القائمة العُمانية للتراث
غير المادي» بالإضافة للقيام بدراسة ميدانية في ولاية صور بفرض انشاء نظام للمعلومات
الجغرافية للموسيقى التقليدية، ويجري تقييم النتائج.



الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون :

في إطار التطوير المتواصل للإعلام العماني على صعيد الأداء وعلى الصعيد المؤسسي كذلك، تم إنشاء الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٠/١٠٨) الصادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١٠م، والرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١٠٠) الصادر في ٢٢ أكتوبر ٢٠١١م، والتي أصبحت الهيئة بموجبها تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويكون لها أهلية إدارة أموالها والتصرف فيها، وتتبع مجلس الوزراء.

وقد عملت الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون على زيادة المساحة الزمنية المخصصة للمواد والبرامج المباشرة في البث الإذاعي والتلفزيوني.

ولأن البرامج الحوارية تعد شكلاً من أشكال الإعلام المتقدم والحضاري، وكيفما كان نوعها فهي تساهم في إشراك جميع فعاليات المجتمع في النقاشات الدائرة سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أي في مختلف مجالات الحياة، فقد عملت

الهيئة على زيادة المساحة المخصصة للبرامج الحوارية التثموية العامة والمتخصصة مثل برامج: عُمان اليوم، قهوة الصباح، صباح الخير يا بلادي.

كما عملت الهيئة على زيادة رقعة التواصل مع قضايا المجتمع فخصصت مساحة زمنية في نشرة أخبار العاشرة في تلفزيون سلطنة عُمان بعنوان (قضية اليوم).

والإشراك المستمعين والمشاهدين في مواضيع البرامج خصصت الهيئة صفحات للتواصل للبرامج الإذاعية والتلفزيونية في مواقع التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر واليوتيوب.



عملت الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون على زيادة المساحة الزمنية المخصصة للمواد والبرامج المباشرة في البث الإذاعي والتلفزيوني.



تضم باقة إذاعة سلطنة عُمان خمسة برامج رئيسية تميز فيما بينها من حيث الطبيعة والخصائص والجمهور المستهدف، ولكنها تتكامل معاً في النهاية لتقديم رسالة إعلامية عمانية مفعورة عن هوية الشعب العماني وأصالة وقيمه وعلوماته.



تجهيزات تقنية حديثة
في إذاعة سلطنة عُمان.

إذاعة سلطنة عُمان

إذاعة سلطنة عُمان هي أول أجهزة الاعلام العُماني التي انشئت مواكبة لمسيرة النهضة العُمانية الحديثة، وعلى امتداد الأثني والأربعين سنة الماضية أصبحت إذاعة سلطنة عُمان إحدى أهم ركائز الاعلام العُماني، على صعيد الاسهام في بناء المواطن العُماني والتعبير عنه وعن آماله وتطلعاته، وكذلك على صعيد الأداء المهني والتجهيزات التقنية التي تجعل منها صوتاً عُمانياً مسموعاً في كل أرجاء العالم.

يتواصل بث إذاعة سلطنة عُمان على مدار الساعة من خلال البرنامج العام، سواء من خلال شبكة الأقمار الاصطناعية التي تستخدم لهذا الغرض، أو من خلال شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وذلك عبر موقع إذاعة سلطنة عُمان (www.oman-radio.gov.om) أما البرامج الأخرى، فإن ساعات بثها متفاوتة وفقاً للخطة البرامجية التي تنظم ذلك، وحسب طبيعة كل برنامج أيضاً.

تضم باقة إذاعة سلطنة عُمان خمسة برامج رئيسية تتميز فيما بينها من حيث الطبيعة والخصائص والجمهور المستهدف، ولكنها تتكامل معاً في النهاية لتقديم رسالة إعلامية عُمانية معبرة عن هوية الشعب العُماني وأصالته وقيمه وطموحاته وهذه البرامج الخمسة هي البرنامج العام وبرنامج الشباب والبرنامج الاجنبي وبرنامج القرآن الكريم وبرنامج الموسيقى الكلاسيكية.

تجدر الإشارة إلى أن إذاعة سلطنة عُمان حصلت على ثلاث جوائز فضية في مهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون الثاني عشر الذي أقيم في مملكة البحرين في مايو ٢٠١٢م، عن برامج «عش سائدا» في مسابقة برامج التوعية و«طريق الحرير» في مسابقة الدراما التاريخية و«منهاج حياة» في مسابقة البرامج الدينية الإذاعية.

البرنامج العام :

البرنامج العام هو البرنامج الرئيسي لإذاعة سلطنة عُمان، والذي يتم بثه على مدار الساعة، حيث يغطي البث الاذاعي كافة أرجاء السلطنة وذلك من خلال استخدام محطات بث رئيسية وفرعية متعددة الأحجام ومنتشرة في أرجاء البلاد نظراً للطبيعة الجغرافية للسلطنة.

يتم بث البرنامج العام لإذاعة سلطنة عُمان عبر أربع دورات برامجية على مدار العام، حيث تمتد كل دورة لمدة ثلاثة أشهر، كما توجد دورات برامجية خاصة بالمناسبات، مثل شهر رمضان، والعيد الوطني، وعيد الفطر، وعيد الاضحى، ويتم تكيف بعض الفترات خلال الدورات البرامجية لتغطية بعض الفعاليات كالمهرجانات مثل مهرجان مسقط، ومهرجان صلالة السياحي.

يحرص البرنامج العام على الاعتماد على المواد المحلية التي تمثل أكثر من ٩٠٪ من مواد البث اليومي له، وهو ما يحقق في الواقع درجة عالية من الارتباط بين إذاعة سلطنة عُمان وبين جهود التنمية الوطنية في مختلف المجالات، فضلاً عن التواصل بين المواطنين والمسؤولين، وعلى الهواء مباشرة عبر العديد من البرامج المباشرة التي تحظى بإقبال ومتابعة ودرجة استماع عالية، وفي هذا الإطار يغطي البرنامج العام مختلف الأنشطة والفعاليات المحلية، إضافة إلى الأنشطة والفعاليات الخارجية التي تشارك فيها السلطنة، وعلى نحو يتجاوب مع اهتمامات كل شرائح المجتمع العُماني. ويتم الاعتماد في هذا المجال، على شبكة واسعة من المراسلين داخل السلطنة، وفي أهم المواسم العربية والعالمية أيضاً، بالإضافة إلى الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لإلقاء الضوء على أبرز الأحداث والتطورات خليجياً وعربياً ودولياً.

يقدم البرنامج العام ثلاث فترات اخبارية، تمتد كل منها نحو ساعة، بالإضافة إلى تقديم نشرات اخبارية، ونشرتي أخبار محليتين، ونشرة اقتصادية، وكذلك عرضاً لعناوين الاخبار كل ساعة، إلى جانب العديد من الفقرات التثوية والتثقيفية والترفيهية الأخرى، ومن بين برامج عديدة يقدمها البرنامج العام يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى برامج البث المباشر، المشهد الثقافي وصباح الخير يا بلادي.

برنامج الشباب :

يسمى برنامج الشباب إلى مخاطبة الشريحة الأكبر من المواطنين وهي شريحة الشباب، والتفاعل مع اهتماماتهم والتعبير عنها على النحو الذي يقترب من تشكيدهم وتطلعاتهم وقدرتهم على التواصل مع الآخرين عبر وسائل الاتصال الحديثة. والعمل على استقطابهم للاسهام بشكل أكبر في جهود التنمية الوطنية.

ويغطي برنامج الشباب، بحكم تنوع فقراته واقتراحها من الشباب بنسبة استماع عالية على مدار ساعات البث التي تصل إلى 19 ساعة يومياً تبدأ من السادسة صباحاً حتى الواحدة من صباح اليوم التالي. وينطلي برنامج الشباب جميع محافظات وولايات السلطنة تقريباً، ويتم بثه على موجة (أف. إم) وعلى الأقمار الاصطناعية «عربسات» و«نابلسات» وهوت بيرد ٤» وكذلك على شبكة المعلومات العالمية على الموقع :

(www.oman-tv.gov.om/shabab/default.asp).

البرنامج الأجنبي :

يعتبر البرنامج الأجنبي في إذاعة سلطنة عُمان قناة هامة للتواصل والتفاعل والحوار بين المجتمع العُماني وبين الجاليات غير العربية الناطقة باللغة الانجليزية، المقيمة أو الزائرة للسلطنة، من ثم فإنه يعد نافذة عُمانية بأحدى اللغات العالمية.

يتم بث البرنامج الأجنبي على موجة (أف. إم) وتصل ساعات البث إلى 19 ساعة يومياً تبدأ في السادسة صباحاً وتستمر بشكل متواصل حتى الواحدة من صباح اليوم التالي، كما يمكن متابعة البرنامج الأجنبي على شبكة المعلومات العالمية ايضاً على الموقع :

(www.oman-tv.gov.om/fmeng/default.asp).

ويقدم البرنامج الأجنبي مجموعة واسعة ومتنوعة من البرامج الثقافية والموسيقية، والتراثية والسياحية، والتنمية والفنية التي تتجاوب مع اهتمامات مختلف شرائح المستمعين، وكذلك لقاء الضوء على جوانب التطور والنهضة العُمانية.

والى جانب عمليات التبادل البرامجي بين البرنامج الاجنبي في إذاعة سلطنة عُمان، وإذاعات العديد من الدول الصديقة في أوروبا وآسيا، فإن إذاعة سلطنة عُمان ترتبط بعلاقات تعاون مع إذاعات الدول العربية الأخرى من خلال نظام التبادل الاعلامي وصيغ التعاون الأخرى خليجياً وعربياً.



الكفاءات العمانية تقوم
بمهامها في إذاعة سلطنة عُمان.

برنامج القرآن الكريم :

يركز برنامج القرآن الكريم في إذاعة سلطنة عُمان على الجوانب الدينية، خاصة تلك المرتبطة بالقرآن الكريم وعلومه، مع العناية بتعميق قيم التسامح والحوار والوسطية التي يتميز بها الدين الإسلامي الحنيف. وبينما بدأ برنامج القرآن الكريم في عام ٢٠٠٦م، لسبع ساعات بث يومياً، فإن ساعات البث تصل إلى ١٦ ساعة بث يومياً على موجة «أف». إم حيث تبدأ من السادسة صباحاً حتى الساعة الواحدة من صباح اليوم التالي. وذلك اعتباراً من يناير ٢٠١٠م، ويمكن متابعة برنامج القرآن الكريم من خلال القنوات الإذاعية على الأقمار الاصطناعية.

برنامج الموسيقى الكلاسيكية :

في إطار التطوير المتواصل وتنويع باقة الاعلام العماني، بدأت إذاعة سلطنة عُمان في تقديم برنامج جديد هو «برنامج الموسيقى الكلاسيكية» وذلك في ٢٢ يوليو ٢٠١٠م، لينضم إلى البرامج الأربعة الإذاعية الرئيسية الأخرى وهي البرنامج العام، وبرنامج القرآن الكريم والبرنامج الأجنبي وبرنامج الشباب.

يبدأ بث «برنامج الموسيقى الكلاسيكية» يومياً لمدة أربع عشرة ساعة، تبدأ من الحادية عشرة صباحاً وحتى الواحدة من صباح اليوم التالي. وذلك على موجة (أف).

إم) بتردد (٩٧) ميجاهيرتز في مسقط، ويتردد (١٠٢،٢) ميجاهيرتز في سلالة، وعلى القمر الاصطناعي «عربسات ٦».

يسمى «برنامج الموسيقى الكلاسيكية» إلى تقديم أهم ما أنتجه الفكر الموسيقي في العالم من الموسيقى الكلاسيكية، وما أبدعه عباقرة الموسيقيين في العالم في هذا المجال، مصحوباً بمقدمة وخاتمة تعريفية باللغتين العربية والانجليزية للمقطوعات الموسيقية وللمواد الإذاعية التي يتم بثها عبر البرنامج، ومن ثم يمكنه استقطاب أعداد كبيرة من المستمعين العرب وغير العرب، خاصة وأن الموسيقى هي لغة عالمية تتجاوز الحدود الجغرافية واللغوية أيضاً.

تلفزيون سلطنة عُمان :

في إطار الحرص على تقديم صورة متكاملة لما يحققه المجتمع العُماني من تطور ملموس ومتواصل في مختلف المجالات، يعمل تلفزيون سلطنة عُمان على أن يعكس صورة السلطنة وما يتحقق عليها من نجاحات وإنجازات للمشاهد، وأن يكون جسراً للتواصل على الصعيد الداخلي والعالم الخارجي، مع العمل على ترسيخ قيم المواطنة والاعتدال والتسامح والحوار مع الآخر، أفراداً وشعوباً وحضارات، تحقيقاً لمزيد من التفاهم والسلام والتعاون لخير كل الدول والشعوب في المنطقة وخارجها.

يغطي بث تلفزيون سلطنة عُمان كل أرجاء الوطن، كما يمكن التقاطه في كل أنحاء العالم، سواء عبر البث الفضائي من خلال الأقمار الاصطناعية، أو من خلال البث على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) على الموقع :

(www.oman-tv.gov.om/tvara/default.asp).

يقدم تلفزيون سلطنة عُمان مواداً وبرامجاً من خلال برنامجين أساسيين هما:

- البرنامج الأول ويضم مجموعة من البرامج المتنوعة التي تغطي اهتمامات كل شرائح المجتمع ومختلف الفعاليات والمناسبات الوطنية ويتم البث على مدار الساعة.

- البرنامج الثاني ويهتم بقطاع الشباب بوجه خاص، وذلك من خلال تقديم المواد والبرامج القادرة على التفاعل معهم والتعبير عن اهتماماتهم الشبابية، والرياضية، والثقافية، والعلمية وغيرها.

يقدم تلفزيون سلطنة عُمان خمس نشرات باللغة العربية ونشرة باللغة الإنجليزية على مدار اليوم، إلى جانب تغطية مختلف الفعاليات والمناسبات الوطنية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتنمية، ويقوم تلفزيون سلطنة عُمان بتغطية الأحداث والتطورات العربية والإقليمية، حيث تتوفر له شبكة مراسلين في العديد من العواصم العربية وغير العربية، إلى جانب استعانته بالخبراء والمتخصصين في برامج



الحوارية وفي تغطياته للأحداث الهامة، محلياً وخليجياً وعربياً ودولياً.

وخلال عام ٢٠١٢م أنتج تلفزيون سلطنة عُمان عدداً من الأفلام الوثائقية منها على سبيل المثال أفلام: الحياة في جبال ظفار، الصقيلج، حياة البدو، كنوز عُمان البحرية، ابن بطوطة، بالإضافة إلى بث أفلام وثائقية بالتعاون مع عدد من الوزارات الأخرى.

كما تم تدشين برنامج عالم الغد وهو إنتاج مشترك بين تلفزيون سلطنة عمان وجمهورية ألمانيا، ويهدف إلى تقديم المواضيع العلمية الحيوية في مجال العلوم والأبحاث التكنولوجية والحياة المعاصرة.

وتتعدد البرامج التي يقدمها تلفزيون سلطنة عُمان وتنوع حيث تشمل برامج حوارية، ولقاءات مباشرة، وبرامج تنمية وثقافية واقتصادية وغيرها ومنها على سبيل المثال برامج حوار الشباب، عن قرب، نعمل، رؤية اقتصادية، شؤون الساعة، هنا عُمان، وقهوة الصباح.

جدير بالذكر أن تلفزيون سلطنة عُمان حصل على أربع جوائز ذهبية في مهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون الثاني عشر الذي أقيم في مملكة البحرين في شهر مايو ٢٠١٢م عن برامج «سؤال أهل الذكر» في فئة البرامج الدينية و«حوار الشباب» في مسابقة البرامج الحوارية، فيما فاز الفيلم الوثائقي «تراث عُمان الجيولوجي» في فرع مسابقة البرامج التسجيلية، واحتفظت السلطنة للمرة الثانية بالجائزة الذهبية لمسابقة البرامج البيئية عن فيلم «كنوز عُمان البحرية».



تلفزيون سلطنة عُمان
يواكب الفعاليات والمهرجانات
المحلية ببرامج عديدة
متخصصة.

البرنامج الثاني :

يقدم البرنامج الثاني لتلفزيون سلطنة عُمان باقة متنوعة من البرامج التي تلامس قطاع الشباب بوجه خاص، وتتفاعل مع اهتماماتهم وتعبر عن توجهاتهم الفنية والرياضية والاجتماعية.

ومنذ بدايته عام ٢٠٠٦م، يجتذب البرنامج الثاني نسبة مشاهدة عالية من قطاع الشباب خلال ساعات بث برامجه التي تستمر لمدة ١٧ ساعة يومياً تبدأ من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الواحدة من صباح اليوم التالي.

واستعداداً لنقل البث من مجمع الاستديوهات الرقمية، بث التلفزيون عدداً من مواده وبرامجه على قناة عُمان (HD) منذ بداية عام ٢٠١٢م على القمر عرب سات.

مجمع الاستديوهات الرقمية وتطوير متواصل

يعد مجمع الاستديوهات الرقمية نقلة نوعية كبيرة ومتطورة لعمليات البث الإذاعي والتلفزيوني، سواء بحكم حجمه، أو إمكانياته وتجهيزاته بأحدث التقنيات في مجال البث الرقمي (عالي الوضوح) وذلك في إطار التطوير المتواصل للأداء الإعلامي بوجه عام وفي مجال الإذاعة والتلفزيون بوجه خاص.

تم تصميم المجمع على أحدث طراز باستخدام التقنيات الحديثة، وتقنية التلفزيون عالي الوضوح (HD) وفقاً للمواصفات العالمية، والذي سيعمل في بيئة خالية من الأشرطة وبطريقة التنفيذ الآلي المبرمج، وجاء تصميم المبنى مزيجاً من الطراز العماني الإسلامي والتصاميم المعمارية الحديثة، ويتكون المبنى من ثلاثة طوابق بالإضافة إلى مستوى رابع للخدمات والتوسعات، وتبلغ المساحة الكلية للمبنى ٢١ ألف متر مربع، هذا فضلاً عن المباني الملحقة الأخرى.

يضم مجمع الاستديوهات الرقمية ثلاثة عشر استوديوهاً من استوديوهات البث والإنتاج والعروض الموسيقية بالإضافة إلى مسرح وغرفة أخبار، وغرفة تحكم، ومنطقة قنية مركزية ومكتبة وغيرها من مرافق المجمع.

ومن بين الاستديوهات التي يضمها المجمع توجد ٤ استوديوهات رقمية كبيرة لإنتاج الأعمال الدرامية وبرامج الترفيه الجماهيرية تتراوح مساحتها من ٢٠٠ متر مربع إلى ٧٠٠ متر مربع، و٢ استوديوهات لأخبار التلفزيون، مع قاعة رئيسية للأخبار التي تشمل استوديو رابعاً لبث نشرات الأخبار مع وجود ثلاثة استوديوهات للبث. كما توجد ٢ استوديوهات إذاعية للأخبار، بالإضافة إلى عشرين غرفة مونتاج لخطي، عشر منها للبرامج، وعشر أخرى لمونتاج الأخبار بالإضافة إلى ثماني غرف للمشاهدة الأولية وغرفة للجرافكس مجهزة بأحدث التقنيات.

وتتواصل خطة تدريب الكوادر البشرية على التجهيزات الفنية الحديثة في داخل مبنى الاستديوهات الرقمية عن طريق خبراء من الخارج كما تم ابتعاث مجموعة من المهندسين والمثقلين إلى مراكز تدريبية عالمية في أوروبا، ومن ناحية أخرى يتواصل تأهيل وتدريب الموظفين الجدد ممن تم توظيفهم للعمل في مجمع الاستديوهات الرقمية.

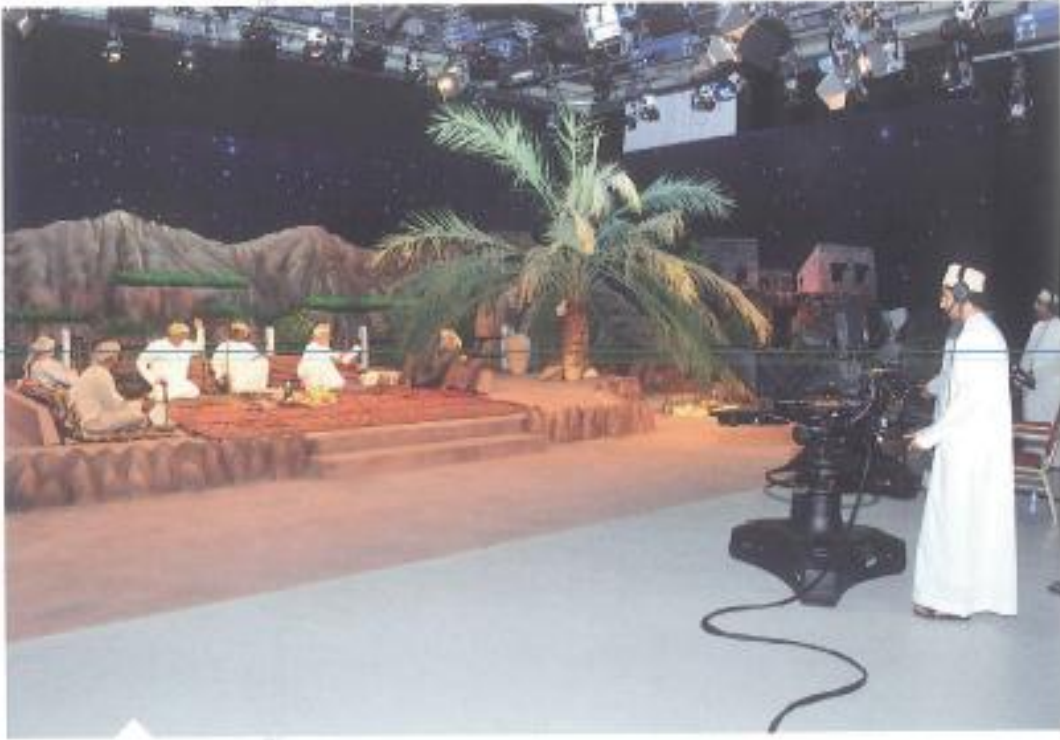
إن العمل جارٍ لتهيئة كافة ظروف الانتقال إلى مجمع الاستديوهات الرقمية الذي من المؤمل أن يبدأ البث منه قريباً.



يعد مجمع الاستديوهات الرقمية نقلة نوعية كبيرة ومتطورة لعمليات البث الإذاعي والتلفزيوني، سواء بحكم حجمه، أو إمكانياته وتجهيزاته بأحدث التقنيات في مجال البث الرقمي (عالي الدقة).



أتاح قانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون، الصادر في عام ٢٠٠٤ القرصة للقطاع الخاص العماني لامتلاك وإدارة قنوات بث إذاعية وتلفزيونية في السلطنة. وهو ما يعود بالفائدة في النهاية لصالح المستمع والمشاهد.



تتعدد وتنوع البرامج التي يقدمها تلفزيون سلطنة عُمان والتي تشمل برامج تنموية وثقافية واقتصادية وغيرها.

القطاع الخاص والبيت الاذاعي والتلفزيوني

يواكب الاعلام العُماني التطور الذي يشهده المجتمع العُماني في جميع المجالات، وقد أتاح «قانون المنشآت الخاصة للاذاعة والتلفزيون» الصادر في عام ٢٠٠٤ الفرصة للقطاع الخاص العُماني لامتلاك وإدارة قنوات بث اذاعية وتلفزيونية في السلطنة، وهو ما يعود بالفائدة في النهاية لصالح المستمع والمشاهد والمجتمع العُماني ككل.

وخلال السنوات الماضية تم انشاء عدة قنوات اذاعية تقدم برامجها على موجات (اف. ام) وهي مملوكة للقطاع الخاص العُماني. وهذه القنوات هي:

- اذاعة «هلا» باللغة العربية، وهي مملوكة لشبكة الترفيه الاعلامي.
 - اذاعة (Hi FM) باللغة الانجليزية وهي مملوكة أيضاً لشبكة الترفيه الاعلامي.
 - اذاعة (الوصال) باللغة العربية وهي مملوكة لمؤسسة سابكو للاعلام.
 - اذاعة (Merge FM) باللغة الانجليزية. وهي مملوكة لمؤسسة سابكو للاعلام.
- وبالنسبة للقنوات التلفزيونية المملوكة للقطاع الخاص، تقدم قناة «مجان» برامجها على مدار الساعة منذ عام ٢٠٠٨م.





أمن وطمأنينة

أمن وطمأنينة لتحقيق التنمية الوطنية

حبا لله السلطنة بيئة خصبة للأمن والأمان والاستقرار، واستطاعت أن تكون مركز استقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم، حتى بات (عمان بلد الأمان) شعارا يميز السلطنة عن محيطها في أوقات الأزمات. فقد امتدت يد التنمية لكل بقعة في عُمان، تبسط إنجازاتها لرخاء الإنسان العُماني، وتوفير متطلباته الحياتية، ومصت أعين الأمن والأمان تحرس هذه المنجزات، وتحمي مكنسيات الوطن، وتذود في حماية أمنه واستقراره.

وبينما حظيت السلطنة بمرتبة متقدمة في مؤشر السلام العالمي باعتبارها من أكثر الدول أمنا على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا، جاءت في المرتبة الرابعة عربياً والاحدى والأربعين عالمياً وفق مؤشر السلام العالمي الذي تضمنه تقرير معهد الاقتصاد والسلام الاستراتيجي لعام ٢٠١١م والذي شمل ١٥٢ دولة على مستوى العالم، فإن الاستعراض العسكري الذي تشرفت المرأة العُمانية الشرطية بتقديمه على ميدان الاستعراض العسكري بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بنزوى، خلال احتفالات السلطنة بالعيد الوطني الحادي والأربعين المجيد، جاء ليؤكد على دور المرأة في التنمية ومشاركتها في العمل الشرطي الذي أثبتت فيه قدرتها على تأدية الواجبات الوطنية، واعتزازها وافتخارها بمكاسبها الكبيرة.

قوات السلطان المسلحة سياح منيع يحمي الوطن ومنجزاته

قطعت قوات السلطان المسلحة شوطا كبيرا في مجالات تطوير قدراتها وتحديث مرافقها تأهيلاً وتدريباً على أسس راسخة وبخطيط طموح ومدروس بعناية، وغدت ركيزة أساسية من ركائز النهضة العُمانية الحديثة ومنجزاً من منجزات عهد النماء والرخاء، ويأتي ذلك انطلاقاً من مسؤولياتها الوطنية في الدفاع عن تراب الوطن وحماية أمنه واستقراره والمحافظة على مكتسبات النهضة التنموية الشاملة وثمار المعيرة المباركة التي



الجيش السلطاني العماني...
حصن منيع لوطن شامخ.

يقودها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه...

ويشكل المنصر البشري المدرب والكفاء، الجانب الأهم ضمن خطط التطوير والتدريب والتسلح في قوات السلطان المسلحة بأسلحتها الرئيسية، الجيش السلطاني العماني وسلاح الجو السلطاني العماني والبحرية السلطانية العمانية هذا إلى جانب الحرم السلطاني العماني، والمبني على التدريب الهادف لتحقيق أقصى كفاءة في الأداء، لتكون المحصلة قوات حديثة التنظيم والتسلح تضم بين صفوفها كافة عناصر منظومة الأسلحة المشتركة، وأصبح منتسبوها قادرين وبكل كفاءة على استيعاب ما تفرزه العلوم التقنية العسكرية من تقنيات حديثة في شتى المجالات.

ارتقاء في العدة والعتاد

تؤمن السلطنة أن الجند الأوفياء هم الأساس الذي يُستند عليه في الحفاظ على منجزات النهضة وصون مكتسباتها، فيأتي الاهتمام بالفرد قبل المدة وبالتسلح الكيفي قبل الكمي، وقد أخذت السلطنة بالأسباب التي تؤدي إلى تكامل المنظومة العسكرية بما فيها من قوى بشرية وقدرات مادية ومعنوية، ومن هذا المنطلق انتهجت السلطنة خططا لتزويد قوات السلطان المسلحة بمعدات وأسلحة متطورة من دبابات وناقلات جند مدرعة ومنظومات صاروخية ومدفعية وعربات مدرعة وطائرات مقاتلة وطائرات نقل وأخرى



قوات السلطان المسلحة
وتطوير مستمر لإمكانياتها
وكفاءة عالية لرجالها.

عمودية، كما زودت هذه القوات بسفن إنزال، وتم اقتناء السفن والزوارق المتطورة دعماً لهذا الدور الذي تضطلع به قوات السلطان المسلحة بالإضافة إلى عمليات التطوير والتأهيل المستمرة لأسلحة الإمتداد التي تمكنها من القيام بواجبها الوطني على أكمل وجه، هذا فضلاً عن خطط وبرامج تأهيل القوى البشرية بما يتواءم والمكانة العلمية والتدريبية التي وصل إليها الجندي العماني، والذي أصبح قادراً على التعامل مع التقنية الحديثة بكل حرفة واتقان.

الجيش السلطاني العماني

أصبح الجيش السلطاني العماني بفضل ما تحقق له من الإنجازات العديدة سلاحاً يمتد به وهو محل فخر واعتزاز، حيث زودت ألوية وتشكيلات المشاة والمناورة والإسناد بأسلحة ذات تقنية متطورة، وجرى انتهاج مخطط تدريبي يتناسب وتقنية تلك الأسلحة وفق منظور حديث، حيث تُجرى تدريبات متواصلة لتعزيز الكفاءات القتالية، ويجرى باستمرار انتهاج تطوير شامل لهذه الوحدات والتشكيلات وإمدادها بمختلف الأسلحة اللازمة لتنفيذ مهامها الوطنية، مثل ناقلات الجند المدرعة وبرامج حديثة للمدفعية والدفاع الجوي والمدافع وسلاح الإشارة ووسائل النقل، ناهيك عن ورش الصيانة المتخصصة والمنشرة في كل القطاعات بالجيش السلطاني العماني، فأصبحت هذه التشكيلات والوحدات منظومة قتالية متكاملة وعالية الأداء، وبما زودت به من أسلحة متنوعة معززة بقوى بشرية مؤهلة

أصبح الجيش السلطاني
العماني بفضل ما
تحقق له من الإنجازات
العديدة سلاحاً يمتد
به وهو محل فخر
 واعتزاز.



سلاح الجو السلطاني
العماني... تمسور الوطن
وحماية أرضه وسماؤه.

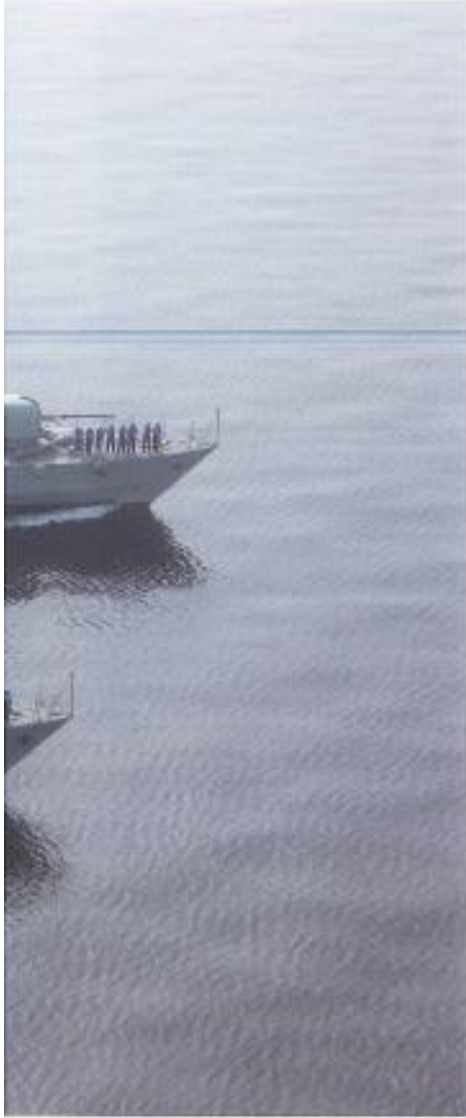
علمياً وفنياً، كما شهدت قوات الفرق تطوراً في التنظيم والتدريب والمنشآت والمرافق الخدمية ووسائل الاتصالات المتطورة.

ويجري باستمرار اقتناء الأسلحة وفق متطلبات الجيش السلطاني العماني التي تمكنه من الوفاء بمتطلباته العملية والوطنية والتكيف مع استراتيجية بناء المنظومة العسكرية العمانية المتكاملة القادرة على الحفاظ على أمن الوطن الغالي وحماية مكتسباته.

سلاح الجو السلطاني العماني

يعد سلاح الجو السلطاني العماني وبما زود به من مقاتلات ومقاتلات نقل ومروحيات ومعدات تسليحية متطورة وفق منهج مدروس، وبالكفاءة والمقدرة العاليتين التي يتمتع بها منتسبوه، سلاحاً قادراً على القيام بمهامه وواجباته الوطنية، فقد تم تعزيز قدرات هذا السلاح بالمقاتلات المتطورة المقاتلة ومقاتلات النقل اللوجستية، والمقاتلات العمودية، ومنظومة للدفاع الجوي، مثل بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات والرادارات، ومقاتلات التدريب، كما قام السلاح بإبرام عدة اتفاقيات لمواجهة تحديات ومتطلبات المستقبل ورفع قدراته التشغيلية بإدخال أحدث التطورات التقنية العسكرية لنظمه إلى جانب ما يملكه السلاح من القواعد الجوية المزودة بالتجهيزات اللازمة للقوة الجوية الفاعلة والقادرة على العمل في مختلف الظروف، كما يتم باستمرار تحديث مرافقات السلاح من الأجهزة والمعدات ووسائل النقل والقوى البشرية بما يضمن تحقيق الكفاءة والجاهزية العالية

● ● ●
سلاح الجو السلطاني
العماني تم تعزيز قدراته
بالمقاتلات المتطورة
المقاتلة ومقاتلات النقل
اللوجستية، والمقاتلات
العمودية، ومنظومة
الدفاع الجوي.



لتففيذ مهام سلاح الجو السلطاني العُماني وأدواره الوطنية في حفظ سماء عُمان مصانة عزيزة، والعمل على إسناد أسلحة قوات السلطان المسلحة الأخرى في مختلف المهام والواجبات، هذا فضلاً عن الدور الذي يضطلع به السلاح في عمليات البحث والإنقاذ والنقل وخدمات إسناد المواطنين في المناطق الجبلية.

كما انضمت طائرات النقل الثلاث من طراز إيرباص (A320-200) إلى السلاح، وانضمت كذلك المجموعة الأولى من الطائرات العمودية الجديدة من نوع (أن أتش ٩٠)، كما تم التوقيع على شراء طائرتي نقل إحداهما من نوع (٢١٣٠ J).

البحرية السلطانية العُمانية

نظراً لموقع السلطنة الاستراتيجي وإشرافها على واحد من أهم الممرات المائية في العالم (مضيق هرمز الاستراتيجي) فإن البحرية السلطانية العُمانية تقوم بدور فاعل من أجل الحفاظ على المصالح الوطنية استراتيجياً وأمنياً واقتصادياً من خلال وجودها الدائم والمستمر في البحار العُمانية، حيث تضم أسطولاً مزوداً بالأجهزة والمعدات ذات قدرات تسليحية متطورة، إضافة إلى تشكيلة من زوارق

المنطع المعروفة بسفن المدفعية والسفن الصاروخية السريعة وسفن الإسناد والتدريب والشحن والمسح البحري (الهيدروغرافي) لتساند سفن الدوريات في حماية الشواطئ العُمانية وتأمين مياهها الإقليمية والاقتصادية ومراقبة العبور البحري الآمن للسفن وناقلات النفط عبر مضيق (هرمز) الاستراتيجي، وعمليات مكافحة القرصنة وتأمين النقل البحري لقوات السلطان المسلحة على امتداد سواحل السلطنة، وإسنادها للعمليات الدفاعية وحماية مصائد الثروة السمكية، ومهام الإسناد للعمليات البرمائية المشتركة وعمليات النقل البحرية، فضلاً عن تمتع كوادرها بتأهيل عالٍ ليكونوا قادرين وكفءاء على التعامل مع التحديات التي تواجههم أثناء أداء مهامهم الوطنية.



البحرية السلطانية العُمانية تقوم بدور فاعل من أجل الحفاظ على المصالح الوطنية استراتيجياً وأمنياً واقتصادياً من خلال وجودها الدائم والمستمر في البحار العُمانية.



أولاً، الحرم السلطاني العُماني أهمية كبيرة لعمليات التأهيل حيث تم وضع خطط التدريب اللازمة بما يتماشى ومتطلبات التعامل مع المعدات المتطورة التي روه بها.



البحرية السلطانية
العمانية... درع للأمن وسياح
للوطن.

الحرس السلطاني العماني

الحرس السلطاني العماني يعد أحد الأسلحة المهمة في المنظومة العسكرية العمانية الحديثة، وحظي كبقية أسلحة قوات السلطان المسلحة بالرعاية والاهتمام الساميين من لدن جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة حتى وصل إلى مستوى عالٍ من الكفاءة والقدرة القتالية بما يضمه من وحدات مشاة وإسناد مزودة بالأنظمة والمعدات والأجهزة المتطورة، بالإضافة إلى الوحدات التعليمية والفنية والإدارية.

وقد أولى الحرس السلطاني العماني أهمية كبيرة لعمليات التأهيل، حيث تم وضع خطط التدريب اللازمة بما يتماشى ومتطلبات التعامل مع المعدات المتطورة التي زود بها.



الحرس السلطاني العُماني ..
بمسالة وإقحام.

وتسمى كلية الحرس التقنية إلى رفد الحرس السلطاني العُماني ومؤسسات الدولة الأخرى بالكوادر المؤهلة تأهيلاً تقنياً يضاهي التعليم التقني الدولي. فيما تزخر الأوركسترا السيمفونية السلطانية العُمانية بالمواهب العُمانية الشابة المدربة. ويضم الحرس فرقاً موسيقية عسكرية متكاملة أكدت حضورها في المناسبات الوطنية والمشاركات الدولية، كما يضم فريق الخوذات الحمراء الذي يقوم بتقديم العروض الرياضية في العديد من المناسبات العسكرية والوطنية، هذا إلى جانب فريق الحرس السلطاني العُماني للقفز الحر الذي يشارك ويفاعلية في مختلف المناسبات. وتقدم خيالة الحرس السلطاني العُماني عروضاً متنوعة في الفروسية وسباقات قفز الحواجز في مختلف المناسبات الوطنية والعسكرية ومراسم التخرج.

الخدمات الهندسية

الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع هي أحد أسلحة الإسناد الرئيسية في قوات السلطان المسلحة، حيث تقوم بدور حيوي كبير من خلال توفير الدعم الفني والهندسي للتمارين العسكرية وتوفير وإدامة الخدمات الضرورية مثل المياه والطاقة الكهربائية وشبكات الصرف الصحي ومرافق البنية الأساسية في المعسكرات والقواعد والمنشآت العسكرية، ورفع الطاقة الإنتاجية للمحطات داخل المعسكرات باستمرار، إضافة إلى وضع التصميم والإشراف على المشاريع الإنشائية وأعمال



الخدمات الهندسية،
دور حيوي في مشاريع
التنمية الشاملة.

الصيانة، وصيانة البنى الأساسية والمرافق المختلفة، وكذلك شق بعض الطرق في محافظات وولايات السلطنة المختلفة، مساهمة من وزارة الدفاع في جهود التنمية الشاملة بالسلطنة.

الهيئة الوطنية للمساحة

تبوأَت الهيئة الوطنية للمساحة مكانة مرموقة كجهاز مركزي يضطلع بمهام إنتاج الخرائط العسكرية والمدنية وعمليات التصوير الجوي في جميع أرجاء السلطنة، ووضع معايير المسوحات الطوبوغرافية، وإدامة الأرشفة الوطني للمواد الجغرافية، وتوفير خرائط الطيران والمعلومات الجغرافية من خلال تشكيلة واسعة من معدات الطباعة والبرمجيات الحديثة لمرحلة إنتاج الخرائط والتصوير ووسائل الإنتاج التخصصية والفنية المتطورة ونظمها المتناهية الدقة للمسح الفضائي وأجهزة الرسم التصويرية القياسية والتحليلية.

كما تضطلع الهيئة بدور كبير في مجال إدانة الشبكات المساحية وتوفير الإسناد الجغرافي والتدريب في مجال الرسم وإنتاج الخرائط، وقد تم إنشاء معهد علوم المساحة وإنتاج الخرائط بمقر الهيئة والذي يمنح الدبلوم الوطني في المساحة ورسم الخرائط، ويستقطب المعهد موظفين من الدوائر العسكرية والمدنية المعنية بالمساحة وإنتاج الخرائط، كما يقوم بتنظيم دورات تخصصية في هذا المجال.



الخدمات الطبية والاجتماعية العسكرية

تقوم الخدمات الطبية للقوات المسلحة بتقديم أفضل الخدمات العلاجية لمنسوبي قوات السلطان المسلحة وعائلاتهم، هذا إلى جانب دورها الكبير في الإسناد الطبي وعمليات الإخلاء فضلاً عن إسهاماتها التتموية الفاعلة في المجالات الصحية وتقديم خدمات الطبيب الطائر في الحالات الطارئة. ولكي تقي الخدمات الطبية بأدوارها المناطة بها زودت بأحدث الأجهزة الطبية للقيام بأعمال التشخيص والفحوصات والتحاليل المخبرية والجراحة والعلاج.

وتعد مدرسة الخدمات الطبية للقوات المسلحة من الصروح التدريبية التي ترفد قوات السلطان المسلحة بالكوادر الطبية والفنية المؤهلة تأهيلاً علمياً وحقياً، كما أضيفت أقسام ومرافق حديثة إلى مستشفى القوات المسلحة بالخوض.

وعلى الصعيد الاجتماعي تقدم الخدمات الاجتماعية العسكرية برئاسة أركان قوات السلطان المسلحة، الرعاية الاجتماعية لضباط وأفراد قوات السلطان المسلحة بهدف إدامة الاستقرار الاجتماعي لهم ولأسرهم وذلك من خلال تقديم فروض الإسكان والإشراف على المباني التي يتم بناؤها، إضافة إلى الخدمات والنواحي الاجتماعية الأخرى وهي خدمات لا تقتصر أثناء تأدية الواجب في الخدمة العسكرية فحسب، وإنما تمتد إلى ما بعد ذلك، كالعناية بفئة ذوي الإعاقة، هذا

رعاية واهتمام متواصل
بمنسوبي قوات السلطان
المسلحة وأسرهم.

إنجازات عُمانية



تمكن فريق طبي عُماني في مستشفى القوات المسلحة من إجراء عملية جراحية نادرة في العمود الفقري لإزالة ورم من مريضة عُمانية تبلغ من العمر ٥٢ عاماً، وقد استغرقت العملية (٢٠) ساعة وهي تعد من العمليات الجراحية النادرة والمعقدة في جراحة العمود الفقري لوجود الورم في موقع حساس جداً في أسفل العمود الفقري وبين الأعصاب والأوردة الدموية المغذية لمنطقة الحوض والأطراف السفلى بالإضافة إلى حجم الورم الضاغط على الأعضاء التناسلية والقولون والذي بلغ حجمه ٢ كيلو جرام. وتمت العملية بدون إجراء فتحات إضافية في البطن والأمعاء الدقيقة وبدون حاجة إلى تحويل مجرى الأمعاء.

إلى جانب تسيير رحلات لأداء العمرة كما تنظم زيارات للمتقاعدين خلال الأعياد والمناسبات الرسمية، وكذلك للمصابين والمرضى وأسرى المتوفين من منتسبي وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة وأسْرهم، من جانب آخر فإن السلطنة عضو دائم بالاتحاد العربي لجمعيات المحاربين القدامى وضحايا الحرب، ممثلة في الخدمات الاجتماعية العسكرية.

التوجيه المعنوي وخدمات تقنية المعلومات

يوظف التوجيه المعنوي بإدامة الروح المعنوية وإبراز الدور الوطني الكبير الذي تؤديه قوات السلطان المسلحة ومنتسبوها وما يلقته من مستويات عالية في جميع المجالات من خلال تنفيذ واجباته الإعلامية العسكرية المختلفة، والتغطية الإعلامية لأنشطة والفعاليات الاجتماعية والثقافية والرياضية في مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وفي تنفيذ العمليات الإعلامية، كما

يقوم بإحياء المناسبات الدينية، وتنظيم زيارات لمشاركة الضباط والأفراد الاحتفال بعيدي الفطر والأضحى المباركين من خلال الزيارات الميدانية لهم في مواقع العمل، كما يقوم بزيارات للمرضى من منتسبي قوات السلطان المسلحة وأسْرهم الذين يتلقون العلاج بالمستشفيات العسكرية، ويقوم التوجيه المعنوي بتسيير بعثة الحج العسكرية منوياً إلى الديار المقدسة، ويعمل على إدامة الأرشيف المصور لقوات السلطان المسلحة الذي يؤرخ مسيرة قوات السلطان المسلحة منذ البدايات الأولى للنهضة المباركة. إلى جانب ذلك يؤدي متحف قوات السلطان المسلحة بقلعة بيت الفلج دوراً كبيراً في تجسيد تاريخ العسكرية العُمانية ودورها الحضاري المشرق وإبراز إسهاماتها الكبيرة قديماً وحديثاً.

وعلى صعيد تقنية المعلومات، حققت خدمات تقنية المعلومات تطوراً كبيراً من خلال التأهيل الاحترافي لتنسيبها بالإضافة إلى افتناء أفضل البرامج العالمية وتدريب كافة الإدارات والأقسام بوزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة.

وقد توجت جهود خدمات تقنية المعلومات في شهر يونيو ٢٠١١م بحصولها على شهادة (ISO20000) الخاصة بجودة الخدمات التقنية المقدمة، كأول مؤسسة في السلطنة تحصل على هذه الشهادة، وتتوالى الجهود في حصول خدمات تقنية المعلومات على عدد من الشهادات العالمية مما يمكنها من تحقيق رؤيتها كمركز معتمد دولياً للإجادة في خدمات تقنية المعلومات.

استيعاب الشباب العماني وتأهيلهم ،

تأتي عملية التجنيد والتوظيف وإيجاد فرص العمل للمواطنين في أولويات اهتمامات وزارة الدفاع وأسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني، حيث يتم استيعاب أعداد كبيرة من الشباب العماني الباحث عن العمل في صفوفها، ويأتي تخريج الدفقات المتتالية من الضباط والجنود بصورة مستمرة اهتماماً بالقوة البشرية والاستفادة من مخرجات التعليم العام والجامعي والدراسات العليا لينضموا إلى من سبقوهم في ميادين الواجب الوطني.

وقد شرعت قوات السلطان المسلحة في استيعاب الشباب العماني في العديد من التخصصات والمجالات، العسكرية منها والفنية والمهن المساعدة الأخرى، وتم تخريج دفعات عديدة من هؤلاء الجنود لنيل شرف خدمة الوطن.

ويتوفر لقوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني العديد من الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية المتخصصة لتأهيل وتدريب وصقل مهارات منتسبيها بكافة مستوياتهم، بما في ذلك الدراسات العليا في التخصصات ذات الصلة بالعلوم والمهارات العسكرية، سواء داخل السلطنة أو خارجها، وتعد كلية القيادة والأركان بقوات السلطان المسلحة أعلى صرح تعليمي عسكري في السلطنة، وهي تمنح خريجيه درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية، وتستقبل الكلية أعداداً من الدارسين - من الضباط - من داخل السلطنة ومن الدول الشقيقة والصديقة أيضاً.

وتعد الكلية العسكرية التقنية التي تم التوقيع على انشائها في ١٩ مايو ٢٠١٢م، خطوة أخرى على طريق التطوير والتحديث الذي تشهده قوات السلطان المسلحة، وستعمل الكلية على تأهيل منتسبيها بما يتناسب والاحتياجات المستقبلية لقوات السلطان المسلحة، ويواكب المهام والواجبات الوطنية التي يضطلعون بها خدمة لوطنهم الغالي عُمان وستعنى الكلية بالتدريس في مختلف التخصصات الهندسية والفنية، ومنها هندسة الطيران، ونظم الأسلحة والمركبات، وأجهزة الاتصالات والرادارات والحاسب الآلي وغيرها، بالإضافة إلى تخصصات في الهندسة البحرية والهندسة المدنية وسوف

تعمل الكلية التي مستشاً على بنية تقنية وإدارية ذات مستوى متقدم على رفد قوات السلطان المسلحة بالكفاءات الوطنية المتخصصة في المجالات الهندسية والفنية، كما تستعمل على تأهيل منتسبها تأهيلاً عالياً من خلال ارتباطها بمؤسسات علمية عالمية ومتطورة ومعترف بها دولياً.

وإلى جانب ذلك توجد كليات ومعاهد رفيعة المستوى منها كلية السلطان قابوس العسكرية، وكتيبة تدريب قوات السلطان المسلحة، ومدرسة تدريب الضباط، ومدرسة اشارة قوات السلطان المسلحة، ومدرسة التمرين والإدارة بالجيش السلطاني العُماني، وأكاديمية السلطان قابوس الجوية، والكلية الفنية الجوية، ومدرسة القيادة والسيطرة بسلاح الجو السلطاني العُماني، ومدرسة الأركان البحرية الصغرى، ومدرسة الاسطول، ومركز التدريب البحري بالبحرية السلطانية العُمانية، وكلية الحرس السلطاني العُماني التقنية، بالإضافة إلى عدد من المدارس ومراكز التدريب الأخرى بوزارة الدفاع.

وعلى صعيد آخر، ومن أجل مزيد من صقل الخبرات وزيادة الكفاءة القتالية للوحدات والتشكيلات، فإنه يتم تنفيذ العديد من التمارين التعبوية، والبيانات العملية القائمة على إدارة العمليات المشتركة بمراحلها ومستوياتها المختلفة، وذلك بالتعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول الشقيقة والصديقة الأخرى، وفق الخطط التدريبية والبرامج المحددة لذلك، ويثبت منتسبو قوات السلطان المسلحة كفاءة قتالية عالية في تلك التدريبات المشتركة وغيرها.

مشاركات إقليمية ودولية

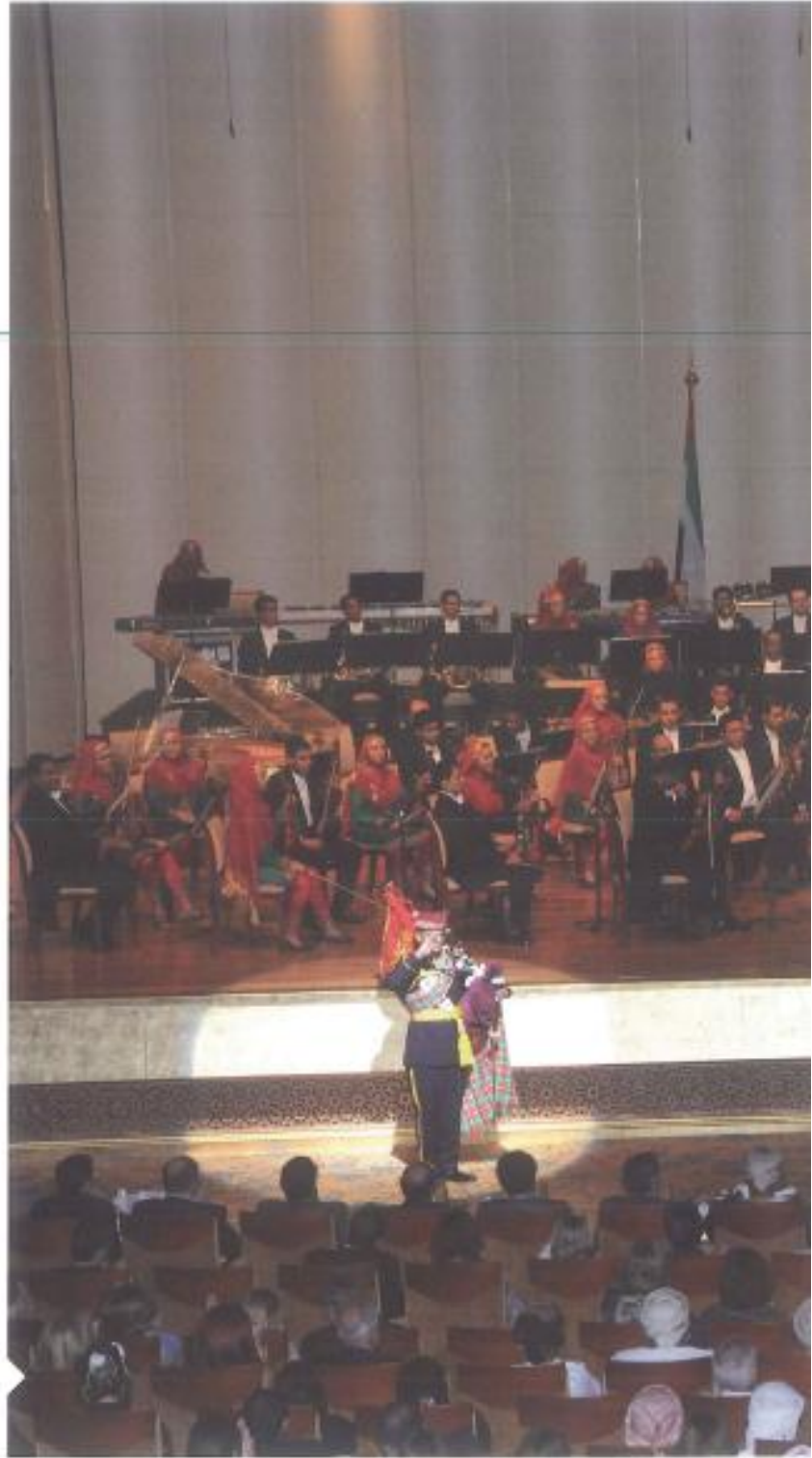
تحظى الرياضة في قوات السلطان المسلحة باهتمام كبير من أجل بناء لياقة الأفراد البدنية وليكونوا دائماً على مستوى عالٍ من الكفاءة القتالية، ولتحقيق هذه الغاية قامت قوات السلطان المسلحة بتوفير الوسائل اللازمة من المنشآت والمرافق الرياضية، وهناك جهود حثيثة تبذل لتطويرها كما أن إجراء المنافسات والمسابقات المتنوعة أدى إلى ظهور عدة فرق رياضية عسكرية محترفة على مستوى عالٍ نالت شرف تمثيل السلطنة في المحافل العربية والدولية، إلى جانب مشاركتها في المناسبات الوطنية والعسكرية المحلية.

كما تضم أسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني فرقاً موسيقية أكدت حضورها الدائم في المناسبات الوطنية والمشاركات الدولية، منها فرقة موسيقى الجيش السلطاني العُماني وفرقة موسيقى سلاح انجو السلطاني العُماني، وموسيقى البحرية السلطانية العُمانية وموسيقى الحرس السلطاني العُماني، التي سجلت جميعها مشاركات متنوعة في محافل ومناسبات مختلفة نالت خلالها الإعجاب والتقدير.

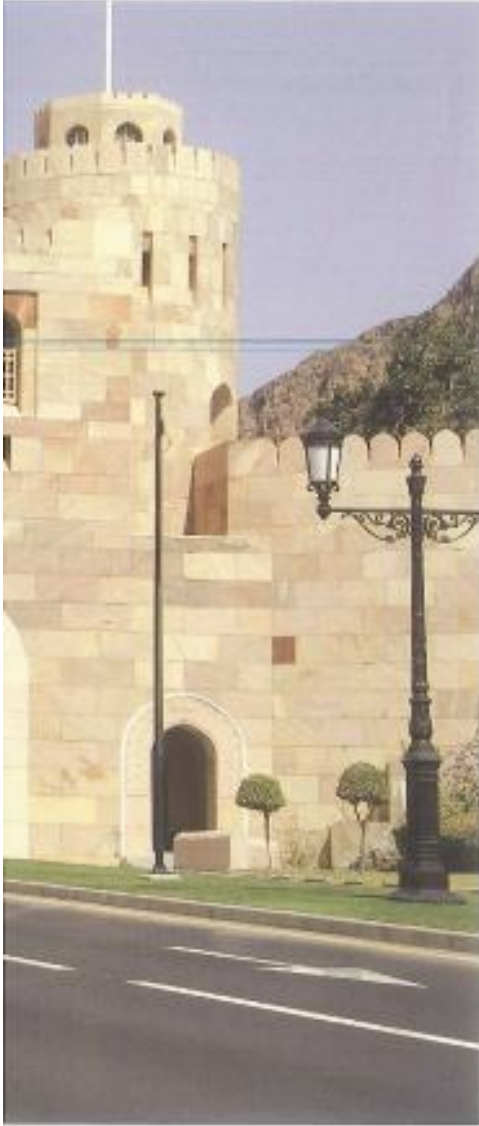
حققت خدمات تقنية
المعلومات تطوراً كبيراً من
خلال التأهيل الاحترافي
لتنسبها بالإضافة إلى
اكتناء أفضل البرامج
الحالية وتدريب كافة
الإدارات والأقسام بوزارة
الدفاع وقوات السلطان
المسلحة.

شرحت قوات السلطان
المسلحة في استيعاب
الشباب العُماني في العديد
من التخصصات والمجالات
العسكرية منها والبلدية
والقوة المساعدة الأخرى
وتم تخريج دفعات عديدة
من هؤلاء الجنود لتل
شرف خدمة الوطن.





الأوركسترا السلطانية
العمانية في إحدى
مشاركاتها الخارجية.



شُرطة عُمان السلطانية.. منجزات أمنية وخدمية

الحفاظ على الأمن والاستقرار هو الهدف السامي الذي تسعى إليه شُرطة عُمان السلطانية، وتحرص على النهوض بمسؤولياتها لتحقيقه انطلاقاً من التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه - النابعة من إيمانه المطلق بأن الأمن ركيزة أساسية من ركائز النمو والإزدهار وصيانة مكتسبات الدولة.

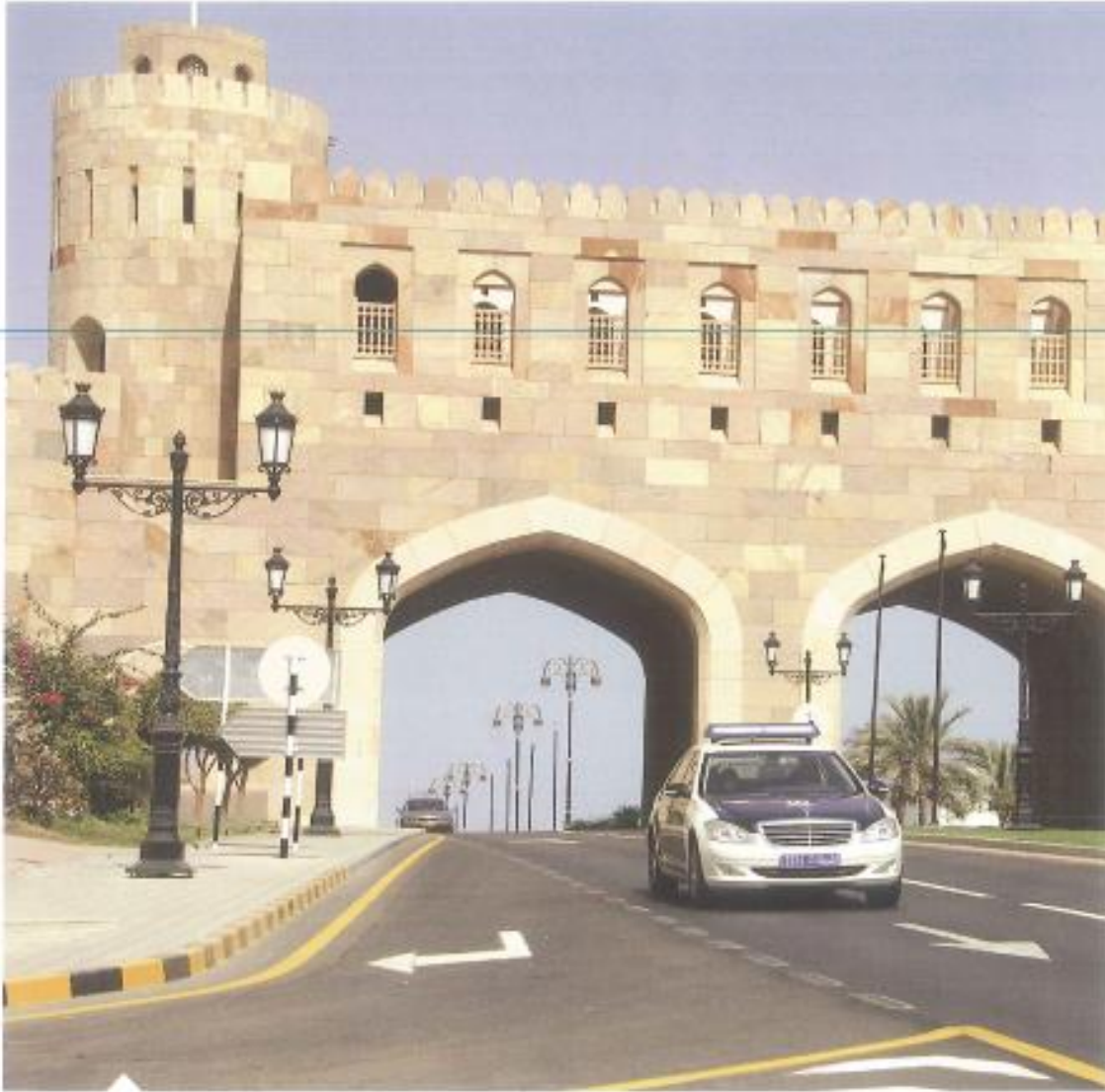
وتعمل القيادة العامة لشُرطة عُمان السلطانية بكل جهد وعزيمة للحفاظ على الأمن والاستقرار مسخرة كافة الإمكانيات البشرية والمادية لتحقيق ذلك، وتم في العام ٢٠١١م، استيعاب أعداد كبيرة من المواطنين الباحثين عن العمل في جهاز الشُرطة لتعزيز الوجود الشُرطي في مختلف محافظات السلطنة، كما تم الشروع في إنشاء العديد من المشاريع في كافة القيادات والإدارات والوحدات التابعة

لشُرطة عُمان السلطانية، من مراكز ومنشآت ومبان سكنية جديدة، أهمها إنشاء مجمع ومركز شُرطة البقم بمحافظة الوسطى، وإنشاء مجمع منفذ الربع الخالي الحدودي بين السلطنة والمملكة العربية السعودية الذي يعتبر من المشروعات التي ستسهل حركة انتقال المواطنين والمقيمين وزيادة مستوى التبادل التجاري وانتقال البضائع بين البلدين.

كما وقعت شُرطة عُمان السلطانية على اتفاقية تصنيع وتوريد عدد من الزوارق لقيادة شُرطة خفر السواحل، واتفاقية إنشاء تكتات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشُرطة

● ● ●
الحفاظ على الأمن
والاستقرار هو الهدف
السامي الذي تسعى إليه
شُرطة عُمان السلطانية
وتحرص على النهوض
بمسؤولياتها لتحقيقه.

● ● ●
تعمل شُرطة عُمان
السلطانية بكل جهد
وعزيمة للحفاظ على
الأمن والاستقرار مسخرة
كافة الإمكانيات البشرية
والمادية لتحقيق ذلك.



شرطة عُمان السلطانية..
دور رائد في خدمة الأمن
والأمان.

لتوفير السكن للأعداد المتزايدة من المتدربين الذين يتم استيعابهم في العمل بشرطة عُمان السلطانية.

وتم اسناد مشاريع حوسبة الأنظمة الجمركية التي يهدف إلى إدخال أنظمة حديثة لتقديم الخدمات الجمركية وربطها مع الجهات الأخرى ذات العلاقة، وكذلك مشروع مستشفى شرطة عُمان السلطانية والمجمع السكني بمحافظة مسقط، وتصاميم مراكز الشرطة النموذجية بما تقدمه من خدمات متكاملة في مجال المرور والجوازات والأحوال المدنية، بالإضافة إلى مشروع إنشاء مباني جديدة لقيادة شرطة المهام الخاصة في عدد من محافظات السلطنة.



مواكبة للتقنيات الحديثة
والإستفادة منها في الخدمات
القادمة للمواطن.

التأهيل والتدريب

حققت شرطة عُمان السلطانية خلال المرحلة الماضية من عمر النهضة المباركة منجزات عديدة، سواء فيما يتعلق بالأداء كما وكيفا، أو ما يتعلق بالعنصر البشري، تدريباً وتأهيلاً، أو ما يتعلق بالمشآت والمباني الشرطية التي تهدف إلى نشر مظلة الأمن والأمان وتقديم الخدمات في جميع ربوع السلطنة.

وتعتبر أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة أحد أهم هذه الإنجازات حيث تصهر فيها طاقات الرجال الساهرين على أمن هذا الوطن ممتزجة بفيض العلم والمعرفة، فتقوم الأكاديمية بإعداد الكوادر المدربة التي تنضم إلى حقل العمل الميداني في جهاز شرطة عُمان السلطانية. ولا يقتصر دور الأكاديمية على التدريب العملي فقط بل يشمل أيضاً التأهيل العلمي، من منطلق أن ارتباط العمل بالعلم والمعرفة واجب إلزامي لرجل الشرطة حتى يؤدي عمله بكل كفاءة وإحتراف.

أما معهد الضباط فهو صرح تدريبي آخر لتأهيل ضباط شرطة عُمان السلطانية ورفع كفاءتهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات الوظيفية وفقاً لمتطلبات الأداء الوظيفي للقيام بوظائفهم الحالية، أو لتولي وظائف وأدوار مستقبلية.

كما تقوم شرطة عُمان السلطانية بإيفاد منتسبيها إلى خارج السلطنة للتدريب في المجالات الفنية التخصصية المتقدمة.



حققت شرطة عُمان
السلطانية خلال المرحلة
المستقبلية من عمر النهضة
المباركة منجزات عديدة،
سواء فيما يتعلق بالأداء
كما وكيفا، أو ما يتعلق
بالعنصر البشري، تدريباً
وتأهيلاً.



خدمات الإسعاف
بشرطة عُمان السلطانية.

وتعتبر شرطة عُمان السلطانية في صدارة المؤسسات الحكومية التي دعمت استراتيجيات ومبادرات مجتمع عُمان الرقمي نحو بناء الحكومة الإلكترونية. وفي هذا الصدد قامت بتطوير خدماتها على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع الإلكتروني (www.rop.gov.om) كخدمة دفع المخالفات المرورية، والإستمارة الذكية للتأشيرة.

الحد من حوادث المرور

في إطار الجهود التي تبذلها السلطنة للحد من الحوادث المرورية وجه مجلس الوزراء الموقر اللجنة الوطنية للسلامة على الطريق بتكليف بيوت خبرة متخصصة لدراسة الجوانب المتعلقة بالسلامة المرورية في السلطنة وتقديم الحلول الكفيلة بالحد من حوادث الطرق.

وتعد مسابقة السلامة المرورية أحد أهم وسائل التوعية والتي ترمي إلى تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع وبما يكفل نشر الوعي والتنشيف المروري لكافة شرائح المجتمع في الولايات والوحدات الحكومية والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والأفراد، كما أنها تأتي في إطار سعي شرطة عُمان السلطانية لتوطيد وتعزيز ومواصلة الشراكة مع المجتمع ومؤسساته لنشر السلامة المرورية وتدعيم ثقافة الاستخدام الآمن للطرق ووسائل النقل.

ودشنت شرطة عُمان السلطانية مركبات جديدة تم توزيعها على كافة تشكيلات الشرطة. وقد أسهمت هذه المركبات في تعزيز الوجود الشرطي ونشر الأمن في مختلف محافظات السلطنة.

تعد مسابقة السلامة
المرورية أحد أهم وسائل
التوعية والتي ترمي إلى
تحقيق نتائج ملموسة على
أرض الواقع وبما يكفل
نشر الوعي والتنشيف
المروري لكافة شرائح
المجتمع.



توفير الرعاية الصحية والاجتماعية

تقوم الإدارة العامة للخدمات الطبية بتوفير الرعاية الصحية والخدمات العلاجية لمنتسبي الشرطة وأسرتهم وتقديم هذه الخدمات من خلال مستشفى الشرطة والعيادات التابعة له، والمستشفى المتنقل.

ولتوفير أفضل المستويات والخدمات الطبية لمنتسبي الشرطة وعائلاتهم تم هذا العام ٢٠١٢م إنشاء مبنى الطوارئ بمستشفى الشرطة وذلك لعلاج الحالات الطارئة. ويجري العمل في إنشاء مستشفى عام جديد في مرتفعات المطار ليعي بحاجة الأعداد المتزايدة

وحبات متخصصة لحماية
الحدود البحرية وضبط
التمللين.

من منسوبي الجهاز وللاعتناء بالخدمات الطبية.

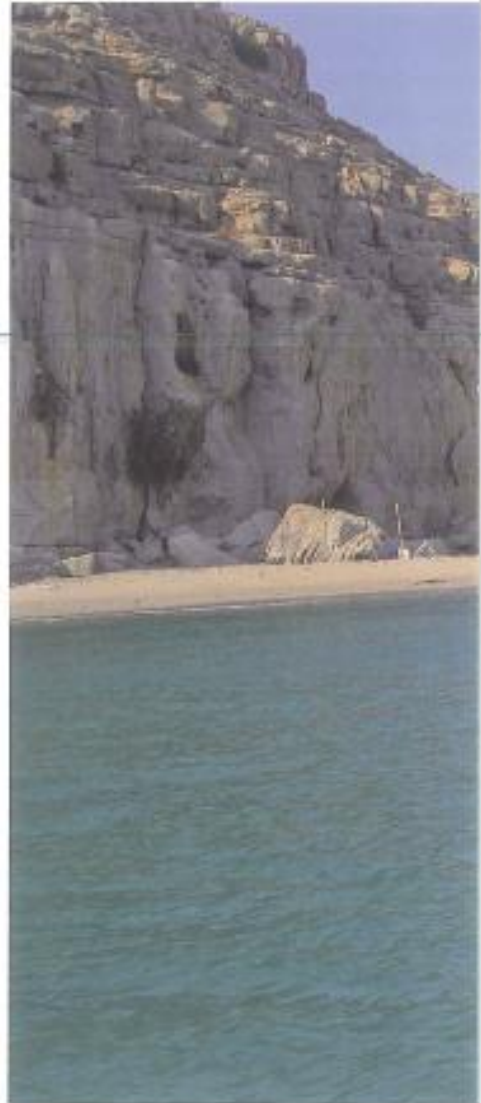
وتسمى شُرطة عُمان السلطانية إلى إنشاء مجتمعات سكنية في مختلف محافظات السلطنة لتوفير السكن اللائق لرجل الشُرطة.

كما تعمل على نشر الرياضة بين منسوبيها إيماناً منها بأهمية الرياضة لرجل الشُرطة لتمكينه من تأدية العمل اليومي والقيام بأعبائه بصورة سليمة.

وحدة شُرطة متخصصة

حرصاً على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتمويل المتواصل في المجتمع العُماني واحتياجاته انشأت شُرطة عُمان السلطانية وحدات شُرطية متخصصة للقيام بمهام محددة ومتخصصة كذلك منها وحدة التحريات المالية، للتعامل مع الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب وغيرها. وشُرطة المهام الخاصة التي يتم الاستعانة بها على مستوى جميع محافظات السلطنة لحراسة وتأمين الاحتفالات والبعثات الدبلوماسية والفنادق والمؤسسات الاهلية، ودوريات شُرطة النجدة، ودوريات وحدة المنشآت

الحيوية، ودوريات المرور النسيائية، ووحدة شُرطة الأحداث، وتحديث المنشآت والتجهيزات الخاصة في الجهاز، بما في ذلك توفير طائرات عمودية، ووحدة شُرطة الخيالة التي تقوم بعمليات التفتيش الوقائي عن طريق الكلاب البوليسية واقتناء الاثر والبحث عن المواد المتفجرة والمخدرة، كما تم تعزيز شُرطة خفر السواحل لزيادة فاعليتها في مكافحة التهريب ومنع التسلل والحفاظ على سلامة المياه والسواحل العُمانية، وتم تزويدها بقوارب سريعة مزودة بأحدث الأجهزة والمعدات، تساندها في ذلك إدارة طيران الشُرطة بعدد من الطائرات الحديثة التي يمكنها التحليق في مختلف الظروف لمراقبة المياه الإقليمية العُمانية.





الدفاع المدني يقوم بدور كبير
في إطفاء الحرائق وإنقاذ
الأرواح.

وقد حققت شرطة عُمان السلطانية معثلةً في إدارة الإتصال للشرطة العربية والدولية (أنتربول مسقط) بالإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية المركز السادس ضمن أفضل عشرة مكاتب وطنية على مستوى العالم في مجال التدقيق في قاعدة بيانات وثائق السفر المفقودة والمسرودة، والتحقق منها بالإضافة إلى بحث وثائق المتهمين الهاربين من العدالة والمطلوبين دولياً.

ونال قطاعا الدفاع المدني والإسعاف حظاً وافراً من الرعاية والاهتمام. فبالنسبة للدفاع المدني فقد تم إنشاء مراكز جديدة وتم تزويدها بالعناصر البشرية المؤهلة للعمل على المعدات الحديثة.

وشهدت خدمات الإسعاف قفزة كبيرة لتطوير خططها المستقبلية حيث استطاعت خلال فترة قصيرة منذ إنشائها، نشر مظلة الإسعاف في معظم ولايات السلطنة. وتعد وحدة الإسعاف واحدة من أهم الوسائل التي تساهم في إنقاذ حياة الكثيرين سنوياً.

كما حصل الفريق الوطني للبحث والإنقاذ بشرطة عُمان السلطانية على الشارة الدولية للأمم المتحدة، ليصبح فريقاً محترفاً ومعترفاً به دولياً في مجال الإغاثة والإنقاذ.



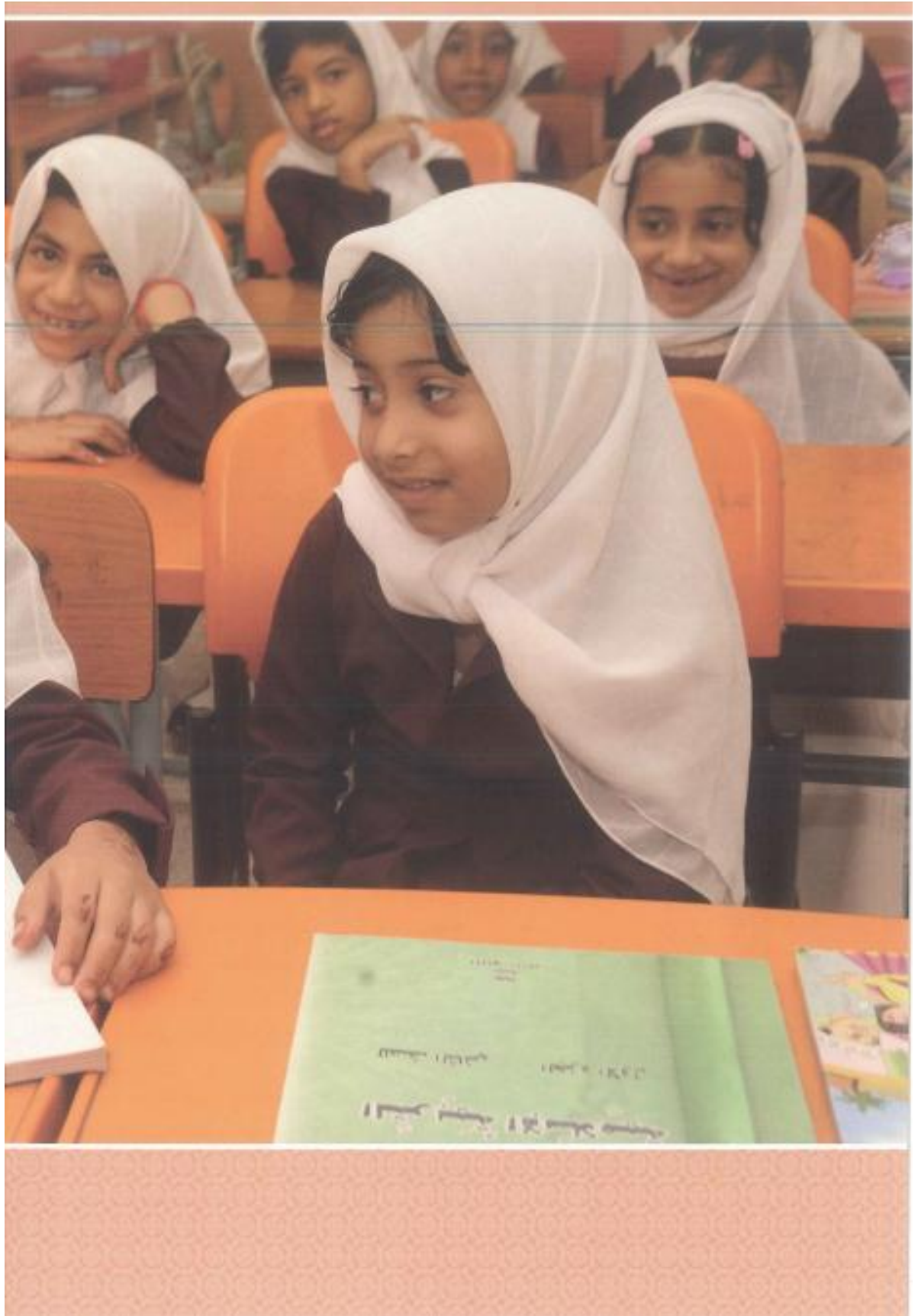
الشرطة النسائية أثبتت مكانتها وجدارتها في مختلف المهام الموكلة إليها.

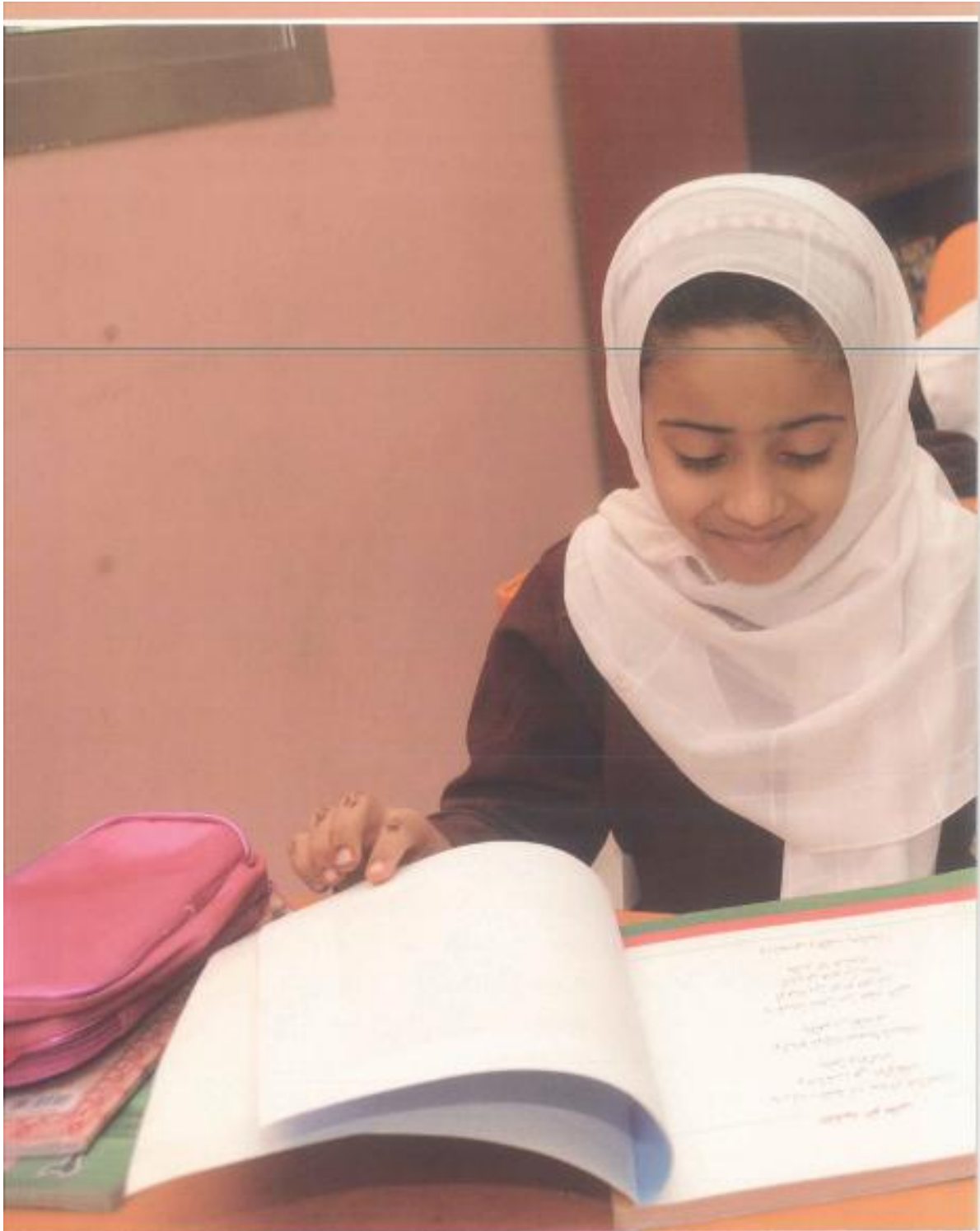
الاهتمام بالعنصر النسائي

إن العمل الشرطي بكل أشكاله يعد ركيزة هامة لحفظ الأمن، ويلعب العنصر النسائي دوراً هاماً ومهماً في ذلك لا يقل أهمية عن دور الرجل وخاصة مع التطور الكبير الذي تشهده السلطنة مما يجعل من الخدمات التي تقدمها الشرطة النسائية أمراً ضرورياً وحتمياً في كل مفصل من مكونات المجتمع العماني.

وقد تشعبت المهام التي تباشرها الشرطة النسائية وتوسعت فأصبحت تعمل في كل قسم من أقسام الشرطة التي تتطلب خدمات شرطية للعنصر النسائي مثل التحري والبحث الجنائي والمرور والمطارات والتدريب وحماية الشخصيات الهامة من النساء وتأمين المناسبات ليس ذلك فحسب بل أصبحت تقود طائفة عسكرية.

إن شرطة عمان السلطانية وهي تواصل مهامها بكل جهد وعزيمة، تؤكد دورها في الحفاظ على الأمن والاستقرار، والتصدي بكفاءة للجريمة بأشكالها المختلفة، وحماية أفراد المجتمع من تأثيراتها السلبية، ودفع عملية الارتقاء والتطور في الأداء الأمني قديماً وذلك من خلال تعزيز مختلف تشكيلاتها بالكوادر البشرية المدربة والمؤهلة، وبالأجهزة التقنية التي تستطيع من خلالها مواكبة متطلبات العصر وأداء المهام وتقديم الخدمات المتعددة بصورة ميسرة، وكذلك من خلال إضافة تشكيلات جديدة تضاف إلى شرطة عمان السلطانية لتتولى تقديم خدمات جديدة إلى المواطنين والمقيمين، وفقاً لأحدث الأساليب والتقنيات والتجهيزات.





الإنسان .. ركيزة التنمية

الإنسان .. ركيزة التنمية

يشغل المواطن العماني على امتداد سنوات النهضة العمانية الحديثة حيز الزاوية والقوة الدافعة للحركة والانطلاق على كافة المستويات وفي كل المجالات، ومثلت الثقة العميقة والرعاية الدائمة والمتواصلة له من لدن جلالة السلطان المعظم ركيزة أساسية من ركائز التنمية الوطنية وهو ما أشار إليه جلالته في الكلمة السامية في افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عمان في حصن الشموخ بمحافظة الداخلية في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠م، بالقول: لقد أكدنا دائماً اهتمامنا المستمر بتنمية الموارد البشرية وذكرنا أنها تحظى بالأولوية القصوى في خططنا وبرامجنا.

معدلات تنمية متسارعة

حظيت كل قطاعات المجتمع بالرعاية والاهتمام الدائم والمباشر من لدن جلالة السلطان المعظم خاصة قطاع الشباب الذي حظي برعاية خاصة ليس فقط لأنه يمثل الشريحة الأكبر من حيث العدد في المجتمع العماني الفتى ولكن أيضاً لأنه قوة الحاضر وأمل المستقبل وقائد التنمية والتطور في مختلف المجالات بعد أن توقرت له كل سبل التعليم والتأهيل والتدريب.

وقد أشار جلالته - حفظه الله ورعاه - إلى أنه كلما كان الشباب هم حاضر الأمة ومستقبلها فقد أوليهاهم ما يستحقونه من اهتمام ورعاية على مدار أعوام النهضة المباركة حيث سعت الحكومة جاهدة إلى أن توفر لهم فرص التعليم والتدريب والتأهيل والتوظيف وسوف تشهد المرحلة المقبلة - بإذن الله - اهتماماً أكبر ورعاية لوفّر تهيئ المزيد من الفرص للشباب من أجل تعزيز مكتسباته في العلم والمعرفة وتقوية ملكاته في الإبداع والإنتاج وزيادة مشاركته في مسيرة التنمية الشاملة.

وفي هذا الإطار فإن هناك الكثير من الخطوات والبرامج والمجالات التي اتخذت أو يتم إعدادها من أجل النهوض بالشباب سواء عبر تقييم المسيرة التعليمية من أجل تحقيق التطلعات والاستفادة من فرص العمل المتاحة في القطاعين العام والخاص أو من خلال توفير المزيد من فرص العمل.. أو في مجال دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والأندية والمرافق



حظي قطاع الشباب
برعاية خاصة ليس
فقط لأنه يمثل
الشريحة الأكبر من
حيث العدد في المجتمع
العماني الفتى ولكن
أيضاً لأنه قوة الحاضر
وأمل المستقبل وقائد
التنمية والتطور في
مختلف المجالات.

الرياضية في مختلف محافظات السلطنة فضلا عن العناية بالمرأة العمانية وجميعيات المرأة العمانية وجميعيات المجتمع المدني وهو ما يصب في النهاية في تهيئة الفرص المتكافئة لكل المواطنين «دون تمييز أو تفرقة لتحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم» وعلى أساس حقوق المواطنة التي يتساوى فيها الجميع.

التربية والتعليم

إن المتتبع لحركة التعليم في السلطنة ليدرك مدى التقدم الملموس في المنظومة التربوية والتي تسعى من خلالها السلطنة إلى تمكين أبناء المجتمع العماني من مواصلة التقدم في المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية والسياسية كافة في عصر يتسم بالعولمة والثورة المعرفية، ويعتبر التعليم وتحسين مستواه أحد أركان المجتمع التي يعمل عليها في إحداث نقلة نوعية في التنمية الشاملة للتهوض بالمجتمعات، كما يعتبر العنصر البشري الركن الأساسي الذي يقام عليه رقي المجتمعات وتقدمها، كونه محرك العملية الاقتصادية، فإذا تم استثماره وبناءؤه يؤول إلى بناء يؤهله لأن يكون فاعلا تحقق رقي المجتمع وتقدمه.

من هذا المنطلق كان حرص السلطنة ولا يزال ينصب على الاهتمام بالتعليم وتوفير مختلف المهارات والمعارف للمساهمة في بناء الكوادر البشرية المؤهلة التي تلبي احتياجات مسيرة التنمية في البلاد حاضرا ومستقبلا، حيث أولت الخطة الدراسية للتعليم الأساسي وما بعد الأساسي اهتماما أكبر عن ذي قبل للمواد العلمية والرياضيات وتدریس اللغات، واستحدثت مواد دراسية جديدة لمواكبة المستجدات في مجالي تكنولوجيا المعلومات واحتياجات سوق العمل من المهارات المهنية.

وقد بلغ عدد طلاب المدارس الحكومية للعام الدراسي (٢٠١٢/٢٠١١م) (٥١٧٠٤١) طالبا وطالبة، ينتظمون للدراسة في (١٠٤٠) مدرسة، ونظرا للحاجة إلى زيادة في الكادر التدريسي والإداري بالمدارس فقد تم تعيين ما يزيد عن (٧٢٠٠) من المعلمين والمعلمات المستجدين، و(١٥٠٠) وظيفة إدارية جديدة في المدارس.

وكان لمشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية نتائج جيدة حيث بلغ عدد المدارس الخاصة (٤٤٥) مدرسة، و(٢٩) مدرسة دولية، هذا بالإضافة إلى رياض الأطفال الخاصة ومدارس تحفيظ القرآن الكريم الخاصة المنتشرة في مختلف محافظات السلطنة.

وفي ضوء التوجهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم، تم رفع الميزانية المخصصة للإنماء المهني للهيئات التدريسية والوظائف المرتبطة بها في الحقل التربوي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف اعتباراً من العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١م، وذلك من أجل دعم البرامج التدريبية للهيئات التدريسية والوظائف المرتبطة بها، لتعمل على تحسين جودة الأداء التعليمي في المدارس وتطويره، من خلال توفير برامج تدريبية نوعية من ناحية التصميم والتنفيذ والأثر التربوي والتعليمي المتوقع منها، بحيث تساعد على صقل المهارات

حرصت السلطنة على الاهتمام بالتعليم وتوفير مختلف المهارات والمعارف للمساهمة في بناء الكوادر البشرية المؤهلة التي تلبي احتياجات مسيرة التنمية في البلاد حاضرا ومستقبلا.

بلغ عدد طلاب المدارس الحكومية للعام الدراسي (٢٠١٢/٢٠١١م) (٥١٧٠٤١) طالبا وطالبة، ينتظمون للدراسة في (١٠٤٠) مدرسة.



التجارب العلمية .. مكون رئيسي للعملية التربوية.

الأكاديمية المتخصصة والتربوية للمعلمين، مما يساهم في تحفيز دافعية التعلم لدى الطلبة، وتحسين مستواهم التحصيلي.

كما تم تشكيل فرق لتطوير المناهج الدراسية المختلفة تضم مختصين من المؤسسات التعليمية المتخصصة وبعض المعلمين والمدرسين من الحقل التربوي؛ بهدف تطوير المناهج الدراسية في ضوء أسس ومعايير بناء المناهج وملاحظات معلمي المواد الدراسية والمدرسين المنفذين لها في المدارس وتقديم رؤية حديثة وواضحة لما ينبغي أن تكون عليه المناهج الدراسية خلال المرحلة القادمة، كما يشمل التطوير أيضاً طرق ووسائل التدريس وتوظيف التقنيات الحديثة.

إنجازات عُمانية



فازت ثلاث طالبات عمانيات بثلاثة مراكز متقدمة في المسابقة الفنية لطلاب المدارس عن موضوع رعاية المسنين التي أقامتها منظمة الصحة العالمية ممثلة في مكتبها الإقليمي لشرق المتوسط بمناسبة يوم الصحة العالمي ٢٠١٢ م.

فقد فازت الطالبة هدى بنت خلفان بن مسلم من مدرسة الشبيخة نظيرة للتعليم الأساسي بمحافظة الداخلية، بالمركز الثالث في (الفئة العمرية ١٦-١٨)، وفازت الطالبة مريم بنت سليمان البلوشية من مدرسة تيوك للتعليم الأساسي بمحافظة شمال الباطنة بجائزة المركز الرابع في (الفئة العمرية ١٤-١٥)، وفازت الطالبة حفصة بنت بشير احمد مولى من مدرسة السيب للتعليم الأساسي بمحافظة مسقط بالمركز الخامس في (الفئة العمرية ٨-٩).

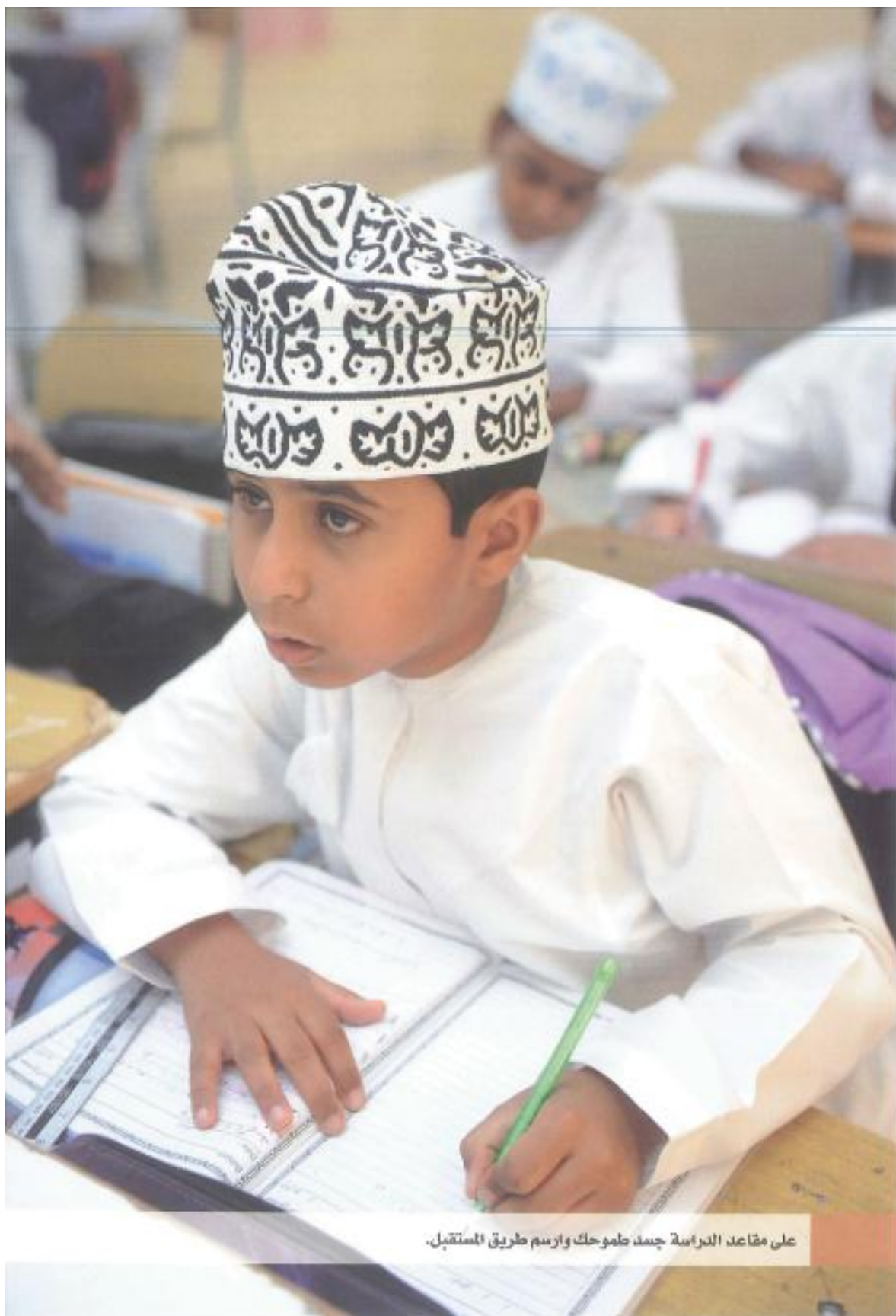
واستمرارا لعملية التطوير في جميع عناصر المنظومة التعليمية، تأتي عملية تطوير نظام التقويم التربوي؛ بهدف ضبط جودة تقويم تعلم الطلبة، وذلك بصورة مستمرة مبنية على مؤشرات نتائج التحصيل الدراسي للطلبة في السلطنة، وملاحظات الحقل التربوي، جنباً إلى جنب مع آخر مستجدات الدراسات الدولية المعنية بالتقويم التربوي، ومن أمثلة ذلك تطوير الوثيقة العامة للتقويم التربوي، ووثائق تقويم تعلم الطلبة للمواد الدراسية بجميع المراحل وذلك بمشاركة كافة التربويين المعنيين في الحقل التربوي.

ومن المشاريع والبرامج التطويرية الأخرى في عملية التقويم التربوي التصحيح الإلكتروني لامتحانات شهادة دبلوم التعليم العام، واستحداث اختبارات تشخيصية سنوية للوقوف على نقاط الضعف لدى الطالب ومعالجتها في وقت مبكر، من أجل الحصول على مؤشرات أكثر صدقاً حول مستوى أداء الطلبة.

وبالنسبة للأنشطة التربوية، يتم مراجعتها وتطويرها، ومتابعة آليات تنفيذها في الحقل التربوي بما يتوافق مع مستجدات الخطة الدراسية، وكان

للمسابقات التربوية دور في تحفيز روح الإبداع والشغف بين الطلبة ومن أمثلتها مسابقة أفضل ابتكار علمي، ومسابقة أفضل برمجة علمية، والمسابقة الأدبية، وغيرها من المسابقات إضافة للمشاركات الطلابية الخارجية في المؤتمرات والمعارض والملتقيات.

وبالنسبة للجوانب التطويرية في مجال التقويم التربوي فقد تم إنشاء مركز وطني للتقويم التربوي للامتحانات اعتباراً من العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١ م بهدف إلى تطوير أدوات القياس والتقويم التربوي كأحد المحاور المهمة للمنظومة التربوية، والاستفادة من ذلك في رفع كفاءة عناصر العملية التعليمية التعلمية، حيث سيتمكن المركز من توفير



على مقاعد الدراسة جسد طموحك وارسم طريق المستقبل.

إنجازات عُمانية



حصلت «بوابة سلطنة عُمان التعليمية، الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم على جائزة المركز الأول في مسابقة المواقع الإلكترونية العربية أكاديمية شبكة الإنترنت (بان عرب) ٢٠١٢م كأفضل موقع تربوي عربي في فئة الشبكات الاجتماعية التفاعلية عبر صفحة البوابة التعليمية في (الفيسبوك) في حفل أقيم بإمارة دبي في ٢٩ إبريل ٢٠١٢م.

مؤشرات حقيقية لقياس وتقييم مستوى تحصيل الطلبة في جميع المراحل التعليمية المختلفة للصنف من (١-١٢) إضافة إلى المساعدة في بناء بنك للمفردات الاختيارية عالية الجودة تسهم في تحديد الأداء التعليمي الحقيقي للطلبة، والاستفادة من نتائجها في تشخيص الصعوبات التي تواجه تحصيلهم الدراسي وعلاجها.

ويعد المركز الوطني للتوجيه المهني إحدى الجهات التي تقدم الخدمات التوجيهية المباشرة للطلبة، حيث لا يقتصر دوره على الجانب التوجيهي بل يتعداه إلى الأخذ بيد الطالب لمساعدته في اختيار مواده الدراسية وفقاً لرغباته وميوله وسماته الشخصية بما يتناسب ومتطلبات البرامج في مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، لذلك يتم ويشكل مستمر وضع برامج تأهيلية وتدريبية لشرية وأخصائيي التوجيه المهني.

ولم يكن الطلبة الذين هم بحاجة إلى برامج تعليمية خاصة بمنأى عن مسيرة التطوير التربوي فقد واكبت السلطنة التوجه العالمي نحو دمج ذوي الإعاقة وقامت بفتح فصول ملحقة بالمدارس لنوعي الإعاقات (السمعية والعقلية)، وذلك لتيسير نموهم الاجتماعي والتربوي مع أقرانهم من بقية الطلبة إلى جانب تحسين اتجاهات أقرانهم ومعلميهم ومجتمعهم نحو كيفية التعامل معهم، حيث يبلغ عدد الشعب في جميع المحافظات التعليمية (٩٤) شعبة لفئات الإعاقة العقلية و(٢٨) شعبة لفئات الإعاقة السمعية، وتسعى الوزارة إلى توفير أفضل الوسائل التعليمية المعينة وتأهيل الكوادر العمانية ونشر الوعي بين جميع شرائح المجتمع، وفيما يتعلق بمحو الأمية تبين المؤشرات التربوية انخفاض نسبة الأمية في السلطنة إلى (٣,٥٪) في الفئة العمرية (١٥ - ٤٤) سنة، وقد جاء هذا الانجاز نتيجة للجهود المبذولة في رفع معدلات الالتحاق بالتعليم والتي وصلت إلى أكثر من (٩٨٪)، مما أدى إلى سد منابع الأمية، هذا بالإضافة إلى مشاريع القرى المتعلمة، وجنوب الباطنة بلا أمية، والمدارس المتعاونة، وغيرها من المشاريع والبرامج الداعمة التي ساهمت في انتشار مراكز محو الأمية في مختلف محافظات السلطنة.



الكشافة والمرشدات :

شكل الدعم والرعاية السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - الكشاف الأعظم للسلطنة، للكشافة والمرشدات العمانية دافعا قويا للقائمين عليها والمتسبين إليها من القيادات الكشفية والإرشادية والفتية والفتيات من المفوضيات الكشفية والإرشادية المختلفة لتطوير أنشطتها وبرامجها، مما عزز من مكانتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ولا تخلو فعاليات الحركة الكشفية في السلطنة من الخدمات الجليلة التي يقدمها الكشافة والمرشدات للمجتمع، فيما تواصل دعم الكشاف الأعظم من خلال التوجيه بإنشاء مقر جديد خاص للفرقة الكشفية الموسيقية مجهز بكافة التجهيزات التي تلبي احتياجاتها المستقبلية.

التعليم العالي :

أولت الحكومة اهتماما بالغا بمسيرة التعليم عموما والتعليم العالي بالسلطنة على وجه الخصوص منذ بدايات مسيرة الخير والنماء، وما زالت النهضة تقدم عطاءها المتدفق لينال المواطن العماني نصيبه الوافر من الدراسات العليا.

خدمات عديدة يقدمها النشاط
الكشفي للمجتمع.



جاءت التوجيهات

السامية بزيادة

الاستيعاب في التعليم

العالي بنوفمبر (١٤٠٠)

بمئة دراسة خارجية،

و (٧٠٠٠) بمئة دراسية

داخلية لتحقيق قفزة في

خطة رفع الاستيعاب في

التعليم العالي.



تقدم الجامعات والكليات
الحكومية والخاصة المعارف
والمهارات العلمية في كافة
التخصصات.

وجاءت التوجيهات السامية بزيادة الاستيعاب في التعليم العالي بتوفير (١٥٠٠) بعثة دراسية خارجية، و(٧٠٠٠) بعثة دراسية داخلية لتحقيق قفزة في خطة رفع الاستيعاب في التعليم العالي، وتتيح الفرصة لعدد أكبر من مخرجات دبلوم التعليم العام للانخراط في الدراسة الأكاديمية.

وبالتزامن مع هذه الخطوات، تم إلغاء البعثات الخارجية الجزئية لتصبح بعثات خارجية كاملة، مع رفع مخصصات الطلبة الدارسين في الخارج، وعلى صعيد البعثات الداخلية، تم تحويل البعثات الجزئية التي كان يساهم فيها ولي الأمر بنسبة ٢٥٪ من قيمة الرسوم الدراسية، لتصبح برسوم كاملة ١٠٠٪، فضلاً عن رفع مخصصات الطلبة من أسر الضمان الاجتماعي لبعثات طلبة الضمان الاجتماعي، إضافة إلى البعثات الممولة من وزارة الاقتصاد الوطني (سابقاً) بكلية عمان البحرية الدولية يضاف إليها ٥٠٠ بعثة داخلية للفتاة العمانية، و ١٥٠٠ بعثة داخلية لطلبة الضمان الاجتماعي، و ٦٢٨ بعثة داخلية للطلبة من ذوي الحالات الصعبة، يضاف إلى كل ذلك بعثات ممولة من القطاع الخاص وأخرى من جهات حكومية مختلفة. أما بعثات الدراسات العليا فقد صدرت التوجيهات السامية بتخصيص ١٠٠٠ بعثة خارجية لمرحلتَي الماجستير والدكتوراه في التخصصات العلمية التي يحتاج إليها سوق العمل العماني، وقد قسمت البعثات على مدى خمس سنوات بواقع ٢٠٠ بعثة لكل سنة، تشمل ١٥٠ بعثة لمرحلة الماجستير و ٥٠ بعثة لمرحلة الدكتوراه.

إلغاء البعثات
الخارجية الجزئية
لتصبح بعثات خارجية
كاملة، مع رفع
مخصصات الطلبة
الدارسين في الخارج.

مركز القبول الموحد :

تم إنشاء مركز القبول الموحد وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٥/١٠٤) في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٥م لينظم إجراءات تسجيل وقبول الطلبة من مخرجات دبلوم التعليم العام والشهادات المعادلة له في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والبعثات الداخلية والخارجية، وفي عام ٢٠٠٩م توسع عمل المركز بإنشاء النظام الإحصائي للتعليم العالي الذي يعنى بتوفير إحصاءات تفصيلية عن التعليم العالي في السلطنة.

وتم استعدادات ثلاثة أنظمة إلكترونية أخرى وهي نظام القبول للدراسات العليا ونظام الإعانات المالية للدارسين على نفقتهم الخاصة خارج السلطنة ونظام الإعانات المالية للدارسين على نفقتهم الخاصة داخل السلطنة.

وتتمثل مهمة نظام القبول للمرحلة الجامعية الأولى في تمكين كافة الطلبة الحاصلين على دبلوم التعليم العام أو ما يعادله من تقديم طلب إلكتروني واحد للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وتمكين المقبولين منهم من إنهاء جميع إجراءات قبولهم وتسجيلهم بالمؤسسات بواسطة الشبكة العالمية (الإنترنت) أو بواسطة نظام الرسائل القصيرة (SMS) وعددها ٢٤ خدمة. كما يضمن معاملة الجميع بشفاافية وعدالة ومنح الأولوية للحاصلين على أفضل النتائج الدراسية.

وقد بلغ عدد الطلبة المتقدمين الناجحين في شهادة دبلوم التعليم العام أو ما يعادله للعام الأكاديمي ٢٠١٢/٢٠١١م (٤٠٩٢٥) طالباً وطالبة، وتم قبول (٢٧٩٨١) بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والبعثات الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة والبعثات الخارجية، وذلك حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١١م.

جامعة السلطان قابوس :

تلعب جامعة السلطان قابوس دوراً بارزاً في التعليم العالي والتنمية الوطنية في السلطنة، وتعد مركزاً للتطوير وبيت خبرة يعد مختلف القطاعات بالاستشارات والكوادر الوطنية المؤهلة بأرقى المستويات العلمية في مختلف التخصصات.

وقد شهدت الجامعة عبر سنوات مسيرتها نقلات نوعية وتطوراً علمياً مشرفاً، حيث نفذت برامج وفعاليات ذات مستوى عال وراق تصب في صالح إثراء وتنمية القدرات العلمية المختلفة، وتوجت تلك الجهود بمخرجات عالية الجودة، كما سعت الجامعة إلى تطوير الرؤية العلمية والفكرية التي تميز عليها، واستضافت فريقاً من الخبراء والأكاديميين المعروفين بكفاءتهم العالية من أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا وإستراليا والخليج العربي بهدف تطوير وتقديم تصورات تطويرية لها، كما استقدمت محترفين ومقيمين خارجيين يعملون على جانب التقييم الأكاديمي للجامعة سنوياً.

وفي ٢٩ مايو ٢٠١٢م، أعلنت الجامعة عن إنشاء قسم للعلوم السياسية وتغيير كلية التجارة والاقتصاد إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ونقل برنامج الماجستير في



توسيع عمل مركز القبول

الموحد بإنشاء النظام

الإحصائي للتعليم

العالي الذي يعنى بتوفير

إحصاءات تفصيلية عن

التعليم العالي في السلطنة.



شهدت جامعة السلطان

قابوس عبر سنوات

مسيرتها نقلات نوعية

وتطوراً علمياً مشرفاً،

حيث نفذت برامج

وفعاليات ذات مستوى

عال وراق تصب في صالح

البناء وتنمية القدرات

العلمية المختلفة.



تنمية الإنسان فكرياً وعلمياً
هدف استراتيجي عملت
جامعة السلطان قابوس
على تحقيقه.

العلاقات الدولية والدراسات الأمنية من كلية الآداب والعلوم الاجتماعية إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

تضم جامعة السلطان قابوس تسع كليات تمنح درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في مختلف التخصصات، وهي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، وكلية التربية، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكلية التمريض، وكلية الحقوق، وكلية الطب والعلوم الصحية، وكلية العلوم، وكلية العلوم الزراعية والبحرية وكلية الهندسة. وتمنح الجامعة شهادة البكالوريوس في تخصصات مختلفة للطلبة خريجي شهادة دبلوم التعليم العام، كما تطرح مجموعة من التخصصات في الدرجة الجامعية، وتقدم أكثر من عشرين برنامجاً في درجة الدكتوراه في كليات العلوم الزراعية والبحرية، والعلوم، والهندسة، والطب والعلوم الصحية.

ويجد مفهوم البحث العلمي اهتماماً واسماً في الجامعة، ويصنف بها إلى بحوث أكاديمية وبحوث تطبيقية وبحوث إستراتيجية وفق موضوع البحث والتمويل، ويشارك فيها إلى جانب الهيئات الأكاديمية عدد من طلبة الدراسات العليا والفنيين لإكسابهم الخبرة والمعرفة العلمية والبحثية، وتعمل الجامعة أيضاً على إشراكهم في مؤتمرات وندوات علمية داخلية وخارجية، كما تستضيف مؤتمرات عالمية لإثراء الجانب العلمي والاستكشاف وتشارك في مؤتمرات محلية ودولية متخصصة بما يعزز مكانة الجامعة في الأوساط الأكاديمية والبحثية على مستوى العالم وهو ما يسهل التعاون والاستفادة من الخبرات العلمية.



مؤسسات التعليم العالي تسهم في إعداد كوادر مؤهلة ومزودة بالمهارات اللازمة لسوق العمل في السلطنة.

إنجازات عُمانية



فازت ریحانة بنت عبد المنعم المجينية من قسم علم الوراثة بكلية الطب والعلوم الصحية في جامعة السلطان قابوس بجائزة لوريال و من أجل المرأة والعلم للزمالة العربية ٢٠١١م. وقد تم اختيار وتكريم ریحانة المجينية ضمن تسع فائزات تقديراً لمساهمتهن في تقدم العلم ومنحت هذه الجائزة لمساعدتهن في مواصلة حياتهن العلمية والمهنية.

كما قامت الجامعة بتأسيس عدد من مراكز البحوث المتخصصة لتعزيز قدرات البحث والتعليم عبر المشاركات بين الحكومة والجامعة والصناعة في برامج بحثية متعددة ومشاركة وتنافسية، بالإضافة إلى العمل جنباً إلى جنب مع الشركاء الصناعيين لإيجاد الحلول لمشكلات التقنية الراهنة والمستقبلية ذات الصلة بالسلطنة.

كليات العلوم التطبيقية

تشرف وزارة التعليم العالي من خلال المديرية العامة لكليات العلوم التطبيقية على ست كليات علوم تطبيقية متنوعة التخصصات موزعة على عدد من محافظات السلطنة في كل من ولايات صلالة، الرستاق، صحار، صور، عبرى ونزوى. وقد تم إنشاء هذه الكليات في بداية الأمر كليات متوسطة للمعلمين تمنح درجة الدبلوم في التربية، وكانت تتبع وزارة التربية والتعليم، وبموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٥/٤٢) تم نقل تسمية هذه الكليات إلى

وزارة التعليم العالي وتحويلها إلى كليات التربية تمنح درجة البكالوريوس في التربية.

وفي عام ٢٠٠٧م تم اعتماد تحويل خمس كليات تربوية إلى كليات علوم تطبيقية والإبقاء على كلية التربية بالرستاق إلى أن تم تغيير مسميها إلى كلية للعلوم التطبيقية وقد تم تدعيم المسيرة التعليمية للكليات التطبيقية عن طريق مجموعة من الأنشطة والفعاليات ذات العلاقة بالتخصصات والبرامج المطروحة بها، والتي تسهم في بناء التوجه الإيجابي للطلاب نحو ذاته وبيئته ومجتمعه للانخراط في سوق العمل عبر صفات مهاراته وخبراته وإبراز مواهبه المتمدة.

التعليم العالي الخاص

شهد قطاع التعليم العالي نمواً مطرداً فقد تطورت مؤسسات التعليم العالي الخاصة كما ونوعاً ففي العام ٢٠١٢م وصل عدد المؤسسات إلى تسع عشرة كلية وسبع جامعات خاصة موزعة على مختلف محافظات السلطنة وتقدم تخصصات وبرامج مختلفة على مستوى الدبلوم والبكالوريوس والماجستير ليصبح عدد هذه المؤسسات ستاً وعشرين مؤسسة.

كما أن عدد الطلبة في هذه المؤسسات يتزايد سنوياً حيث بلغ عددهم حسب إحصائية العام الأكاديمي ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ما يقارب (٤٠٢١٨) طائفاً وطالبة.

وتوجّه اهتمام الحكومة بتطوير التعليم العالي الخاص وضمان جودته وتأكيد استمراره لمواكبة عملية التنمية في البلاد في تقديم العديد من أوجه الدعم المادي والعيني المباشر وغير المباشر لمؤسسات هذا القطاع إيماناً منها بأن هذا الدعم هو آلية من آليات تطوير التعليم والارتقاء بمستواه ومستوى الخدمات المقدمة للطلبة المنتسبين إليه. وتمثل هذا الدعم في توفير الأراضي المناسبة لإنشاء هذه المؤسسات.

وتعتبر البعثات والمنح الممولة من قبل الحكومة الموجهة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة نوعاً آخر من أنواع الدعم الحكومي لهذه المؤسسات، وقد تم في ٢٠١٢م، زيادة هذه البعثات بنسبة قدرها ١٦٥٪ عما كان عليه في الأعوام السابقة وذلك بتوفير (٧٠٠٠) بعثة داخلية.

كما رافق نمو القطاع التعليمي بالسلطنة العديد من المبادرات التي ساهمت وتساهم في الارتقاء بهذا القطاع، ومن أبرز هذه المبادرات إنشاء الشبكة العمانية للجودة التي أثبتت وجودها كأداة فاعلة لتبادل المعلومات ونشر ثقافة الجودة من خلال التعريف بالممارسات المختلفة في هذه الجانب لجميع أعضائها ممن يمثلون مؤسسات التعليم العالي في السلطنة. وتم إعداد خطة شاملة لإدارة جودة التعليم العالي بالسلطنة تضمنت (١٤) هدفاً جميعها نصب في رفع مستوى جودة مؤسسات التعليم العالي وبرامجها بالإضافة إلى رفع كفاءة وقدرية قطاع التعليم العالي بالسلطنة ليكون قادراً على تنفيذ الممارسات والمعايير المتعلقة بضمان الجودة. وقد تم إعداد هذه الخطة لتتفق مع التوجهات والسياسات العامة المقررة من قبل الدولة ومن بينها (استراتيجية التعليم ٢٠٢٠)، وكذلك مع أهداف وسياسات الجهات القائمة على التعليم العالي بالسلطنة كمجلس التعليم ووزارة التعليم العالي وجميع الوحدات الحكومية التي تشرف على مؤسسات تعليمية.

الكراسي العلمية :

تشرف وزارة التعليم العالي على (٧) من الكراسي العلمية التي تحمل اسم صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم والبالغ عددها (١٦) كرسيًا علميًا في مختلف جامعات دول العالم، وتمثل منابر علمية تحمل إشعاع العلم والمعرفة والتواصل الحضاري. ومن منطلق الاهتمام السامي بالكراسي العلمية تم إنشاء لجنة معنية بمتابعة أنشطة الكراسي العلمية ودراسة مشاريع إنشاء كراسي حديثة برئاسة وزارة التعليم العالي وعضوية ممثلين من الجهات المشرفة على تلك الكراسي. وتحرص وزارة التعليم العالي على تفعيل أنشطة الكراسي وتوعية المجتمع العلمي والأكاديمي بها فقد قام عدد من أساتذة الكراسي بزيارة السلطنة لإلقاء محاضرات في مجالات الكراسي وتبادل الخبرات والمبادرات مع المسؤولين بالسلطنة، كما قام بعض المسؤولين بالوزارة بزيارة بعض المؤسسات التعليمية التي توجد بها الكراسي العلمية للاطلاع عن قرب على أنشطتها ومتابعتها بصفة دورية.



تعتبر البعثات والمنح الممولة من قبل الحكومة الموجهة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة نوعاً آخر من أنواع الدعم الحكومي لهذه المؤسسات.



إعداد خطة شاملة لإدارة جودة التعليم العالي بالسلطنة تضمنت (١٤) هدفاً جميعها نصب في رفع مستوى جودة مؤسسات التعليم العالي وبرامجها بالإضافة إلى رفع كفاءة وقدرية قطاع التعليم العالي بالسلطنة.



توفير الرعاية الصحية
الأساسية بكفاءة لجميع
فئات المجتمع.

القطاع الصحي

نُجح القطاع الصحي في السلطنة من خلال مؤسساته المنتشرة في أرجاء السلطنة، في أن يوفر كافة خدمات الرعاية الصحية الأساسية للمواطن العُماني والمقيم، وكان لهذا التطور انعكاس إيجابي على جميع المؤشرات الصحية التي يعكسها، أصبحت السلطنة تصنف ضمن الدول المتقدمة في مجال تقديم الخدمات الصحية على مستوى العالم.

ويعتبر عام ٢٠١٢م، العام الثاني للخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥م)، والرابعة في إطار رؤية عُمان (١٩٩٦ - ٢٠٢٠م)، والتي حملت مؤشرات واضحة على رغبة حقيقية في التقدم نحو الأمام في مختلف المجالات بشكل متوازن، وسعت إلى تعزيز فرص نمو الاقتصاد الوطني خلال فترتها بمعدل سنوي لا يقل متوسطه السنوي عن ٢٪ بالأسماء الثابتة وتحقيق معدلات منخفضة للتضخم.

وتهدف الخطة الخمسية الثامنة إلى تقديم خدمات صحية متميزة على مستوى الرعاية الصحية الأولية وتحسين نظام الإحالة والتغذية المرتجعة، وتطوير نظام إدارة المعلومات الآلي وإدخاله في معظم وحدات الرعاية الصحية الأولية، مع ربط مؤسسات الرعاية الصحية الأولية كالمراكز والمجمعات الصحية بالمستشفيات بشبكة معلوماتية.

وتتكون الخطة من جزئين، الأول يعنى بمشاريع مرحلة من الخطة السابعة الى الثامنة وعندها (٢٦) مشروعا، وتتمثل في إنشاء واستبدال سبعة مستشفيات هي (المصرة وصحم

- • •
- تهدف الخطة الخمسية
- الثامنة إلى تقديم
- خدمات صحية متميزة
- على مستوى الرعاية
- الصحية الأولية وتحسين
- نظام الإحالة والتغذية
- المرتجعة، وتطوير نظام
- إدارة المعلومات الآلي
- وإدخاله في معظم وحدات
- الرعاية الصحية الأولية.



التعليم والتدريب نهاية ذات
أولوية تيسر بكل نجاح.

ومصيرة وجعلان بني بوحسن والمزيونة وسناو وسماثل)، وعدد (١٩) مركزاً صحياً ومشروع
أجنحة علاج الاورام بالمستشفى السلطاني ومشروع المركز الوطني لأمراض القلب والمركز
الوطني لأمراض السكري والمركز الوطني للصحة الوراثية ووحدة الرنين المغناطيسي بولاية
صلالة ومركز علاج امراض السكري بولاية صور ومختبر الامراض المعدية، وإعادة تأهيل
مستشفى السلطان قابوس بصلالة (العيادة الخارجية)، إعادة تأهيل مستشفى خولة
(مبنى الحوادث والطوارئ) ومشروع إنشاء محطات محولات كهرباء المستشفى السلطاني.
وأما الجزء الثاني للخطة فهو لمشاريع جديدة تم اعتمادها في الخطة الخمسية
الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥م) وتتكون من عدد (٥٠) مشروعاً تشمل على مستشفيات ومراكز
ومجمعات صحية ومشاريع أخرى داعمة لتطوير الخدمات الصحية، بالإضافة إلى المشاريع
الحدودية لمحافظة ظفار بناء على التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان
قابوس بن سعيد المعظم وهي إنشاء مستشفى بالمزيونة ومستشفى بضلوكوت ومركزين
صحيين في كل من صرفيت والحشمان كما تم رفع مستوى مستشفى خصب ليكون مستشفى
مرجعياً لمحافظة مسندم.

من بين أهداف الخطة الخمسية الثامنة توفير فرص عمل، حيث سيبلغ عدد القوى
العامة بهذه المشاريع (٩٣٣١) موظفاً في مختلف الفئات الطبية والطبية المساعدة والفنية
والإدارية والمالية، وفي إطار السعي لتطوير المستشفيات المختلفة في السلطنة، قامت وزارة
الصحة بإدخال تخصصات جديدة تدعم التخصصات القائمة وذلك حسب المتطلبات



التوسع في نشر المؤسسات
الصحية التي تقدم
الرعاية الصحية الأولية
على امتداد محافظات
السلطنة، ودعم تلك
المؤسسات وتطويرها
لتقديم رعاية صحية
أولية وفق مستوى عالٍ
من الجودة.

إنجازات عُمانية



حصلت السلطنة ممثلة في وزارة الصحة في يونيو ٢٠١٢م، على المركز الثاني في برنامج رعاية الأمومة والطفولة للأمم المتحدة للخدمة العامة بنيويورك عن مشروعها الإلكتروني برنامج رعاية الأمومة والطفولة التابع لنظام الشفاء عن فئة تعزيز إلغاء الفوارق بين الجنسين في مجال الخدمات العامة.

وتعد هذه الجائزة أعلى الجوائز العالمية التقديرية في مجال الخدمات الإلكترونية، وتعطى للمؤسسات الخدمية المجيدة في مجال تقديم الخدمات وتعزيز مشاركة واستخدمات الحكومة الإلكترونية في تقديم خدماتها، وكذلك للمؤسسة التي تدخل مفاهيم جديدة وفريدة في تقديم الخدمات.

الفعالية واحتياجات المرضى، كما تم التوسع في نشر المؤسسات الصحية التي تقدم الرعاية الصحية الأولية على امتداد محافظات السلطنة، ودعم تلك المؤسسات وتطويرها لتقديم رعاية صحية أولية وفق مستوى عال من الجودة.

وقد وصل عدد المستشفيات في السلطنة إلى (٦٥) مستشفى منها (٥٠) مستشفى تابعة لوزارة الصحة، و(٥) مستشفيات تابعة لجهات حكومية مثل جامعة السلطان قابوس وشرطة عمان السلطانية والخدمات الطبية لقوات السلطان المسلحة، و(١٠) مستشفيات تابعة للقطاع الخاص. كما وصلت جملة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية الحكومية في السلطنة إلى (٢٥٩) مؤسسة، منها (٢١٤) تديرها وزارة الصحة.

بالإضافة إلى ذلك يوجد (٤٥) مستوصفاً وعيادة تابعة لجهات حكومية تقدم خدمات طبية أساسية للعاملين بها وأسراهم. وعدد (٩١١) عيادة خاصة عامة وتخصصية.

وسمياً لمواكبة التطور في مفاهيم الأنظمة الصحية وتذليل التحديات وتقادي

الصعوبات التي تعترض تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية تلبي طلبات وتطلعات المواطن، نظمت وزارة الصحة في مايو ٢٠١٢م، المؤتمر الدولي حول النظرة المستقبلية للنظام الصحي ٢٠٥٠م في سلطنة عمان، تحت شعار «رعاية راقية وصحة مستدامة» - كإضافة واستكمال للجهود التي تمت للاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية في وضع سياسة صحية برؤية عمانية متوجة بخبرات دولية.

وفي إطار تحسين الخدمات الصحية المقدمة تم انشاء مركز للاتصال يهدف الى تلقي البلاغات والشكاوى من المواطنين عند مراجعتهم للمراكز والمجمعات الصحية والمستشفيات والعمل على حلها بأسرع وقت ممكن وتلقي الاقتراحات والقيام بأعمال التفقيص الصحي ويعمل المركز على مدار الساعة.



مستشفيات بأحدث
المواصفات والتجهيزات
الطبية لتقديم الرعاية
الصحية للمواطنين
والقيمين «مستشفى صور».



وفيما بلغ إجمالي الإنفاق المقدّر لقطاع الصحة في عام ٢٠١٢م نحو ٥٠٠ مليون ريال عُُماني أي بنسبة ٥ بالمائة من إجمالي الإنفاق العام، خصصت الدولة أكثر من ٢٢٠ مليون ريال عُُماني لوزارة الصحة لتنفيذ مشروعات صحية خلال سنوات الخطة الثامنة، وتتّسع هذه المشاريع ما بين مؤسسات رعاية صحية أولية وثانوية وثالثية، وكلها جاءت لتلبي احتياجات هامة لدى قطاع عريض من سكان السلطنة.

الخدمة المدنية

مواكبة للتطور الذي تحقق على أرض السلطنة في مختلف المجالات، كان لا بد من ترسيخ بناء الجهاز الإداري للدولة ليكون ذا كفاءة تنظيمية وإدارية تتماشى مع عجلة التقدم المستمر في شتى مناحي الحياة.

وقد تدرجت البنية الإدارية لتواكب مسيرة النهضة في مراحلها التنفيذية خلال الخطط الموضوعية لكل مرحلة عبر السياسات والخطط الهادفة التي وضعت لتطوير وتمية وحدات الجهاز الإداري للدولة من النواحي والمرتكزات التنظيمية والبشرية والإجرائية والتشريعية والمعلوماتية وتوجيه وتنسيق الجهود لضمان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.

وفي ظل الرؤية السامية لجلالة السلطان المعظم نظمت وزارة الخدمة المدنية ندوة تطوير الأداء الحكومي خلال الفترة من ١٥ - ١٨ سبتمبر ٢٠١٢م.

وفي إطار آخر أعدت وزارة الخدمة المدنية خطة استراتيجية (٢٠١١ - ٢٠١٥)، بهدف تفعيل دورها وتطوير أدائها بما يتواءم والدور المناط بها والارتقاء بالخدمات التي تقدمها، وقامت بدراسة الترفيعات التي ترد من الجهات الحكومية، والتأكد من توفر فروقات مالية لإتمام الترفيعات والمسميات الوظيفية طبقاً لنظام تصنيف وترتيب الوظائف.

وحظي تطوير وتحديث إجراءات التوظيف المركزي باهتمام كبير لإتاحة فرص العمل بالتساوي للمستوفين وضمان اتباع أفضل الأساليب لتطبيق نظام التوظيف المركزي فيما يتعلق بالوظائف الشاغرة لدى مختلف الوحدات الحكومية التابعة لقطاع الخدمة المدنية تسهيلاً على المواطنين وتوفيراً للوقت والجهد والموارد المادية والبشرية، وكذلك في إجراءات المناقصة لشغل الوظائف وتحقيق مستوى عالٍ من الشفافية في الإجراءات والعدالة في الاختيار.

وقامت وزارة الخدمة المدنية بتطوير أنظمة خاصة لإجراء الاختبارات التحريرية للوظائف النمطية وذلك بالتوسع في إنشاء قاعات خاصة بالاختبارات والمقابلات الشخصية حيث أصبحت قاعات الاختبارات تستوعب حوالي (٢٠٠) متقدم خلال كل فترة مما نتج عنه إمكانية إجراء الاختبارات لعدد (١٥٠٠) متقدم في اليوم الواحد، بالإضافة إلى تجهيز عشر قاعات للمقابلات الشخصية.



أعدت وزارة الخدمة

المدنية خطة

استراتيجية (٢٠١١ -

٢٠١٥)، بهدف تفعيل

دورها وتطوير أدائها بما

يتواءم والدور المناط بها

والارتقاء بالخدمات التي

تقدمها.



حظي تطوير وتحديث

إجراءات التوظيف

المركزي باهتمام كبير

لإتاحة فرص العمل

بالتساوي للمستوفين

وضمان اتباع أفضل

الأساليب لتطبيق نظام

التوظيف المركزي.

إنجازات عُمانية



تمت وينجاح أول عملية منظار للقنوت المارارية في المستشفى السلطاني لطفلة تبلغ من العمر السنتين أجراها الدكتور سالم بن عمر الحارثي استشاري أول أمراض الجهاز الهضمي.

ومن المعروف إن هذه العمليات تجرى بشكل منتظم للبالغين الذين يعانون من أمراض في القنوت المارارية كوجود الحصوات أو الانسدادات نتيجة ضيق أو نتيجة وجود أورام في هذه القنوت أو في رأس البنكرياس، أما في الأطفال فنادر ما تعمل مثل هذه المناظير لهم لندرة مثل هذه الأمراض في هذه السن من عمر الإنسان.

وتم إدخال آليات وأساليب علمية موحدة في اختيار المرشحين من قبل الهيئة العامة لسجل القوى العاملة لشغل الوظائف الشاغرة ب وحدات الخدمة المدنية، فبالإضافة إلى ما تم تحقيقه من إنجازات في تطوير أنظمة الاختبارات، تم تطوير آليات المقابلات الشخصية بحيث تتم بالأسلوب العلمي وباستخدام التقنية الحديثة.

كما عملت وزارة الخدمة المدنية وبالتنسيق مع مختلف الوحدات الحكومية على توفير ١١ ألف وظيفة للمواطنين الباحثين عن عمل لحملة التخصصات الجامعية والتي تأتي استجابة للأوامر السامية بتوفير ٥٠ ألف وظيفة في القطاعين الحكومي والخاص، من ضمنها حوالي خمسة آلاف شاغر مرتبط بتخصصات التربية والتدريس تم تعيينهم في وزارة التربية والتعليم. ولأن التعمين يعد من المرتكزات الأساسية لتوفير فرص عمل للمواطنين وتنفيذ سياسة التوظيف المركزي، بدأ العمل في تنفيذ خطة للوصول إلى الأهداف المرجوة من التعمين خلال

السنوات من (٢٠١١ - ٢٠١٥م)، وفقاً ل مراحل ترتبط في التنفيذ بمردد محددة.

وتدل البيانات على تقدم مؤشرات التعمين في الوظائف الحكومية حسب الخطط والبرامج المعدة في هذا المجال والأهداف المنشودة، حيث وصلت نسبة العُمانيين في عام ٢٠١١م إلى (٨٨,٦٪)، بينما كانت (٧٥,٥٪) في عام ٢٠٠٠م، علماً بأن النسبة المستهدفة بحلول عام ٢٠٢٠م تبلغ (٩٥٪).

واستكمالاً للجهود التي بذلت في مجال تنمية الموارد البشرية وتزامناً مع التطور التكنولوجي المستمر قامت وزارة الخدمة المدنية بإجراء دراسة أولية لاستحداث نظام آلي يعنى بالتدريب عن بعد يكون متاحاً لموظفي وحدات الخدمة المدنية عن طريق موقع الوزارة، حيث يتوقع من خلال إدخال هذا النظام إحداث نقلة نوعية وكمية في نشاط التدريب ب وحدات الخدمة المدنية بحيث يمكن زيادة نسبة المتدربين من ١٧٪ إلى ٣٠٪ من إجمالي عدد الموظفين ب وحدات الخدمة المدنية دون زيادة في التكاليف.

وقد بلغ عدد الموظفين الذين تم تدريبهم بالخطوة التدريبية السنوية المعتمدة لوحدات الخدمة المدنية لعام ٢٠١١م (٧٠٩٨٩) موظفاً، بينما بلغ عدد الموظفين الذين تمت الموافقة على تدريبهم خارج الخطط التدريبية للعام ذاته (٨٩٦) موظفاً.

ونمت الموافقة على ترشيح (٢٢٢) مرشحاً ومرشحة من وحدات الجهاز الإداري للدولة لحضور برامج تدريبية مقدمة كمنح من بعض الدول الشقيقة والصديقة وبلغ عددها (١٤٥) منحة تدريبية.

معهد الإدارة العامة

يعتبر معهد الإدارة العامة المؤسسة الرئيسية للتنمية الإدارية في السلطنة، وقد عمل منذ تأسيسه في عام ١٩٧٧م على دعم جهود التطوير الإداري من خلال إعداد وتسمية الكوادر الإدارية في الجهاز الإداري للدولة بالتدريب والتأهيل المخطط والمتجدد وفقاً للاحتياجات الحكومية التي شهدت تغييراً كبيراً في الكم والكيف خلال العقود الثلاثة الماضية.

كما عني المعهد من خلال الخدمات الاستشارية بدعم الجهات الحكومية في تطوير أنظمتها ولوائحها وإجراءاتها وأساليب وطرق العمل المطبقة فيها، ومساعدتها في وضع وتعديل هيكلها التنظيمية ورسم خططها التدريبية وإدخال التقنية الحديثة في التطبيق، وتحقيقاً لأهدافه قام المعهد بدراسة المشكلات والظواهر الإدارية واقتراح الحلول العلمية لها وعمل على نشر الوعي الإداري من خلال مطبوعاته المتنوعة (بحوث، كتب، أدلة... الخ).

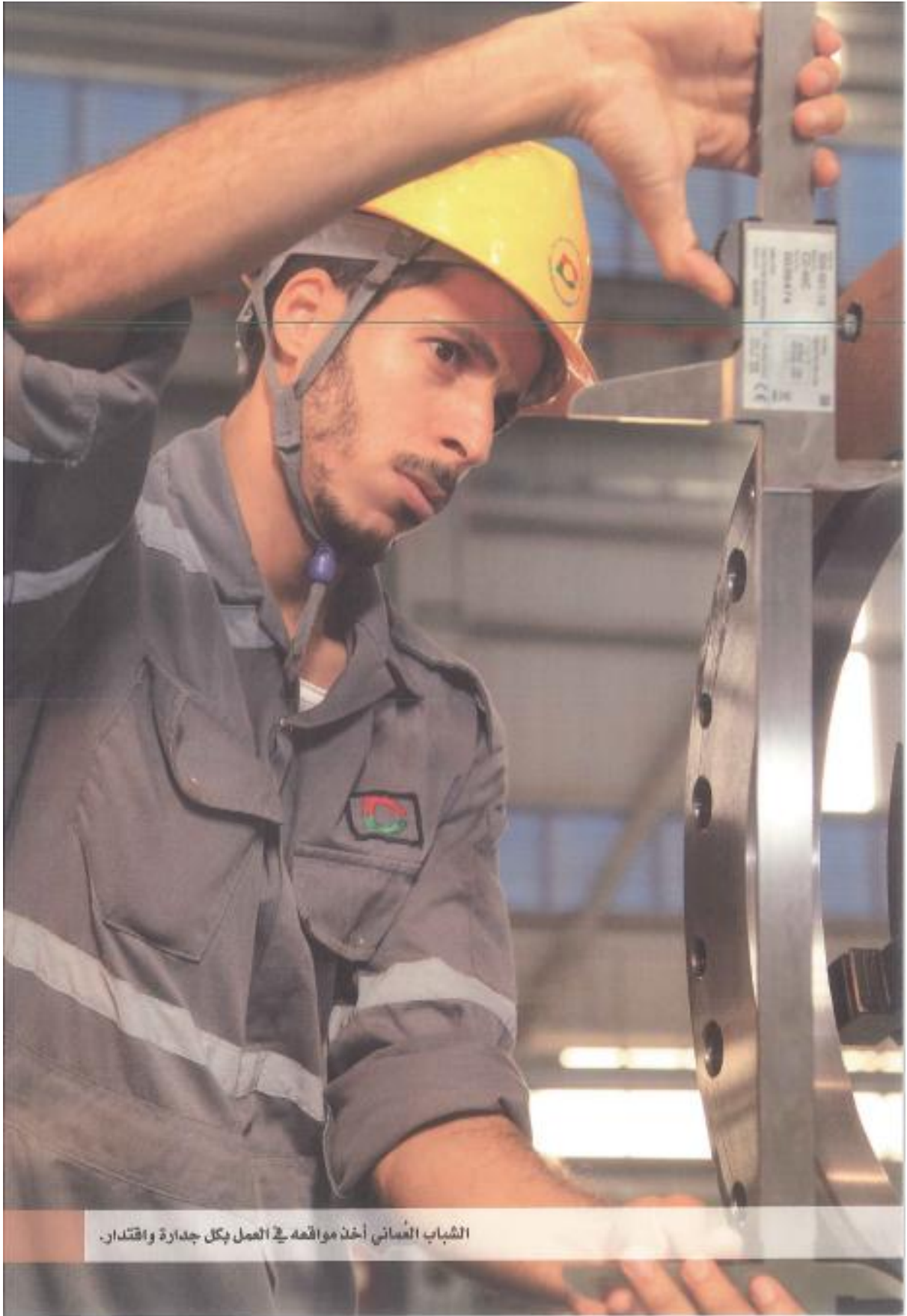
وقد شكلت دورية الإداري منذ بدء صدورها عام ١٩٧٩م أداة فاعلة في نشر الثقافة الإدارية ودعمت جهود البحث العلمي على المستوى المحلي والإقليمي والعربي. كما أسهم نشاط المعلومات الإدارية من خلال مكتبة المعهد المتخصصة في سد احتياجات الأجهزة الحكومية والمؤسسات الخاصة والأفراد من المعلومات. وقد قام المعهد بتنظيم مجموعة من البرامج التدريبية خلال العام ٢٠١١م بلغ عددها ١٥٤ برنامجاً علمياً، وقام بعقد دورات تدريبية لما يقارب (٦٥٠٠) موظف ممن تم تعيينهم في وحدات الخدمة المدنية وبعض وحدات الجهاز الإداري للدولة، تنفيذاً للأوامر السامية الفاضية بالتوظيف.

القوى العاملة

أولت السلطنة عناية خاصة بتنشغيل القوى العاملة الوطنية، وتنمية الموارد البشرية باعتبارها العنصر الأساسي في عجلة التنمية، إلى جانب دورها الهام في دعم الاقتصاد الوطني والنمو المتواصل، تحقيقاً لأهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (عمان ٢٠٢٠م) وتطلعاتها لبناء اقتصاد حديث قوامه المعرفة وزيادة الإنتاج، ومركزه الإنسان والاستثمار فيه بتنمية معارفه، وتنويع تخصصاته ومهاراته والاستفادة من إمكاناته وقدراته لبلوغ ما تصبو إليه السلطنة من تقدم ونماء في الحاضر والمستقبل.

عني معهد الإدارة العامة
من خلال الخدمات
الاستشارية بدعم
الجهات الحكومية في
تطوير أنظمتها ولوائحها
وإجراءاتها وأساليب
وطرق العمل المطبقة
فيها.

بلغت أعداد القوى
العاملة الوطنية في
القطاع الخاص حتى
نهاية ديسمبر ٢٠١١م
(٢١٦٦٧٨) مواطناً
ومواطنة.



الشباب العُماني أخذوا مواقعهم في العمل بكل جدارة واقتدار.

وقد شهد قطاع التشغيل تطوراً كبيراً في مجال توفير فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص بمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، حيث بلغت أعداد القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص حتى نهاية ديسمبر ٢٠١١م (٢١٦٦٧٨) مواطناً ومواطنة، موزعين على حسب المستويات كالآتي: الاختصاصي (٢١٧٥٥)، والفني (١٥٦٧٧)، والمهني (٦٦٦٠٩)، والماهر (٤٠١٢٣)، ومحدود المهارات (٧٢٥١٤).

فيما وصل عدد المعيّنين من القوى العاملة الوطنية في منشآت القطاع الخاص خلال الفترة من يناير ٢٠١٢م وحتى نهاية مايو ٢٠١٢م (٢٥٨٢٥) مواطناً ومواطنة، موزعين على حسب المستويات كالآتي: الاختصاصي (١٨٤٤)، والفني (١٢٨٩)، والمهني (٧٣١٣)، والماهر (٦٠٦٧)، ومحدود المهارات (٩٢١٢).

كما شهد قطاع العمل تطوراً ملحوظاً في مختلف مجالات الخدمة التي يقدمها، بدءاً بالتشريعات القانونية التي تنظم العلاقة بين أطراف الإنتاج الثلاثة: (الحكومة، وأصحاب الأعمال، والعمال)، وكذلك سوق العمل بصفة عامة، خاصة التعديلات التي تضمنها قانون العمل وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٣) الصادر في ٢٤ أكتوبر ٢٠١١م، والتي تشكل دعماً قوياً لترسيخ عدد من المبادئ في قطاع حيوي مثل القطاع الخاص، أبرزها عوامل الاستقرار والاستمرار، ورفع معدلات الإنتاج، وإيجاد بيئة عمل سليمة تنمي لدى العامل روح الانتماء للمؤسسة التي يعمل فيها، وتحث أصحاب الأعمال على القيام بدورهم في هذا الإطار، كما أن التعديلات خصت المرأة العاملة ببعض الأحكام، ووضع عدد من الضوابط للحد من بعض التجاوزات التي يمكن أن تؤثر على سلامة التطبيق لأحكام القانون.

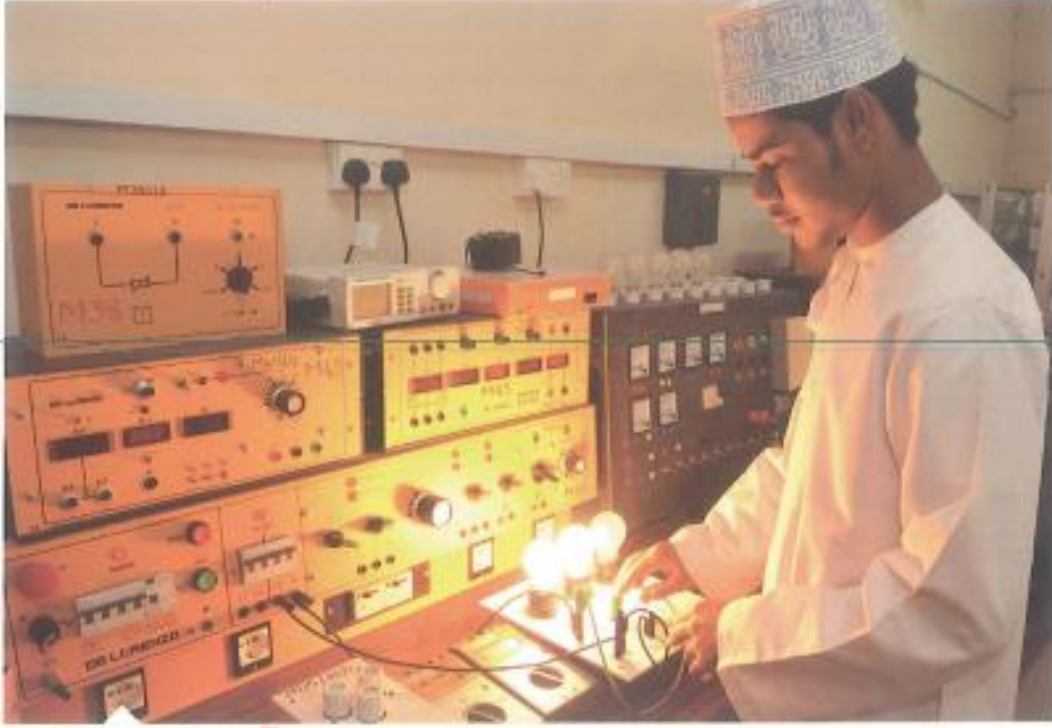
وبالنسبة لبرنامج سند فإن إجمالي المحلات التي تم تأسيسها أو توسعتها حتى نهاية شهر مايو ٢٠١٢م بلغت (١٣١٨٢) محلاً وفرت (٢٨٧٨٤) فرصة عمل للعُمانيين، كما قام البرنامج منذ إنشائه في أكتوبر ٢٠٠١م حتى مايو ٢٠١٢م بتمويل (٣٢٨٣) مشروعاً في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ووصلت أعداد المتدربين وفق برامج التدريب لبرنامج سند حتى شهر مايو ٢٠١٢م (١٤٥٧٧) مواطناً ومواطنة.

ويساهم برنامج سند في دعم وتشجيع الشباب للعمل في التشغيل الذاتي والمبادرات الفردية، ومن أجل تحقيق ذلك بصورة أشمل تم خلال العام ٢٠١٢م رفع سقف قروض برنامج سند لتصل إلى (٥٠) ألف ريال عماني للمشروع الواحد سواء كان ذلك بالنسبة للمشاريع الفردية أو المشتركة.

ويستهدف هذا الإجراء الجديد كل الراغبين في تأسيس المشاريع الخدمية والإنتاجية والتجارية، أو شراء المشاريع القائمة وكذلك أصحاب المؤسسات الصغيرة الراغبين في توسعة أو دعم مؤسساتهم، والتي تتراوح أعمارهم بين (١٨) و (٥٥) سنة بما في ذلك المتقاعدين. وفيما يتعلق بمراكز سند للخدمات، التي تعد من المشاريع التجارية الناجحة، فقد تم حتى نهاية مايو ٢٠١٢م تأسيس (٥٧٣) مركزاً، يستفيد منها (١٤٣٢) مستفيداً منهم (٩٨٢) امرأة بنسبة (٧٦٩).

يساهم برنامج سند في دعم وتشجيع الشباب للعمل في التشغيل الذاتي والمبادرات الفردية، ومن أجل تحقيق ذلك بصورة أشمل.

يعتبر برنامج إنجاز عمان برنامجاً حيوياً مميزاً يساهم في تنمية مهارات الطلاب ويمرّز قدراتهم الإبداعية والقيادية، ويعملهم الإعداد الأمثل لدخول سوق العمل بثقة.



التعليم التقني واكب تطور
الاقتصاد الوطني وسوق
العمل.

ويساهم مركز التشغيل الذاتي (تنمية المبادرة ودعم المشاريع) بدوره في التشجيع على العمل الحر ودعم الميادين في مختلف مراحل إنجاز المشروع، وفي هذا المجال يتولى المركز استقبال الراغبين في انشاء مشاريع على حسابهم الخاص، أو الراغبين في توسعة مشاريعهم، وتقديم الإرشاد والتصحیح والتوجيه المناسب، إضافة إلى توفير الاستشارة الفنية اللازمة.

ويعتبر برنامج إنجاز عمان برنامجاً حيوياً مميّزاً يساهم في تنمية مهارات الطلاب ويمرّز قدراتهم الإبداعية والقيادية، ويعدّهم الإعداد الأمثل لدخول سوق العمل بثقة، حيث يكتشف الطلاب من خلال برنامج إنجاز المواهب الكامنة لديه عن طريق عدد من الدورات التدريبية الخاصة، يديرها مجموعة من الأفراد من القطاع الخاص الذين يقدمون خلاصة خبراتهم وتجاربهم العملية وأسرار نجاحهم إلى طلبة المدارس.

التعليم التقني :

شهد التعليم التقني في السلطنة تطوراً واكب تطور الاقتصاد الوطني وسوق العمل إذ أولت الاستراتيجية التنموية بالسلطنة اهتماماً خاصاً بتنمية الموارد البشرية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتنمية الكفاءات العلمية والتقنية والمهارات المهنية.

تم خلال العام ٢٠١٢ م
رفع سقف قروض برنامج
سند لتصل إلى (٥٠)
الف ريال سعائي للمشروع
الواحد سواء كان ذلك
بالنسبة للمشاريع
الفردية أو المشتركة



برعم من نوي الإفاقة يلهج
شكرا وفرحا بما تحقق له
من رعاية واهتمام.

وقد بلغ اعداد طلبة الكليات التقنية في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١ م (٢٨٥٤٧) طالباً وطالبة، بزيادة ملحوظة في عدد الطلبة المقبولين في الكليات السبع ضمن اطار خطة استيعاب اعداد اضافية من خريجي ديولم التعليم العام، تنفيذاً لتوجيهات جلالة السلطان المعظم ودعوة جلالته المستمرة إلى توفير فرص التعليم العالي لجميع المواطنين بالسلطنة.

وفيما يتصل بمسيرة التدريب المهني بالسلطنة فقد بدأت هذه المسيرة منذ فجر النهضة المباركة سعياً الى إعداد القوى العاملة الوطنية المؤهلة والمدرّبة بمختلف

التخصصات ومستويات المهارة المهنية التي يتطلبها العمل في القطاعين العام والخاص.

وفي هذا الإطار فازت السلطنة بالمركز الأول في مسابقة المهارات المهنية الخليجية الثانية والتي استضافتها السلطنة خلال شهر مارس ٢٠١٢م، وحصلت على ست ميداليات ذهبية وميدالية فضية واحدة.

التمنية الاجتماعية :

يمكن مشهد التمنية الاجتماعية في السلطنة خطوات عديدة تمت في مجالات رعاية الأحداث والمستين، والأشخاص ذوي الإعاقفة، وفي مشروعات موارد الرزق، والضمان الاجتماعي ومكافحة ظاهرة التسول، ويبرز ما تحقق للمرأة العمانية مصدر فخر لكل العمانيين، فقد نالت مباركة سامية بجعل السابع عشر من أكتوبر من كل عام يوماً للمرأة العمانية.

وتأتي الرعاية الاجتماعية للمواطن العماني في أولوية اهتمامات وزارة التمنية الاجتماعية، التي سعت إلى توفير أكبر قدر من الرعاية

للشرائع والفئات التي ترعاها (فئات الضمان الاجتماعي - ذوي الإعاقفة - الأحداث - المستين) وشهدت الخدمات الاجتماعية تنوعاً واسعاً على المستويين النوعي والكمي، وتسهم في تشجيع أصحاب المبادرات الفردية والأسر ممن يندرجون تحت مظلة الضمان الاجتماعي وذوي الإعاقفة من خلال برامج مشروعات موارد الرزق، وتهيئة الفرص للمواطنين بمزاولة أنشطته تجارية.

وقد بدأ العمل الفعلي في تمويل مشروعات موارد الرزق بنظام القروض الميسرة مع بداية الربع الثاني من عام ٢٠٠٤م حيث بلغ عدد المشروعات الممولة حتى نهاية ٢٠١١م (٥٢١)



ما تحقق للمرأة العمانية
مسند فخر لكل العمانيين
فقد نالت مباركة سامية
بجعل السابع عشر من
أكتوبر من كل عام يوماً
للرأة العمانية.

استهدف قطاع الضمان
الاجتماعي والمساعدات
تحسين المستوى المعيشي
للأسر المحتاجة وتوفير
خدمات نوعية للأسر
الضمان الاجتماعي.

مشروعاً موزعة على محافظات السلطنة بقروض بلغت قيمتها الإجمالية (١,٥٤٢,٣٧٨) مليوناً وخمسمائة واثنين وأربعين ألفاً وثلاثمائة وثمانية وسبعين ريالاً عمانياً.

واستهدف قطاع الضمان الاجتماعي والمساعدات تحسين المستوى المعيشي للأسر المحتاجة وتوفير خدمات نوعية لأسر الضمان الاجتماعي، ويسعى إلى تمكينهم من التمتع بمستوى لائق للعيش من خلال معاشات شهرية تصرف لمن لا يتوفر له مصدر دخل كاف ولا يوجد لها عائل قادر على الإنفاق عليها، والفئات المستفيدة هي (الأيتام - الأرمال - المطلقات - العجزة - الفتيات غير المتزوجات - أسر السجناء). وقد بلغ عدد حالات الضمان الاجتماعي وفق إحصائية الضمان الاجتماعي لشهر ديسمبر ٢٠١١م (٧١,١٧١) واحداً وسبعين ألفاً ومائة وواحداً وسبعين يصرف لها شهرياً مبلغ وقدره (٧,٨٩٩,٨٢٥) سبعة ملايين وثمانمائة وتسعة وتسعون ألفاً وثمانمائة وخمسة وثلاثون ريالاً عمانياً.

وتتمتع الأسر المستحقة للضمان الاجتماعي بمزايا عديدة من خلال التنسيق مع الهيئات والجهات الحكومية الأخرى أهمها الإعفاء من رسوم منح الأراضي السكنية ورسوم استخراج سند الملكية والرهن للممتلكات العقارية، ورسوم البلدية لإباحة البناء، وكذلك الإعفاء من رسوم استقدام العامل أو العاملة أو السائق الخاص (لكبار السن وذوي الإعاقة)، إضافة إلى حصول أبناء أسر الضمان الاجتماعي على بعثات دراسية داخلية كاملة بالجامعات والكليات الخاصة لعدد (١٥٠٠) طالب وطالبة في العام لمن لم تؤهلهم نسبة نجاحهم في الحصول على مقعد دراسي بالجامعة والكليات والمعاهد الحكومية، وتعطى الأولوية لأبناء أسر الضمان الاجتماعي في شغل الوظائف المتاحة بالقطاع الخاص، كما تقدر ظروف هذه الحالات عند التقدم لشغل الوظائف بالقطاع العام في حالة التساوي في نتائج الاختبارات والمقابلة لشغل الوظيفة.

وبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة فقد تنوعت الخدمات المقدمة لهم وشملت الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والتأهيلية والتشغيلية واستوعبت حلولاً متعددة لمشكلة الإعاقة بداية من الوقاية والاكتشاف المبكر مروراً بالرعاية والتأهيل والتشغيل وصولاً إلى تحقيق تكافؤ الفرص لهم.

ويأتي التوقيع على اتفاقية لإنشاء مبنى دار شديدي الإعاقة بمحافظة مسقط، في إطار السعي لتقديم منظومة من الخدمات والبرامج التأهيلية منها: الرعاية الصحية والطبية والرعاية الاجتماعية والعلاج الطبيعي، وسيقدم المشروع خدمات العلاج الوظيفي وبرامج علاج النطق وبرامج التربية الخاصة إلى جانب تقديم البرامج الترويحية والفنية والرياضية والموسيقية والرحلات.

وشهدت السلطنة العام ٢٠١٢م ولعام الثالث الاحتفال بيوم المرأة العمانية، وذلك تنفيذاً للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بتخصيص يوم السابع عشر من أكتوبر من كل عام يوماً للمرأة العمانية.

وقد أكدت التوجيهات السامية التي صدرت تزامناً مع ندوة المرأة العمانية حرص جلالته على المرأة العمانية وإبراز دورها ومكانتها، وتقديراً لمساهماتها في بناء المجتمع جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل، فقد وجه جلالته برفع الموازنة السنوية المخصصة لجمعيات المرأة العمانية وإنشاء مقر ثابتة لكل جمعية لا تملك مقراً لها.

وفي مجال رعاية المفقولة، وضعت جهود حثيثة للاهتمام بالطفل العماني كونه باني الغد وتم تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة والفعاليات التي تخص الطفل، ويتم توفير الرعاية البديلة للأطفال الأيتام ومن في حكمهم من خلال إلحاقهم بالأسر الحاضنة المناسبة أو إلحاقهم بمركز رعاية المفقولة وقد بلغ عدد الأطفال المنحدرين بأسر حاضنة بنهاية عام ٢٠١٠م (٢٢٦) طفلاً وبلغ عدد الأطفال بمركز رعاية المفقولة (١٤٣) طفلاً، فيما تبلغ عدد دور الحضنة بالسلطنة (٩٧) داراً حتى النصف الأول من عام ٢٠١٢م وهي مؤسسات اجتماعية تقدم خدماتها للأطفال من فئة ستة شهور إلى ثلاث سنوات ونصف السنة، كما بلغ عدد أركان الطفل حتى العام الدراسي (٢٠١٠/٢٠١١م) (٥٧) ركناً وهي مؤسسات اجتماعية تعليمية تطوعية تتبع جمعيات المرأة العمانية وتقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية والترفيهية لمرحلة ما قبل المدرسة وتستقبل الأطفال من ثلاث سنوات ونصف إلى خمس سنوات.

وتدار بيوت نمو الطفل من قبل لجان أهلية وتقوم بتقديم الخدمة التعليمية والتربوية للأطفال القرى البعيدة والتي لم تتوفر فيها الخدمات التعليمية للمرحلة العمرية (ثلاث سنوات ونصف إلى خمس سنوات ونصف) بلغ عددها حتى نهاية العام التأهيلي (٢٠١٠/٢٠١١) ١٢ بيتاً. وفي إطار برنامج التعاون المشترك مع منظمة اليونيسيف تم إصدار منهاج لدور الرعاية النهارية بالسلطنة، ويعتبر مشروع قانون الطفل من المشاريع الطموحة الضامنة لحقوق الطفل المدنية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية، والذي يمكن الجهود في تعديل القوانين، ويتضمن مشروع قانون الطفل الحقوق المدنية والصحية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والإعلامية للطفل.

ويهدف تحسين نوعية الحياة لكبار السن بما يتناسب مع احتياجاتهم ومتطلباتهم الفعلية في بيئتهم وداخل نطاق أسرهم، تم تدشين البرنامج الوطني لرعاية المسنين (الرعاية المنزلية)، والذي يستهدف كل فرد يتجاوز الستين عاماً وذلك من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية للمسنين وهم بين أهلهم وذوهم بما يزيد الترابط الأسري ويحفظ كرامة المسن، وتوفير البديل المناسب للأمر التي لديها مسن يعاني من أمراض مزمنة ولا يرغبون في إيداعه في المؤسسات الصحية أو الاجتماعية.

وبدورها تعمل الجمعيات المهنية على تعزيز الوعي والترابط المهني بين منتسبيها والعمل على الرقي بالمهن التي أشهرت من أجلها هذه الجمعيات وقد بلغ عددها حتى نهاية مارس ٢٠١٢م، (٢٧) جمعية مهنية، هذا إلى جانب الأندية الاجتماعية التي تعنى بالجاليات والتي بلغ عددها حتى نهاية مارس ٢٠١٢م (١٤) نادياً بقروعه.

استهدف قطاع الشبان الاجتماعي والمساعدات تحسين المستوى المعيشي للأسر المحتاجة وتوفير خدمات نوعية لأسر الشبان الاجتماعي.

تعمل الجمعيات المهنية على تعزيز الوعي والترابط المهني بين منتسبيها والعمل على الرقي بالمهن التي أشهرت من أجلها هذه الجمعيات وقد بلغ عددها حتى نهاية مارس ٢٠١٢م، (٢٧) جمعية مهنية.



الرياضة

يعكس الاهتمام السامي لجلالة السلطان المعظم بقطاع الشباب الحرص الكبير على الارتقاء بهذه الشريحة الهامة من المجتمع العُماني لتضطلع بدورها في البناء، وأولت السلطنة الأنشطة الرياضية المتعددة جل اهتمامها وعنايتها، ووجد الرياضيون الدعم والمساندة لبلوغ منصات التتويج والتفوق في مختلف المجالات الرياضية.

فتواصل مع الدعم الذي تلقاه الرياضة العمانية من لدن جلالة السلطان المعظم باعتبار أن الاهتمام بالرياضة والشباب، وجه آخر من أوجه التنمية، وصورة من صور بناء الإنسان العُماني، استبشرت الرياضة العمانية خيراً بتوجيهات جلالتة خلال العام ٢٠١١م، القاضية بدعم وتعزيز المخصصات المالية لمختلف الهيئات الرياضية من اتحادات وأندية ولجان من أجل توسيع مجالات أنشطتها وتعزيز قدراتها على ربط الصلة مع مجتمعي المحيط استجابة لتطلعات الشباب خلال المرحلة القادمة.

وشملت توجيهات جلالتة دعم أنشطة اللجنة الأولمبية العُمانية بما يمزج حضور المنتخب الوطنية في مختلف المحافل الدولية، ودعم الاتحادات الرياضية وكذلك رفع مستوى الدعم السنوي للأندية لتحفيزها على إدخال

أنشطة رياضية واجتماعية وثقافية تفي بمتطلبات فئات المجتمع مع رفع مستوى تشغيل وصيانة الأندية. كما صدرت الأوامر السامية لجلالة السلطان المعظم في ٢٩ فبراير ٢٠١٢م بتكريم لاعبي المنتخب الوطني الأول لكرة القدم وجهازه الفني والإداري وذلك بعد تأهل المنتخب إلى الدور النهائي في التصفيات المؤهلة لكأس العالم ٢٠١٤م، بالبرازيل، وتقضل جلالتة كذلك باعتماد مبلغ وقدره مليوناً ريالاً عُمانيّاً بإضافته للموازنة المخصصة لإعداد المنتخب للمرحلة القادمة في هذه البطولة.

وقد حفل عاماً ٢٠١١م و٢٠١٢م في طياتهما بالعديد من الانجازات الرياضية الخارجية وفي الرياضات الجماعية والفردية، فقد سجلت منتخبات السلطنة في مختلف

أولت السلطنة الأنشطة الرياضية المتعددة جل اهتمامها وعنايتها، ووجد الرياضيون الدعم والمساندة لبلوغ منصات التتويج والتفوق في مختلف المجالات الرياضية.

حفل عاماً ٢٠١١م و٢٠١٢م في طياتهما بالعديد من الانجازات الرياضية الخارجية وفي الرياضات الجماعية والفردية، فقد سجلت منتخبات السلطنة في مختلف الفئات مراكز متقدمة في مشاركتها الخارجية.



من مشاركات المنتخب الوطني
لكرة القدم في التصفيات
للمؤهلة لكأس العالم لعام
٢٠١٤م.

اللعيات مراكز متقدمة في دورة الألعاب العربية التي أقيمت في ديسمبر ٢٠١١م بالدوحة، وحقق المنتخب الوطني لألعاب القوى خمس ميداليات متنوعة، كما حقق المنتخب الوطني للطائرة الشاطئية المركزين الأول والثاني واستحق بذلك الميداليتين الذهبية والفضية في نهائي عماني خالص، وحقق منتخبنا الوطني للرماية ٨ ميداليات متنوعة، فيما حصل المنتخب الوطني للشس ثلاث ميداليات متنوعة، وفاز المنتخب الوطني للقوسية بالمركز الثاني في مسابقة قوة العمل، واستطاع الرياح سهيل الكبيسي من المنتخب الوطني لرفع الأثقال تحقيق الميدالية الذهبية في وزن ٥٦ كيلوجراماً.



الشباب العماني ومشاركة بارزة
في المحافل الرياضية المختلفة.

وفي البطولة الآسيوية التي أقيمت باليابان في ديسمبر ٢٠١١م، استطاع المنتخب الوطني للقوة البدنية تحقيق ١١ ميدالية متنوعة، كما استطاع منتخب اختراق الضاحية المشارك في بطولة مجلس التعاون الخليجي للعموم والشباب والناشئين والتي أقيمت بمملكة البحرين الحصول على الميدالية الفضية في فئة الناشئين والميدالية البرونزية في العموم والشباب.

وتوج منتخبنا الوطني الأولمبي لكرة القدم بكأس البطولة الخليجية للمنتخبات الأولمبية لكرة القدم والتي أقيمت بالعاصمة القطرية الدوحة في أغسطس ٢٠١١م، واستضافت السلطنة خلال الفترة من ٨ إلى ١٣ يوليو ٢٠١٢م نهائيات كأس العالم لكرة اليد الشاطئية، التي شارك فيها منتخبنا الوطني لكرة اليد الشاطئية بعد أن حقق المركز الثاني في بطولة آسيا لكرة اليد والتي أقيمت بمسقط في أكتوبر ٢٠١١م.

وحظت الطائرة الشاطئية العمانية عالياً خلال عام ٢٠١١م بتتويجها بالمراكز الأولى على المستوى العربي والخليجي، فعلى المستوى العربي حقق المنتخب الوطني لكرة الطائرة الشاطئية المركز الأول والميدالية الذهبية في البطولة العربية العشرين والتي أقيمت بالمملكة المغربية ليحافظ على اللقب للعام الثالث على التوالي، وعلى المستوى الخليجي توج منتخبنا الوطني للكرة الطائرة الشاطئية (ب) بلقب البطولة الخليجية السادسة عشرة التي اختتمت منافساتها بإمارة عجمان بدولة الإمارات العربية المتحدة

إنجازات عُمانية



حققت الخيالة السلطانية بشؤون البلاط السلطاني المركز الثالث في بطولة العالم للقدرة والتحمل ٢٠١٢ التي نظمها الاتحاد الدولي للفروسية (بايسن برك) ببريطانيا بمشاركة (١٥٤) فارسا من (٤٠) دولة من مختلف دول العالم.

وقد شارك في البطولة صفوة خيول القدرة والتحمل على مستوى العالم بعد أن اجتازت سباقات دولية تأهلت من خلالها لنهائي البطولة التي بلغت مسافتها (١٦٠) كيلومترا اشتملت على (٦) مراحل بلغت مسافة المرحلة الأولى (٣٨) كيلومترا والثانية (٢٩) كيلومترا والثالثة (٣٠) كيلومترا والمرحلة الرابعة بلغت مسافتها (٢٠) كيلومترا والخامسة (٢٣) كيلومترا أما المرحلة السادسة والأخيرة فبلغت مسافتها (٢٠) كيلومترا، وتنافس في البطولة (٢٩) فريقا مثلها (١١٦) فارسا على مستوى الفرق و(٣٨) فارسا على المستوى الفردي.

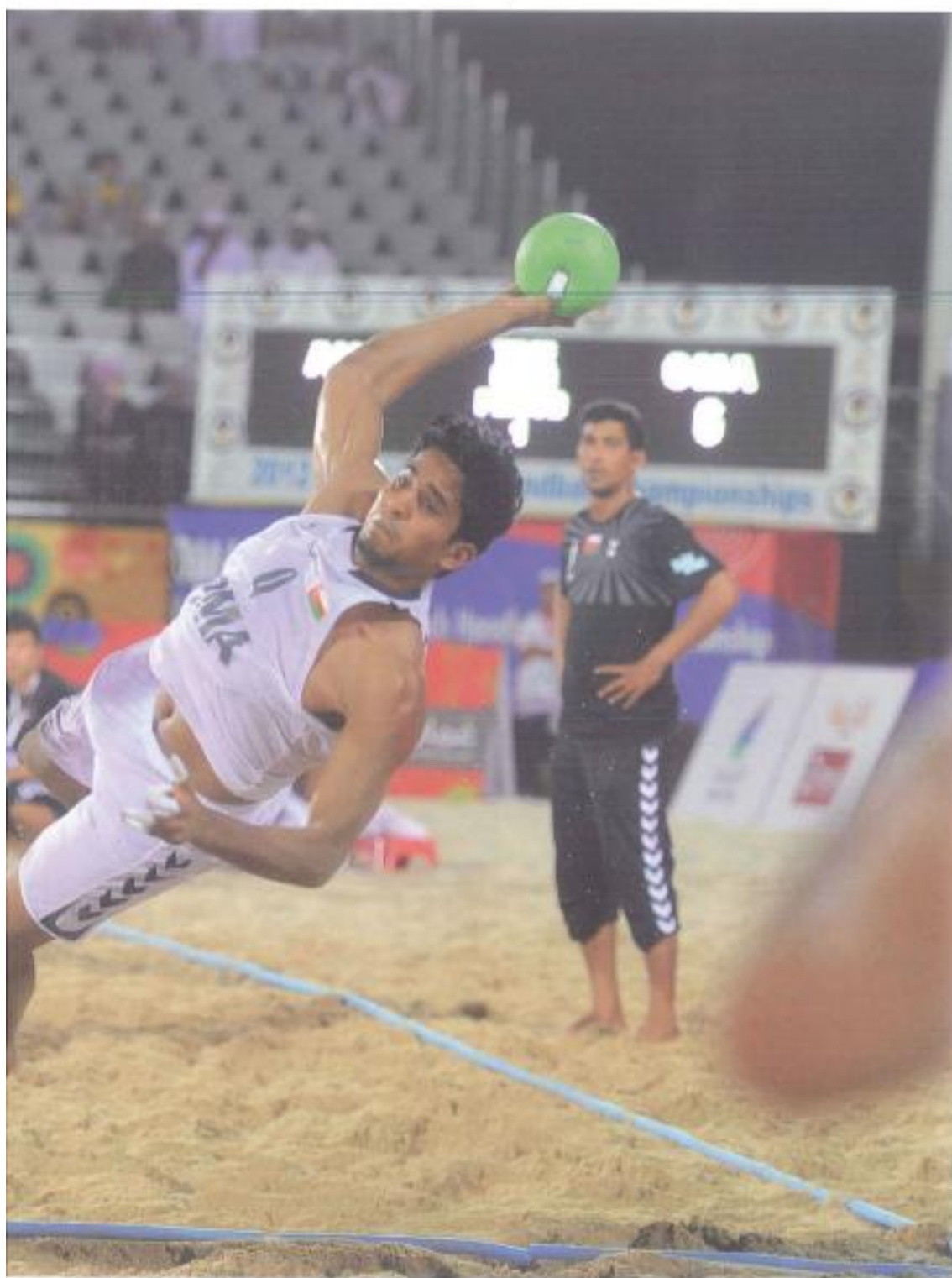
وجاء المنتخب (أ) بالمركز الثاني في نهائي عماني خالص.

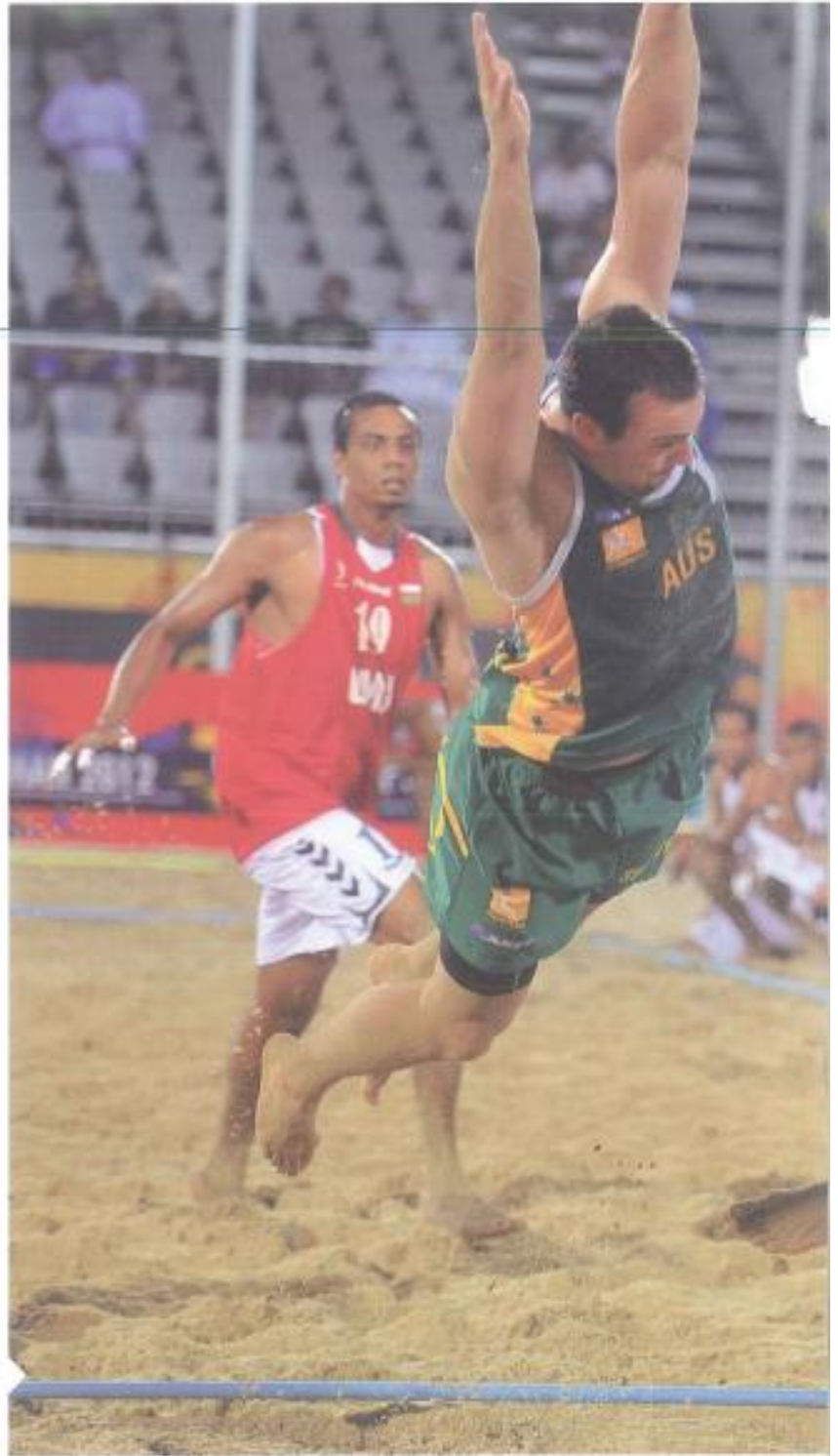
وفي دورة الألعاب العالمية الصيفية الثالثة عشرة للأولمبياد الخاصة والتي أقيمت باليونان في يوليو ٢٠١١م، تمكنت السلطنة من تحقيق ١٧ ميدالية ملونة منها ٣ ذهبيتين وفضية واحدة و١٣ ميدالية برونزية. ونال المنتخب الوطني لكرة القدم لذوي الإعاقة السمعية المركز الثاني والميدالية الفضية في مشاركته الأولى في بطولة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي أقيمت بمملكة البحرين في سبتمبر ٢٠١١م.

وحصل منتخبنا الوطني للسباحة الطويلة على المركز الأول في البطولة العربية للسباحة في المياه المفتوحة والتي أقيمت بجمهورية الجزائر خلال شهر أكتوبر ٢٠١١م، كما حقق منتخبنا الوطني للسباحة أثناء مشاركته في الدورة الأولى للألعاب الرياضية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي أقيمت بمملكة البحرين في أكتوبر ٢٠١١م على (٤) ميداليات ملونة.

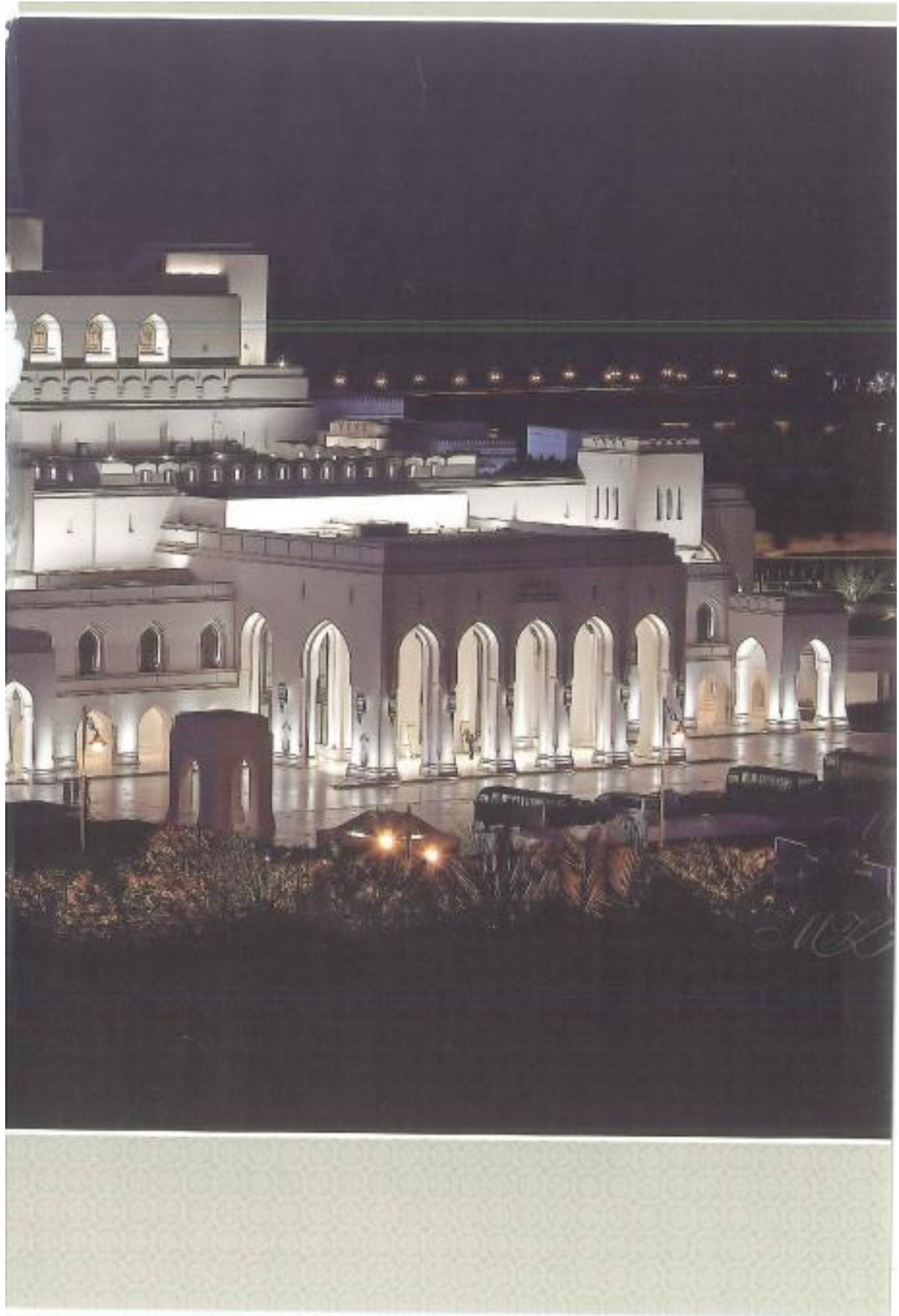
وحقق المنتخب الوطني للتنس المركزين الثاني والثالث في البطولة الخليجية للأشبال والناشئين تحت ١٦ سنة والتي أقيمت في دولة قطر في نوفمبر ٢٠١١م.

وحقق المنتخب الوطني لرفع الأثقال الميدالية الفضية في البطولة العربية لرفع الأثقال للناشئين والشباب والتي أقيمت في المملكة المغربية في سبتمبر ٢٠١١م. وحقق الاتحاد العماني لسباقات الهجن ٤ ميداليات (فضيتين وبرونزيتين) في بطولة دول مجلس التعاون الخليجي الأولى لسباقات الهجن والتي أقيمت في إمارة أبوظبي في نوفمبر ٢٠١١م.





جانب من فعاليات
نهائيات كأس العالم
لكرة اليد الشاطئية
التي أقيمت بالسلطنة.



التراث والثقافة والفنون.. نوافذ لوجه عُمان الحضاري

شكلت مفردات التراث والثقافة والفنون سمة مميزة وعلامة بارزة لمسيرة النهضة العمانية المباركة، وجاء الاهتمام بها، إدراكاً لقيمة الإسهام العماني في الحضارة الإنسانية، ولأهمية دور التراث والقيم والتقاليد العمانية الأصيلة في الحفاظ على أصالة الشخصية العمانية من ناحية وكركيزة لبناء الدولة العصرية من ناحية ثانية.

جاء إنشاء وزارة التراث والثقافة، ومؤسسات أخرى تعنى بالثقافة والفنون كمركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم، والجمعية العمانية للفنون التشكيلية، ومركز عمان للموسيقى التقليدية، والنادي الثقافي، والمنتدى الأدبي، وجمعية هواة العود، وجمعية التصوير الضوئي، علاوة على إنشاء ودعم الكراسي العلمية في الجامعات، والانفتاح على الثقافة والفنون الإنسانية بإنشاء دار الأوبرا السلطانية مسقط، ثم رصد جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب، تتويجا لتنهج اختطه جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم منذ بزوغ فجر النهضة المباركة، وباعتبار أن الثقافة والفنون والآداب هي روح النهضة، وأن البناء لا يستقيم ولا يعلو شأنه إلا بهما.

وقد أبرزت الخطوات التي تم قطعها على صعيد الاهتمام بالثقافة والفنون، والعناية بالتراث، وما صاحب ذلك من إنجازات ثقافية وفنية على المستويات المحلية والعربية والدولية، إيمان جلالاته واهتمامه بالإنسان العماني وتقوية ملكاته الإبداعية، وتعميق وجدانه، ليمضي في طريق الرقي الإنساني إلى أفق أرحب، ومستقبل أسمى لتتواصل حلقات المساهمة العمانية عبر التاريخ في شتى مجالات الثقافة والفنون والآداب.

وفي هذا الإطار جاء تدشين جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب في ١٠ مارس ٢٠١٢م، والتي أنشئت بالمرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١١/١٨م) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١م، لتؤكد اهتمام المقام السامي لجلالة السلطان المعظم بالإنجاز الفكري

أبرزت الخطوات التي تم قطعها على صعيد الاهتمام بالثقافة والفنون، والعناية بالتراث، وما صاحب ذلك من إنجازات ثقافية وفنية على المستويات المحلية والعربية والدولية، إيمان جلالاته واهتمامه بالإنسان العماني وتقوية ملكاته الإبداعية.

جائزة السلطان قابوس
للتقافة والفنون والآداب
والتي أنشئت بالمرسوم
السلطاني الماسي رقم
(١٨ / ٢٠١١م) بتاريخ
٢٧ فبراير ٢٠١١م، تؤكد
اهتمام المقام السامي
لجلالة السلطان المعظم
بالاتجاه الفكري والعربي،
وتأكيداً من جلالتهم
للدور التاريخي لعمان
في ترسيخ الوعي الثقافي
باعتباره الحلقة الأهم
في سلم الرقي الحضاري
للإنسانية.

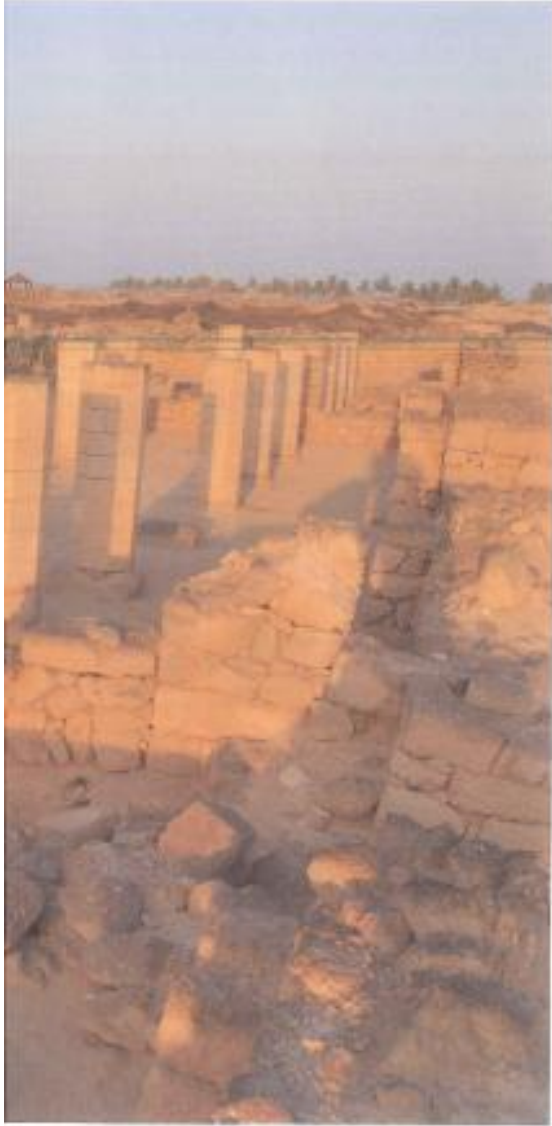
والمعربة، وتأكيداً من جلالتهم للدور التاريخي لعمان في ترسيخ الوعي الثقافي باعتباره الحلقة الأهم في سلم الرقي الحضاري للإنسانية، ودعمًا من جلالتهم للمتقنين والفنانين والأدباء المجيدين في السلطنة.

وفي ذات المسار، أسهمت وزارة التراث والثقافة ومكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية والمؤسسات الحكومية الأخرى المعنية بنشر الثقافة وصون التراث، بجهود ملموسة من أجل تحقيق استثمار نوعي لمفردات التراث والثقافة العُمانية، وتفتت برامج متواصلة لصون الآثار والحفاظ عليها، وأسهمت هذه المؤسسات في تشييد الساحة الثقافية العُمانية ببرامج وفعاليات متنوعة.

وقد وصلت وزارة التراث والثقافة ما بدأت به في الأعوام الماضية، من جهود في ترميم القلاع والحصون والحارات الأثرية، والنهوض بالمتاحف، والتقيب في مواقع عصور ما قبل التاريخ، كما أسهمت الوزارة بحراك فاعل على كل من المستوى المحلي والخليجي والعربي، من خلال تنفيذها أنشطة متنوعة تثرى الساحة الثقافية العُمانية كطباعة المخطوطات والإصدارات الحديثة إلى جانب إقامة أسابيع ثقافية توطن العلاقة مع الدول الشقيقة والصديقة، ودعمها للمواهب، وغيرها مما يندرج تحت مفهوم الثقافة الحديثة.

وبدوره يسهم مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية بحراك تراثي وثقافي، من خلال العناية بمواقع أرض اللبان في محافظة ظفار، وموقع سلوت الأثري في محافظة الداخلية، ومع هاتين المؤسستين الرسميتين يتعااضد العمل الثقافي العُماني الذي تقدمه مؤسسات رسمية أخرى كديوان البلاط السلطاني، وجامعة السلطان قابوس، ووزارة السياحة بما توليه من اهتمام كبير في تأهيل القلاع والحصون وتحويلها إلى مزارات سياحية ثقافية، وكذلك هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية والهيئة العامة للصناعات الحرفية، فلكلّهما إسهام سنوي فاعل في أشكال الثقافة العُمانية المتنوعة.





اهتمام بارز بالتراث

حظيت المواقع التراثية والثقافية بالسلطنة باهتمام بالغ وعناية كبيرة على كل المستويات، وسعت السلطنة للمحافظة عليها بالطرق والأليات العلمية والعملية التي تتنزم بالمواصفات العالمية، لما تحمله تلك المواقع التراثية من قيمة ثقافية وسياحية حيث تعكس مواقع التراث المنتشرة في كافة محافظات السلطنة تاريخاً وحضارة امتدت لمئات السنين.

ففي سياق تفعيل دور القلاع والحصون في إثراء الحياة الثقافية وإبراز التراث الحضاري بالسلطنة، تمضي جهود الترميم والصيانة قديماً، للحفاظ على هذه الآثار كمعالم ثقافية تراثية تخدم المجتمع المحلي والسائح في آن واحد، وقد تم في عام ٢٠١٢م، الانتهاء من أعمال الترميم في قلعة بهلاء، كما تم الانتهاء من عمليات الترميم في حصن المصنعة، وصيانة حصن بيت الملقح في ولاية بوشهر.

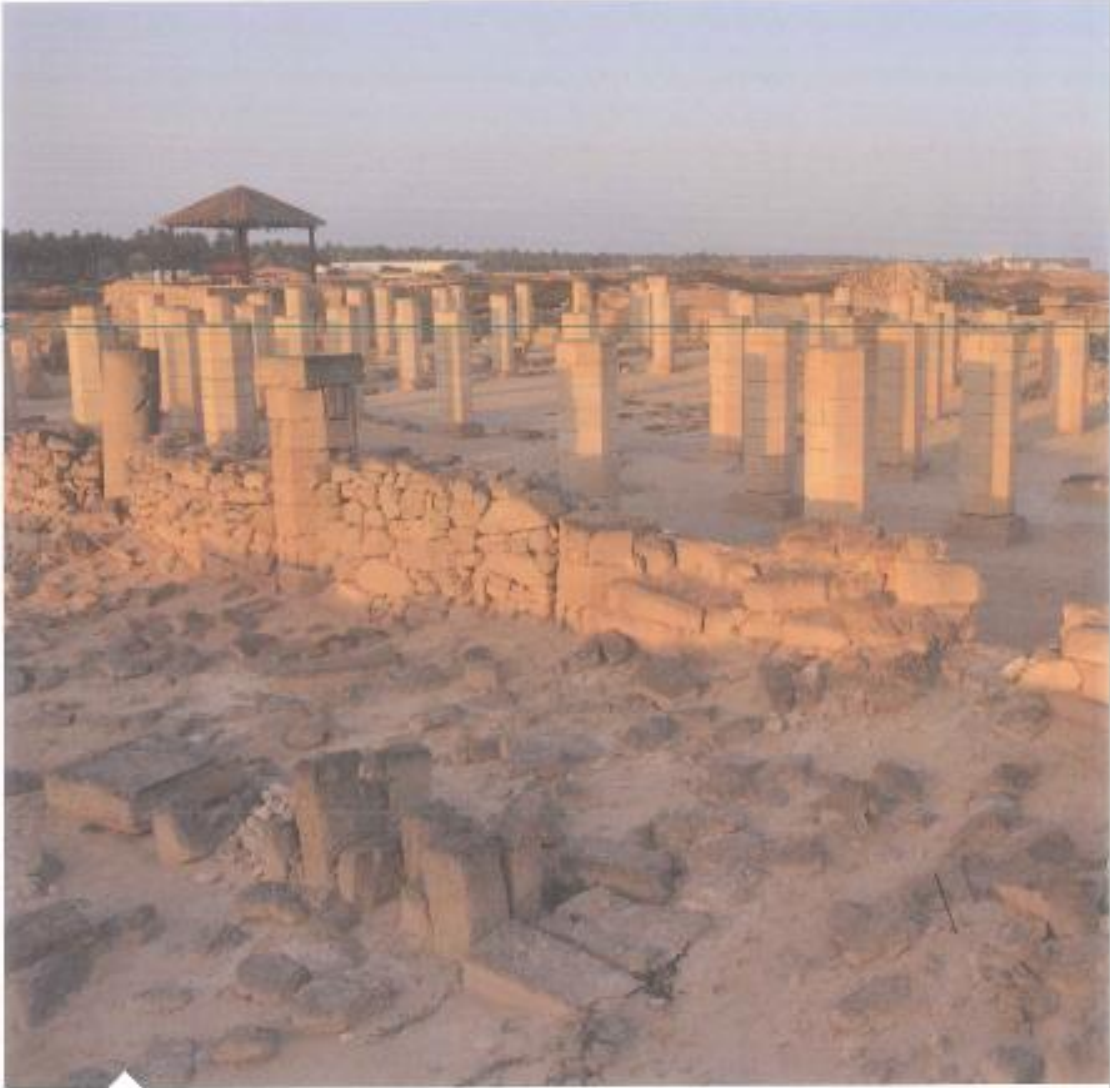
وفيما تم افتتاح المواقع التراثية التي انتهت أعمال ترميمها، كحصن سمائل وحصن العراقي وحصن الكمازرة وحصن بيت المراح وحصن مرباط، تواصلت عمليات الترميم والصيانة في عدة مواقع أثرية، سواء كانت مساجد أثرية أو قلاعاً وحصوناً أو أبراجاً، فقد تواصلت أعمال الترميم في حصن المدقين بولاية وادي بني خالد، وحصن الواصل بولاية بدة، وأعمال ترميم حارة السليف في ولاية عبري واستكمال أعمال الترميم في حصن أسود بولاية شناس، وصيانة قلعة الرستاق، كما تواصلت أعمال الترميم في مشروعي حارة البلاد بولاية منح وحارة البوسعيد بولاية



سعت السلطنة للحفاظ على المواقع التراثية بالطرق والأليات العلمية والعملية التي تتنزم بالمواصفات العالمية، لما تحمله تلك المواقع التراثية من قيمة ثقافية وسياحية.



تمضي جهود الترميم والصيانة قديماً، للحفاظ على هذه الآثار كمعالم ثقافية تراثية تخدم المجتمع المحلي والسائح في آن واحد.

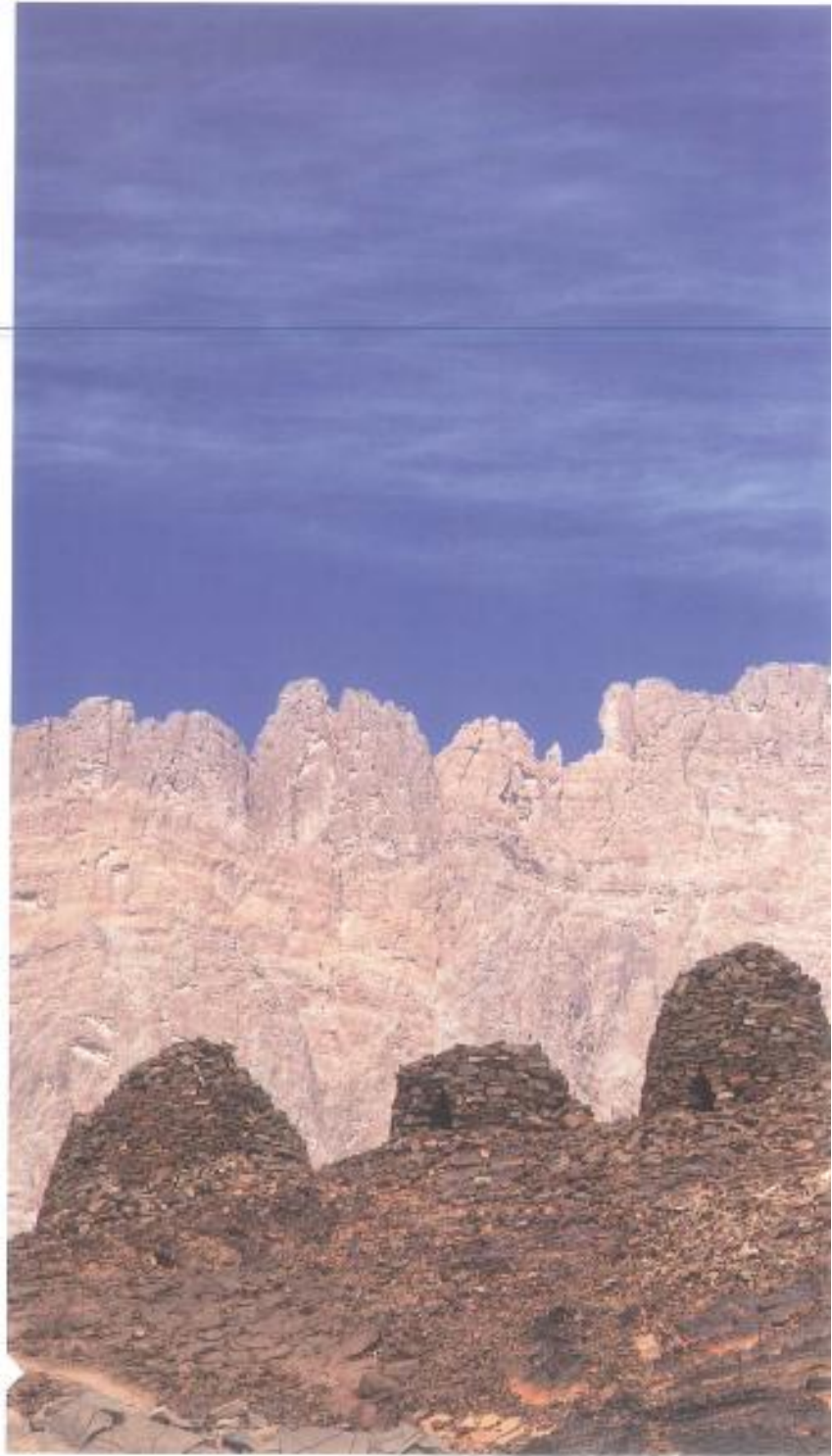


مواقع مدينة البليد الأثري
في محافظة طلفار.

أدم في محافظة الداخلية، وهما عبارة عن بيوت تتخللها أزقة، ويحيط بها سور به أبراج دائرية الشكل.

كما تواصلت أعمال المسح والتنقيب بمدينة قلعات التاريخية، وتم المسح الأثري بالتصوير الجوي، وشمل المقبرة الإسلامية الواقعة إلى الجنوب من ضريح بيبي مريم، وإظهار أسوار المدينة التاريخية، والطرق والممرات التي تخترق البيوت والمرافق الأخرى التي تحويها المدينة، كما تم إبراز الجدار المواجه للشارع العام والأبراج التي تتخلل بعض أجزائه، وتهدف الأعمال الأثرية في مدينة قلعات إلى الكشف عن أسرار هذه المدينة التاريخية العريقة، لجعلها رافداً من الروافد الثقافية والمباحية.





آثار من مقابر
«بيت يولاية»
عبري.



المتاحف نوافذ تطل على مناقب
الحضارة العُمانية القديمة
«متحف بيت الزبير».

المتاحف نوافذ الأمجاد :

تعتبر المتاحف نوافذ يطل من خلالها إنسان هذا العصر على مناقب الحضارة القديمة، مروراً بمسارها العابر يعقب التاريخ السياسي والاجتماعي والطبيعي والجيولوجي، وباعتبار هذه المتاحف نوافذ تطل على الحضارة القديمة.

وتشرف وزارة التراث والثقافة على عدة متاحف، منها متحف وزارة التراث والثقافة الذي افتتح في عام ١٩٧٩م ويعرض نماذج من الفصريات والسيوف والسفن التقليدية، ومتحف التاريخ الطبيعي الذي افتتح في عام ١٩٨٥م في مبنى الوزارة بالخوير، لإبراز الكنوز الطبيعية التي تزخر بها السلطنة، والحياة البرية بكائناتها وصحاريها وجبالها، إلى جانب قسم للأحفورات والمتحجرات، و«متحف الطفل» الذي افتتح عام ١٩٩٠ ليكون نافذة ثقافية وتعليمية يمرض مراحل تطور العلوم في مختلف المجالات بطريقة مبسطة، وفي عام ١٩٩٢م افتتح في مسقط «المتحف العماني الفرنسي»، ويضم وثائق تاريخية عن العلاقات التجارية بين السلطنة وفرنسا، وفي داخل قلعة صحرار افتتح عام ١٩٩٢م متحف يتناول الجوانب التاريخية للمدينة وعلاقاتها الثقافية والاقتصادية، وفي عام ٢٠٠٨م افتتح متحف السيد فيصل بن علي داخل مبنى وزارة التراث والثقافة، يضم قسماً للأسلحة التقليدية.

وهيما يتواصل العمل في إنشاء المتحف الوطني العماني، الذي يؤمل أن يسهم عند افتتاحه في الحفاظ على مكنونات التراث التاريخي العماني الذي يمتد لفترة تربو على ستة

يتواصل العمل في إنشاء
للمتحف الوطني العماني
الذي يؤمل أن يسهم عند
افتتاحه في الحفاظ على
مكنونات التراث التاريخي
العماني.



المتاحف تقدم لمحات وشواهد
من التاريخ العُماني قديماً
وحديثاً «متحف بوابة
مسقط».

آلاف عام وإبراز الأبعاد الحضارية والتاريخية والثقافية للسلطنة من خلال تعريف الزوار بما تمتلكه السلطنة من شواهد تاريخية متنوعة ونماذج هندسية معمارية ومخطوطات قيمة وأزياء تقليدية وفنون وموسيقى جميلة، وثقافة غزيرة، بالإضافة إلى التجليات المختلفة للفنون الحديثة.

كما تشرف وزارة الدفاع على «متحف قوات السلطان المسلحة»، الذي افتتح في عام ١٩٨٨م في قلعة بيت الفلج بروي، يضم مجموعة من المعروضات تحكي جوانب عسكرية مضيئة من التاريخ العُماني، ومنها الأسلحة التقليدية والحديثة وبعض الوثائق والمخطوطات، ومتحف «بوابة مسقط» الذي يطوف بالزائر حول المراحل المختلفة لتطور ونمو مدينة مسقط من ميناء تجاري إلى عاصمة مزدهرة، كما يقف شاهداً على آثار مسقط وتاريخها، وتشرف بلدية مسقط على متحف بيت البرندة، الذي يلخص تاريخ مدينة مسقط، وتقام في قاعاته معارض ودورات تدريبية، ويشرف مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية على متحف أرض اللبان في محافظة ظفار.

يشرف مكتب مستشار
جلالة السلطان للشؤون
الثقافية على متحف
أرض اللبان في محافظة
ظفار.

وتوجد متاحف خاصة مثل متحف بيت الزبير الذي افتتح عام ١٩٩٨م، ويضم مجموعة من المقتنيات والأزياء التي تمثل مختلف محافظات السلطنة، و«متحف غالية للفنون الحديثة»، الذي افتتح عام ٢٠١١م، ويحتوي على مجموعة من الغرف تمثل فكرة البيت القديم منذ بداية الخمسينيات وحتى أواسط المئتين.



علاقات وبرامج ثقافية ،

بهدف تعزيز وإبراز الجوانب الثقافية والتراثية بالسلطنة والتعريف بها في المحافل العربية والدولية، تسجل الجهات المعنية بالثقافة وجودها في العديد من الملتقيات والبرامج والأنشطة والفعاليات الثقافية الدولية، بالإضافة إلى دورها في إقامة هذه الفعاليات على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد تعمل كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بالمجالات الثقافية كوزارة التراث والثقافة ومركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم والمندى الأدبي والنادي الثقافي والجمعيات العمانية المعنية بمختلف المجالات الثقافية (الكتاب والمعرض والسينما والصحفيين... الخ)، على المشاركة في الفعاليات والأنشطة الثقافية التي تقام داخل وخارج السلطنة، وتعزيز التواصل الدائم مع المثقفين والأدباء والكتاب العمانيين والعمل على تشجيعهم من خلال طباعة وإصدار نتاجهم الأدبي بالإضافة إلى مشاركتهم في الفعاليات والأنشطة الثقافية داخل السلطنة وخارجها.

كما تعمل السلطنة على تعزيز التواصل الثقافي مع الدول الشقيقة

والصديقة، فعلى المستوى الاقليمي تشارك السلطنة أشقاءها بدول مجلس التعاون في إعداد وتنفيذ البرامج الثقافية الخليجية المشتركة، والمشاركة في اللقاءات التي من خلالها يتم تدارس ووضع الخطط اللازمة لسيرورة العمل الثقافي بدول مجلس التعاون.

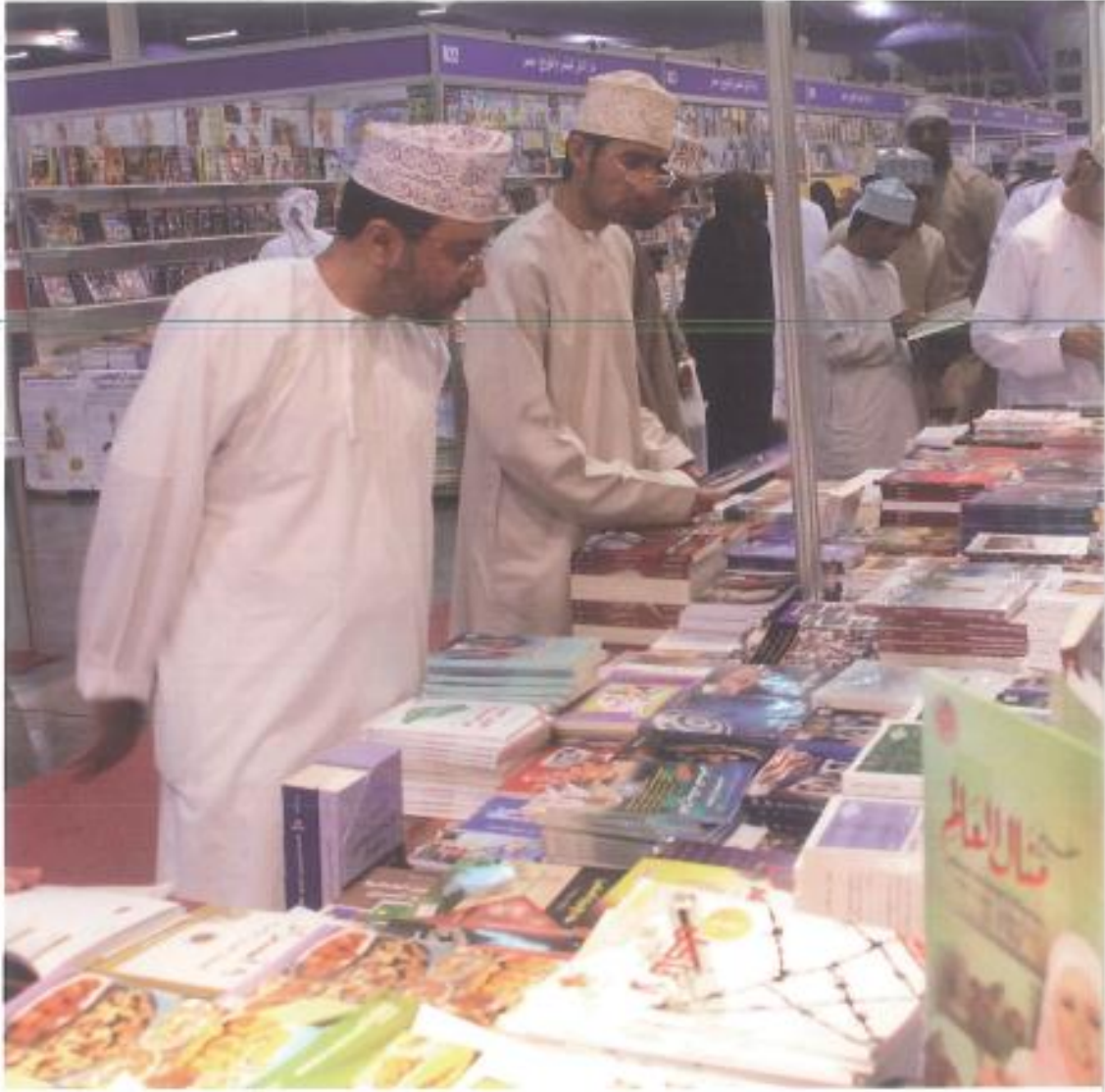
وفيما يتعلق بالعلاقات الثقافية بين السلطنة والدول العربية والأجنبية، فقد وقعت السلطنة العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية ذات الصلة بالمجال الثقافي مع العديد من الدول العربية والأجنبية، وحرصت على التعاون الثقافي والتراثي مع كافة المنظمات العربية والدولية.



مثل معرض مسقط الدولي للكتاب واحداً من أهم معارض الكتاب في المنطقة. وشهدت الدورة السابعة عشرة من المعرض والتي أقيمت في فبراير ٢٠١٢ مشاركة أكثر من خمسمائة دار نشر من ثلاث وعشرين دولة عربية وأجنبية.



وقعت السلطنة العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية ذات الصلة بالمجال الثقافي مع العديد من الدول العربية والأجنبية، وحرصت على التعاون الثقافي والتراثي مع كافة المنظمات العربية والدولية.



معرض مسقط الدولي للكتاب
واحد من أهم معارض الكتاب
في الوطن العربي.

معارض الكتاب والأيام الثقافية :

مثل معرض مسقط الدولي للكتاب، واحداً من أهم معارض الكتاب في المنطقة، وشهدت النورة السابعة عشرة من المعرض والتي أقيمت في فبراير ٢٠١٢م، مشاركة أكثر من خمسمائة دار نشر من ثلاث وعشرين دولة عربية وأجنبية، وضم بين جنباته عشرات الآلاف من الإصدارات، وكان للمكتبات ودور النشر العمانية نصيب كبير من المشاركة. وعلى صعيد المشاركات الخارجية، تشارك السلطنة ممثلة بوزارة التراث والثقافة في معارض الكتاب الخارجية سواء بالندول العربية أو الأجنبية حيث تشارك كل عام في أكثر

من (٢٢) معرضاً للكتاب، من أهمها معرض القاهرة الدولي للكتاب، معرض أبوظبي، الرياض، لندن، أمريكا، وفرانكفورت.

وتصنف السلطنة ضمن أكثر الدول العربية حضوراً ومشاركة في الفعاليات والبرامج الثقافية بمختلف دول العالم.

وفي إطار التعريف بتراث وثقافة السلطنة وبحضارتها التاريخية وما تشتهر وتتميز به عن باقي الثقافات الأخرى، يتم سنوياً إقامة أيام ثقافية عمانية خارج السلطنة، تشمل على معارض للمخطوطات العمانية والفضيلات والخمط العربي والصور الفوتوغرافية ومجسمات للقلاع والحصون العمانية والسفن العمانية التقليدية وعرض حي للأزياء العمانية والحناء، وتصاحبها ندوات ثقافية يشارك فيها عدد من الباحثين والمفكرين العمانيين والأجانب.

توثيق الموروث الثقافي العماني

من منطلق أهمية الفنون الشعبية، وضرورة توثيق هذا الإرث القيم وحفظه من الزوال، عملت وزارة التراث والثقافة على توثيق وطباعة هذا الموروث الثقافي العماني ونشره، باعتبار أن ذلك يساهم في نقل المعارف والثقافات العمانية الأصيلة من جيل إلى جيل.

ويتم حفظ وتوثيق الفنون الشعبية العمانية بهدف الحفاظ عليها من الاندثار، من خلال برنامج إعادة تسجيل الفنون العمانية وذلك بشكل يتناسب وروح العصر الذي نعيشه، كما تمت المباشرة في مشروع لتوثيق الفنون الموسيقية من خلال الرجوع إلى مصادرها الأصلية وإعادة تسجيلها بشكل واضح وتدوين إيقاعاتها وتيمها اللحني بالإضافة إلى عروضها الموسيقية والشعرية، ويشمل هذا المشروع جميع محافظات السلطنة، ومن المؤمل بانتهاء المشروع إنجاز موسوعة موسيقية لمختلف الفنون العمانية، متاحة للباحثين كمرجع علمي متكامل يضم اللحن والكلمة والإيقاع الموسيقي للفنون الشعبية العمانية.

مهرجانات فنية متخصصة

أولت السلطنة المسرح اهتماماً خاصاً في سياق اهتمامها بالمفردات والفنون الثقافية، باعتباره تراثاً إنسانياً خالداً وثقافة لا تنضب، ويتم التعامل مع المسرح العماني من خلال الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً.

وفيما استضافت السلطنة في سبتمبر ٢٠١٢م، مهرجان المسرح الخليجي، شهد المهرجان المسرحي العماني الرابع، منافسة بين ثماني فرق مسرحية أهلية تعمل تحت إشراف وزارة التراث والثقافة، قدمت ثمانية عروض مسرحية مختلفة.

وشكل مهرجان الأغنية العمانية التاسع الذي أقيم في شهر ديسمبر ٢٠١١م، وشارك فيه عشرة متسابقين، أحد أوجه الاهتمام بالأغنية العمانية، والأخذ بيد المواهب الفنية في هذا المجال.

تصنف السلطنة ضمن أكثر الدول العربية حضوراً ومشاركة في الفعاليات والبرامج الثقافية بمختلف دول العالم.

تمت المباشرة في توثيق الفنون الموسيقية من خلال الرجوع إلى مصادرها الأصلية وإعادة تسجيلها بشكل واضح وتدوين إيقاعاتها وتيمها اللحني بالإضافة إلى عروضها الموسيقية والشعرية.



تصوير وحفظ المخطوطات
العثمانية بأحدث الأجهزة
والتقنيات.

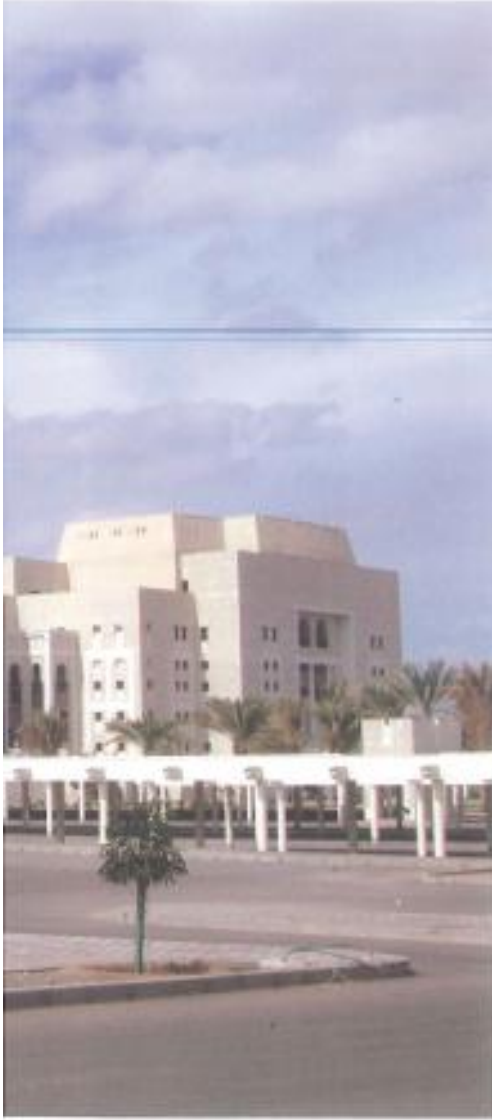
المنتدى الأدبي والنادي الثقافي،

طرح المنتدى الأدبي في برنامجه الثقافي السنوي عددا من الفعاليات تشمل مجموعة من الندوات الأدبية والفكرية وأسيات شعرية، فتحت جسور التواصل مع الأدب العماني.

وقد أقام المنتدى الأدبي خلال عام ٢٠١١م العديد من الفعاليات الثقافية، وواصل سلسلة الندوات التي يتم الاحتفاء فيها بالأعلام العمانيين من علماء وفقهاء وذلك بتقديم دراسات وبحوث حول إرثهم الفكري والعلمي، وفي هذا الصدد نظم المنتدى الأدبي في ديسمبر ٢٠١١م، ندوة (قراءات في سيرة الإمام ناصر بن مرشد اليعربي) والتي تعد الندوة العشرين في سلسلة ندوات الأعلام التي دأب المنتدى على إقامتها سنويا.

وواصل المنتدى الأدبي تقديم برنامجه حول المدن العُمانية، وخلال مسيرته طاف على ١٨ ولاية عُمانية، وكان آخرها (ندوة مرياط عبر التاريخ) التي أقيمت في شهر أكتوبر ٢٠١١م في ولاية مرياط وركزت على عدة محاور تناولت جغرافية ومكانة مرياط التاريخية وأيضاً الحياة الفكرية والعلمية برصد أعلام هذه المدينة من فقهاء وأدباء.

ويسهم النادي الثقافي بتنشيط الحركة الثقافية في السلطنة، من خلال البرامج التي يقدمها في موسمه السنوي، وذلك من خلال برنامج سنوي يقام في قاعة المحاضرات،



أو مجلس الاثنين، وذلك من خلال لجنة الأدب والإبداع التي حلت محل الأمر الثقافية، تتكفل اللجنة بتقديم برنامج ثقافي متوازن يلبي احتياجات المثقف، كما قام النادي بتنظيم فعاليات ثقافية متنوعة وعروض فيلمية قصيرة وتسجيلية، وحلقات عمل حول التراث الثقافي غير المادي، وغيرها من الأنشطة الثقافية المتنوعة.

دار الأوبرا السلطانية

تعتبر دار الأوبرا السلطانية دليلاً على الجهود التي يبذلها جلالة السلطان المعظم في دعم التنمية الثقافية في السلطنة، والتزام جلالة بالافتتاح على العالم عبر بوابة الفنون، وهي تكرم جهودها لدعم الحوار بين الثقافات عبر الفنون سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

واستهلكت دار الأوبرا السلطانية في سبتمبر ٢٠١٢م، برنامج موسميها الثالث الذي يستمر حتى إبريل من العام ٢٠١٢م، ويزخر بطيف متنوع من العروض الدولية ذات المستوى العالمي والمختارة بعناية من ست قارات، حيث يضم مجموعة متنوعة من عروض الأوبرا، والأوركسترا، والجاز، وعروض الأطفال، فضلاً عن عروض تحفي بالمرأة والتراث العربي.

مركز جامعة السلطان قابوس الثقافي

جاء إنشاء مركز جامعة السلطان قابوس الثقافي بناءً على الوعد السامي الذي تقض به جلالة في ختام حديثه الأبوي لأبنائه طلبة الجامعة، بقاعة المؤتمرات في الثاني من مايو عام ٢٠٠٠م.



تعتبر دار الأوبرا السلطانية دليلاً على الجهود التي يبذلها جلالة السلطان المعظم في دعم التنمية الثقافية في السلطنة، والتزام جلالة بالافتتاح على العالم عبر بوابة الفنون.

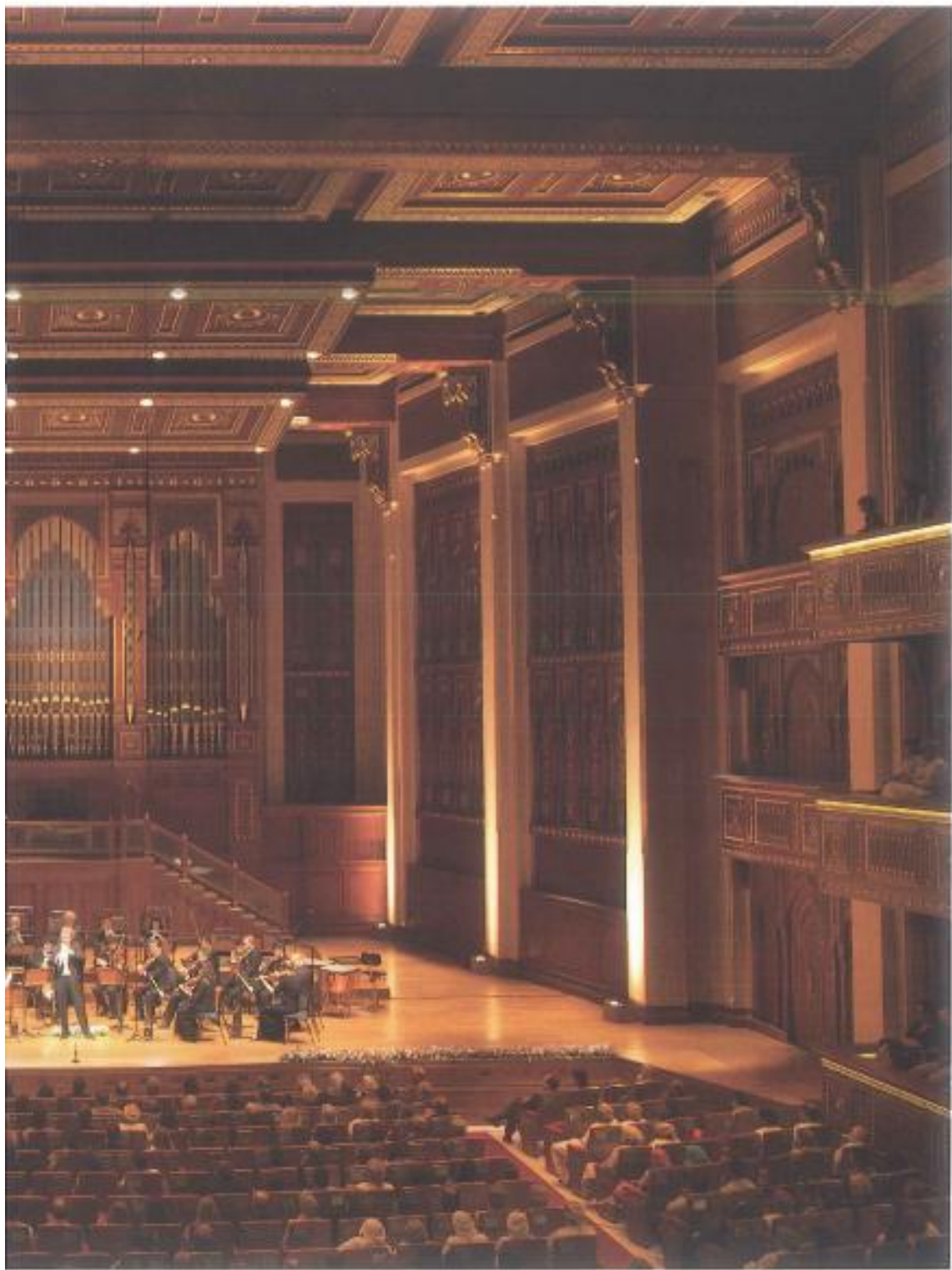


مركز جامعة السلطان قابوس الثقافي نقطة انطلاق تتجسد فيها الآمال ويتجدد من خلالها العلماء والإسهام بطريقة مباشرة في تطوير ونشر الثقافة العلمية والبحوثية في الجامعة، بشكل خاص، وفي السلطنة بشكل عام.

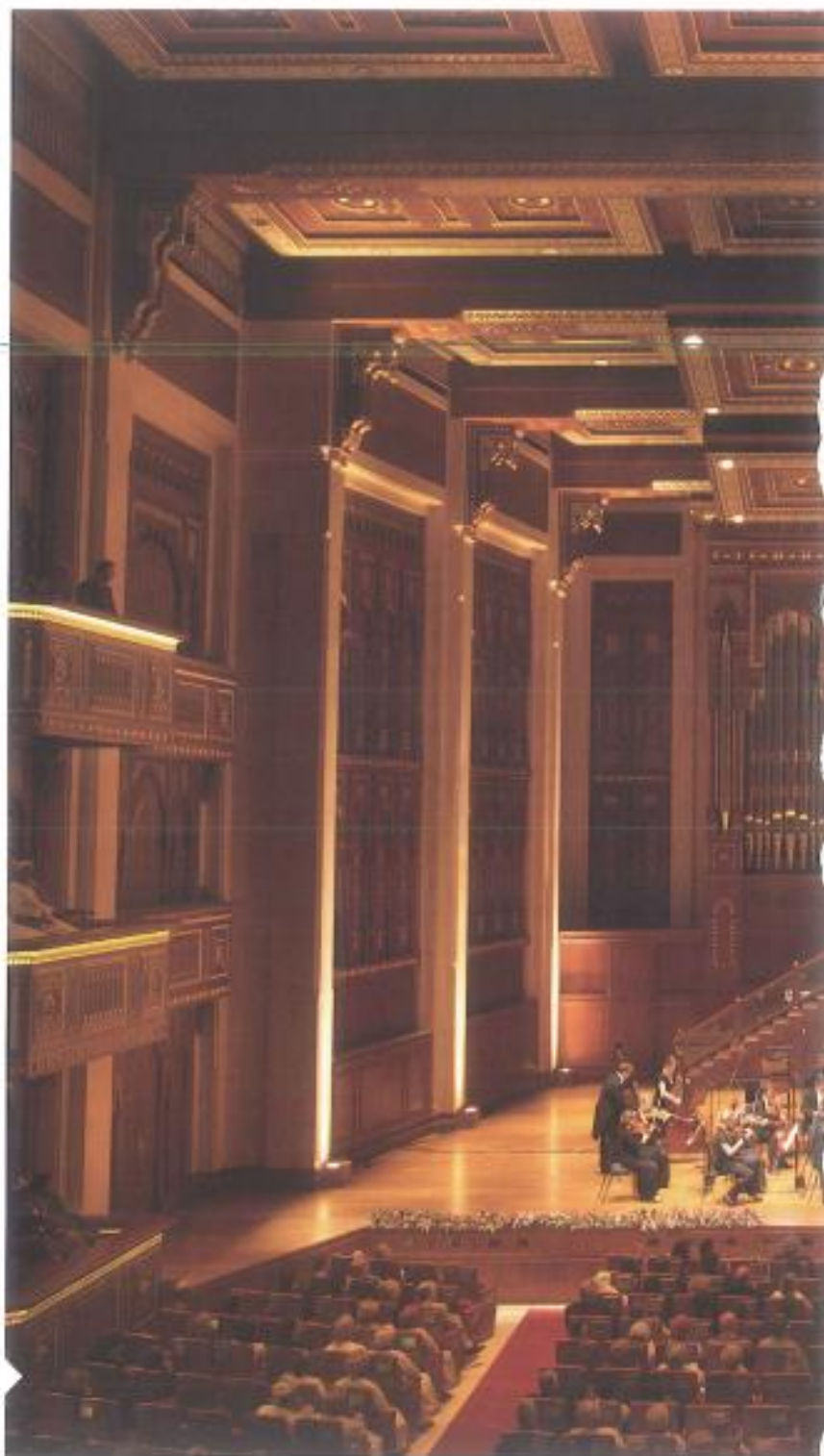


مركز جامعة السلطان
قابوس الثقافية.

وفد تشرخت جامعة السلطان قابوس في الثامن عشر من ديسمبر ٢٠١٠م، بالزيارة
اليومنة الثانية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وافتتاح مركز
جامعة السلطان قابوس الثقافي تحت رعايته السامية. ومثل المركز معلما آخر من معالم
جامعة السلطان قابوس، ونقطة انطلاق تتجدد فيها الآمال ويتجدد من خلالها العطاء
والإسهام بطريقة مباشرة في تطوير ونشر الثقافة العلمية والبحثية في الجامعة، بشكل
خاص، وفي السلطنة بشكل عام. ويتكون المركز من مبنى القاعة الرئيسية، التي تتسع
لحوالي خمسة آلاف شخص، ومبنى المكتبة الرئيسية، ومبنى مركز الدراسات الفمائية،
ومبنى قاعة الاستقبال ومدرج الفهم والباحات المرافقة.



دار الأوبرا السلطانية كرمست
جهودها لدعم الحوار بين
الثقافات عبر الفنون.



مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم

يشرف مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم الذي أنشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٥٢) في ١٩/٩/٢٠١٢م، ويتبع وزير ديوان البلاط السلطاني، على شؤون جوامع السلطان قابوس والأماكن الدينية، والمعاهد والمدارس وأموال الوقف التابعة للمركز، وعلى مراكز وكراسي السلطان قابوس الثقافية والعلمية خارج السلطنة.

كما يشرف المركز على الجمعية العمانية للفنون التشكيلية وجمعية هواة العود وجمعية التصوير الضوئي وغيرها من الجمعيات الفنية التابعة للمركز، ويدير شؤون جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب. ويقوم المركز بإعداد الدراسات والبحوث العلمية، وتنظيم المؤتمرات والندوات في المجالات المتعلقة بالثقافة والعلوم، ودعم وتشجيع إصدار المطبوعات في مجالات الثقافة والعلوم وتزويد المكتبات المحلية والإقليمية والدولية بها، وترجمة ونشر نتائج الفكر العماني إلى اللغات الأخرى الواسعة الانتشار، والعمل على رصد ومتابعة أهم الأعمال العلمية وترجمتها إلى اللغة العربية.

وفي سياق التعريف بالسلطنة وحضارتها وتقاضها وإبراز جهود أدائها في النتائج الثقافية والأدبية والفكرية، جاء تنظيم الأيام الثقافية العمانية بباريس بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في يناير ٢٠١٢م، بهدف المساهمة في مد جسور التعاون والتفاهم وإعلاء قيمة الحوار والسلام والمعرفة بين الحضارات والشعوب المختلفة. ووفق الرؤية السامية لجلالة السلطان المعظم، وخدمة للتفاهم والوثام الديني والحضاري وتيسير التواصل بين الثقافات الإنسانية، جاء تنظيم أسبوع التقارب والوثام الإنساني في فبراير ٢٠١٢م. ويعتبر هذا الأسبوع ملتقى لمجموعة منتقاة من كبار المفكرين والمثقفين والباحثين والأكاديميين على مستوى العالم، للتداول من أجل الخروج برؤى وأفكار ومقترحات تبرز مبدأ الوثام الإنساني.

الفنون الجميلة وهواة العود

تعد الجمعية العمانية للفنون التشكيلية التابعة لديوان البلاط السلطاني الواجهة الأولى للفنون البصرية في السلطنة، ومن خلالها تعبر كل أنواع الاتجاهات الفنية التي يزاولها الفنانون، كالرسم والتصوير، والنحت، والجرافيك، والخزف، وغيرها من الفنون. وقد أقامت الجمعية العديد من الفعاليات الفنية والأنشطة، تنوعت بين معارض فنية أكدت على نماء الفن البصري في السلطنة، كما أقامت الجمعية في مقرها الرئيسي بمسقط، وفرعها في محافظتي ظفار والبريمي العديد من الفعاليات التي تنوعت بين محاضرات، وندوات فنية، ومعارض شخصية وجماعية، وشاركت في فعاليات عربية وأجنبية.

وبأوامر سامية من جلالة السلطان المعظم، أصدر معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني في يوليو ٢٠١٢م، قراراً يقضي بإنشاء جمعية بسمي (جمعية التصوير الضوئي) بمستوى إدارة، ويتبع وزير ديوان البلاط السلطاني.

وجاء إنشاء الجمعية، كنتيجة للمصورين العمانيين لدورهم الملموس في إثراء حركة التصوير، وتشجيعاً لهم على إنجازاتهم المحلية والعالمية، وفي هذا الإطار واصل نادي



تعد الجمعية العمانية

للفنون التشكيلية

الواجهة الأولى للفنون

البصرية في السلطنة،

ومن خلالها تعبر كل أنواع

الاتجاهات الفنية التي

يزاولها الفنانون، كالرسم

والتصوير، والنحت،

والجرافيك، والخزف،

وبعضها من الفنون.



يعتبر مسرح حصن

القنح يولاً بركة،

ومسرح المروج في مدينة

سلالة بمحافظة

ظفار، مركزين ثقافيين

وتحتلان بركة الفن.



من عروض مسرح حصن
القليج.

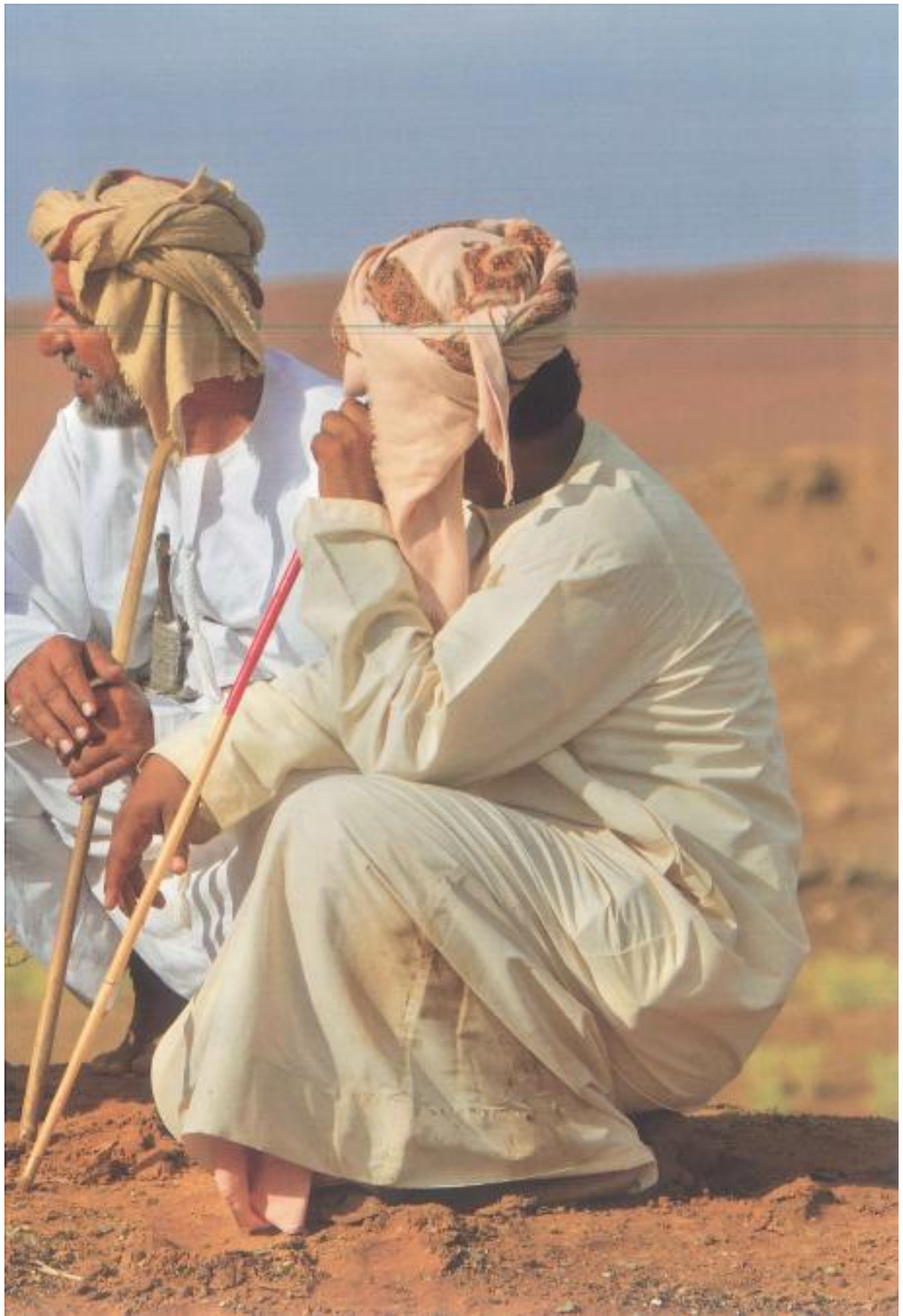
التصوير الضوئي انجازاته الدولية في عام ٢٠١٢م، في العديد من المحافل التي شارك فيها، ففي بينالي الأبيض والأسود الحادي والثلاثين ٢٠١٢م للاتحاد الدولي لفن التصوير الضوئي (الفياب)، حصل نادي التصوير الضوئي على الميدالية البرونزية، محافظاً على سجل مميز في تاريخ مشاركته بهذا البينالي، وسجل أعضاء النادي نتائج متقدمة على المستوى الفردي، تنوعت نتائجها بين الميدالية الذهبية والميدالية الفضية.

ولم يكتف نادي التصوير الضوئي بهذا الانجاز فقد اعقبه انجاز آخر، في بينالي الشباب الرابع والثلاثين للاتحاد الدولي لفن التصوير الضوئي (الفياب) في مارس ٢٠١٢م، حيث حقق النادي المركز الأول وكأس العالم في فئة تحت ١٦ سنة، وحقق أحد أعضائه المركز الأول والميدالية الذهبية في نفس الفئة على المستوى الفردي.

كما اقامت جمعية هواة العود التابعة لديوان البلاط السلطاني مجموعة من الفعاليات الفنية والمحاضرات التعريفية، شارك فيها موسيقيون وفنانون من داخل السلطنة وخارجها.

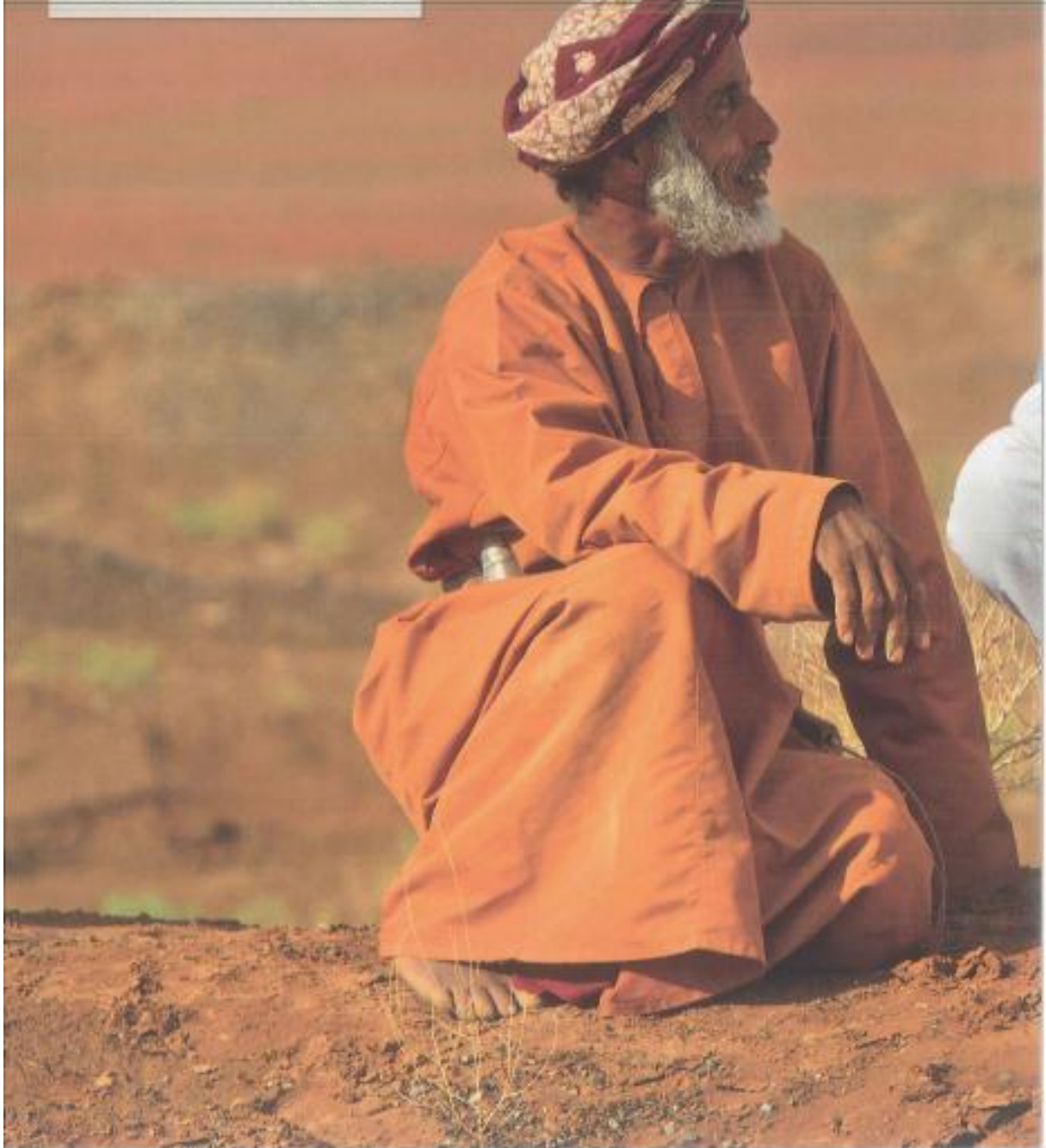
عروض الفليج والمروج

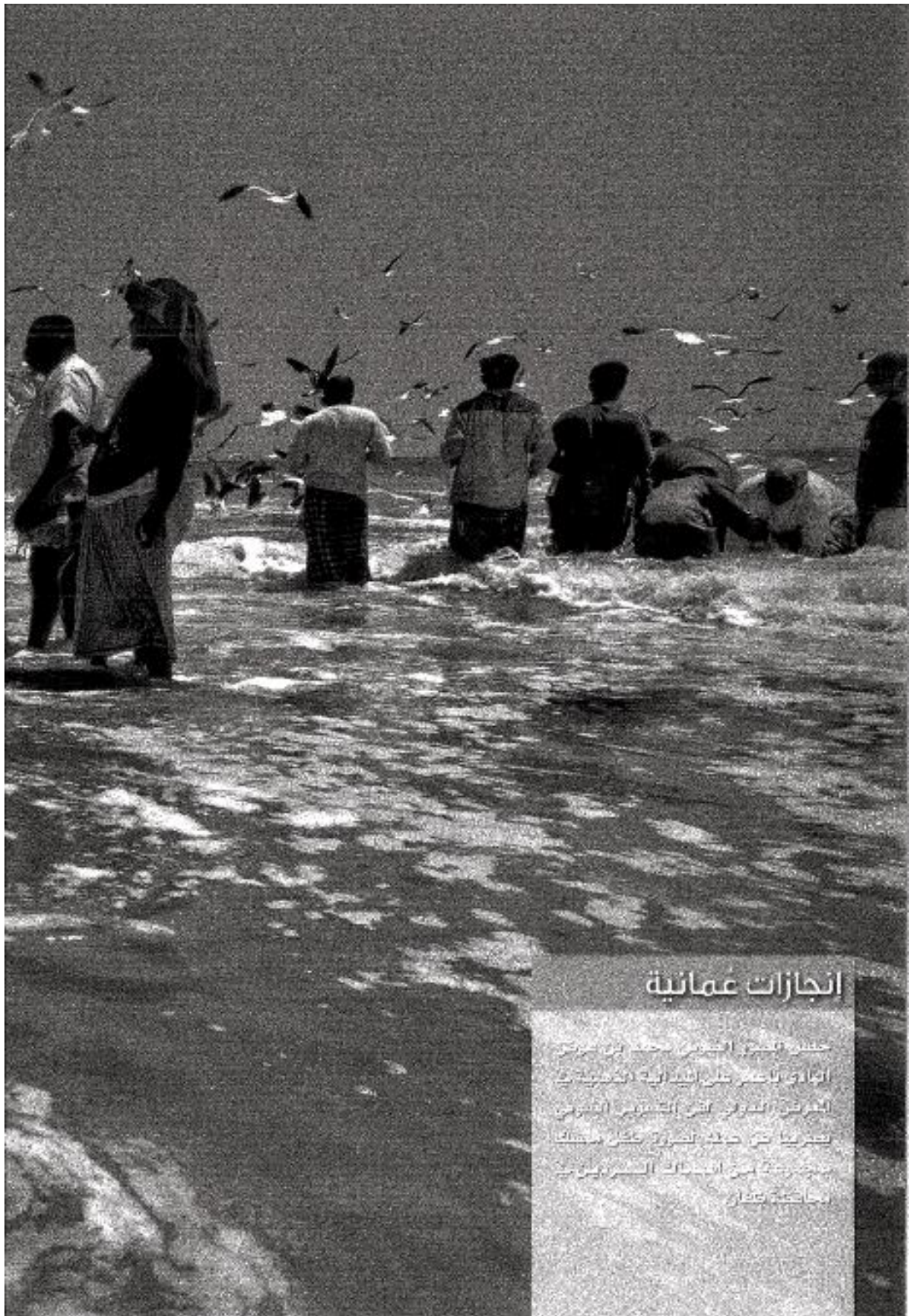
يعتبر مسرح حصن الفليج بولاية بركاء، ومسرح المروج في مدينة صلالة بمحافظة ظفار، مركزين ثقافيين يتحدثان بلغة الفن، تشرف على برامجهما السنوية وزارة السياحة، لتقديم أمسيات هنية تتلاقى بثقافة العالم، من خلال استضافة الفرق الموسيقية والفنية العالمية، وفي كل عام تقدم الوزارة باقة جديدة من العروض على كلا المسرحين التي تمتاز فيها إبداعات الفن بالأدب والموسيقى.



إنجازات عُمانية

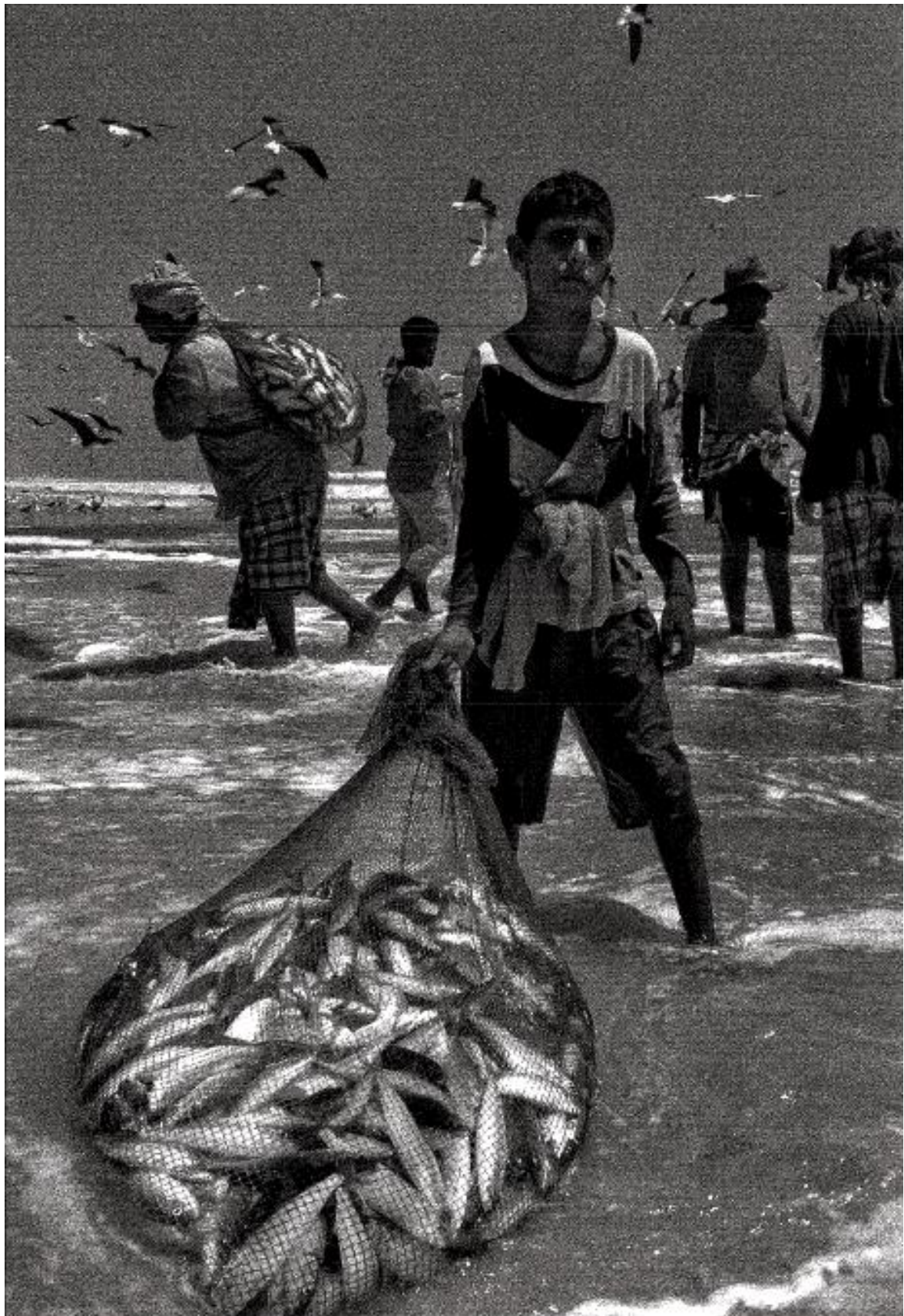
حصل القصر القروي ياسر بن ناصر
الكارسي على الميدالية الذهبية عن
صنوعه التي حلت عتار (مخاضة)
وحي عتار عن حديدية البادية يوم
طواف عتار وبتنوع التفتيح في
ولاية دولة محافظة عمان الشرقية.

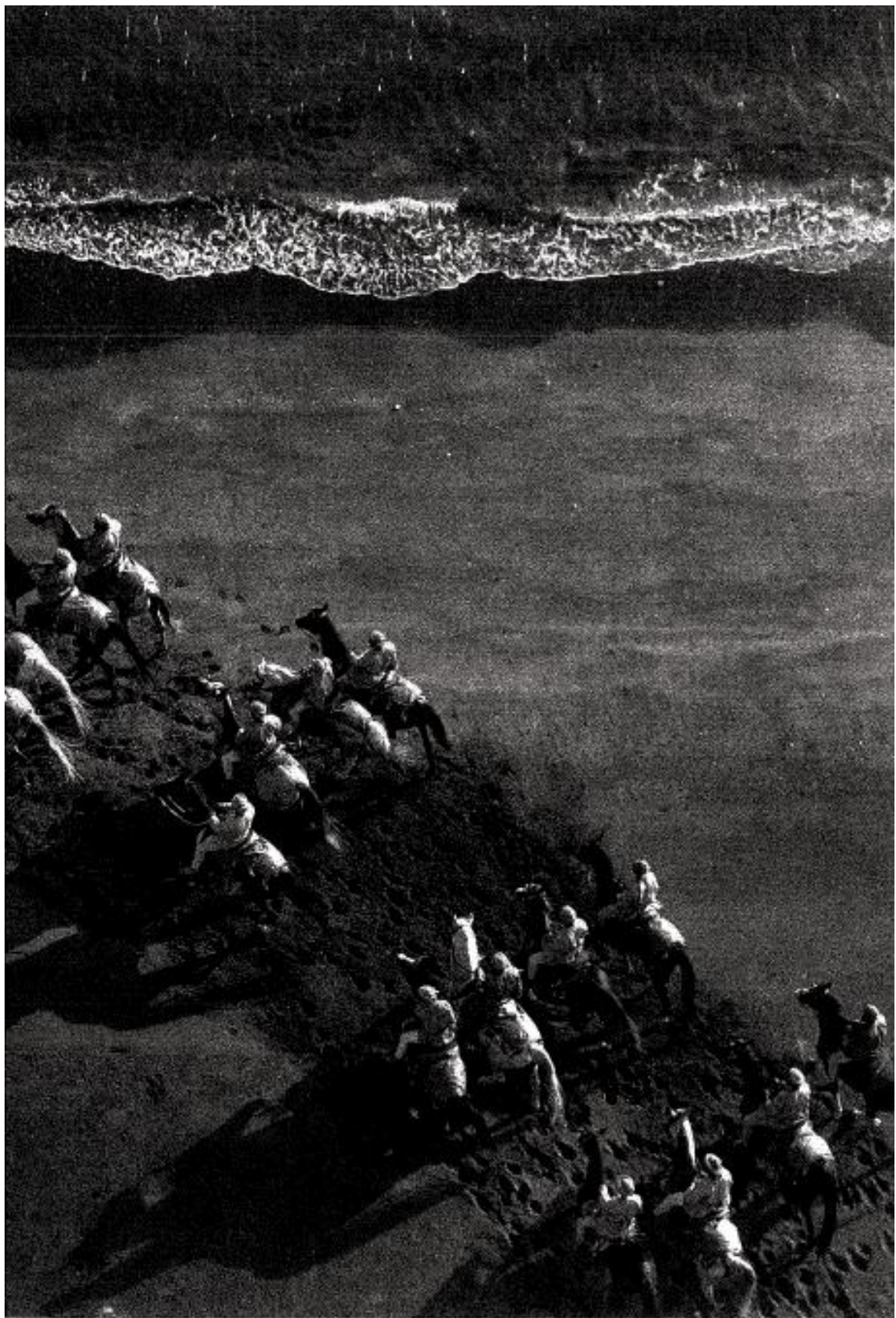


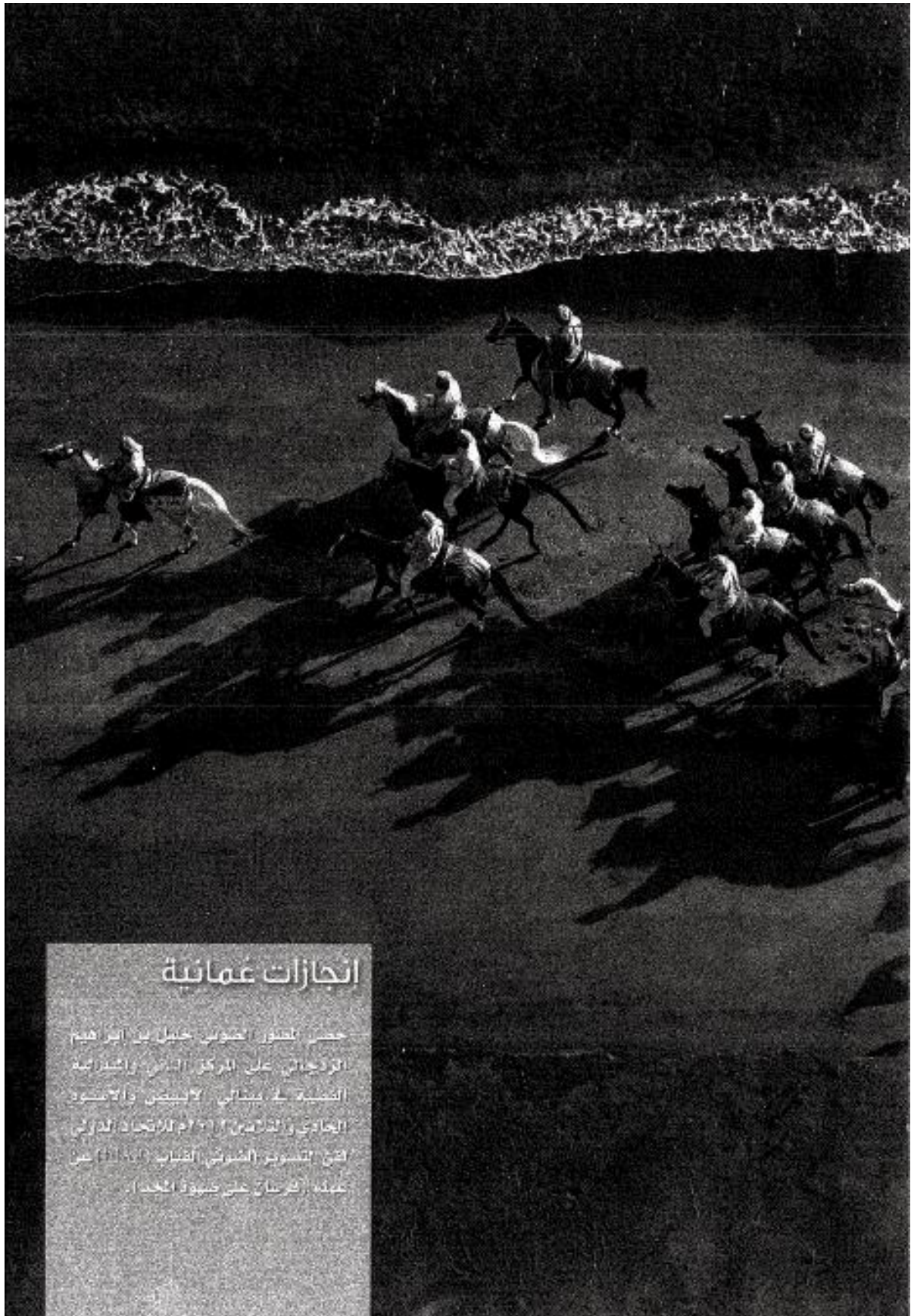


إنجازات عمانية

خلفه الأمير العبد المخلص
الهادي لأمر على أيد أمة
العرفان النور كثر التميز النور
يعتبرنا من حلة الفورة على ملك
بمجرد من انبعاث السرور
مخافة طار





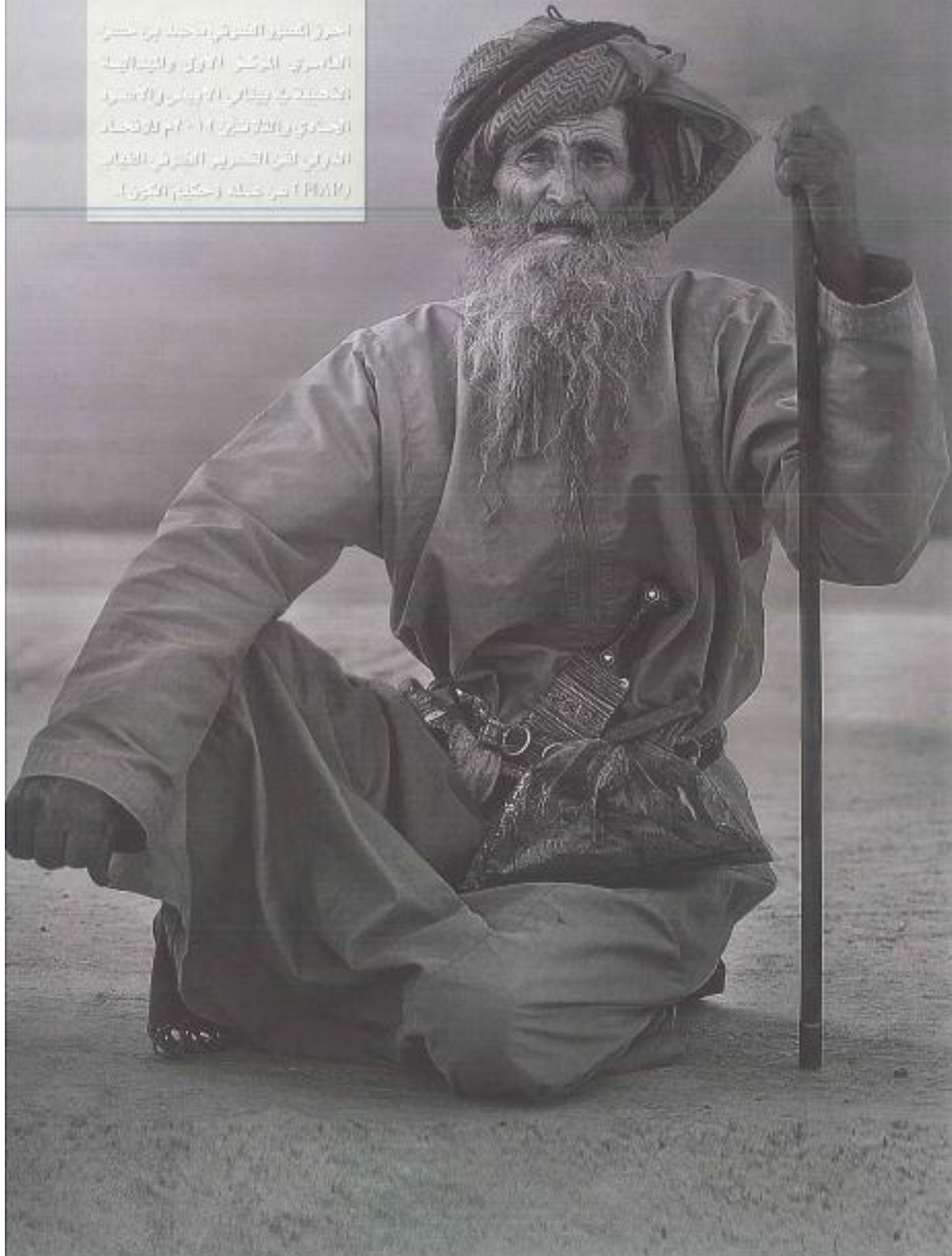


انجازات عمانية

حضر المصور الصحفي خليل بن البراهيم
الوحداني، على المركز الثاني، واستدركه
الضحية في ميداني الأبيض والأسود
البحري والفاصل ٢٠١٢م للاتحاد الدولي
للعن التسوية (الموسم الثاني) من
عمله، فوجئ على ضيق الخناق.

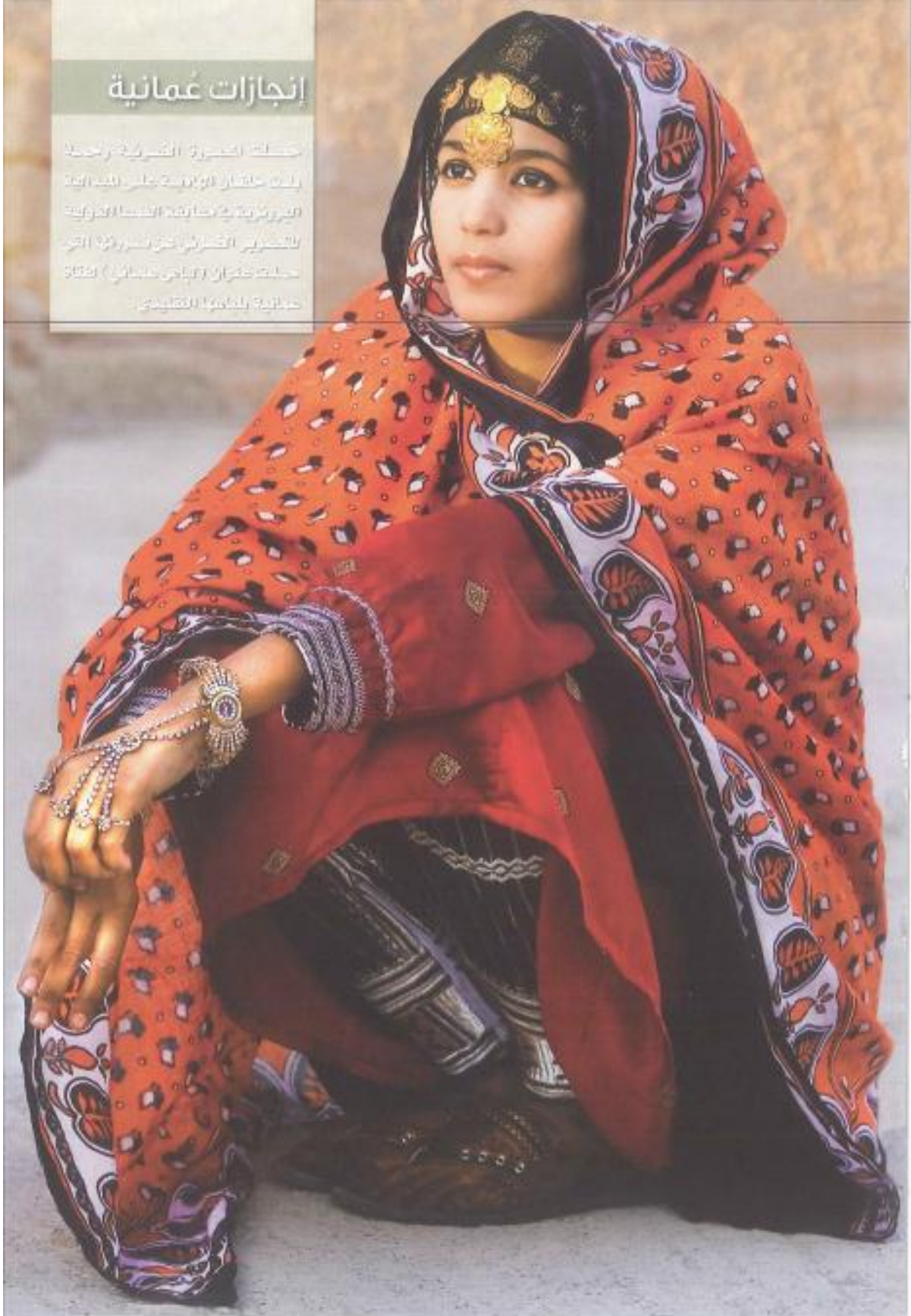
إنجازات عُمانية

استمر التسوية الشاملة، وحصدت
العامية الرشيد الموزع واليدوية
التجديدية، يتناول الإصدار الأخير
الوحدانية والالتزام (٢٠١١م) لتؤكد
الدولة الشريعة الشريعة الشريعة
(٢٠١٢م) حشد (حسين الكون).



إنجازات عُمانية

حلت العروبة القوية راحة
بلد حجاز الأربعة على المدينة
البرقية في عاصمة الهندوكية
بالصبر القوي، عروبة العروبة
حلت عمان (بهاج عمانية) في
حداثة بلادي التقليدية







التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية .. تطلعات كبرى للمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي

ركزت السلطنة خلال عام ٢٠١٢م على عدد من الأهداف الاقتصادية في مقدمتها المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي (بمعالج الاقتصاد الكلي القضايا الأساسية في الدولة ومن بينها التضخم ومعدل الباحثين عن عمل ويسعى إلى زيادة رفاهية المجتمع عن طريق تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتوفير فرص العمل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج المحلي والدخل القومي).

وسعت الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢م إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والإنفاق، وتوفير المزيد من فرص العمل أمام المواطنين، وإعطاء اهتمام أكبر للتعليم والتدريب، والمحافظة على معدل التضخم بنفس مستوياته لعام ٢٠١١، والاستمرار في تنفيذ استراتيجية التوسع الاقتصادي، ودعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية بما يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتوفير فرص العمل، واستكمال تنفيذ مشروعات البنية الأساسية كالطارات والموانئ والطرق.

وأولت السلطنة البعد الاجتماعي أهمية خاصة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة من مسيرة التنمية وتطلعات المجتمع وذلك من خلال تعزيز الإنفاق على التعليم والتدريب والتوظيف والصحة والإسكان والمياه وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وكذلك تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال توفير البيئة الاستثمارية المحفزة وتقديم التسهيلات والحوافز المادية والعينية والإجرائية وإنشاء مناطق صناعية جديدة، بالإضافة إلى التركيز من خلال الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة على إقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد من حيث الدخل المتولد وفرص العمل التي تتيحها.

وتلبية لهذه الأهداف بالإضافة إلى الالتزامات الإضافية المترتبة على القرارات المالية التي اتخذتها الحكومة خلال عام ٢٠١١م لتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين رفعت

● ● ●
للموازنة العامة للدولة لعام
٢٠١٢م سعت إلى تحقيق
التوازن بين الإيرادات
والإنفاق، وتوفير المزيد
من فرص العمل أمام
المواطنين، وإعطاء اهتمام
أكبر للتعليم والتدريب
والمحافظة على معدل
التضخم بنفس مستوياته
لعام ٢٠١١م.

السلطنة تقديراتها لحجم الإنفاق المتوقع في الخطة الخمسة الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥) لـ ٥٤ مليار ريال عماني مقابل ٤٢ مليار ريال عماني المقدر في بداية الخطة.

وقد بلغت جملة الالتزامات الإضافية المترتبة عن القرارات المالية التي اتخذتها الحكومة خلال السنة المالية ٢٠١١م تلبية للمتطلبات الاجتماعية كالتوظيف وزيادة الإنفاق على التعليم وتحسين الأوضاع المعيشية وصرف علاوة الباحثين عن عمل وعلاوة غلاء المعيشة وغيرها من الاحتياجات الأخرى المستجدة نحو ١١ مليار ريال عماني منها ٩ مليارات ريال عماني للمصروفات الجارية المدنية والأمنية ومبلغ ٢ مليار ريال عماني للمصروفات الإضافية.

الموازنة العامة لعام ٢٠١٢

قدرت الإيرادات العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢م بنحو ٨,٨ مليار ريال عماني مقابل ٧,٢ مليار ريال عماني في ميزانية السنة المالية ٢٠١١م بنسبة زيادة تبلغ ٢١٪، وتمثل إيرادات النفط والغاز ما نسبته ٨١,٨٪ من جملة الإيرادات بينما تمثل الإيرادات الجارية والرأسمالية ١٨,٢٪. وقد تم احتساب الإيرادات النفطية بأخذ متوسط سعر ٧٥ دولاراً أمريكياً للبرميل ومتوسط إنتاج يبلغ ٩١٥ ألف برميل يومياً.

ويبلغ حجم الإنفاق العام المعتمد في الموازنة نحو ١٠ مليارات ريال عماني بزيادة قدرها ٨٠٠ مليون ريال عماني عن الإنفاق المعدل للسنة المالية ٢٠١١م. وتبلغ المصروفات الجارية ٦,٤ مليار ريال عماني من بينها ٢,٦ مليار ريال عماني لتغطية مصروفات الدفاع والأمن و٣,٥ مليار ريال عماني للمصروفات الجارية للوزارات المدنية، في حين تبلغ المصروفات الاستثمارية ٢,٧ مليار ريال عماني، ويبلغ العجز المقدّر ١,٢ مليار ريال عماني ويمثل العجز ٥٪ من الناتج المحلي وستتم تغطيته من وسائل التمويل المعتمدة في الموازنة بما في ذلك إصدار سندات تمنية في السوق المحلي بمبلغ ٢٠٠ مليون ريال عماني.

وتستهدف موازنة عام ٢٠١٢م توفير ٣٨ ألف فرصة عمل في القطاع الحكومي من بينها ٣٦ ألف فرصة في الأجهزة الحكومية المدنية والعسكرية و٢٠٠٠ فرصة في الشركات الحكومية، وقد تم خلال عام ٢٠١١م توفير ٩٤ ألف فرصة عمل منها ٤٣ ألف وظيفة في الجهاز الإداري الأمني والمدني و٢١٠٠ وظيفة في الشركات المملوكة للحكومة والباقي في شركات القطاع الخاص.

ويحظى قطاع التعليم والتدريب بأهمية بالغة، ويبلغ إجمالي الإنفاق المقدّر لقطاع التعليم ١,٣ مليار ريال عماني لـ ٥١٨ ألف طالب ومطالبة في التعليم الأساسي والعام و٧٨ ألف بةة داخلية وخارجية بما فيها البعثات القائمة والإضافية التي اعتمدت في أواخر ٢٠١١م، بالإضافة إلى توفير ٥٠٠٠ فرصة للتدريب المقرون بالتشغيل.

ويبلغ إجمالي الإنفاق المقدّر لقطاع الصحة نحو ٥٠٠ مليون ريال عماني، وتم تخصيص ١٣٠ مليون ريال عماني لتغطية معاشات حالات الضمان والرعاية الاجتماعية،

شركات الإيرادات العامة
الموازنة العامة الخاضعة
٢٠١٢م بنحو ٨,٨ مليار
ريال عماني مقابل ٧,٢
بillion ريال عماني في
ميزانية السنة المالية
٢٠١١م بنسبة زيادة
تبلغ ٢١٪

خلال العام ٢٠١١م تم
توفير ٩٤ ألف فرصة
عمل منها ٤٣ ألف وظيفة
في الجهاز الإداري والأمني
و٢١٠٠ وظيفة في
الشركات المملوكة
للحكومة والباقي في
شركات القطاع الخاص.

وتتضمن الموازنة الإنمائية اعتمادات بمبلغ ١٢٠ مليون ريال عماني لبناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية في مختلف محافظات السلطنة لذوي الدخل المحدود، في حين يقدر الدعم المقدم للمواطنين وللمؤسسات القطاع الخاص بصورة مباشرة وغير مباشرة بمبلغ ١,١ مليار ريال عماني.

البرنامج الإنمائي للوزارات المدنية:

رفعت السلطنة حجم اعتمادات البرنامج الإنمائي للوزارات المدنية لخطة التنمية الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥) لتصل إلى حوالي ١٢,٧ مليار ريال عماني مقارنة بالاعتمادات الأصلية البالغة ١٢ مليار ريال عماني وجاء هذا الارتفاع نتيجة لاستحداث مشروعات إضافية في جميع القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى تعزيز اعتمادات بعض المشاريع على ضوء نتائج المناقصات.

ويبلغ إجمالي الاعتمادات المخصصة للمستثنى الأول والثاني من الخطة (٢٠١١ و٢٠١٢م) والمشاريع المستمرة من الخطة الخمسية السابعة ٨,٥ مليار ريال عماني منها ١,٦ مليار ريال عماني تكلفة المشاريع الجديدة المقرر البدء في تنفيذها في عام ٢٠١٢م، ومن أهم هذه المشاريع: إنشاء طريق الباطنة السريع بتكلفة مليار ريال عماني، وبناء ٥ مستشفيات في كل من مسقط والسويق وصلالة وخصب وضلكوت بتكلفة ٢٢٨ مليون ريال عماني، وبناء ٢٩ مدرسة للتعليم العام في مختلف محافظات السلطنة بتكلفة ٦٠ مليون ريال عماني، وإجراء تحسينات للمجمعات الرياضية في خصب وصحار وصلالة بتكلفة ٤ ملايين ريال عماني، وإنشاء وتطوير موانئ صيد في كل من بركاء والمصنعة ودياء والأشخرة بتكلفة ١٤ مليون ريال عماني، وإنشاء ميناء الصيد التجاري بالدقم بتكلفة ٣٥ مليون ريال عماني، وبناء أسواق في بعض المحافظات بتكلفة ١٢ مليون ريال عماني، وتوفير البنية الأساسية للمناطق الصناعية في سمائل وعبري والدقم بتكلفة ١٠٠ مليون ريال عماني، وإنشاء شبكات ومحطات للصرف الصحي بكل من بركاء والمصنعة وعبري بالإضافة إلى استكمال شبكة مشروع الصرف الصحي في مسقط وصلالة بتكلفة ١٤١ مليون ريال عماني، وتمويل المشاريع السياحية للشركة العمانية للتنمية السياحية بمبلغ ١٢٤ مليون ريال عماني، وإمداد المياه بمسقط وفريات من سد وادي ضيقة وإنشاء شبكات توزيع المياه بتكلفة ٧٠ مليون ريال عماني، وتنفيذ مشروعات في مجال البحث العلمي وتقنية المعلومات بتكلفة ٢٧ مليون ريال عماني.

النتائج المحلي:

ارتفع الناتج المحلي للسلطنة بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١١م إلى ٢٧,٩ مليار ريال عماني مقابل ٢٢,٧ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٠م و١٨,٥ مليار ريال عماني في عام ٢٠٠٩م.

وجاء هذا الارتفاع نتيجة لصعود الناتج المحلي للأنشطة النفطية بنسبة ٣٦,٢٪ من ١٠,٤ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٠م إلى ١٤,٢ مليار ريال عماني في عام ٢٠١١م، وارتفع الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية بنسبة ١١,٤٪ من ١٢,٨ مليار ريال عماني إلى ١٤,٢ مليار ريال عماني.

رفعت السلطنة حجم اعتمادات البرنامج الإنمائي للوزارات المدنية لخطة التنمية الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥) لتصل إلى حوالي ١٢,٧ مليار ريال عماني مقارنة بالاعتمادات الأصلية البالغة ١٢ مليار ريال عماني.

ارتفع الناتج المحلي للسلطنة بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١١م إلى ٢٧,٩ مليار ريال عماني مقابل ٢٢,٧ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٠م و١٨,٥ مليار ريال عماني في عام ٢٠٠٩م.

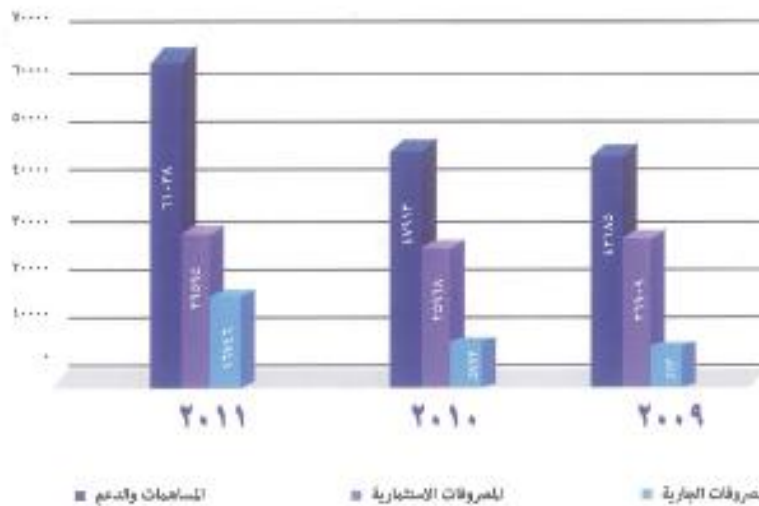
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الفترة من عام ٢٠٠٩م وحتى عام ٢٠١١م

مليون ريال عماني



إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩م وحتى عام ٢٠١١م

مليون ريال عماني



مؤشر التضخم

ارتفع معدل التضخم في السلطنة خلال عام ٢٠١١م إلى ٤٪ مقابل ٢,٢٪ في عام ٢٠١٠م، ويعود هذا الارتفاع الى صعود معدل التضخم لعدد من المجموعات المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلكين، فقد ارتفع مؤشر التضخم لمجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ من ٢٪ الى ٤,٥٪، وارتفع معدل التضخم للسلع الشخصية والخدمات الأخرى من ١٢,٦٪ الى ١٤,٨٪، في حين تراجع معدل التضخم لإيجار المساكن والكهرباء والماء والوقود من ٢,٩٪ الى ٢,٨٪.

المقايير النوعية

نالت سياسات السلطنة الاقتصادية خلال العامين ٢٠١١م و٢٠١٢م ثناء دوليا عكس ما تتمتع به من بنية أساسية جيدة واستقرار الاقتصاد الكلي ومستوى الرعاية الصحية والتعليم. فقد حصلت السلطنة على المركز الثامن عربيا وال ٨٩ عالميا في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١١م الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصنفت السلطنة ضمن فئة النول ذات التنمية البشرية المرتفعة.

وحققت السلطنة المركز الرابع عربيا وال ٢٢ عالميا في تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١١-٢٠١٢م الذي شمل ١٤٢ دولة، وضمن هذا التقرير حازت السلطنة على المرتبة ال ١٦ عالميا في مؤشر الإطار المؤسسي كما حققت المركز الثالث عالميا في المناخ الاقتصادي العام والمرتبة ال ٢٨ في البنية الأساسية وحصلت على المرتبة ال ٢٣ فيما يتعلق بكفاءة الأسواق، والمركز ال ٣٠ في مؤشر كفاءة سوق المال.

وفي تقرير الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٢م حصلت السلطنة على المركز ال ٢٠ دوليا لتصنف بذلك ضمن أفضل عشرين دولة تتمتع بالحرية الاقتصادية على مستوى العالم، وجاء في التقرير الذي أصدره معهد «فريزر» للبحوث بكنذا بالتعاون مع العديد من مؤسسات البحوث الدولية المستقلة حول العالم ان السلطنة حصلت على ٧,٦٤ نقطة من أصل ١٠ نقاط.

وحصلت السلطنة على المرتبة الخامسة عربيا في مؤشر الجاهزية الشبكية لعام ٢٠١٢م وذلك ضمن التقرير العالمي لتقنية المعلومات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وجاءت في المرتبة الأربعين على مستوى الدول التي شملها التقرير والبالغ عددها ١٤٢ دولة.

جاذبية الاستثمارات

عملت السلطنة خلال السنوات الماضية على إيجاد مناخ مشجع لجذب الاستثمارات الاجنبية وتحفيز رأس المال المحلي، فقامت بتحسين البيئة الاقتصادية واستحدثت حوافز مشجعة كما سنت العديد من القوانين والتشريعات المنظمة لهذا القطاع الحيوي باعتباره أحد الروافد التي تعمل عليها السلطنة في تنفيذ برامج وسياسات التوزيع الاقتصادي.



نالت سياسات السلطنة الاقتصادية خلال العامين ٢٠١١م و٢٠١٢م ثناء دوليا عكس ما تتمتع به من بنية أساسية جيدة واستقرار الاقتصاد الكلي ومستوى الرعاية الصحية والتعليم.

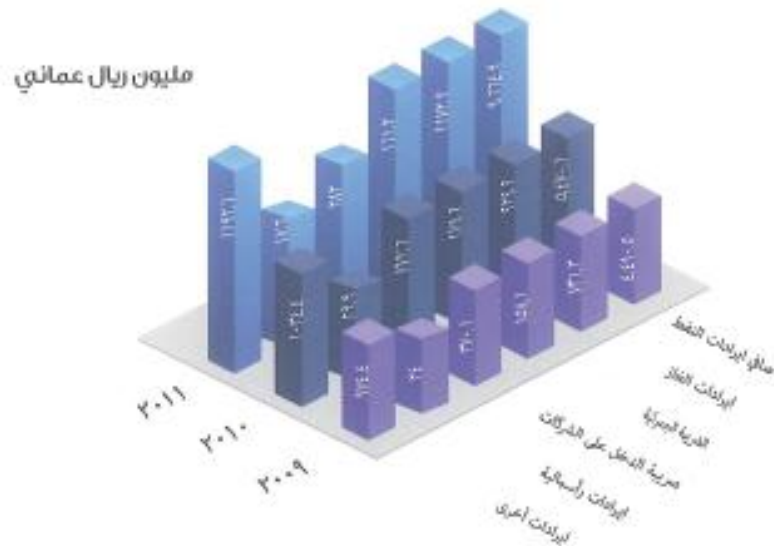


عملت السلطنة على إيجاد مناخ مشجع لجذب الاستثمارات الاجنبية وتحفيز رأس المال المحلي، فقامت بتحسين البيئة الاقتصادية واستحدثت حوافز مشجعة كما سنت العديد من القوانين والتشريعات المنظمة لهذا القطاع الحيوي.

الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٩م وحتى عام ٢٠١١م



إجمالي الإيرادات الحكومية في الفترة من عام ٢٠٠٩م وحتى عام ٢٠١١م



وتتمتع السلطنة بالعديد من المزايا الاستثمارية التي مكنتها من استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية من بينها الأمن والاستقرار السياسي، وتطبيق نظام اقتصادي حر، والسماح للأجانب بتملك المشروعات بنسبة تصل إلى ١٠٠٪، وعدم وجود أية قيود على تحويل الأموال والأرباح للخارج، وعدم وجود ضريبة على دخل الأفراد، وتوحيد المعاملة الضريبية على جميع الشركات والمؤسسات العمانية والأجنبية لتكون ١٢٪ سنوياً، كما تقدم الحكومة قروضا ميسرة ذات معدلات فائدة منخفضة وفترات سداد مريحة للعديد من المشروعات، بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية مجزية للشركات قد تصل إلى ١٠ سنوات.

وبعد تأسيس الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، وفقا للمرسوم السلطاني رقم (٥٢ / ٢٠١١) الصادر في ٢٧ من مارس سنة ٢٠١١م تأكيداً على التزام الحكومة بزيادة كفاءة الأجهزة المعنية بالاستثمار في البلاد، وتهدف الهيئة الى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الضرورية لخطط التنمية وترويج تصدير المنتجات العمانية إلى دول العالم المختلفة.

مجلس المناقصات

يتولى مجلس المناقصات الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٧٢م مسؤولية طرح المناقصات وفتح العروض وتحليلها وإسناد جميع المناقصات الحكومية التي تزيد تكلفتها عن مليون ريال عماني. وخلال عام ٢٠١١م قام مجلس المناقصات بطرح ٢٥٥ مناقصة بتكلفة تقديرية بلغت ١,٩ مليار ريال عماني، كما قام بإسناد ٢٢٩ مناقصة بتكلفة فعلية بلغت ١,٤ مليار ريال عماني.

وبحسب القطاعات بلغ نصيب قطاع المرافق العامة من المناقصات المسندة خلال عام ٢٠١١م ما يصل إلى ١٢٢ مناقصة بتكلفة ٤٠٩ ملايين ريال عماني، وبلغ نصيب قطاع الطرق والجسور ٣٤ مناقصة تكلفتها ٥٧٧,٢ مليون ريال عماني، وحصل قطاع الكهرباء على ٦٥ مناقصة بتكلفة ١٦٦,٣ مليون ريال عماني، فيما حصل قطاع المياه والصرف الصحي على ٢٧ مناقصة بتكلفة ١٢٤,٢ مليون ريال عماني، وحصل قطاع الصحة على ٤٧ مناقصة بتكلفة ١١٦,٣ مليون ريال عماني، وحصل قطاع التعليم والتدريب على ٢٢ مناقصة بتكلفة ٢٢ مليون ريال عماني، فيما حصل قطاع النفط والغاز على ١٢ مناقصة بتكلفة ٤١,٥ مليون ريال عماني.

وبحسب نوعية الأعمال تم خلال عام ٢٠١١م إسناد ١٠٠ مناقصة في قطاع الإنشاءات بنحو ٧٠٤,٢ مليون ريال عماني، و١٥٨ مناقصة في قطاع الخدمات العامة بتكلفة ٤٢٤,٦ مليون ريال عماني، و٧١ مناقصة في مجال التوريدات بتكلفة ٣٣١,٧ مليون ريال عماني.

التوزيع القطاعي والغاز الطبيعي

تشكل إيرادات النفط والغاز الجزء الأكبر من إيرادات الموازنة العامة للدولة، وفي موازنة عام ٢٠١٢م مثلت إيرادات النفط والغاز ما نسبته ٨,٨٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية.

وقد بلغ إجمالي الإيرادات المقدرة للنفط في موازنة عام ٢٠١٢م حوالي ٦,١ مليار ريال عماني، وتم احتساب إيرادات النفط على أساس متوسط إنتاج يبلغ ٩١٥ ألف برميل يوميا وبسعر ٧٥ دولارا للبرميل. في حين تبلغ إيرادات الغاز المقدرة حوالي ١,١ مليار ريال عماني، وتبلغ تقديرات المصروفات الاستثمارية لإنتاج النفط والغاز في موازنة عام ٢٠١٢م حوالي ١,٢ مليار ريال عماني.

وخلال عام ٢٠١١م بلغ صافي إيرادات النفط حوالي ٨,٧ مليار ريال عماني مقابل ٥,٤ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٠م، وارتفعت إيرادات الغاز من ٩٢٩,٩ مليون ريال عماني إلى حوالي ١,٢ مليار ريال عماني. وشكلت إيرادات النفط والغاز والبالغة حوالي ٩,٩ مليار ريال عماني ٨٦,٢٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية البالغة ١١,٤ مليار ريال عماني.

تجديد القطاع النفطي

ارتفع متوسط إنتاج السلطنة من النفط خلال عام ٢٠١١م إلى حوالي ٨٨٥ ألف برميل يوميا مقابل ٨٦٤ ألف برميل يوميا في عام ٢٠١٠م بارتفاع بلغت نسبته ٢,٤٪، وارتفع متوسط سعر نفط عمان في عام ٢٠١١م إلى ١٠٢,٩٥ دولار للبرميل مقابل ٧٦,٦٤ دولار للبرميل في عام ٢٠١٠م.

وبلغ إنتاج السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية في عام ٢٠١١م حوالي ٣٢٣ مليون برميل مقابل ٣١٥,٥ مليون برميل في عام ٢٠١٠م، وعلى مستوى تصدير النفط بلغ إجمالي صادرات السلطنة من النفط الخام خلال عام ٢٠١١م حوالي ٢٦٦,٤ مليون برميل مقابل ٢٦٨,٦ مليون برميل في عام ٢٠١٠م، وتصدرت الصين الدول المستوردة للنفط العماني حيث استوردت ١٢٢,٧ مليون برميل أي بنسبة ٤٦٪ من إجمالي الصادرات، ثم الهند التي بلغ حجم استيرادها للنفط العماني ٣٢,١ مليون برميل. ثم اليابان التي استوردت ٢٧,٥ مليون برميل.

وتوجد بالسلطنة مصفاتان للنفط الخام، الأولى هي مصفاة ميناء الفحل التي يبلغ إنتاجها ١٠٦ آلاف برميل يوميا والتي تم افتتاحها في عام ١٩٨٢م وهي مخصصة للاستهلاك المحلي، والثانية هي مصفاة صحار التي يبلغ حجم إنتاجها ١١٦ ألف برميل يوميا والتي تم افتتاحها في أبريل ٢٠٠٧م، ويتم تصدير حوالي ٨٠٪ من إنتاجها إلى الخارج. وأعلنت شركة «أوريك» أنها تعزم تنفيذ مشروع لتوسعة مصفاة صحار يرفع طاقتها الإنتاجية بنسبة ٧٠٪ عن إنتاجها الحالي، ويهدف مشروع توسعة المصفاة إلى زيادة إنتاج المنتجات النفطية مثل البنزين والكبروسين (وقود الطائرات) والديزل وغاز النفط المسال. وسيتم تنفيذ مشروع التوسعة بتكلفة تقديرية قيمتها ١,٥ مليار دولار على أن يتم الانتهاء من أعمال الإنشاء والتشغيل الفعلي للمشروع بحلول عام ٢٠١٦م.

خلال عام ٢٠١١م فازت
مجلس المفاخرات و
٣٥٥ مليونية
التي تم بناءها في
ريال عماني. كما
جاءت في ٣٢٩
بمشاركة قطرية
١٠٠ مليار ريال عماني

وتوجد بالسلطنة
مصفاة ميناء الفحل
التي تم افتتاحها في
أبريل ٢٠٠٧م
ويتم تصدير حوالي
٨٠٪ من إنتاجها
إلى الخارج. وأعلنت
شركة «أوريك» أنها
تعزم تنفيذ مشروع
لتوسعة مصفاة صحار
يهدف مشروع
توسعة المصفاة إلى
زيادة إنتاج
المنتجات النفطية
مثل البنزين والكبروسين
(وقود الطائرات) والديزل
وغاز النفط المسال.



قطاع الغاز

ارتفع متوسط إنتاج السلطنة من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١١م إلى ٢٤,٧ مليون متر مكعب مقابل ٢٢,٢ مليون متر مكعب في عام ٢٠١٠م مسجلا نموا بنسبة ٤,٤٪، وتوزع إنتاج عام ٢٠١١م على: ٦,١ مليون متر مكعب من الغاز المصاحب و ٢٨,٦ مليون متر مكعب من الغاز غير المصاحب.

القطاع المصرفي

شهد عام ٢٠١٢ عهدا جديدا في القطاع المصرفي، فقد تم تأسيس بنك نزوى برأسمال ١٥٠ مليون ريال عماني تم طرح ٤٠٪ منها للاكتتاب العام، كما تم تأسيس بنك العز الاسلامي برأسمال ١٠٠ مليون ريال عماني طرح ٤٠٪ منها للاكتتاب العام، وشهد الاكتتاب في أسهم البنكين اقبالا جيدا عكس مدى اهتمام المجتمع بالمصارف الاسلامية. وأعلنت أيضا عدة بنوك تجارية رغبتها في افتتاح نوافذ تعمل وفقا للشريعة الاسلامية، فقد خصص بنك مسقط ١٥٠ مليون ريال عماني لتأفذه الاسلامية «ميثاق»، وأعلن البنك الوطني العماني عن نوافذه للأعمال المصرفية الاسلامية «مزن» برأسمال ١٥ مليون ريال عماني،

وأسس البنك الاهلي «الهلال للخدمات المصرفية الاسلامية»، وأعلنت البنوك الاخرى وهي بنك صحار وبنك اثش اس بي سي عمان وبنك ظفار رغبتها في افتتاح نوافذ للخدمات المصرفية الاسلامية.

وجاء هذا الاهتمام بتأسيس بنوك ونوافذ اسلامية بعد ان أصدر جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في شهر مايو ٢٠١١م أوامره بالموافقة على إنشاء البنك الإسلامي وإتاحة المجال للبنوك القائمة في السلطنة بفتح نوافذ لها إذا أرادت ذلك.

ويتألف الإطار المؤسسي للجهاز المصرفي العماني من بنكين يعملان وفقا للشريعة الإسلامية، وعدد من النوافذ الإسلامية، و ١٧ بنكاً تجارياً تقليدياً، منها ٧ بنوك محلية،



يقوم البنك المركزي
العماني بدور نشط
في تطوير القطاع
المصرفي وترسيخ الثقة
بين أطراف العمليات
المصرفية.



بدات البنوك الإسلامية
عملها في السلطنة بعد
استكمال البنك المركزي
العماني الاجراءات
التشريعية اللازمة
لذلك.



كوادر وطنية مؤهلة في مواقع قطاع النفط والغاز.

و ١٠ فروع لبنوك أجنبية، بالإضافة إلى بنكين متخصصين هما: بنك التنمية العماني وبنك الإسكان العماني اللذان يعملان من خلال ٢٢ فرعاً، ويبلغ عدد فروع البنوك التجارية أكثر من ٤٤٠ فرعاً، وتزيد نسبة التعمين في البنوك التجارية والمتخصصة على ٩٠٪.

البنك المركزي العماني

بلغ إجمالي أصول البنك المركزي العماني ٥,٦ مليار ريال عماني بنهاية ديسمبر ٢٠١١م مقابل حوالي ٥,٣ مليار ريال عماني بنهاية عام ٢٠١٠م، ويقوم البنك بدور نشط في تطوير القطاع المصرفي وترسيخ الثقة بين أطراف العمليات المصرفية، وقد أنشئ البنك

المركزي العماني في الأول من ديسمبر ١٩٧٤م بمقتضى القانون المصرفي لعام ١٩٧٤ (المعدل بالقانون المصرفي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١١٤ / ٢٠٠٠) وبدأ ممارسة صلاحياته الكاملة اعتباراً من الأول من إبريل ١٩٧٥م برأسمال أولي يبلغ مليون ريال عماني، ثم زاد تدريجياً حتى بلغ ٥٠٠ مليون ريال عماني اعتباراً من أول إبريل ٢٠١٠م الأمر الذي يسهم في زيادة قدرة البنك على ممارسة مهامه ومواجهة التطورات النقدية والمالية المحلية والعالمية، ولبنك فرعان واحد في صلالة وآخر في صحار.

ممارسات البنك التجارية

ارتفع إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة بالسلطنة في نهاية ديسمبر ٢٠١١م إلى حوالي ١٨,٤ مليار ريال عماني مقابل ١٥,٦ مليار ريال عماني في نهاية عام ٢٠١٠م، وزاد إجمالي رصيد الائتمان الذي يشمل مختلف القروض والتسهيلات المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الخاص والأفراد والمؤسسات العامة والحكومة بنسبة ١٦,٧٪ ليبلغ ١٢,٥ مليار ريال عماني، وقد تراجع الائتمان الممنوح للحكومة ٢١,٢٪ الأمر الذي يعكس ارتفاع الإيرادات الحكومية بسبب ارتفاع أسعار النفط.

وزاد رصيد استثمارات البنوك التجارية في مختلف الأوراق المالية (محلية وأجنبية) بنسبة ٤٩,٤٪ ليصل إلى حوالي ٢,٢ مليار ريال عماني مقارنة بـ ١,٤ مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠١٠م، كما أن استثمارات البنوك التجارية في سندات التنمية الحكومية زادت بنسبة ٣٩,٩٪ لتصل إلى ٤,٤ مليار ريال عماني في نهاية ديسمبر ٢٠١١م الأمر الذي يعكس الإصدارات الجديدة من سندات التنمية التي بلغت قيمتها ١٥٠ مليون ريال عماني ومدتها خمس سنوات.

وفي جانب الخصوم زاد إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية بنسبة ١٩,٦٪ ليصل إلى ١٢,٥ مليار ريال عماني، وزادت ودائع القطاع الخاص بنسبة ١١٪ لتصل إلى ٨ مليارات ريال عماني مقارنة بـ ٧,٢ مليار ريال عماني، في حين زادت ودائع الحكومة لدى البنوك التجارية بنسبة ٤٦,٩٪ لتصل إلى ٢,٢ مليار ريال عماني، فيما زادت ودائع القطاع العام ١٢,٤٪ لتصل إلى ٩٨٠,٥ مليون ريال عماني.

وبلغ صافي ربح البنوك التجارية (من العمليات الداخلية) ٢٦٢,٢ مليون ريال عماني في عام ٢٠١١م مقارنة بـ ٢٤٧,٧ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٠م.

البنوك المتخصصة

أنشأت حكومة السلطنة منذ وقت مبكر بنوكاً متخصصة لدعم جهود التنمية في مجالات محددة مثل مشروعات الإسكان والمشروعات الصناعية والزراعية والسمكية نظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات، إلا أن التطور الذي حققته مسيرة التنمية في مختلف المجالات فرض إعادة النظر في عمل البنوك المتخصصة من أجل تطوير



ارتفع إجمالي أصول
البنوك التجارية
العاملة بالسلطنة في
نهاية ديسمبر ٢٠١١م
إلى حوالي ١٨,٤ مليار
ريال عماني مقابل ١٥,٦
مليار ريال عماني في
نهاية عام ٢٠١٠م.



بلغ صافي ربح البنوك
التجارية خلال عام
٢٠١١م ٢٦٢,٢ مليون
ريال عماني مقارنة
بـ ٢٤٧,٧ مليون
ريال عماني في عام
٢٠١٠م.



معدلات نمو إيجابية يحققها القطاع المصرفي في السلطنة.

أدائها ودعمها وزيادة قدرتها على القيام بمهامها على نحو يتفق والمعطيات الجديدة، الأمر الذي أدى إلى إنشاء بنك التنمية العماني وبنك الإسكان العماني ويمارسان نشاطهما من خلال ٢٢ فرعاً.

بنك الإسكان العماني

يقوم بنك الإسكان العماني منذ إنشائه في عام ١٩٧٧م بتقديم قروض إسكانية للمواطنين لتمويل شراء أو تشييد أو استكمال المساكن مساهمة منه في توفير المسكن اللائق للمواطن وأسرتة، ويزداد رأسمال البنك باستمرار لدعم وتوسيع نطاق عملياته، كما أن البنك يحصل أحياناً على قروض لكي يستجيب لأكبر عدد ممكن من طلبات المواطنين.

وقد رفع البنك خلال عام ٢٠١١م قيمة المبالغ المخصصة للقروض الإسكانية إلى ٦٠ مليون ريال عماني بهدف تقليل فترة انتظار الطلبات بقائمة الانتظار وتوسيع قاعدة المستفيدين من قروض البنك، وقد بلغ إجمالي قيمة القروض التي قدمها البنك منذ إنشائه وحتى نهاية يونيو ٢٠١١م أكثر من ٦٠٠ مليون ريال عماني.

بنك التنمية العماني

أنشئ بنك التنمية العماني بموجب المرسوم السلطاني رقم (١٨ / ٩٧) الصادر في ٩ إبريل ١٩٩٧م وذلك بدمج بنك تنمية عمان (الذي أنشئ في عام ١٩٧٩م) وبنك عمان للزراعة والأسماك (الذي أنشئ عام ١٩٨١م).

ويمثل البنك تطوراً نوعياً في السياسة الإقراضية وسياسة دعم المشروعات الصغيرة، وفي حين يمارس البنك دوره على أسس اقتصادية فإنه يحافظ كذلك على البعد الاجتماعي بدعمه للمشروعات الصغيرة وبتكلفة محدودة لمساعدة أصحابها على شق طريقهم. أما المشروعات الأكبر فإنها تحصل على قروضها من خلال وزارة التجارة والصناعة أو من خلال المؤسسات المالية الأخرى في الدولة.

ويقوم البنك بتمويل مشروعات القطاع الخاص في مجالات عديدة تشمل الصناعة والزراعة والأسماك والثروة الحيوانية والصادرات والسياحة والورش والمهن الحرة وذلك بتقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل والمساهمة في رؤوس أموال تلك المشروعات، ويقدم البنك أيضاً المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية للشركات العمانية.

وقد بلغ عدد القروض التي مولها بنك التنمية العماني منذ إنشائه وحتى نهاية عام ٢٠١١م حوالي ٢٧ ألف قرض في كافة القطاعات الاقتصادية بالسلطنة بقيمة تتجاوز ٢٥٠ مليون ريال عماني، وقد بلغ نصيب فئة صغار المستثمرين والحرفيين أكثر من ١٥ ألف قرض بقيمة ٥٧ مليون ريال عماني.

سوق رأس المال:

تعد سوق مسقط للأوراق المالية جزءاً من قطاع سوق رأس المال الذي تشرف عليه الهيئة العامة لسوق المال، وقد تأسست السوق في عام ١٩٨٨م بموجب المرسوم السلطاني رقم (٨٨ / ٥٢) الصادر في ٢١ يونيو ١٩٨٨م، وبعد مرور عقد من الزمن من النمو المتواصل في نشاط السوق وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام، ومواكبة لمستجدات وتطورات القطاع المالي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي خصوصاً فيما يتعلق بقطاع الأوراق المالية ظهرت الحاجة للفصل بين الجهة الرقابية والجهة التنفيذية بهدف تفعيل الدور الرقابي وحماية المستثمرين، وأصبح من الضروري تعديل التشريعات والنظم القائمة بما يتواءم واحتياجات سوق مسقط للأوراق المالية ويجعلها على قدم المساواة مع الأسواق المالية الأخرى في العالم، وعليه صدر المرسوم السلطاني رقم (٩٨/٨٠) والمرسوم السلطاني رقم (٩٨/٨٢) بإعادة هيكلة سوق الأوراق المالية من خلال قيام ثلاثة أجهزة رئيسية منفصلة، هي: الهيئة العامة لسوق المال، وسوق مسقط للأوراق المالية، وشركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية التي تم تعديل مسماتها إلى "شركة مسقط للمقاصة والإيداع" وفقاً للمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠ / ٧٢) الصادر في ٢٦ من مايو ٢٠١٠م.

وتختص الهيئة العامة لسوق المال بتنظيم وترخيص ومراقبة إصدار الأوراق المالية وتداولها داخل السلطنة والإشراف على سوق مسقط للأوراق المالية وجميع المتعاملين فيها والشرركات المدرجة بالسوق، فيما تختص سوق مسقط للأوراق المالية ببيع وتداول الأوراق المالية وتكون بورصة لتداولها، وتختص شركة مسقط للمقاصة والإيداع بحفظ سجلات المساهمين وإيداع وتسجيل وحفظ عقود بيع وشراء الأوراق المالية وإثبات انتقال الملكية وإصدار بيانات إلى المساهمين بذلك، وهي مرتبطة بنظام إلكتروني مع السوق لمهولة نقل البيانات.

الهيئة العامة لسوق المال

تحظى عملية تطوير وتحسين الأطر التشريعية والرقابية المنظمة لقطاعي سوق رأس المال والتأمين في السلطنة بأهمية كبيرة من الهيئة العامة لسوق المال التي بدأت خلال عام ٢٠١١م تنفيذ خططها الخمسية الجديدة التي تمتد إلى عام ٢٠١٥م وتركز بشكل رئيسي على ترسيخ قواعد الملوك المهني في المجالات التشريعية والرقابية والفنية المتعلقة بمجالات عمل الهيئة.

وتعزيزاً لمبدأ الإفصاح الذي سعت إلى ترسيخه منذ تأسيسها دشنت الهيئة العامة لسوق المال خلال عام ٢٠١١م مشروع توحيد الإفصاح وإدارة النمب المالية الذي أطلق عليه اسم (سمارت) بهدف تشجيع التبادل المعلوماتي وتسهيل عملية الحصول على البيانات المالية للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة بشكل آلي وموحد، ويمكن هذا المشروع الهيئة من الوقوف على أوضاع الشركات وتلمس المخاطر المحتملة والتعامل معها بشكل مبكر بما يضمن سلامة واستقرار أوضاع الشركات المعنية وتجنبها الوقوع في الأزمات.

وتعد جائزة الإجابة في حوكمة الشركات من الجوائز التي تعمل على نشر الوعي وثقافة الحوكمة، وقد تنافس للفوز بالجائزة خلال عام ٢٠١١م الذي يعد العام الثاني لها ٢٧ شركة من ثلاثة قطاعات هي: القطاع المالي وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات والتأمين، وقد خصصت ثلاث جوائز لكل قطاع بالإضافة إلى فائز واحد بجائزة الإجابة في حوكمة الشركات من بين القطاعات الثلاثة.

سوق مسقط للأوراق المالية

تأثرت سوق مسقط للأوراق المالية خلال عام ٢٠١١م بالأوضاع الاقتصادية في الدول الأوروبية وسط ضغط من تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الممتدة منذ عام ٢٠٠٨م وتذبذب أداء الأسواق الخليجية، بالإضافة إلى اهتداد السوق للآليات التي تستطيع التعامل مع هذه الأزمات.

وفقد المؤشر الرئيسي لسوق مسقط للأوراق المالية في عام ٢٠١١م حوالي ١٠٦٠ نقطة وأغلق على ٥٦٩٥,١٢ نقطة متراجعا بنسبة ١٥,٦٩٪، وبلغ إجمالي حجم التداول ٩٨١,٣ مليون ريال عماني مقابل ١,٢ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٠م، وتراجعت القيمة السوقية - وهي مجموع رؤوس الأموال مضروبا في سعر السهم - بنهاية تداولات عام ٢٠١١م إلى ١٠,٣ مليار ريال عماني مقابل ١٠,٩ مليار ريال عماني في نهاية عام ٢٠١٠م.

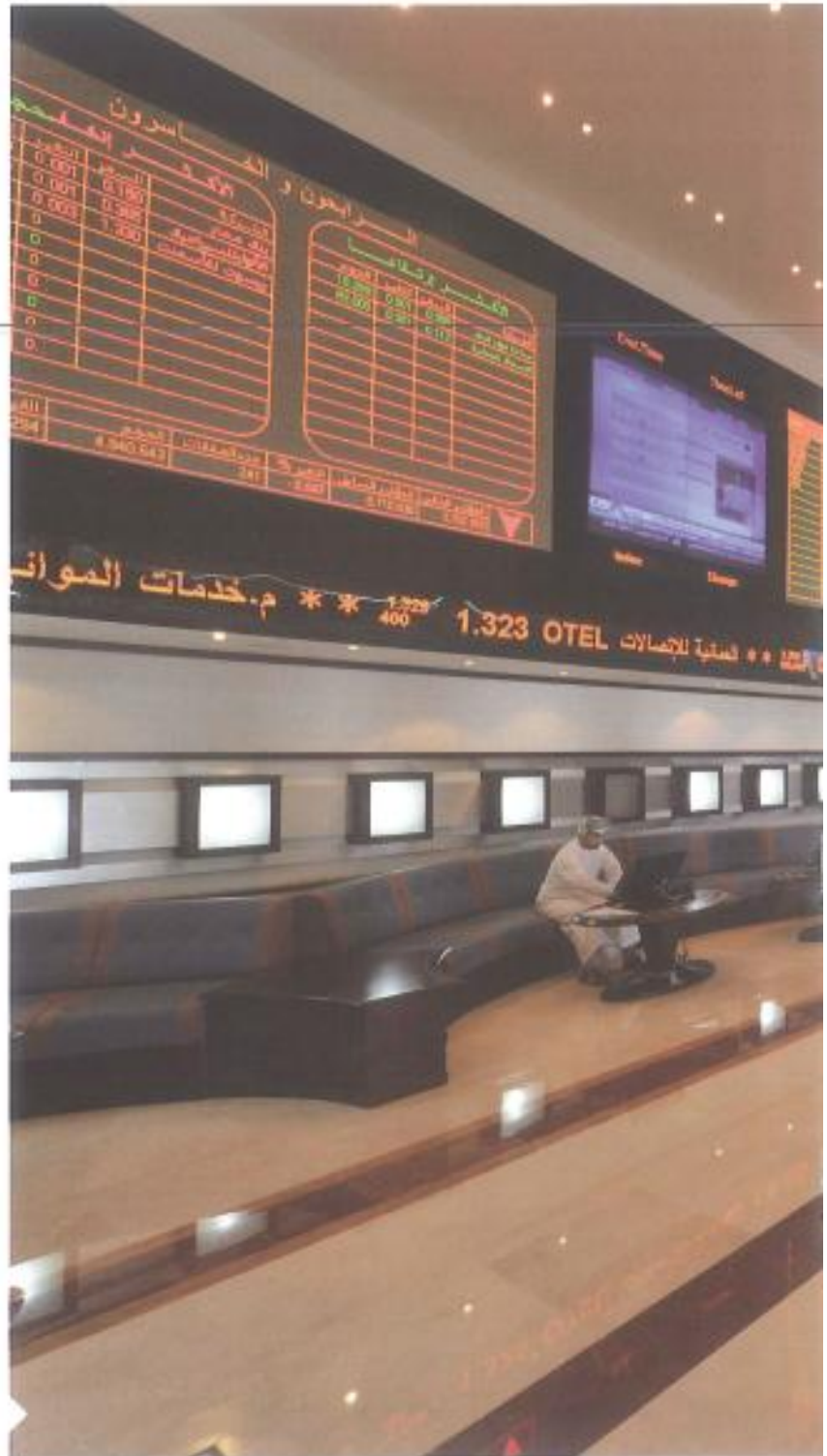
قطاع التأمين

بعد صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٩٠) الصادر في ٢ أغسطس ٢٠٠٤م بنقل اختصاصات التأمين من وزارة التجارة والصناعة إلى الهيئة العامة لسوق المال نقلة نوعية للارتقاء بأداء القطاع إلى المستوى الذي يمكنه من تطبيق المعايير المعتمدة في أسواق التأمين العالمية.

تحتس الهيئة العامة
لسوق المال بالتنظيم
وترخيص ومراقبة إصدار
الأوراق المالية وتداولها
داخل السلطنة والإشراف
على سوق مسقط للأوراق
المالية وجميع التعاملات
فيها والشركات المدرجة
بالسوق.

تحظى عملية تطوير
وتحسين الأطر التشريعية
والرقابية المنظمة
لقطاعي سوق رأس المال
والتأمين في السلطنة
بأهمية كبيرة من الهيئة
العامة لسوق المال.





قاعة التداول في سوق
مستقل للأوراق المالية.

وقد قامت الهيئة بخطوات عديدة لتطوير قطاع التأمين وتشريعاته وأنظمتها، ووجهت جهودها نحو تعزيز البنية التشريعية للقطاع وتطوير الجدارة المهنية لمنسبيه، كما قامت بتعديل بعض أحكام قانون تأمين المركبات واللائحة التنفيذية المنبثقة عنه وتنظيم متطلبات ترخيص مزاولي أعمال التأمين وتنظيم إجراءات التأمين على الحياة، كما قامت بإصدار وثيقة التأمين الموحدة بهدف رفع مستوى التغطيات والمزايا التأمينية والحد من الخلافات المثارة حول تفسير بنود وثيقة تأمين المركبات.

ومع توجه السلطنة لإنشاء البنوك الإسلامية ونظراً لترايط ذلك مع نظام التأمين التكافلي قامت الهيئة بإعداد التشريعات اللازمة لتطبيق نظام التأمين التكافلي في السلطنة بما يتناسب مع أفضل الممارسات المعمول بها دولياً في هذا الجانب مثل المبادئ الإرشادية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). وقد منحت الهيئة خلال عام ٢٠١١م ثلاثة تراخيص مبدئية لتأسيس شركات تأمين تكافلي في السلطنة.

التجارة:

عملت وزارة التجارة والصناعة على دعم ومساندة القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني ومساندته في احتواء الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كما عملت على تشجيع قيام المزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية بهدف زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل جديدة للقوى العاملة الوطنية.

وانطلاقاً من اهتمامها بتقوية دور القطاع الخاص في التنمية سعت السلطنة للدخول في اتفاقيات ثنائية تتيح زيادة التبادل التجاري مع العديد من دول العالم وتشجيع الاستثمار المتبادل، كما أن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وعضوية السلطنة في منظمة التجارة العالمية والاتحاد الجمركي الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ساهمت في زيادة حجم التبادل التجاري مع دول العالم المختلفة. وقد ارتفعت خلال عام ٢٠١١م قيمة الصادرات العمانية الى الخارج لتبلغ ١٨,١ مليار ريال عماني مقابل ١٤ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٠م وذلك نتيجة لارتفاع صادرات النفط والغاز بنسبة ٣٢,٢٪ من ٩,٧ مليار ريال عماني الى ١٢,٨ مليار ريال عماني، وارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة ٢٢,٩٪ من ٢,٤ مليار ريال عماني الى ٢ مليارات ريال عماني، كما ارتفعت تجارة إعادة التصدير من ١,٩ مليار ريال عماني الى ٢,٢ مليار ريال عماني.

وارتفعت الواردات السلعية المسجلة خلال عام ٢٠١١م الى ٩ مليارات ريال عماني مقابل ٧,٦ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٠م مسجلة نمواً بنسبة ١٩,٤٪، وقد جاءت الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الشركاء التجاريين للسلطنة وبلغت قيمة الصادرات العمانية غير النفطية إليها ٤٥٠,١ مليون ريال عماني والبضائع المعاد تصديرها ٨٨,٥



اتفاقية التجارة الحرة

مع الولايات المتحدة

الأمريكية وعضوية

السلطنة في منطقة

التجارة الحرة العربية والاتحاد

الجمركي الخليجي

ومنطقة التجارة الحرة

العربية الكبرى ساهمت

في زيادة حجم التبادل

التجاري مع دول العالم

المختلفة.



في الوقت الذي تقوم فيه

السلطنة بتعزيز علاقاتها

التجارية مع دول العالم

وتفككت قائمتها لتتلاقى على

تمويل الأحرار والمساهمة

المستثمرين من خلال نظام

المحاسبة والحد من

تشارك فيها عدة جهات

حكومية.



مجمعات تجارية حديثة تقدم
تشكيلة من المنتجات المحلية
والعالمية تحت سقف واحد.

مليون ريال عماني، وبلغت قيمة الواردات المملوكة من الإمارات حوالي ٢,٥ مليار ريال عماني.

وفي الوقت الذي تقوم فيه السلطنة بتعزيز علاقاتها التجارية مع دول العالم المختلفة فإنها تعمل على تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين من خلال نظام المحطة الواحدة «دائرة خدمات المستثمرين» بوزارة التجارة والصناعة التي تشارك فيها عدة جهات حكومية، ويبلغ عدد الخدمات التي تقدمها المحطة أكثر من ٤٠ خدمة، في حين يصل متوسط عدد المعاملات التي يتم إنجازها سنوياً من خلال هذه المحطة ٢٠٠ ألف معاملة، وعادة ما يتم الانتهاء من التراخيص المطلوبة (لجميع الطلبات المحلية والأجنبية). والبت في متطلباتها وإنجاز ما نسبته (٨٠٪) من هذه الإجراءات خلال نفس اليوم، أما النسبة المتبقية (٢٠٪) من هذه الإجراءات فإنها تحال إلى التدقيق على الجوانب القانونية ودراسة المرفقات لتصدر الموافقات خلال بضعة أيام.

وقد فاز نظام المحطة الواحدة بوزارة التجارة والصناعة بجائزة مشاريع قمة مجتمع المعلومات في فئة الأعمال الإلكترونية، وقد تم الإعلان عن هذا الفوز في المنتدى الدولي لقمة مجتمع المعلومات الذي أقيم في شهر مايو ٢٠١٢م في جنيف، وحصلت المحطة الواحدة على هذه الجائزة تقديراً لإسهامها في نمو الاقتصاد العماني من خلال تقديمها الدعم للمستثمرين ورجال الأعمال أياً كانت جنسيتهم وعبر إلغاء كافة العراقيل التي تحد من عمل هذا القطاع.

تدار استراتيجيات الأمن الغذائي في السلطنة من خلال لجنة وزارية تضم في عضويتها عددا من الوزارات والجهات المختصة، وقد تم تكليف الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي لتكون أمانة لهذه اللجنة، وقد حددت اللجنة قائمة بالسلع الاستهلاكية التي اعتمدت كسلع أساسية تمس حاجة المستهلك بشكل مباشر، وهذه السلع معظمها مواد غذائية رئيسية، وهي: الأرز، والطحين، والدقيق، ومسحوق الحليب، وحليب الرضع، والسكر، والعدس، والزيت النباتية، واللحوم، والأسماك، والدواجن، والبيض، والقهوة، والشاي.

وتقوم الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي بتوفير السلع الأساسية بصفة دائمة وتأمين تخزينها والحفاظ على استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية في حالة ارتفاع الأسعار عالميا ومحليا بتغطية الطلب المحلي منها وجعلها في متناول الجميع، وتشمل هذه السلع: الأرز والدقيق والعدس والسكر والحليب المجفف وزيت الطعام والشاي، وتقوم الهيئة باستيراد الأرز من الهند وباكستان وتايلند، ويبلغ عدد الأصناف المتوفرة من الأرز لدى الهيئة ١١ صنفا.

وقد أنشأت الهيئة أربع إدارات تخزين للسلع في محافظات مسقط، ولفار، والداخلية، وشمال الباطنة، وتمتلك الهيئة منافذ للتوزيع في ولايات قريات وصور وجعلان بني بوحسن وإبراء والمضيبي وعبري وهيماء والمصنعة، كما أن لديها ٢٧٦ موزعا في مختلف ولايات السلطنة.

حماية المستهلك

يأتي إنشاء الهيئة العامة لحماية المستهلك وفقا للمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٢٦) الصادر في ٢٨ من فبراير ٢٠١١م لتحقيق العديد من الأهداف من بينها: حماية المستهلك من تقلبات الأسعار، ومراقبة أسعار السلع والخدمات في الأسواق والحد من ارتفاعها، وضمان تحقيق قواعد حرية المستهلك في الاختيار، وتنمية الوعي العام لدى المستهلك، وإيجاد حلول سريعة لشكاوى المستهلكين، ومكافحة الغش التجاري والتقليد، ومحاربة الاحتكار، وتشجيع إنشاء جمعيات لحماية المستهلك والعمل على دعمها.

وانطلاقا من هذه الأهداف تم خلال عام ٢٠١١م افتتاح فروع للهيئة في مختلف محافظات السلطنة، كما تم تدشين الموقع الإلكتروني الذي يعتبر أحد المواقع المكتملة لجهود الهيئة من خلال ما يوفره من معلومات وإرشادات بالإضافة إلى أنه يتضمن خدمة الكترونية مخصصة لتلقي الشكاوى والمقترحات والرد عليها بواسطة البريد الإلكتروني، كما يتضمن الموقع خدمة أخرى تتعلق بمؤشرات الأسعار، وشهد عام ٢٠١١م أيضا افتتاح مركز متكامل للاتصالات يتم من خلاله استقبال البلاغات والشكاوى من المواطنين.

وخلال جولاتها التفتيشية على المحلات التجارية قامت الهيئة خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢م بضبط كميات كبيرة من السلع منتهية الصلاحية والسلع المقلدة والمغشوشة وتم على إثر هذا الضبط إحالة المخالفين إلى القضاء وصدرت بحقهم عدة أحكام قضائية.

يعد قطاع الصناعة ركيزة مهمة من ركائز استراتيجية التنمية طويلة المدى (٢٠٠٦-٢٠٢٠) وبشكل أحد أهم القطاعات الداعمة للاقتصاد الوطني والمؤهلة لتكون بديلاً حقيقياً للموارد النفطية في تحقيق الدخل للبلاد، كما يساهم في سد جانب كبير من الاحتياجات السلعية للمجتمع العماني وتوفير فرص العمل، وتسعى السلطنة إلى رفع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي للبلاد إلى ١٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠م. وتتراوح نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة حالياً بين ٩٪ و ١٠٪، وقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي للصناعات التحويلية من ٢,٤ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٠م إلى حوالي ٢,٩ مليار ريال عماني في عام ٢٠١١م.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لقطاع الصناعة لخطة التنمية الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥) في تحقيق متوسط معدل نمو سنوي في الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية قدره ١٧,١٪ وتحقيق معدل نمو سنوي في صادرات تلك الصناعات بنسبة ٢٦,٣٪.

وتركز استراتيجية التنمية الصناعية على إنشاء الصناعات الكبيرة العملاقة بالتعاون مع رأس المال الأجنبي بهدف استغلال الموارد الطبيعية للسلطنة وإنتاج السلع الموجهة للتصدير إلى الأسواق العالمية، كما تركز على المنتجات الصناعية كتنسيب الغاز الطبيعي، والصناعات البتروكيمياوية، بالإضافة إلى التركيز على المواد الكيماوية الأساسية مثل البولي بروبيلين والميثانول والأسمدة الكيماوية ومنتجات النفط المكرر، والصناعات المعدنية الأساسية مثل النحاس والألومنيوم والحديد.

وفي الوقت الحالي توجد العديد من مشروعات الصناعات الثقيلة في صحار وصور وصلالة والدقم، كما توجد ست مناطق صناعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الرسيل، وصحار، وصور، وصلالة، ونزوى، والبريمي. وقد حققت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية التي تشرف على هذه المناطق نسب نمو متزايدة في كافة مناطقها الصناعية، وقد تم خلال عام ٢٠١١م استكمال الدراسات الفنية اللازمة لإقامة المنطقة الصناعية بولاية سمائل بمساحة إجمالية مقدارها ٧,٢ مليون متر مربع، واستكمال تطوير وتوفير البنية الأساسية بالمرحلة من ٢ إلى ٦ بمنطقة صحار الصناعية بمساحة إجمالية مقدارها ٦,٩ مليون متر مربع تقريباً، واستكمال تطوير البنية الأساسية بمنطقة نزوى الصناعية بمساحة تقدر بنحو ١,٤ مليون متر مربع، وتطوير المرحلة الخامسة بمنطقة الرسيل الصناعية بمساحة تقدر بنحو ٤٠٠ ألف متر مربع، كما تم تشغيل المبنى الرابع بواحة المعرفة - مسقط بمساحة إجمالية مقدارها ٢٠ ألف متر مربع قابلة للاستثمار. ويهدف هذا المشروع لنقل وتوطين أكثر من ١٠٠ مشروع في مجال صناعة تقنية المعلومات.

ويزيد عدد الشركات العاملة بالمناطق الصناعية على ١٠٠٠ شركة فيما يبلغ حجم الاستثمار أكثر من ٢,٦ مليار ريال عماني، وساهمت المناطق الصناعية الست في توفير فرص عمل تزيد على ٢٢ ألف فرصة بلغت نسبة التعمين فيها حوالي ٤٠٪.

تتزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة من خلال لجنة رؤية الاستثمار، بالتعاون مع الوزارات والهيئات المختصة.

تتزايد عدد الشركات العاملة بالمناطق الصناعية على ١٠٠٠ شركة فيما يبلغ حجم الاستثمار أكثر من ٢,٦ مليار ريال عماني.

وبإطار تشجيع المصانع العمانية على التطوير المستمر لقدراتها التقنية وعلى الالتزام بالمواصفات القياسية وزيادة نسبة التعمين يتم سنوياً تنظيم مسابقة كأس جلالة السلطان لأفضل خمسة مصانع، ويأتي تنظيم المسابقة بشكل سنوي منذ إعلانها في عام ١٩٩١م نمائشها مع أهداف الاستراتيجية الصناعية التي تضمن الحكومة لتحقيقها.

المخطط الاقتصادي والخدمي

بدأت السلطنة في عام ٢٠١١م مرحلة جديدة في تأسيس المناطق الحرة من خلال إنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تأسست بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٩) الصادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م، وتمثل المنطقة إضافة جديدة للاقتصاد الوطني من خلال المشاريع الضخمة التي ستحويها، إذ تضم مرافق اقتصادية وخدمية متعددة منها ميناء تجاري وحوض جاف لإصلاح السفن وميناء للصيد ومناطق سياحية ولوجستية ومدينة حديثة إضافة إلى مطار دولي وطرق وسكك حديثة تربط الدقم بالمناطق المجاورة بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط.

وقد صممت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتكون مدينة قائمة على أسس ومبادئ استدامة البيئة، وتستحوذ تقنيات الطاقة المتجددة على اهتمام القائمين على تطوير منطقة الدقم وتوفير أكبر قدر ممكن من احتياجات المنطقة من الطاقة، ولهذا الغرض سيتم اللجوء إلى إجراء البحوث التطبيقية المرتبطة بتقنيات الطاقة البديلة وتمخيرها بما يتناسب مع أهداف تحقيق التنمية على أسس الطاقة النظيفة والسعي إلى الحفاظ على جودة ونقاء البيئة في المدينة وتوفير المساحات الخضراء في المناطق السكنية وما حولها من طرق.

وبناء على الدراسات المبدئية وخبرات الدول التي سبقت في هذا المضمار فإنه من المتوقع أن تزداد فرص العمل للمواطنين بحلول عام ٢٠٢٠م لتبلغ ٢٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، بالإضافة إلى استقطاب ٦ مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية والمحلية وزيادة مساهمة المنطقة الاقتصادية إلى الإجمالي غير النفطي من لا شيء تقريباً في الوقت الحالي إلى ٥% عدا عن زيادة حجم إعادة التصدير وزيادة معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي في السلطنة، كما ستحظى محافظة الوسطى بوجود مدينة حديثة بطاقة استيعابية تقدر بحوالي ١٠٠ ألف نسمة، وتتمتع بأسلوب حياة عصري ضمن مناطق سكنية وتجارية وترفيهية، بالإضافة إلى المساحات الكبيرة المخصصة للحدائق والمتنزهات والشواطئ الطبيعية، وقد بدأ العمل في تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في منتصف عام ٢٠٠٧م بمشروع بناء الميناء التجاري، وتتطلع إدارة المنطقة إلى جعلها أحد المراكز التجارية والصناعية والسياحية العالمية.

وقد تم حتى الآن إنشاء ثلاث مناطق حرة بالسلطنة، أولاهما: منطقة المزيونة الحرة التي بدأت التشغيل في نوفمبر ١٩٩٩م وتقع في محافظة ظفار بالقرب من الحدود اليمنية وقد صدرت في عام ٢٠١٠م اللائحة التنظيمية للمنطقة التي أعدت



تمثل المنطقة الاقتصادية الحرة
الخاصة بالدقم إضافة
جديدة للاقتصاد
الوطني من خلال المشاريع
الضخمة التي ستحويها.
إذ تضم مرافق اقتصادية
وخدمية متعددة منها
ميناء تجاري وحوض
جاف لإصلاح السفن
وميناء للصيد ومناطق
سياحية ولوجستية
ومدينة حديثة إضافة
إلى مطار دولي وطرق
وسكك حديثة تربط



توفر الفرصة الاقتصادية
للمنطقة الحرة لزيادة
نظم جعلها مركزاً
للمنطقة الاقتصادية
الاستثمارية، وما يتماشى
مع سياسة الحكومة
في ميادين تنويع مصادر
الدخل وإحياء دور
المنطقة الاقتصادية.



تشجيع المصانع العمانية على
زيادة نسبة التعمين وتطوير
فدراتها التقنية، مصنع ريسوت
للأسمنت بمحافظة ظفار.

لتكون نافذة للصناعات العمانية إلى السوق اليمني وأسواق دول القرن الأفريقي وقد تم
في عام ٢٠١٠م توقيع اتفاقية استثمار مساحة ٣ ملايين متر مربع مع أحد المستثمرين
الخليجيين.

كما توجد بمحافظة ظفار أيضا المنطقة الحرة بصلالة التي تدار وتشغل من قبل شركة
صلالة للمنطقة الحرة التي تم تأسيسها في عام ٢٠٠٦م فيها صدرت اللائحة التنظيمية
لها في شهر فبراير من عام ٢٠١١م، وقد استطاعت المنطقة استقطاب استثمارات أجنبية
مباشرة، ومن المتوقع أن تستقطب ما يزيد عن ٦ مليارات دولار أمريكي خلال السنوات
الخمس القادمة.

وتركز الرؤية المستقبلية للمنطقة الحرة بصلالة على جعلها مركزا عالميا وإقليميا
لجذب الاستثمارات بما يتماشى مع سياسة الحكومة في سبيل تنويع مصادر الدخل
وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين حيث تركز على استقطاب مشاريع حيوية في مجال
الخدمات اللوجستية والتخزين وإعادة التوزيع والصناعات النسيجية والبتروكيماويات
وصناعة مركبات أساسيات الأدوية والصيدلة ومشاريع إعادة التصنيع وتحويل المواد
البلاستيكية والتركيب والتجميع والعديد من المشاريع الأخرى ذات القيمة المضافة
للاقتصاد الوطني، وقد قامت شركة صلالة للمنطقة الحرة بالتنسيق مع وزارة المالية
باعتماد خطة خمسية تبدأ من عام ٢٠١١م وتنتهي في عام ٢٠١٥م بهدف تطوير بعض
المواقع.

والمنطقة الثالثة هي المنطقة الحرة بصحار التي جاء إنشاؤها بموجب المرسوم السلطاني رقم (١٢٢ / ٢٠١٠) الصادر في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م وتدار المنطقة من قبل شركة منطقة صحار الحرة، وقد تم في عام ٢٠١١م التوقيع على اتفاقية قرض بتكلفة ٦٠ مليون دولار أمريكي لتمويل تطوير المرحلة الأولى البالغة مساحتها ٥٠٠ هكتار.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

تلقي المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهتماما لا يقل عن الاهتمام الموجه تجاه

المشروعات الكبرى، وقد صدر في ٤ مارس ٢٠٠٧م المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/١٩) بإنشاء المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة كجهة مختصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة، وتقوم المديرية بالتنسيق مع جميع الجهات الحكومية والخاصة والمؤسسات العلمية من خلال لجنة الإشراف والمتابعة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تضم في عضويتها كلا من: وزارة التجارة والصناعة، وبنك التنمية العماني، وبرنامج سند بوزارة القوى العاملة، وصندوق تنمية مشروعات الشباب، وغرفة تجارة وصناعة عمان، وبرنامج انطلاقة، وبرنامج جروض عمان، وبنك مستط.

وتعتبر هذه الجهات هي الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى مؤسسات التعليم العالي ومجلس البحث العلمي وقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات التي تساعد هذه المشروعات على النهوض، علما بأن عدد المؤسسات التي تصنف ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة يبلغ حوالي ١٢٠ ألف منشأة وبما يشكل ٩٥% من إجمالي الصناعات المختلفة.

ويأتي الاهتمام برعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكا لدورها الاقتصادي المؤثر وأهمية دعمها ومساندتها لكونها من أهم دعائم التنمية المستدامة، وللدور الإيجابي الذي تؤديه في تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي، ولإسهامها في توفير فرص العمل بالقطاع الخاص، ولما لها من دور مهم في دعم الميزان التجاري مما ينعكس إيجابا على استقرار الأسعار في السوق المحلي.

القطاع المعدني،

يلقت مساهمة قطاع المعادن (التعدين واستغلال المعاجير) في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١م حوالي ٧٨,٤ مليون ريال عماني مقابل ٨٠,٧ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٠م و ٨٢,٦ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٩.

وتنفيذا لتوجيهات جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القاضية بتنظيم قطاع المعادن في السلطنة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فقد وجه

مجلس الوزراء في اجتماعاته في شهر مايو ٢٠١٢م بتنفيذ حلول عملية لضمان استمرار توفر المواد الخاصة بقطاع البناء تتضمن نقل بعض الكسارات الى مواقع جديدة وفق معايير تتسجم والمتطلبات البيئية وتأسيس كسارات أهلية يساهم فيها أبناء المناطق الموجودة بها دعماً للشركات الصغيرة المملوكة للمواطنين كما وافق المجلس على اعطاء أولوية لتوفير المواد الخام للمصانع المحلية بهدف زيادة القيمة المضافة للمنتجات العمانية.

وفي إطار الجهود التي تبذلها وزارة التجارة والصناعة بهدف الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية التي تزخر بها أراضي السلطنة وتعزيز مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني قامت الوزارة خلال عام ٢٠١١م بتنفيذ عدد من الدراسات من بينها مشروع خارطة مسقط التكتونية، ومشروع مسح وتقييم ٦٨ موقعا لاستغلال خام الكروم، ومشروع التنقيب عن الرخام في جبال شمال عمان، ومشروع دراسة عدد من المواقع الواعدة لاستخراج المواد الخام لإنتاج الأسمنت الأبيض، ومشروع دراسة المواصفات الفنية لصخور الدونيت وإمكانية استغلالها في إنتاج معدن الألياف الصناعية، بالإضافة إلى الدراسة الشاملة لتنمية قطاع التعدين في السلطنة.

وتنتج السلطنة عددا من الخامات المعدنية الفلزية كالذهب والفضة والنحاس والكروميت وخام الحديد، وصخور الزينة كالرخام والحجر الرملي، والمعادن الصناعية كالجبس والحجر الجيري والدولوميت، وتتعاون السلطنة مع جهات عديدة في مجال استكشاف الثروات المعدنية من أبرزها وكالة التعاون الدولي اليابانية «جايك» كما يتم استخدام أساليب حديثة ومتطورة في أعمال الاستكشاف والتنقيب والتعدين وبما يحافظ على البيئة العمانية.

غرفة تجارة وصناعة عمان

أنجزت غرفة تجارة وصناعة عُمان العديد من الفعاليات والأنشطة الهادفة إلى تطوير العمل في القطاع الخاص والتهوؤ بأداء مؤسساته وإيجاد التوافق بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية وأنظمة العمل إلى جانب تفعيل أدوار الغرفة في جذب الاستثمار الأجنبي إلى السلطنة والمساهمة في تعريف قطاع الأعمال العربي والأجنبي بالمقومات الاستثمارية والفرص الاقتصادية التي توفرها السلطنة في مختلف المجالات وذلك عبر عقد المؤتمرات وتنظيم الندوات واللقاءات المتنوعة.

وفي الجانب الآخر تبدي غرفة تجارة وصناعة عمان اهتمامها وعنايتها بالتنسيق من أصحاب وصاحبيات الأعمال، ويبلغ عدد الأعضاء المنتسبين للغرفة حوالي ١٧٠ ألفا، فيما تتوزع فروعها على جميع محافظات السلطنة، فبالإضافة إلى المكتب الرئيسي للغرفة في مسقط توجد لها فروع في صلالة، ونزوى، وصحار، وصور، وعبري، وأبراء، وخصب، والبريمي، والرسائق، وهيماء.



عدد المؤسسات التي
كشفت ليس، تقريعات
المشورة والنوشتة
والمنشورة قدر وزارة
التجارة والصناعة
يبلغ حوالي ١٧٠ ألف
مؤسسة تجارية في
من إجمالي الاستثمارات
المتوقعة



يشغل عدد الأعضاء
المتسبين للغرفة حوالي
١٧٠ ألفا، فيما تتوزع
فروعها على جميع
محافظات السلطنة

تعمل هيئة تقنية المعلومات على تحويل السلطنة إلى مجتمع معرفي من خلال مبادرة عمان الرقمية ومشاريعها المختلفة، وقد ركزت السلطنة في استراتيجيتها الوطنية لبناء مجتمع عمان الرقمي والحكومة الإلكترونية على إيجاد بنية أساسية متطورة لتقنية المعلومات كالشبكات الإلكترونية ومراكز حفظ البيانات وأمن المعلومات والبوابات الإلكترونية ووضع الأطر والمعايير والتشريعات المتعلقة بالتعاملات الرقمية، إضافة إلى مبادرة بناء القدرات والمهارات الوطنية في مجال تقنية المعلومات ومحو الأمية الرقمية في المجتمع عبر مشاريع التدريب والتوعية وتعزيز قدرة أفراد المجتمع على اقتناء الحاسوب والوصول إلى الإنترنت والتطوير المستمر الذي تقوم به المؤسسات الحكومية لخدماتها الإلكترونية.

وقد عملت السلطنة في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمجتمع عمان الرقمي والحكومة الإلكترونية على ثلاثة مسارات رئيسية تتكامل فيما بينها لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وهي: بناء القدرات والمهارات الوطنية في مجال تقنية المعلومات، وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية من شبكات مؤمنة وبوابات الكترونية تفاعلية ومبادرات داعمة لها، بالإضافة إلى تطوير صناعة تقنية المعلومات.

وقد أدت تلك المبادرات إلى أن تحقق السلطنة مراكز متقدمة في هذا المجال وفق تقييمات عالمية، فقد حققت السلطنة المركز الـ ١٦ عالمياً في معيار المشاركة الإلكترونية في تقرير الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢م والذي يحمل شعار الحكومة الإلكترونية للجمهور بعد أن كانت في المرتبة الـ ٧٦ في تقرير عام ٢٠١٠م، وقد أشار التقرير بوضوح إلى التطور الذي حققته السلطنة في مجال تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية والسياسات الناجحة التي تبنتها الحكومة في هذا المجال وهو ما أقر كذلك عن إحراز السلطنة للمرتبة الـ ٦٤ عالمياً من بين ١٩٣ دولة عالمية شملها التقرير متقدمة ١٨ مركزاً للأفضل عن عام ٢٠١٠م حيث كانت في المرتبة الـ ٨٢ عالمياً، كما حققت السلطنة المركز السادس عربياً في نفس التقرير الذي أوضح أن السلطنة حققت تحسناً في تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية حيث أحرزت السلطنة المركز الـ ٣٥ متقدمة ٢٠ مركزاً عن عام ٢٠١٠م، كما أشار التقرير إلى التطور الذي حققته السلطنة في هذا المجال حيث حصلت على نسبة ٥٧٪ في المرحلة الرابعة من مراحل تقديم الخدمات التي تحمل عنوان ربط الخدمات الحكومية وهي تعد المرحلة الأعلى في سلم تقديم الخدمة بالاعتماد على التقنية الحديثة.

ويعتبر تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية الذي يصدر كل عامين من أهم المؤشرات التي تقيس التقدم الذي تحرزه دول العالم في مجال الخدمات المقدمة عبر الإنترنت، ولدى نوعية المشاركة الإلكترونية، وتقييم خدمات الاتصالات المتوفرة والبنية الأساسية الداعمة للتقدم الرقمي وبناء القدرات الوطنية.



حصلت السلطنة على تفيد استراتيجيتها الوطنية لمجتمع عمان الرقمي والحكومة الإلكترونية على ثلاثة مسارات رئيسية تتكامل فيما بينها



تعد السلطنة من ضمن ٢٥ دولة في العالم تهتم بتقديم الخدمات الحكومية عبر الهاتف والتلفاز كما أنها من ضمن ١٤ دولة تهتم بتوفير خدمة خاص في مؤتمري الحكومية للخدمات الإلكترونية

إنجازات عمانية



كرمت شركة مايكروسفت العالمية المهندس طارق بن هلال البرواني رئيس ومؤسس عمان المعرفة بجائزة أفضل مهني مجيد.

ويعتبر طارق البرواني العماني الوحيد الذي حصل على جائزة أفضل مهني متميز من مايكروسفت لخمس سنوات على التوالي منذ سنة ٢٠٠٧م.

وأعثر تقرير الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢م أن السلطنة تعد من ضمن ٢٥ دولة في العالم تهتم بتقديم الخدمات الحكومية عبر الهاتف النقال، كما أنها من ضمن ١٤ دولة تهتم بتوفير قسم خاص في مواقعها الحكومية للفئات الخاصة سواء كانت النساء أو الأطفال أو كبار السن أو الأميين أو غير المبصرين.

وضمن الاهتمام الذي توليه هيئة تقنية المعلومات لتسريع عملية إنجاز المعاملات إلكترونياً قامت الهيئة بإضافة فئتين جديدتين ضمن فئات الدورة الثالثة لجائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية لعام ٢٠١٢م ليكون الباب مفتوحاً لأول مرة لمشاركة مؤسسات القطاع الخاص بالإضافة إلى الفئات الأخرى المفتوحة لمشاركة المشاريع الإلكترونية التي تتقدم بها المؤسسات الحكومية، وتهدف الجائزة إلى تشجيع المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص على تطوير خدماتها الإلكترونية وتبسيط وتجويد إجراءاتها عبر توظيف التقنية الرقمية، إلى جانب تشجيع الأفكار الرائدة والمبتكرة في المجال الرقمي.

وتقديراً للدور الذي تلعبه السلطنة في مشاركتها الخارجية تم في شهر أبريل ٢٠١٢م انتخاب السلطنة لعضوية المكتب التنفيذي لبرنامج المعلومات للجميع التابع لمنظمة اليونسكو بالأمم المتحدة وذلك أثناء مشاركة الهيئة في أعمال الدورة السابعة للمجلس الحكومي لبرنامج المعلومات للجميع التابع لمنظمة اليونسكو التي جرت في مقر المنظمة ببريس، ويأتي انتخاب السلطنة لعضوية المكتب التنفيذي للبرنامج تقديراً لجهودها في تطوير عمل البرنامج.

الثروة الزراعية

تزيد مساحة الأراضي المزروعة بالسلطنة عن ١٦٧ ألف فدان وتشكل المنتجات الزراعية والسمكية ما نسبته ٢٢٪ تقريباً من صادرات السلطنة غير النفطية، ويعتبر النخيل المحصول الأول تعداداً وانتشاراً، ويزيد عدد أشجار النخيل على ٨ ملايين نخلة إضافة إلى ٧٠٠ ألف في الحدائق والمنتزهات، وتبلغ المساحة المزروعة بأشجار النخيل حوالي ٥٠٪ من إجمالي الأراضي الزراعية بالسلطنة.

وتولي السلطنة اهتماماً كبيراً تجاه النخلة وتركز الاستراتيجية الوطنية للنهوض بنخيل التمر على إنتاج ثمار عالية الجودة ووقاية النخيل وحمايتها من الآفات ورفع مستوى إنتاجيتها، وتتضمن الخطة الخمسية الثامنة للقطاع الزراعي (٢٠١١ - ٢٠١٥) العديد من البرامج والمشاريع الزراعية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي في المجالين النباتي والحيواني.

وتجري السلطنة خلال السنة الزراعية ٢٠١٢/٢٠١٣ التعداد الزراعي الثالث وقد تم اعتبار السنة الزراعية ٢٠١٢/٢٠١٣ مرجعاً زمنياً لبياناته وتكليف المديرية العامة للتخطيط وتنمية الاستثمار بوزارة الزراعة والثروة السمكية بمتابعة تنفيذ التعداد بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة داخل وخارج الوزارة.

ويهدف التعداد الزراعي إلى توفير بيانات ومعلومات إحصائية زراعية تفصيلية ومحدثة لمكونات القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني كأعداد وأنواع الحيازات الزراعية ومساحاتها الكلية وأحداثيات مواقعها الجغرافية وحائزها وخصائصهم الديموغرافية وأعداد أفراد أسرهم والمساحات المزروعة بالمحاصيل المختلفة وأعداد أشجار نخيل التمر والأشجار الثمرية الأخرى ومصادر مياه الري وأساليب الري وأعداد وأنواع الحيوانات وطرق تربيتها ومصادر أعلافها والقوى العاملة الزراعية ومصادرهما والآلات والمعدات الزراعية والمباني (بما فيها البيوت المحمية) وأعداد وأنواع خلايا النحل ومصادر التمويل وأوجه استغلال المنتجات الزراعية والحيوانية ومواقع التسويق واستخدام البذور والشتلات المعسنة ووقاية المزروعات وتحصين الحيوانات وغيرها، وتمثل بيانات التعداد الجديد تحديثاً لبيانات التعدادين السابقين، كما ستشكل الأساس لبلورة استراتيجيات تطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتقديم الخدمات والنشاطات الإرشادية والتوعوية للمزارعين ومربي الماشية، كما أن هذه البيانات تستخدم كمراجع إحصائية علمية للدارسين والباحثين والمستثمرين في المجالات المختلفة بالقطاع الزراعي.

وتقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية سنوياً بتنظيم العديد من البرامج التدريبية حول مسح واستكشاف ومكافحة الجراد الصحراوي ومكافحة الآفات الزراعية الأخرى لا سيما الآفات والحشرات التي تكون مهاجرة إلى السلطنة وتشكل خطراً اقتصادياً على القطاع الزراعي.

تزيد مساحة الأراضي المزروعة بالسلطنة عن ١٦٧ ألف فدان وتشكل المنتجات الزراعية والسمكية ما نسبته ٢٢٪ تقريباً من صادرات السلطنة غير النفطية.

بدأ مشروع زراعة المليون نخلة بأكورة أعماله بتنفيذ الزراعة النموذجية في ولاية نزوى على مساحة تقدر بنحو ٧٠٠ فدان تستخدم فيها أحدث التقنيات في الزراعة والري.



تنفيذ استراتيجيات وطنية
للتعويض بالنخيل وحمايتها
من الآفات الزراعية.

ومع الاهتمام الذي حظيت به برامج مكافحة الآفات الزراعية نجحت المملكة في تقليل نسبة الإصابة بدوباس النخيل، إذ لم يتم خلال عام ٢٠١١ رش النخيل جواً نظراً لقلة الإصابة وانحصارها، وبالإضافة إلى نخيل التمر هناك برامج موجهة لمكافحة الآفات في الليمون العماني ونخيل التارجيل والأميا والموز ومحاصيل الخضار.

ونظراً لأهمية الميكنة الزراعية والتقنيات الحديثة في العمل الزراعي وسعيًا لتوفير متطلبات المزارعين يتم سنوياً توزيع الحراثة اليدوية متعددة الأغراض مع ملحقاتها بدعم يصل إلى ٥٠٪ من قيمتها ويتم الاتفاق مع الشركة الموردة للحراثة بالتدريب العملي للمزارعين المستفيدين والمرشدين على الطريقة الصحيحة للتشغيل وأهمية إجراء الصيانة الدورية وأخذ الاحتياطات اللازمة بكيفية التعامل مع هذه الآلات بالمزرعة وعلى ما تحويه من أجزاء وكيفية استبدال قطع الغيار وتغيير نوع المعدة المستخدمة أثناء العمل مع اتباع وسائل السلامة الضرورية عند التشغيل والعمل بالمزرعة.

مشروع المليون نخلة،

بدأ مشروع زراعة المليون نخلة باكورة أعماله بتنفيذ المزرعة النموذجية في ولاية نزوى على مساحة تقدر بنحو ٧٠٠ فدان تستخدم فيها أحدث التقنيات في الزراعة والري.



الثروة السمكية أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني ومصادر المتجددة.

ومشروع زراعة مليون نخلة أمر به جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٩، وعلى إثر ذلك بدأت الخطوات العملية لتنفيذ المشروع حيث تم استحداث المديرية العامة لمشروع المليون نخلة بديوان البلاط السلطاني.

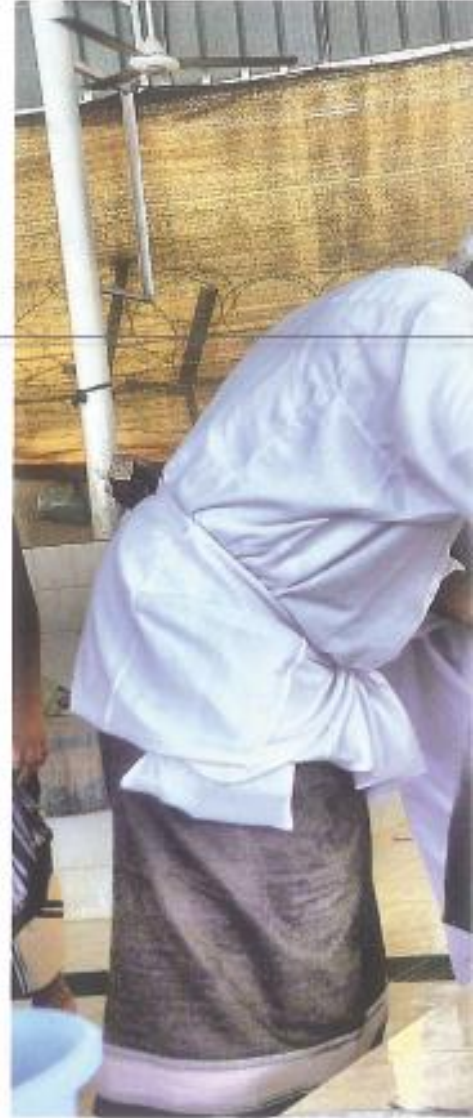
وخلال عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م قامت المديرية العامة لمشروع المليون نخلة بحفر ٦٠ بئراً إنتاجياً في محافظة الظاهرة لتوفير المياه التي يحتاجها المشروع، كما قامت بإجراء دراسة للوقوف على إمكانية توفير مياه للمشروع في المنطقة الواقعة بين ولاية أدم في محافظة الداخلية ونهاية سناو في محافظة شمال الشرقية، يضاف ذلك إلى ما سيتم توفيره من مياه

للمشروع من خلال العمل الجاري تنفيذه مع الهيئة العامة للكهرباء والمياه في محافظتي شمال وجنوب الشرقية.

ونفذت المديرية العامة لمشروع المليون نخلة أيضا دراسة ميدانية مختبرية حول مدى صلاحية مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثيا في ري النخيل شملت إجراء تحاليل للثمار وأنسجة النخيل والتربة والمياه، وخلصت الدراسة إلى ان النتائج إيجابية. وقد تم تحديد مصدرين لتوفير فساتل النخيل اللازمة للمشروع، الأول هو: الفساتل الخضري ويتم توفيرها من خلال الشراء من المزارعين ضمن ضوابط وآلية تم تحديدها، أما المصدر الثاني فهو عن طريق الفساتل النسيجية التي ينتجها مختبر الزراعة النسيجية.

الثروة السمكية،

تمثل الثروة السمكية أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني ومصادره المتجددة والمؤمل عليها في تنويع مصادر الدخل، ويمتاز القطاع بميزات كبيرة لعل من أبرزها توفر الموارد السمكية على امتداد السواحل العمانية التي يبلغ طولها ٢١٦٥ كيلومترا، ويقدر المخزون السمكي القابل للاستغلال بنحو ٢٨٧ ألف طن بالإضافة إلى ٤٠٠٠ طن من أسماك الفئار التي لم تستغل بعد، ويعتبر قطاع



الثروة السمكية مصدرا مهما لدخل عدد كبير من المواطنين العمانيين خاصة سكان المناطق الساحلية الذين يعملون في مهنة صيد الأسماك والمهن الأخرى المرتبطة بها كالتسويق والنقل والتجهيز والخدمات الأخرى.

وبالإضافة إلى مساهمته في الدخل القومي فإن قطاع الثروة السمكية يؤدي دورا مهما في مجال توفير فرص العمل خاصة في المناطق الساحلية، إذ يزيد عدد الصيادين الحرفيين على ٣٦ ألف صياد، كما يوفر القطاع نحو ٦ آلاف فرصة عمل في الأنشطة المتصلة بمهنة الصيد، ومن المتوقع أن يستوعب مزيدا من القوى العاملة الوطنية مع قيام المشاريع السمكية المستهدفة وخاصة في مجال الاستزراع السمكي.

يقدر المخزون السمكي القابل للاستغلال بنحو ٢٨٧ ألف طن بالإضافة إلى ٤٠٠٠ طن من أسماك الفئار التي لم تستغل بعد.

يوفر قطاع الثروة السمكية نحو ٦ آلاف فرصة عمل في الأنشطة المتصلة بمهنة الصيد ومن المتوقع أن يستوعب مزيدا من القوى العاملة الوطنية مع قيام المشاريع السمكية المستهدفة وخاصة في مجال الاستزراع السمكي.

وفي الوقت الذي تقدم فيه وزارة الزراعة والثروة السمكية الدعم للصيادين الحرفيين فإنها تهين البنية الأساسية المشجعة لذلك، ومن بينها موانئ الصيد التي تعد من أهم البنى الأساسية لقطاع الصيد البحري ومركزا لمختلف تسهيلات الإنزال والتجهيز والتخزين والنقل، ويبلغ عدد موانئ الصيد القائمة حاليا ١٩ ميناء، وفي الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥) سيتم إنشاء حوالي ٦ موانئ جديدة.

وتركز السلطنة في الخطة الخمسية الثامنة على قطاع الاستزراع السمكي، ولإعطاء مزيد من الاهتمام لهذا القطاع تم تشكيل لجنة وزارية لمنح تصاريح الاستزراع السمكي، وخلال مؤتمر تطوير قطاع الاستزراع السمكي الذي عقد في مسقط في شهر ديسمبر ٢٠١١م تم الإعلان عن تأسيس شركة حكومية للاستزراع السمكي يكون من أهم أهدافها إنشاء المفرخات السمكية ومصانع إنتاج علائق الأسماك والخدمات البيطرية وتقديم الدعم الفني وتشغيل بعض المزارع النموذجية دون الدخول في منافسة مع شركات القطاع الخاص، وقد أعدت وزارة الزراعة والثروة السمكية دليل استثمار لتطوير الاستزراع السمكي بالسلطنة يعد خارطة طريق لإقامة مشروع استزراع تجاري، ويحتوي هذا الدليل على المعلومات والإجراءات المطلوبة والقوانين الخاصة بإنشاء الشركات، وكذلك تنظيم عمليات الاستزراع السمكي.

ومن المتوقع أن يساهم سوق الجملة للأسماك بمنطقة الفليج الذي تم إنجازه في عام ٢٠١٢م في تغطية الطلب المحلي على الأسماك والمحافظة على استقرار الأسعار، ويقع السوق على مساحة تزيد على ٤٢ ألف متر مربع.

١٦ الثروة الحيوانية

تهدف المشروعات المنفذة في قطاع الثروة الحيوانية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية ورفع مستوى الأمن الغذائي، ويتم تفعيل ذلك من خلال زيادة مساهمة صغار المنتجين بالقطاع الحيواني وإقامة عدد من المشاريع التي تخدم المربي مثل مشروع خدمات برامج الإرشاد الحيواني الذي يهدف إلى توعية مربي الثروة الحيوانية بأهمية استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج وتصنيع المنتجات والتسويق والإدارة والرعاية الصحية للقطاع الحيواني.

وتشمل المشروعات المنفذة في قطاع الثروة الحيوانية عددا آخر من المشروعات من بينها مشروع تطوير مشاريع الإنتاج الحيواني للمرأة الريفية في مختلف محافظات السلطنة وتزويد هذه المشروعات بتقنيات حديثة، ويهدف المشروع إلى تشجيع المربيات على التوسع في الاستثمار في إنتاج الدواجن ومنتجاتها وتربية الأبقار والماعز والأغنام وإنشاء وحدات مصغرة لتصنيع منتجات الألبان، ويحقق المشروع منافع اجتماعية واقتصادية عديدة لدى المستفيدات من بينها نمو مصادر دخل الأسرة الريفية وزيادة الإنتاج من الألبان وتحسين الوضع الغذائي والأسري للأسر الريفية بالإضافة إلى مساهمته في زيادة الإنتاج والتقليل من استيراد منتجات الألبان.

ويهدف المحافظة على المخزون المائي من جهة وتوفير الحشائش للثروة الحيوانية الموجودة بالسلطنة من جهة أخرى قامت الحكومة بتنفيذ مشروع نقل مزارع الحشائش من محافظتي الباطنة وسهل صلالة إلى منطقة النجد بمحافظة ظفار، وقد تم في شهر ديسمبر ٢٠١١م الاحتفال بالتشغيل الفعلي لمزرعة حنقيت التي تمثل المرحلة الأولى من مشروع النجد الذي يتألف من ثلاث مراحل على مساحة ٥٧٥٦ فداناً منها ٢٠٩٠ فداناً للمرحلة الأولى وهي مزارع حنقيت، و١٨٣٢ فداناً للمرحلة الثانية وهي مزارع بوكة وكذلك ١٨٣٢ فداناً في المرحلة الثالثة وهي مزارع وادي بني خويطر.

وبالإضافة إلى زراعة الحشائش يتم في المرحلة الأولى من الإنتاج زراعة البرسيم التجريبي إلى جانب إدخال الأعلاف الحولية والذرة الرفيعة وزراعة ٢٢٨ فداناً من الخضار ومساكنات أخرى من البطاطس كما سيتم زراعة نحو ٣٠ ألف نخلة كمصدات للرياح، ومع اكتمال المشروع في مرحلته الثلاث ستتراوح الطاقة الإنتاجية بين حوالي ٦٤ ألف طن و٩٠ ألف طن سنوياً، وسيؤدي المشروع بعد اكتمال مرحلته الثلاث إلى تخفيض استهلاك المياه بمقدار ١١ مليون متر مكعب سنوياً وفي هذه الحالة يمكن توجيهها إلى زراعات أخرى كالخضروات والتمج وغيرها وذلك بتغيير النمط السائد في استخدام المياه.

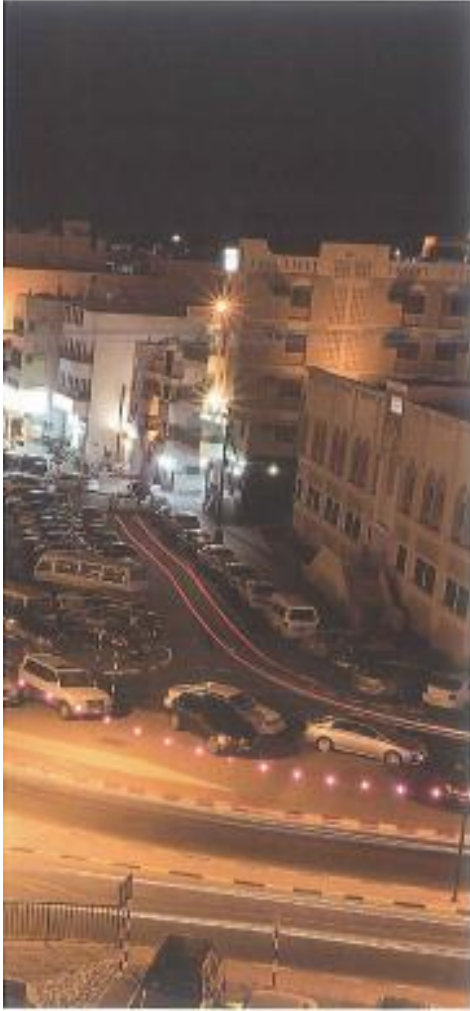
وللميطرة على الأمراض المعدية والوبائية تم إنشاء وتطوير المحاجر الزراعية والبيطرية بمختلف محافظات السلطنة بهدف حماية الثروة الحيوانية والنباتية من الأمراض المستوطنة والمعبرة وحماية المستهلك من الأمراض المشتركة وضمان سلامة الغذاء، وقد بلغ عددها ١٤ محجراً زراعياً وبيطرياً.

وتساهم خدمات الصحة البيطرية في تنمية الثروة الحيوانية من خلال النهوض بالخدمات الصحية وإيجاد حيوان منتج بكفاءة عالية وحمايته من الإصابة بالأمراض سواء المستوطنة أو الوافدة والتي يمكن أن تؤدي إلى نفوقه أو انخفاض إنتاجيته عن طريق الرعاية الصحية المتكاملة المتوفرة بالعيادات البيطرية حيث يتم تقديم الخدمات العلاجية التشخيصية والوقائية للثروة الحيوانية التي تزخر بها السلطنة من خلال ٦٤ عيادة بيطرية حكومية وحوالي ٤٤ عيادة بيطرية خاصة مزودة بالكادر البيطري المؤهل لإدارتها وموزعة في جميع محافظات السلطنة، بالإضافة إلى مستشفى بيطري حكومي موجود في محافظة ظفار، الأمر الذي ساعد على زيادة أعداد وإنتاجية الثروة الحيوانية وبالتالي توفير المنتجات الغذائية الآمنة من لحوم وألبان وغيرها مما قلل من الاعتماد على المنتجات الغذائية المستوردة.

ويبلغ المجموع الكلي للثروة الحيوانية الموجودة في السلطنة حوالي ٢,٥ مليون رأس من بينها ٣٢٦ ألف رأس من الأبقار وحوالي ١,٧ مليون رأس من الماعز و٢٨٠ ألف رأس من الضأن و١٢٨ ألف رأس من الجمال، وقد بلغ الإنتاج من اللحوم الحمراء لعام ٢٠١٠م حوالي ١٣ ألف طن ومن لحوم الدواجن ٢٣ ألف طن أما بالنسبة للحليب الطازج فقد بلغ ٥٠ ألف طن ويقدر الإنتاج المحلي من بيض المائدة بـ ١٨٥ مليون بيضة.

يبلغ المجموع الكلي للثروة الحيوانية الموجودة في السلطنة حوالي ٢,٥ مليون رأس من بينها ٣٢٦ ألف رأس من الأبقار وحوالي ١,٧ مليون رأس من الماعز و٢٨٠ ألف رأس من الضأن و١٢٨ ألف رأس من الجمال.

يتم تقديم الخدمات العلاجية التشخيصية والوقائية للثروة الحيوانية التي تزخر بها السلطنة من خلال ٦٤ عيادة بيطرية حكومية وحوالي ٤٤ عيادة بيطرية خاصة مزودة بالكادر البيطري المؤهل لإدارتها.



قطاع السياحة :

تقديرًا للمكانة المتقدمة لقطاع السياحة في السلطنة تم اختيار مسقط عاصمة للسياحة العربية لعام ٢٠١٢م، وقد قامت وزارة السياحة بتنفيذ العديد من الفعاليات والأنشطة التي تبرز المقومات والإمكانات السياحية المتنوعة التي تزخر بها السلطنة من بيئة طبيعية غنية واثرت حضاري ضارب في عمق التاريخ بجانب عدد من المنتجات السياحية التي تفرّد بها السلطنة من بين دول المنطقة.

وقد جاء اختيار مسقط عاصمة للسياحة العربية لعام ٢٠١٢م بعد أن حققت كل المعايير التي يتطلبها الفوز بهذا اللقب، ومن أبرزها سهولة الوصول إليها سواء عبر مطار مسقط الدولي أو عبر ميناء السلطان قابوس أو عبر الطرق البرية، والمعيار الثاني هو المعالم السياحية والأثرية باختلاف نوعيتها من آثار طبيعية ومتاحف وحدائق كبرى، والمعيار الثالث هو توفر البنية الأساسية الضرورية كشبكة الطرق في المدينة واللوحات الإرشادية والكهرباء والمياه والاتصالات وخدمات الانترنت، والمعيار الرابع هو توفر الخدمات

المرتبطة بالسياحة كمكاتب الاستعلامات والإرشاد السياحي والمصارف والمستشفيات والبحري وشركات السياحة والاشتراك في نظام التنبيه للكوارث الطبيعية والقنوات الفضائية والمطاعم السياحية والخرائط والمطبوعات ووسائل النقل وتوفر الأمن للسائح، والمعيار الخامس هو توافر الطاقة الفندقية باختلاف أنواعها ودرجاتها من فنادق ٥ نجوم و ٤ نجوم و ٣ نجوم ونجمتين ونجمة واحدة، والمعيار السادس هو الفعاليات والأنشطة كمراكز الترفيه والتسوق والمسارح والسينما والأنشطة الرياضية، والمعيار السابع هو تشوع الأنماط السياحية كالسياحة البيئية وسياحة المؤتمرات والسياحة الثقافية والسياحة البحرية والسياحة الصحراوية والسياحة العلاجية والسياحة الرياضية، والمعيار الثامن هو المناخ المناسب لمعظم أوقات السنة، والمعيار التاسع هو الجاذبية للسياحة العربية، والمعيار العاشر هو المكانة البارزة على المستوى الدولي في بعض الأنماط السياحية.



جاء اختيار مسقط عاصمة للسياحة العربية لعام ٢٠١٢م بعد أن حققت كل المعايير التي يتطلبها الفوز بهذا اللقب، ومن أبرزها سهولة الوصول إليها سواء عبر مطار مسقط الدولي أو عبر ميناء السلطان قابوس أو عبر الطرق البرية.



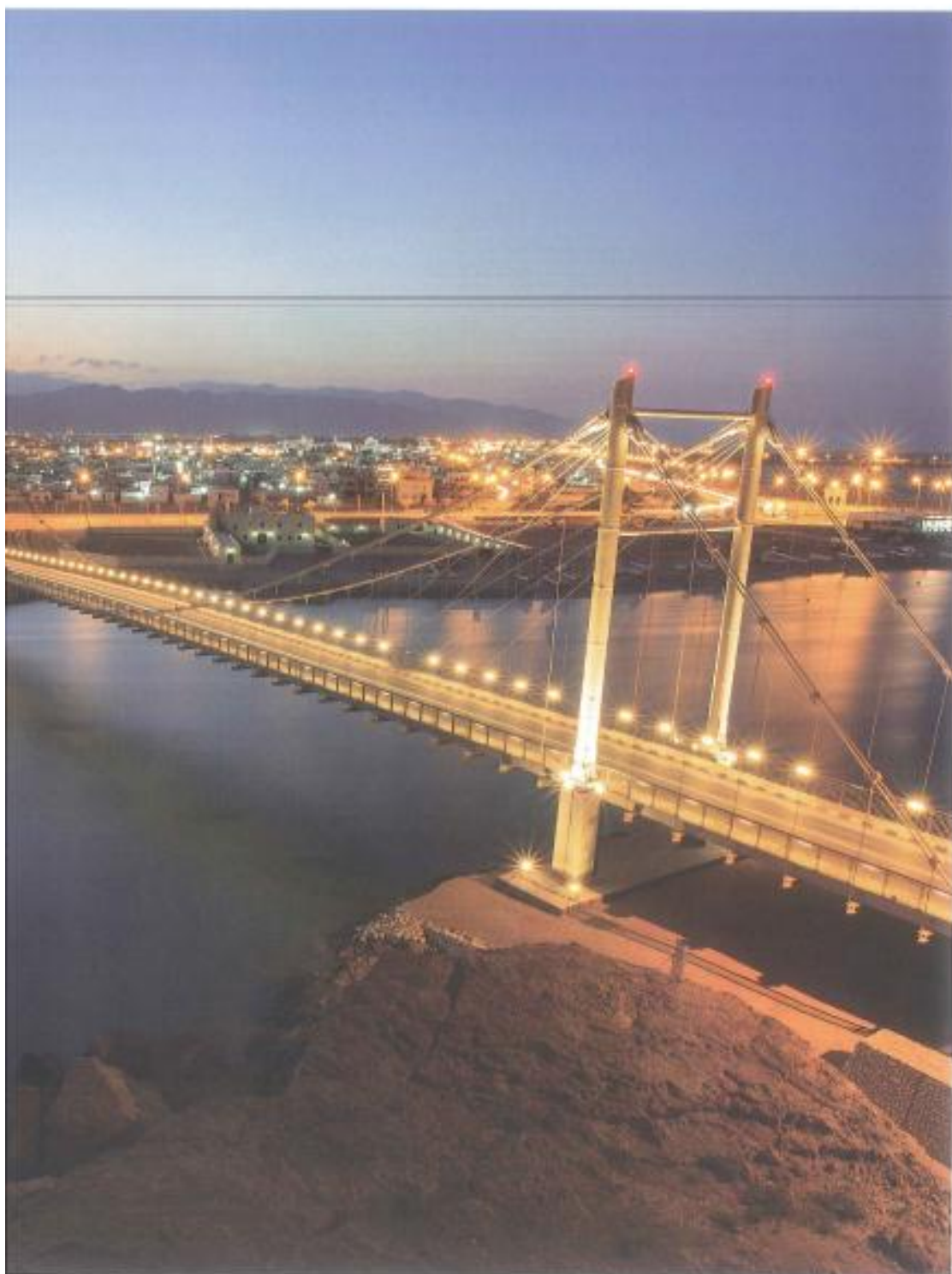
تتضمن الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥) تقديم مزيد من الدعم للقطاع الخاص لتوفير المرافق الايوائية في مختلف محافظات السلطنة والتوسع في تقديم الخدمات والتسهيلات السياحية بما يواكب الطلب عليها.

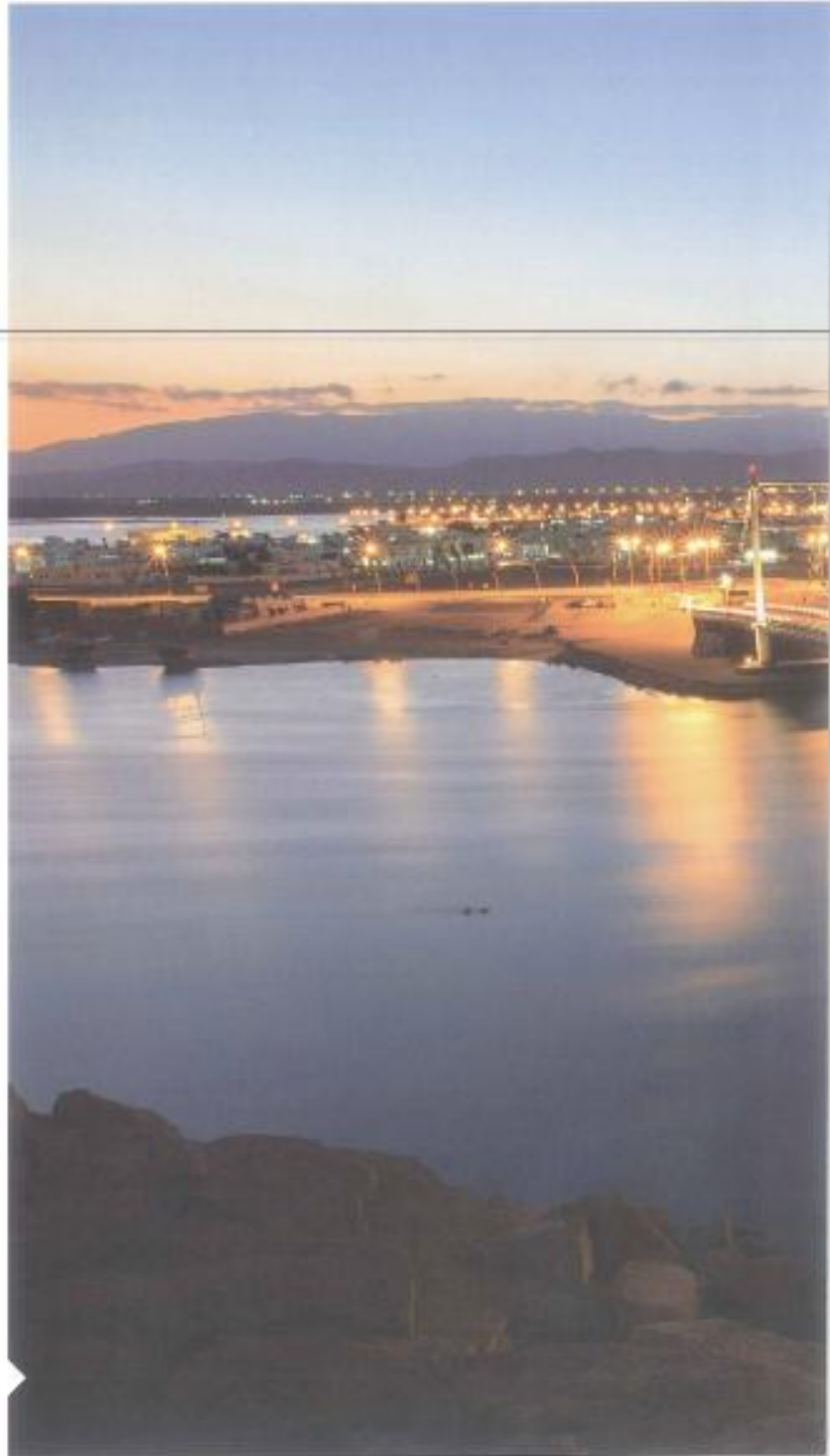


اختيار مسقط عاصمة
للسياحة العربية لعام ٢٠١٢
تقديرًا للمكانة المتقدمة لقطاع
السياحة في السلطنة.

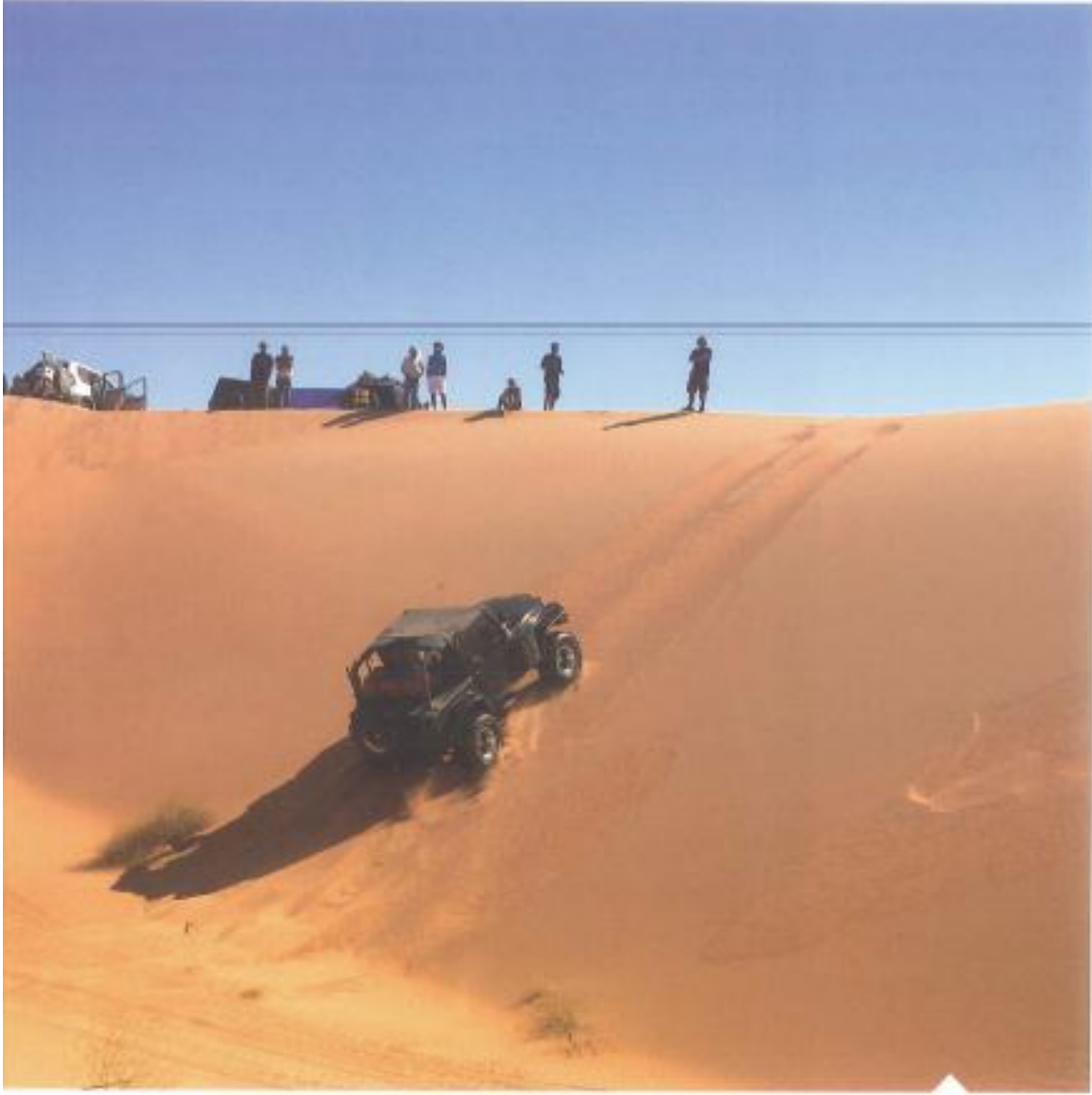
وتزامنا مع الاحتفال بمسقط عاصمة السياحة العربية لعام ٢٠١٢ م ويهدف تسهيل إجراءات الدخول إلى السلطنة قامت شرطة عمان السلطانية بإجراء بعض التعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب، واشتملت التعديلات على تخفيض رسوم التأشيرات السياحية ومد فترات الإقامة لمدة عشرة أيام قابلة للتجديد لمدة مماثلة وتأشيرة سياحية لمدة شهر وبرسوم مخفضة، وسمحت التعديلات الجديدة أيضا بمنح التأشيرات السياحية لركاب وملاحى السفن السياحية لمدة ٤٨ ساعة بالمجان، وبرسوم مخفضة لمدة الإقامة التي تزيد عن ٤٨ ساعة ولا تتجاوز عشرة أيام، وإمكانية دخول السياح إلى السلطنة عبر كافة المنافذ الجوية والبحرية والبرية والبحرية.

ويحسب الدليل الإلكتروني « ثوئي بالانيت » وهو أحد المواقع العالمية المشهورة التابعة لهيئة الإذاعة البريطانية في مجال السفر والسياحة، فإن مسقط جاءت في المرتبة الثانية بعد لندن في قائمة أفضل عشر مدن عالمية جديدة بالزيارة في عام ٢٠١٢ م.





جسر دخور المبلح،
ولاية صویر



وتتضمن الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥) تقديم مزيد من الدعم للقطاع الخاص لتوفير المرافق الإيوائية في مختلف محافظات السلطنة والتوسع في تقديم الخدمات والتسهيلات السياحية بما يواكب الطلب عليها. الأمر الذي سينعكس على انخفاض الأسعار نتيجة ازدياد المنافسة بين المرافق السياحية المختلفة. كما تتضمن استغلال بعض المواقع والمناطق التي تتمتع بمناخ معتدل خلال فصل الصيف وإقامة البنية الأساسية اللازمة حتى تجذب أعداداً أكبر من السياح من داخل وخارج السلطنة خلال أشهر الصيف، وتتضمن الخطة اعتمادات بـ ١٠٥ ملايين ريال عماني للمشاريع السياحية بالإضافة إلى مساهمة الحكومة في مشاريع المجمعات السياحية المتكاملة.

«رمال الشرقية، تستقطب أعداداً متزايدة من الزوار والسياح»

وتخطط السلطنة إلى رفع أعداد السياح القادمين إلى البلاد من نحو ١,٥ مليون سائح حالياً إلى ٢,٥ مليون سائح بنهاية الخطة الخمسية الحالية في عام ٢٠١٥م، وتسمى السلطنة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تكثيف الحملات الترويجية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى والدول الأوروبية والآسيوية والأمريكيتين، والمشاركة في معارض السفر العربية والعالمية التي تقام في مختلف دول العالم.

وانطلاقاً من أهمية تنويع الأنماط السياحية شكلت وزارة السياحة في مطلع عام ٢٠١٢م لجنة لدراسة الطلبات المتعلقة بإنشاء حدائق للحيوانات بالسلطنة بحيث تكون مهمتها تحديد الأماكن الأنسب لإقامة هذه الحدائق من خلال الزيارات الميدانية لتلك المواقع وعرضها على المسؤولين لأخذ الموافقة المبدئية عليها، ومخاطبة الجهات المعنية لأخذ الموافقات اللازمة لتخصيص الأراضي المزعم إقامة الحدائق عليها، ودراسة تجارب الدول التي لها خبرة في هذا المجال وعلى الأخص التي تتشابه مع السلطنة في الظروف المناخية والمعدات الاجتماعية، والتنسيق مع الوزارات والوحدات الحكومية والخاصة والمنظمات الدولية ذات العلاقة.



تخطط السلطنة إلى رفع أعداد السياح القادمين إلى البلاد من نحو ١,٥ مليون سائح حالياً إلى ٢,٥ مليون سائح بنهاية الخطة الخمسية الحالية في عام ٢٠١٥م.

مهرجان مسقط من المهرجانات المميزة بالمنطقة بفضل الإعداد والتنظيم الفروس والفعاليات العديدة المتنوعة والمتجددة وما يقدمه من قائمة متممة على مختلف الأصناف ولكافة شرائح المجتمع.

وخلال عام ٢٠١١م بلغ إجمالي عدد نزلاء فنادق الـ ٥ والـ ٤ نجوم بمختلف محافظات السلطنة ٥٣٩ ألفاً مقابل ٥٠٩ آلاف نزيل في عام ٢٠١٠م، وبلغت إيرادات فنادق الـ ٥ والـ ٤ نجوم ١١٩ مليون ريال عماني دون تغيير عن حجم الإيرادات خلال عام ٢٠١٠م.

مهرجان مسقط،

استقبل مهرجان مسقط ٢٠١٢م أكثر من ١,٥ مليون زائر لفعالياته المتنوعة طوال فترة إقامته من ٢٦ يناير إلى ١ مارس ٢٠١٢م.



سوق مطرح بمحافظة مسقط.

ويعد مهرجان مسقط الذي انطلق لأول مرة في شهر فبراير من عام ١٩٩٨ م حدثاً فريداً من نوعه وواحداً من المهرجانات المميزة بالمنطقة بفضل الإعداد والتنظيم المدروس والفعاليات العديدة المتنوعة والمتجددة وما يقدمه من فائدة ومتعة على مختلف الأصعدة ولكافة شرائح المجتمع.

وحظي مهرجان مسقط ٢٠١٢م بمشاركة أكثر من ٣٠ دولة واحتضن الكثير من الفعاليات والمعارض الترويجية والمسرحيات العربية والحفلات الفناائية والفعاليات الثقافية والرياضية، فقد احتضنت حديقة القرم الطبيعية عدداً من الفعاليات من أبرزها القرية التراثية العمانية، والمهرجان الدولي للفنون والتراث والإبداع الذي شارك فيه نخبة من أمهر الحرفيين في شتى الحرف اليدوية، ومعرض الجهات الحكومية، كما تم تنظيم مهرجان المأكولات العمانية للعام الثاني على التوالي، بالإضافة إلى العروض المسرحية وعروض الإبهار والليزر والإثارة وغيرها.

وفي حديقة التسميم تنوعت الفعاليات بين قرية الأطفال التعليمية والميدان الشرفي والألعاب الكهربائية والمعرض الاستهلاكي الذي شارك فيه ٥٠٠ عارض، بالإضافة إلى العروض الترفيهية للأطفال والحلقات الفنية والعلمية والحرفية.

واشتملت فعاليات مهرجان مسقط ٢٠١٢م أيضاً على طواف عمان للدراجات الهوائية الذي حظي بتغطية إعلامية عالمية، وأسبوع مسقط للأزياء الذي شارك فيه

مشاهير مصممي الأزياء من السلطنة والدول العربية ودول جنوب آسيا، بالإضافة إلى سباق القوارب التقليدية وعدد من المسرحيات والحفلات الفنية الفناائية.

ويعد برنامج أسالة أحد البرامج التي تحظى باهتمام زوار المهرجان ومتابعيه على شاشات التلفاز وعلى مدى حلقات البرنامج تناهست ٢٤ ولاية عمانية قامت بعرض تراثها وتقاليدها في المناسبات المختلفة، وقد فازت ولاية السويق بالمركز الأول وجاءت ولاية جعلان بني بوحسن ثانياً وولاية صحم ثالثاً، كما شهد المهرجان أيضاً تكريم ٢٧ حرفياً ممن شاركوا في المهرجان الدولي للفنون والتراث والإبداع.

فهرس جعلان صلالة المصباحي

سعى مهرجان صلالة المصباحي الذي أقيم في الفترة من ٢١ يونيو إلى ١٨ يوليو ٢٠١٢م إلى مواكبة تخصيص السلطنة عام ٢٠١٢م ليكون عاماً تقام فيه فعاليات للطفل العماني، وقد جسد شعار المهرجان «عمان طفولة آمنة ومستقبل واعد» الاهتمام بالطفل العماني من خلال عدد من الفعاليات التي ركزت على الترفيه والتثقيف والتوعية في جو أسري ممتع.

وقد حفل المهرجان بالعديد من المشاهد التعليمية والاجتماعية والصحية والثقافية والمهاراتية والفكرية والإبداعية والأدبية واستقطب عدداً كبيراً من الأطفال المجيدين في شتى المجالات من جميع محافظات السلطنة، واشتمل المهرجان على العديد من الفعاليات التي تواكب اهتمامات الطفل مثل: المشاريع التعليمية والمعرفية والاختراعات وموسوعة الطفل والإبداع والمجيدين من ذوي الإعاقة والمواهب الإعلامية والتقنية ونظم المعلومات وغيرها.

وتعد محافظة ظفار مقصداً سياحياً رئيسياً للعمانيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الصيف نظراً لما تتميز به من مناخ جذاب حيث تكتمس المحافظة برداء اخضر، وتتوارى الشمس خلف السحاب في اغلب الأيام ويهطل الرذاذ في جو معتدل لا تتجاوز درجة الحرارة خلاله ٢٢ درجة مئوية وتراجع إلى ما دون الـ ١٥ درجة مئوية على الجبال.

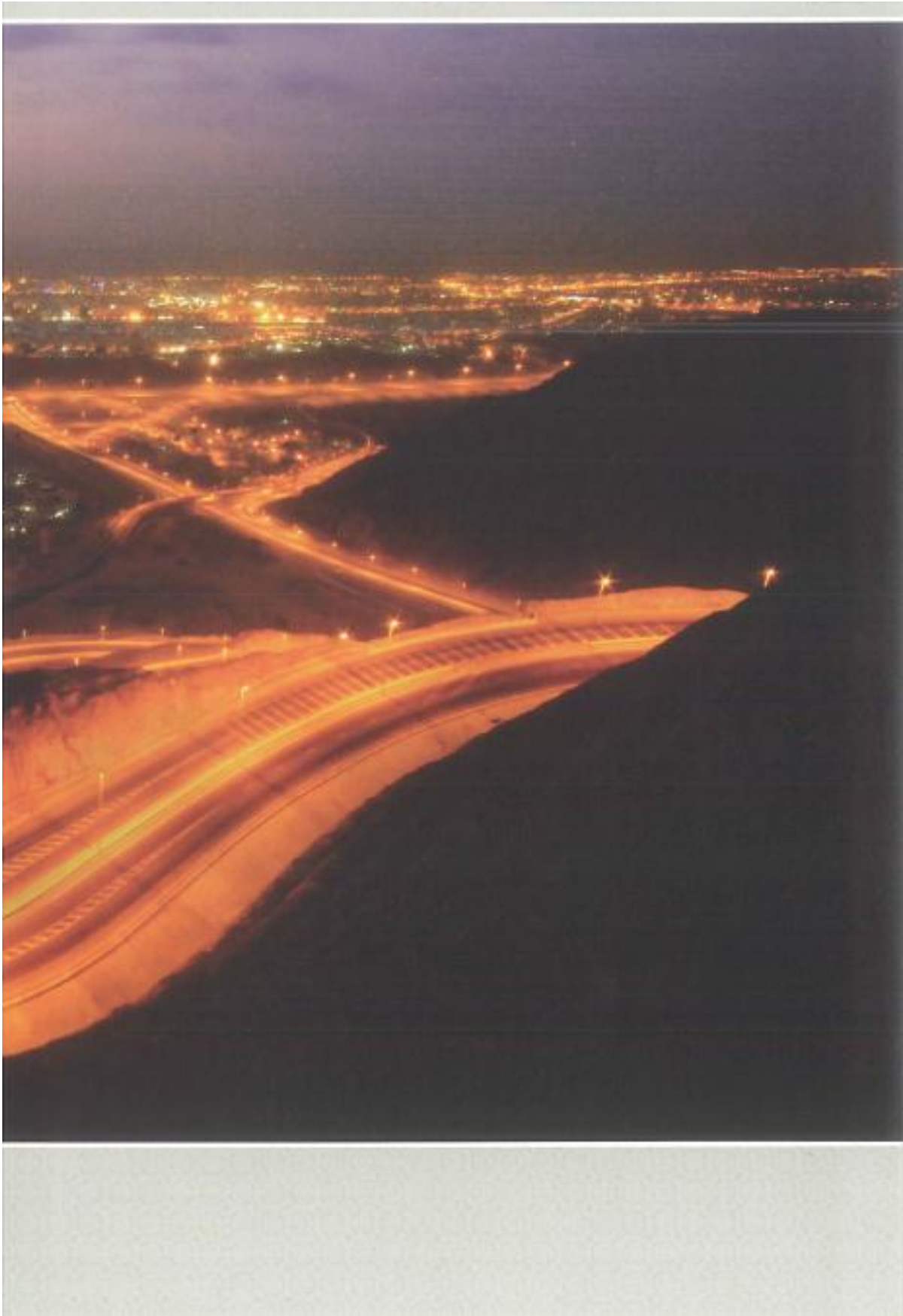
وقد بلغ عدد زوار محافظة ظفار خلال موسم الخريف لعام ٢٠١١م (من ٢١ يونيو إلى ٢١ سبتمبر ٢٠١١) أكثر من ٢٣٩ ألف زائر مقابل ٢٦٢ ألف زائر في موسم عام ٢٠١٠م و٢٩٢ ألف زائر في موسم عام ٢٠٠٩م. وقد شكل العمانيون ٦٧,٢% من إجمالي عدد الزوار خلال عام ٢٠١١م ومواطنو دول مجلس التعاون ٢٢,٦%. وقد ارتفع حجم الإتفاق خلال موسم الخريف لعام ٢٠١١م إلى ٢٩ مليون ريال عماني مقابل ٢٣ مليون ريال عماني في موسم عام ٢٠١٠م.

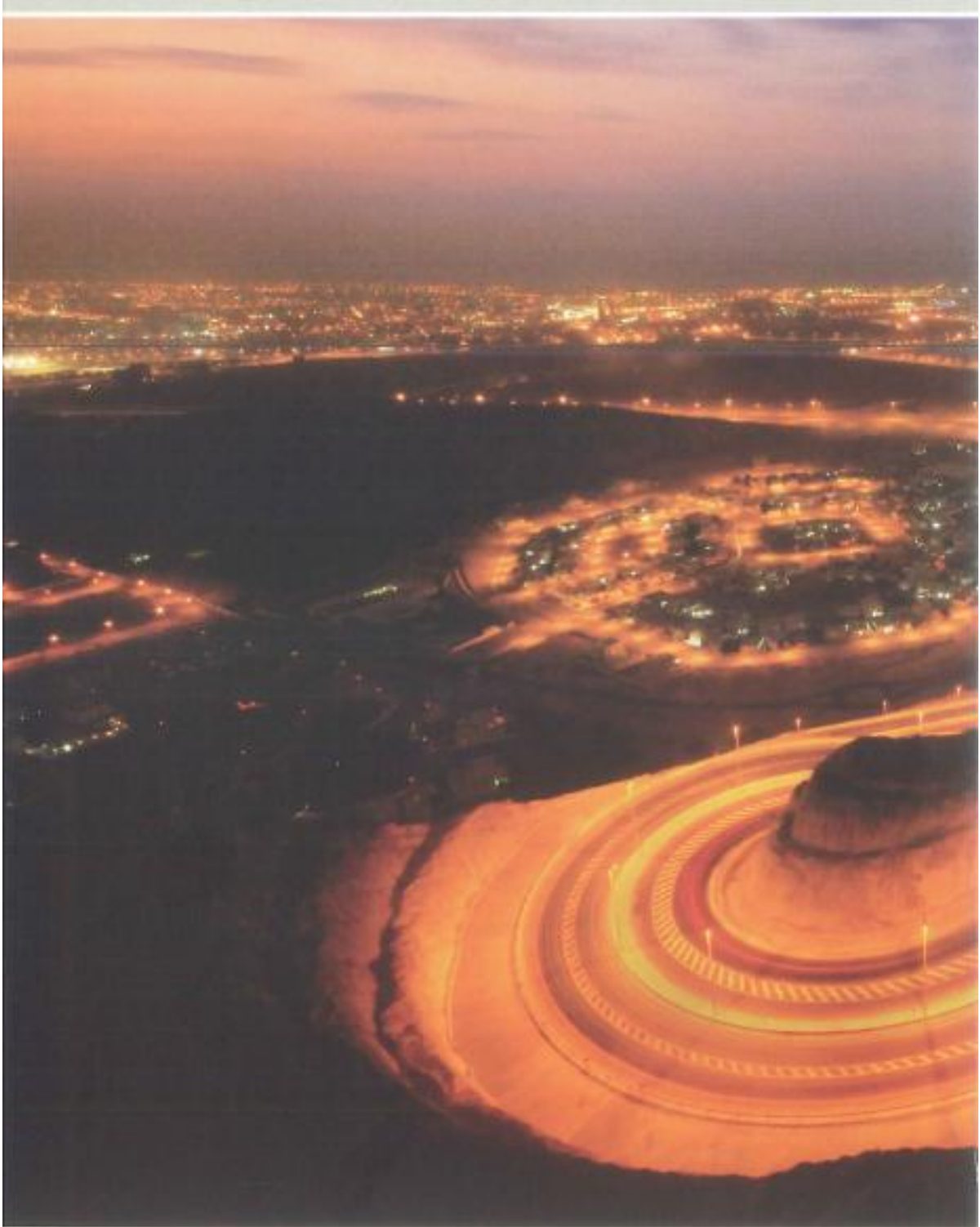


يقيم مهرجان صلالة
المصباحي الذي يواكبه
تخصيص السلطنة لعام
٢٠١٢م ليكون عاماً تقام
فيه فعاليات ثقافية
والصحية والاجتماعية
والتعليمية والمعرفية
والاختراعات وموسوعة
الطفل والإبداع والمجيدين
من ذوي الإعاقة والمواهب
الإعلامية والتقنية ونظم
المعلومات وغيرها.



بلغ عدد زوار محافظة
ظفار خلال موسم الخريف
عام ٢٠١١م (من ٢١ يونيو
إلى ٢١ سبتمبر ٢٠١١) أكثر
من ٢٣٩ ألف زائر مقابل
٢٦٢ ألف زائر في موسم عام
٢٠١٠م و٢٩٢ ألف زائر في
موسم عام ٢٠٠٩م. وقد
شكل العمانيون ٦٧,٢% من
إجمالي عدد الزوار خلال
عام ٢٠١١م ومواطنو دول
مجلس التعاون ٢٢,٦%. وقد
ارتفع حجم الإتفاق خلال
موسم الخريف لعام ٢٠١١م إلى
٢٩ مليون ريال عماني مقابل
٢٣ مليون ريال عماني في
موسم عام ٢٠١٠م.





مرافق حديثة وبيئة نظيفة

مرافق حديثة
وبينة زرقية

[illegible]

وتركز السلطنة أيضا على تكريس مبدأ التعاون والعمل الجماعي بين الجهات الحكومية والخاصة ومع المنظمات الإقليمية والدولية لتأكيد البعد البيئي كإحدى الأولويات الوطنية في منظومة العمل التتموي بالسلطنة، ويعد الاحتفال بيوم البيئة العماني الذي يصادف الثامن من يناير من كل عام مناسبة وطنية تؤكد العناية التي تحظى بها البيئة في السلطنة، وقد جاء الاحتفال بيوم البيئة العماني لأول مرة في يناير من عام ١٩٩٦م ترحمة لاهتمام جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بالبيئة.

ومع زيادة الاهتمام بالبيئة تم في عام ٢٠١١م التوقيع على اتفاقية إنشاء محطات رصد جودة الهواء بمنطقة ميناء صحر الصناعي، وتتضمن الاتفاقية توفير وتركيب ٦ محطات لرصد جودة الهواء من بينها ثلاث محطات داخل منطقة الميناء ومحطتان ثابتتان في المناطق السكنية المحيطة بالميناء بالإضافة إلى محطة متنقلة يتم نقلها من موقع إلى آخر في المناطق السكنية المحيطة بالميناء، كما وقعت وزارة البيئة والشؤون المناخية في العام نفسه على اتفاقية خطة عمل مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاكا) لإنشاء مركز للمعلومات البيئية بالقرم بمحافظة مسقط، ويهتم المركز بجمع وعرض البيانات والمعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالبيئة البحرية عامة وأشجار القرم وتنوعها الفريد بشكل خاص، كما يسعى إلى تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية في المجالات المختلفة المتعلقة بالمحافظة على البيئة البحرية ويساهم في ذات الوقت في نشر المعرفة البيئية ويوفر موقعا جديدا للسباحة البيئية بالسلطنة.



بعد الاحتفال بيوم
البيئة العالمي الذي
يصادف الثامن من يناير
من كل عام مناسبة
وعظيمة لذكر العنابة
التي تدخل في البيئة في
الطبيعة.

ويتضمن المركز الذي سينشأ في محمية حديقة القرم الطبيعية قاعات متخصصة لعقد الندوات وحلقات العمل التي تهتم بالشأن البيئي وتعرض الأفلام الوثائقية بحيث يتعرف الزوار من خلال العروض اليومية على التنوع الأحيائي بالسلطنة كما يتضمن المركز برجاً لمراقبة الطيور.

جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة

فاز المعهد النيجيري لبحوث الغابات في نيجيريا بجائزة السلطان قابوس لحماية البيئة في دورتها الحادية عشرة، وتم تسليم الجائزة في حفل أقيم في اليونسكو في نوفمبر من عام ٢٠١١م، وجاء فوز المعهد النيجيري بالجائزة تقديراً لما حققه من إنجازات في إدارة الغابات والبيئة وصون التنوع البيولوجي والإنتاج المستدام للغذاء لأجل الأمن الغذائي والتزويد بالمواد الأولية الصناعية وفرص التوظيف.

وتعتبر الجائزة عن تقدير جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم للمهتمين بشؤون البيئة على المستوى العالمي. وقد أنشئت الجائزة بفضل المبادرة التي أعلنها جلالته عند زيارته لقر اليونسكو في الأول من يونيو ١٩٨٩م ترسيخاً منه لمبادئ الاهتمام بالبيئة التي ترتبط بخير الإنسان وسعادته، وتقوم اليونسكو بمنح الجائزة مرة كل عامين لأفضل الجهود المبذولة للعناية بالبيئة على المستوى العالمي، ويقوم مكتب المجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي «الماب» التابع لليونسكو باختيار الأفراد أو مجموعات الأفراد أو المعاهد أو المنظمات التي تمنح الجائزة، ويتم تقديم الجائزة في حفل يقام في اليونسكو.

ومنذ انطلاق الجائزة في عام ١٩٩١م امتد عطاؤها ليشمل أكثر من شخصية وجهة تعمل في مجال البيئة على مستوى قارات العالم، ويشكل الذين فازوا بالجائزة نطقاً واسعاً من الخبراء والمعاهد الذين يتطلعون في البحوث الخاصة بالبيئة والموارد الطبيعية، والتربية والتدريب في مجال البيئة في كل أنحاء العالم، كما أنهم قدموا إسهامات بارزة من أجل محميات المحيط الحيوي لليونسكو ومواقع التراث الطبيعي العالمي.

التنوع الأحيائي

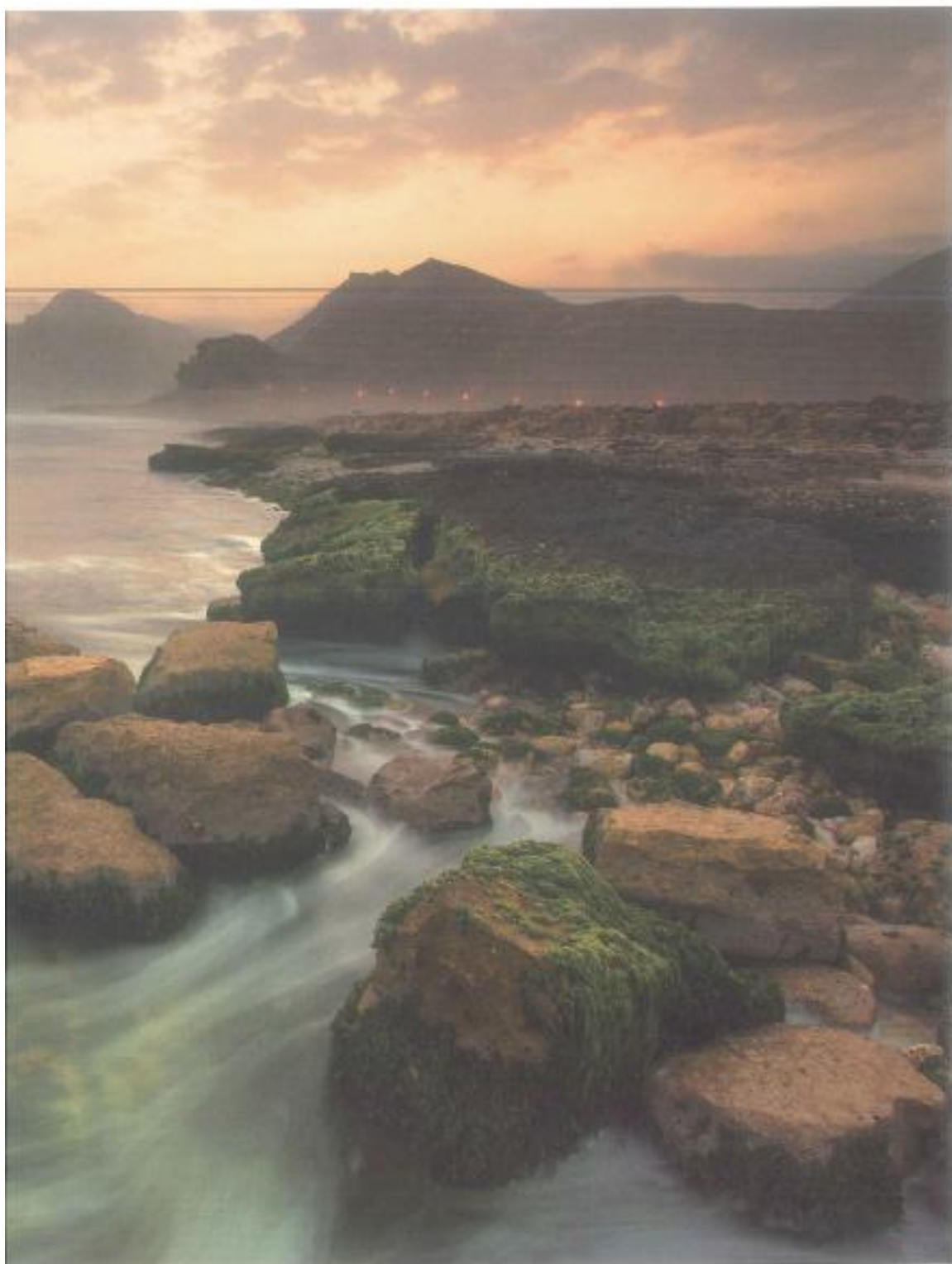
يعد التنوع الأحيائي في السلطنة من المكونات المهمة لعناصر التنوع البيئي، وتضم المراعي والغابات مجموعة متنوعة من النباتات تم تحديد ١٢٠٨ أنواع منها حتى الآن كما تم تصنيف الكثير من أنواع الأشجار والحشائش الموجودة في مناطق بيئية أخرى، ويساعد الغطاء النباتي على منع تآكل التربة والحد من عمليات التصحر، بحيث تضم مجموعات النباتات ٧٨ نوعاً مستوطناً إلى جانب وجود العديد من الثدييات التي يرتبط وجودها بالخصائص الجغرافية والمناخية الهوائية القادرة على إعاشة أنواع متنوعة من الحياة.

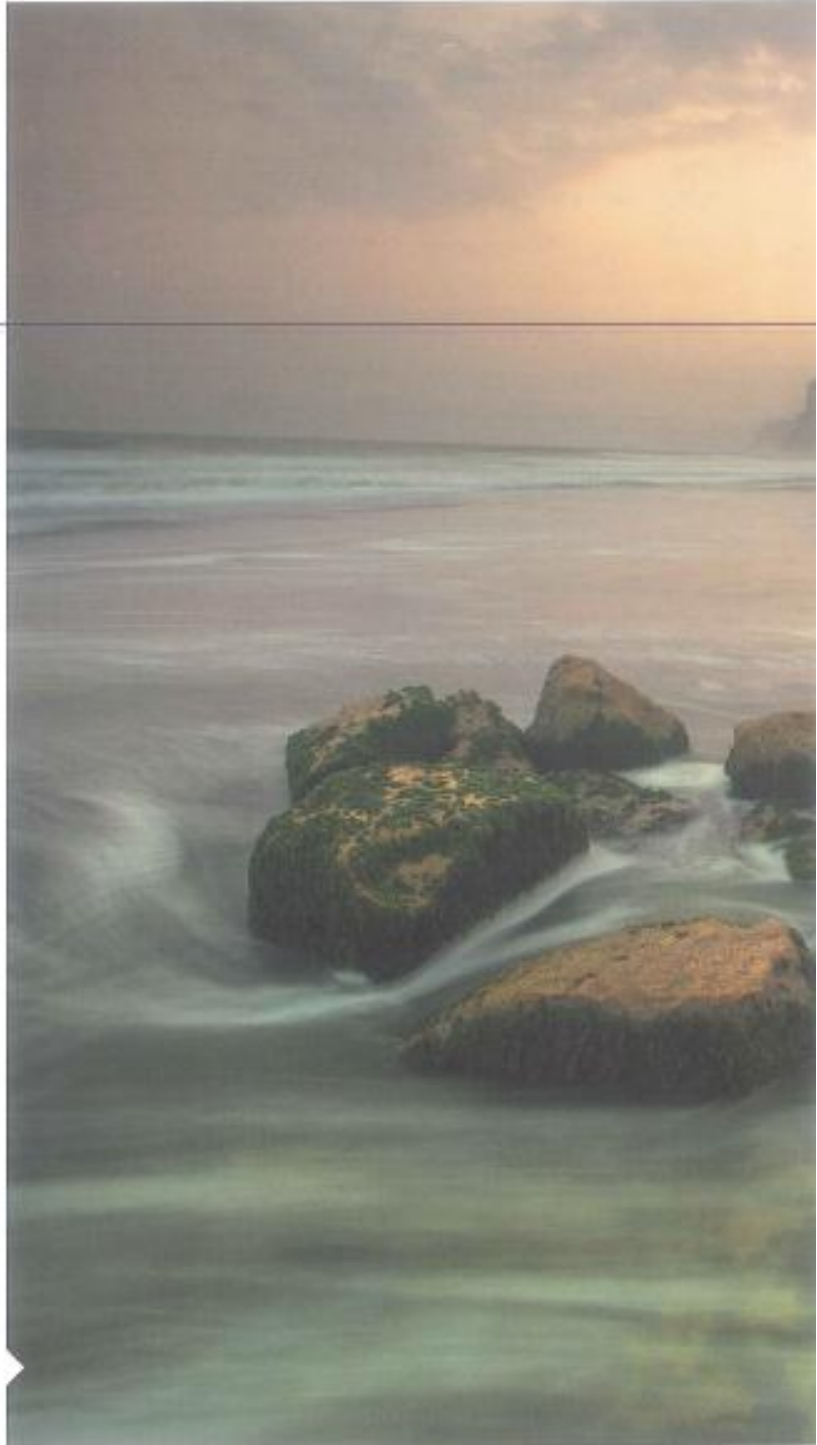


تعتبر جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة عن تقدير جلالته السلطان قابوس بن سعيد المعظم للمهتمين بشؤون البيئة على المستوى العالمي.



ومن التنوع الأحيائي في السلطنة من النباتات المهمة لعناصر التنوع البيئي ولتأمين الغرائز والنباتات العشبية المتنوعة من النباتات لحم تشبه ١٢٠٨ أنواع منها حتى الآن.





لقطة رائعة من
شاطئ المصير
بمحافظة ظفار.

وتتضمن مجموعة الثدييات بالسلطنة الغزال العربي وغزال الريم والنشأ والضبع المخطط والتمر العربي والوعل النوبي وأرنب مصيرة والمها العربي والثعلب الرملي والوشق والوعل العربي وغيرها، كما تم تحديد أكثر من ٧٥ نوعاً من الزواحف وآلاف الأنواع من اللافقاريات.

ويقتدر التنوع البري بتنوع بحري غني يتمثل في مختلف أنواع الحياة البحرية والساحلية خاصة الأسماك وأكثر من ٢٠ نوعاً فرعياً من الحيتان والدلافين وأكثر من ١٣٠ نوعاً من المرجان، بالإضافة إلى خمسة أنواع من السلاحف البحرية أربعة أنواع منها تعيش على الشواطئ، كما تم حتى الآن الإعلان عن ١٦ محمية طبيعية للمحافظة على الحياة الفطرية بالسلطنة تقدم نماذج لما تضمه البيئة العمانية من تنوع أحيائي بري وبحري فريد يرتبط وجوده بالخصائص الجغرافية والمناخية القادرة على إعاشة مثل هذه الأنواع.

صون الحياة الفطرية

وانطلاقاً من اهتمام جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بالبيئة والحياة الفطرية التي تزخر بها السلطنة، يسعى مكتب حفظ البيئة الذي تأسس في عام ١٩٧٤م تحت مظلة ديوان البلاط السلطاني إلى صون الحياة الفطرية والتنوع الحيوي في عدد من المحميات والمشاريع التابعة له.

ويقوم المكتب بإدارة عدد من المحميات الطبيعية التي تضم أنواعاً مهددة بالانقراض مثل محمية السرين الطبيعية التي أنشئت في عام ١٩٧٥م وهي المحمية الوحيدة في العالم التي يعيش فيها حيوان الوعل العربي الذي يعيش في الجبال الشمالية للسلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة فقط، وكذلك محمية الكائنات الحية والفطرية بمحافظة الوسطى التي شهدت أول برنامج إعادة توطين للمها العربية بالمنطقة وذلك في عام ١٩٨٠م بعد انقراضها منها عام ١٩٧٢م، بالإضافة إلى محميات أخرى تضم أشكالاً مختلفة من التنوع الأحيائي مثل محمية رأس الشجر في ولاية قريات التي تضم أعداداً هائلة من الغزلان العربية نتيجة توفر الحماية لها، ومحمية خور صلالة وهو من أجمل الخيران في محافظة ظفار وأحد أفضل المواقع لمشاهدة الطيور في السلطنة حيث يستقطب العديد من الطيور المستوطنة والمهاجرة، ومحمية الخوير الطبيعية التي تسعى للحفاظ على أشجار السمر المحلية في قلب العاصمة مسقط.

ويقوم المكتب أيضاً بتنفيذ العديد من المشاريع الهادفة للحفاظ على التنوع الحيوي بالسلطنة وأجراء الدراسات والمسوحات الميدانية على أنواع من الطيور والحيوانات البرية في السلطنة كمشروع مسح الصقر الأدهم، ومشروع دراسة الوعل النوبي، ومسح التمر العربي في جبال ظفار الذي يعتبر من المشاريع المهمة من أجل صون التمر العربي في السلطنة.



التنوع في الحياة الفطرية والنباتية
والحيوانية بالتنوع في
الأنواع من الطيور والحيوانات
البرية والفطرية
والنباتية
والحيوانية
والنباتية
والحيوانية
والنباتية
والحيوانية



يقوم المكتب بإدارة عدد من
المحميات الطبيعية التي تضم
أنواعاً مهددة بالانقراض
مثل محمية السرين الطبيعية
التي أنشئت في عام ١٩٧٥م
وهي المحمية الوحيدة في
العالم التي يعيش فيها
حيوان الوعل العربي الذي
يعيش في الجبال الشمالية
للسلطنة ودولة الإمارات
العربية المتحدة فقط، وكذلك
محمية الكائنات الحية
والفطرية بمحافظة
الوسطى التي شهدت أول
برنامج إعادة توطين للمها
العربية بالمنطقة وذلك في
عام ١٩٨٠م بعد انقراضها
منها عام ١٩٧٢م، بالإضافة
إلى محميات أخرى تضم
أشكالاً مختلفة من التنوع
الأحيائي مثل محمية رأس
الشجر في ولاية قريات التي
تضم أعداداً هائلة من
الغزلان العربية نتيجة
توفر الحماية لها، ومحمية
خور صلالة وهو من أجمل
الخيران في محافظة ظفار
وأحد أفضل المواقع
لمشاهدة الطيور في
السلطنة حيث يستقطب
العديد من الطيور
المستوطنة والمهاجرة،
ومحمية الخوير الطبيعية
التي تسعى للحفاظ على
أشجار السمر المحلية في
قلب العاصمة مسقط.



مشاريع هادفة لصون النمر العربي في السلطنة.

مشروعات بيئية

بدأت وزارة البيئة والشؤون المناخية منذ عام ٢٠٠١م في تنفيذ مشروع إعادة استزراع أشجار القرم وتأهيل الأخوار في مناطق السلطنة المختلفة وبشكل سنوي. وقد تم خلال الفترة من بداية عام ٢٠٠١م ولغاية ٢٠١١م استزراع ونقل ما يقارب نصف مليون شتلة في العديد من الأخوار المختلفة بمختلف المناطق الساحلية للسلطنة.

ويأتي الاهتمام بأشجار القرم نظراً لأهميتها في حفظ التوازن البيئي إلى جانب كونها مناطق حضانة للعديد من أنواع الأسماك ذات القيمة التجارية والكاثقات البحرية الأخرى هذا بالإضافة إلى أنها مناطق ذات مناظر طبيعية خلابة.

كما تنفذ السلطنة مشروعاً لترقيم الغزلان البرية في إطار جهودها للحفاظ على الحيوانات البرية ولسهولة متابعتها في بيئاتها وموائلها الطبيعية، ويعد مشروع مراقبة السلاحف البحرية عن بعد عبر الأقمار الصناعية في منطقة رأس الحد وجزيرة مصيرة وجزر الديمانيات من أهم مشاريع الحياة الفطرية في السلطنة، ويهدف المشروع إلى دراسة وصون أربع فصائل من السلاحف البحرية وهي سلاحف الريماني والخضراء «الحمسة» والشرفاف والزيثونية «نقشاره» التي تتخذ من شواطئ السلطنة أعشاشاً لها في مختلف الأوقات، كما يهدف بشكل أساسي إلى اقتراح خطة إدارية عامة تعتمد على التنمية المستدامة التي يمكن من خلالها المحافظة على المنظومة البحرية والساحلية الأصلية لمناطق التعشيش.



اهتمام دائم بالبيئة الفطرية
بالسلطنة.

وتقوم وزارة البيئة والشؤون المناخية بتنفيذ حملات لاستزراع عدد من النباتات البرية بالبيئة العمانية كتمويض لندهورها بالتعاون مع عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة والمجتمع المحلي. كما تقوم الوزارة سنوياً بتنفيذ حملات تنظيف بيئات الشعاب المرجانية بالسلطنة للمحافظة على هذه الثروات الحية وصونها من أي تأثيرات سلبية، ويبلغ عدد أنواع الشعاب المرجانية التي تم حصرها في سواحل السلطنة ١٣٠ نوعاً.

الشؤون المناخية،

انتهجت السلطنة استراتيجية بيئية عامة من أجل إدماج مواضيع ومتطلبات الشؤون المناخية في الخطط والإجراءات الوطنية القائمة إن وجدت، أو استعدادات تشريعات وخطط وإجراءات جديدة ممتدة بتلك المواضيع في حالة عدم وجودها، وقد اعتمدت تلك الاستراتيجية على عدة محاور رئيسية منها

إنجازات عُمانية



حصد جناح السلطنة المشارك في معرض اكسبو يوسو ٢٠١٢ بجمهورية كوريا الجنوبية الجائزة الذهبية في مجال تجسيد وترجمة شعار المعرض حيوية البحار والمحيطات.

ويأتي فوز جناح السلطنة بهذه الجائزة الدولية كتقدير للسلطنة لانجازاتها في الشأن البيئي وفي مجال صون وحماية البيئة وذلك بفضل الاهتمام السامي من لدن صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بهذا المجال.

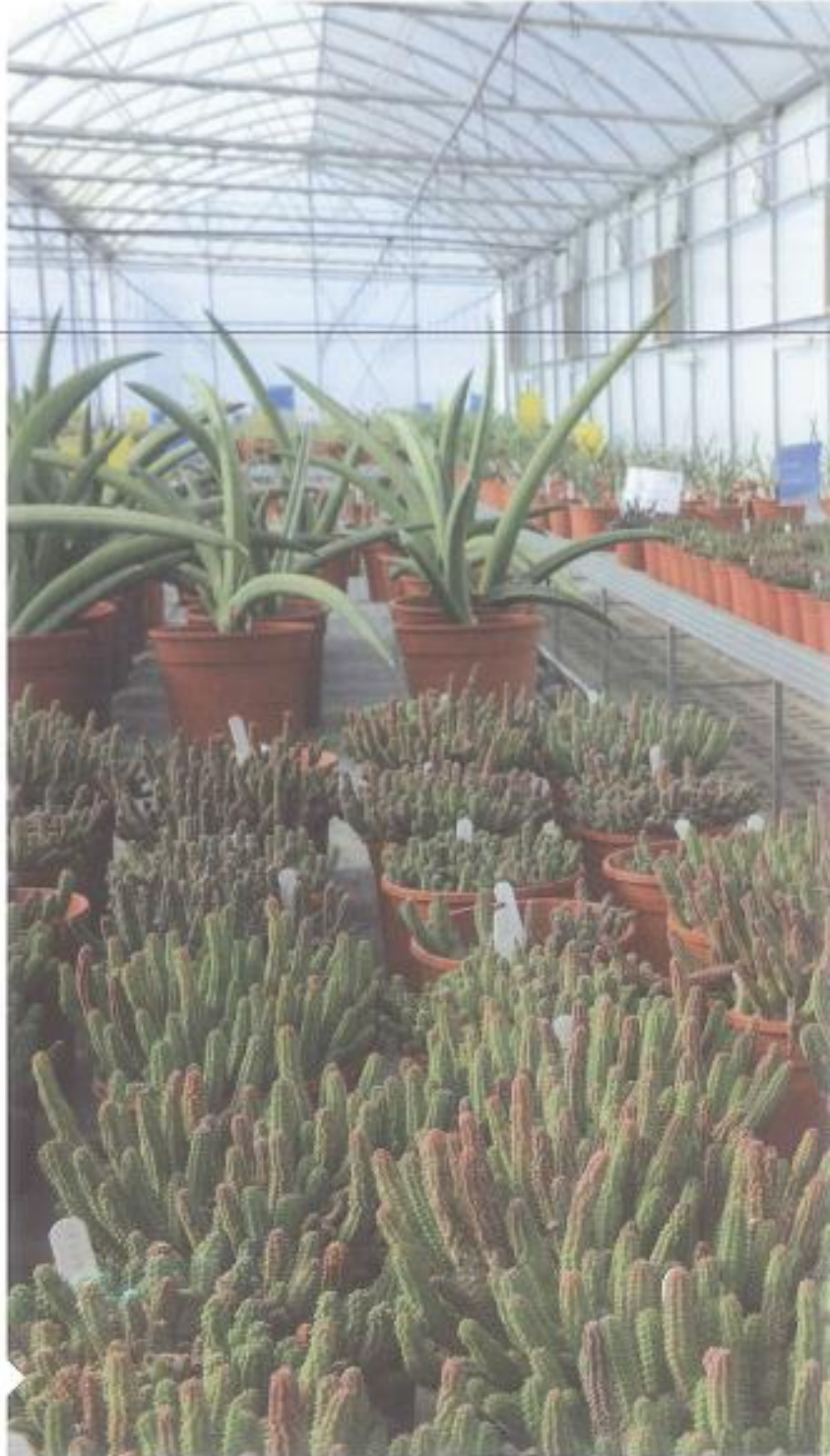
وينقل الجناح العماني في هذا المعرض السلطنة بكل تفاصيلها ومكوناتها بدءاً بالإنسان العماني وراثته وملامحه عبر الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة.. وهو يتميز بمحافظته على الهوية العمانية بكل تفاصيلها.

على سبيل المثال تضمين التقارير البيئية الدورية المقدمة إلى وزارة البيئة والشؤون المناخية من الجهات المالكة للمشاريع فصلاً خاصاً عن الشؤون المناخية (تغير المناخ وحماية طبقة الأوزون) لتمكين الوزارة من تقييم مؤشرات الشؤون المناخية في السلطنة من خلال قيام الجهات المالكة تلك المشاريع بتحديد كمية وأنواع المواد المستنفدة لطبقة الأوزون المستخدمة في المشاريع وكمية ومصادر انبعاث غازات الدفيئة وترشيد استهلاك الطاقة وتحمسين كفاءة استخدامها وتحديد إجراءات التكيف والتخفيف من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على تلك المشاريع بما يؤدي إلى من بعض الإجراءات والتشريعات القانونية في مجال الشؤون المناخية في السلطنة وتشجيع الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص على استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة.

وتتفيذاً لمتطلبات اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وتعديلاته تقوم وزارة البيئة

والشؤون المناخية بتقييم طلبات الحصول على تراخيص استيراد المواد المستنفدة وغير المستنفدة لطبقة الأوزون والأجهزة المحتوية عليها، ثم إصدار التراخيص الخاصة بها متضمنة شروطاً وضوابط تسمح للجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص باستيراد وتوزيع واستخدام هذه المواد والأجهزة المحتوية عليها في السلطنة أو إعادة تصديرها، وفي عام ٢٠١١م بلغ عدد التراخيص المتعلقة بحماية طبقة الأوزون الصادرة من الوزارة ٥٥٦ ترخيصاً.





«مشتل من حديقة النباتات
والأشجار العمالية بالخوض
بمحافظة مسقط»



البلديات الإقليمية

اهتمت السلطنة منذ بداية النهضة الحديثة بتطوير الخدمات البلدية والمائية ومشاريعهما في مختلف المدن والقرى، وخلال السنوات الماضية تطورت صلاحيات الأجهزة البلدية بصورة ملحوظة لتشمل اليوم مختلف أوجه حياة المجتمع بعدما كانت لا تتعدى في بداية السبعينات الماضية الاضطلاع بخدمات النظافة العامة.

وتركز المشروعات التي تنفذها وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه على رصف الطرق الداخلية والإنارة وزيادة المرافق الخدمية والتجميلية كمشروعات تطوير المدن وإنشاء الأسواق والحدائق والمسالخ والتوسع في المشروعات المائية وصيانة مواردها وتسميتها بالإضافة إلى توفير شبكات ومحطات للصرف الصحي بجميع محافظات السلطنة.

وقد بلغت أطوال الطرق الداخلية التي نفذتها وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه منذ عام ٢٠٠١م وحتى عام ٢٠١١م أكثر من ٦٧٠٠ كيلومتر، وبلغت أعمدة الإنارة في مختلف الطرق الداخلية التي تشرف عليها الوزارة أكثر من ٧٤ ألف عمود إنارة، وبلغ عدد الحدائق ٦١ حديقة إلى جانب ٦٥ منتزهاً، وشملت مشاريع البناء والصيانة للأسواق ٥٥ سوقاً كما تم إنشاء ٤١ مسلخاً.

وشهدت السنوات الماضية أيضاً التركيز على تعزيز منظومة الصرف الصحي وتحسين نسبة التغطية والعمل على تكريس نهج التوازن بين الولايات، وقد بلغ عدد محطات الصرف

صحية واهتمام بالصحة العامة
و ضمان السلامة الصحية
وجودة المواد الغذائية المتداولة.

الصحي التي تشرف عليها وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه حتى نهاية عام ٢٠١١م أكثر من ٦٠ محطة. ولما كمة حركة التطور العمراني الذي تشهده السلطنة أهتمت الوزارة بتنظيم عمليات البناء والتشييد وضمان تطبيق التشريعات المنظمة لهذا المجال وذلك من خلال إصدار إباحات البناء بمختلف أنواعها والقيام بأنشطة الرقابة والتفتيش على المباني في طور الإنشاء ومنع الحيازات غير القانونية ومنح شهادات توصيل الكهرباء والماء وعدد من الخدمات الأخرى.

ويقوم مركز مختبرات الأغذية والمياه بدور فعال لحماية الصحة العامة وضمان السلامة الصحية وجودة المواد الغذائية المتداولة والمياه وذلك من خلال القيام بالتحاليل المختبرية على عينات الأغذية والمياه المستوردة والمتنوعة محليا.

كما تم إنشاء ثمانية مختبرات فرعية في المحافظات موزعة على ولايات بركاء وصحيم والبريمي ومسندم وعبري ونزوى وإبراء وصور، وتتولى هذه المختبرات القيام بالتحاليل على عينات الأغذية والمياه ويتم التنسيق معها للتأكد من جودة المنتجات الغذائية المتداولة بالأسواق.

الموارد المائية

تعد السلطنة من الدول السبافة في وضع خطة وطنية للمحافظة على الثروة المائية، وقد بنيت هذه الخطة على أساس علمي هدفه المحافظة على هذا المورد الحيوي وترشيد استخدامه وتنظيم وإدارة استغلاله بالاعتماد على البيانات والإحصائيات عن الموارد المائية، وتبذل السلطنة جهودا حثيثة لإدارة وتنمية وتقييم الموارد المائية من خلال الاهتمام بصيانة الأفلاج وحفر الآبار المساعدة لها وبناء السدود وسياتها ومراقبة الأوضاع المائية وتنفيذ المشاريع الاستكشافية للبحث عن موارد جديدة وتنفيذ مشاريع لاستغلال الموارد المائية غير التقليدية وتعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية من الاستنزاف والهدر، وقد لعبت القوانين واللوائح دوراً مهماً في حماية الموارد المائية للسلطنة من الاستنزاف والتلوث، وتعتبر الأفلاج والعيون والآبار من أبرز موارد المياه التقليدية التي تعتمد عليها معظم محافظات السلطنة.

السدود

شهدت الأعوام الأخيرة تعزيز المنشآت المائية بعدد من السدود المختلفة كسدود التغذية الجوفية وسدود التخزين السطحي وسدود الحماية من الفيضانات، وفي الوقت الذي تتزايد فيه أهمية السدود للاستفادة من مياه الأمطار التي تحتجزها سواء لتغذية المخزون الجوفي أو للاستهلاك المباشر فإن لها أهمية أخرى باعتبارها تساهم في حماية المناطق السكنية والتجارية من مخاطر الفيضانات، وبنهاية عام ٢٠١١م بلغ إجمالي عدد السدود بمختلف محافظات السلطنة حوالي ١٤٥ سداً.



بشرت أعمال دول الطرق
الداخلية التي نفذتها
وزارة المياه والبيئة
وموارد المياه منذ عام
٢٠٠٦م وحتى عام
٢٠١١م أكثر من ٦٧٠
كلمة تر.



تعد السلطنة من الدول
السبافة في وضع خطة
وطنية للمحافظة على
الثروة المائية، وقد بنيت
هذه الخطة على أساس علمي
هدفه المحافظة على
هذا المورد الحيوي
وترشيد استخدامه



وتهدف سدود الحماية من الفيضانات إلى توفير الحماية للحياة المدنية وأرواح المواطنين وممتلكاتهم من مخاطر الفيضانات واستغلال المياه المحتجزة في تعزيز الوضع المائي، ويبلغ إجمالي سدود الحماية التي تم إنشاؤها ١٢ سدا منها ١١ سدا بمحافظة مسقط وسد واحد في مدينة صلالة بمحافظة ظفار، وتم خلال الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥) اعتماد تنفيذ سد للحماية من مخاطر الفيضانات بوادي الخوض بمحافظة مسقط.

وقد تم في شهر ابريل ٢٠١٢م افتتاح سد الحماية من مخاطر الفيضانات بمرتفعات العامرات، ويعتبر هذا السد الذي بلغت تكلفته حوالي ٢٩,٢ مليون ريال عماني هو الأول من مجموعة سدود الحماية السبعة المزمع تنفيذها لحماية ولاية العامرات ومنطقة القرم من مخاطر فيضانات وادي عدي، وقد صمم لاحتجاز الفيضانات المائلة للأتواء المناخية الاستثنائية التي حدثت في يونيو عام ٢٠٠٧م «جونو»، إذ تبلغ سعته التخزينية ٢٢ مليون متر مكعب.

وتتضمن سدود الحماية من مخاطر الفيضانات أيضا سدا تم إنشاؤه بولاية صلالة بمحافظة ظفار بهدف حماية المدينة من مخاطر الفيضانات والأتواء المناخية الاستثنائية بالإضافة إلى تعزيز الموارد المائية للمدينة والمناطق المجاورة لها من خلال تغذية المياه الجوفية، ويقع هذا السد في سهل صلالة بطول ٦,١ كلم وتبلغ سعته التخزينية ٧٧ مليون متر مكعب.

وتنفذ السلطنة أيضا سدودا للتخزين السطحي تعمل على تنمية الموارد المائية للقاطنين بالقرى والتجمعات السكانية المنتشرة على ضفاف مجاري الأودية وسفوح الجبال بالمناطق الجبلية التي يصعب الوصول إليها، وذلك عن طريق خطوط الأنابيب لتوصيل المياه من هذه السدود إلى التجمعات السكانية وحفظها في الخزانات التجميعية بالقرب منها للاستخدام المباشر للمياه، وقد بلغ عدد سدود التخزين السطحي التي تم إنشاؤها إلى نهاية عام ٢٠١٠م في مختلف محافظات السلطنة ٧٢ سدا وقد تم خلال عام

تهدف سدود الحماية من الفيضانات إلى توفير الحماية للحياة المدنية وأرواح المواطنين وممتلكاتهم من مخاطر الفيضانات واستغلال المياه المحتجزة في تعزيز الوضع المائي.

تم في شهر مارس ٢٠١٢م افتتاح سد وادي شيفة الذي يعتبر من أهم مشروعات سدود التخزين السطحي للجزيرة ويقع في ولاية قريات بمحافظة مسقط، وسيساهم السد في توفير حوالي ٢٥ مليون متر مكعب من المياه سنوياً.



مياه السدود تشكل لوحة
بديعة في أحضان الطبيعة
«متمتزة سد وادي ضيقة».

٢٠١١م تنفيذاً ١٧ سداً للتخزين السطحي منها ١٦ سداً بالجبل الأخضر وسد واحد بولاية
دماء والطائين.

وقد تم في شهر مارس ٢٠١٢م افتتاح سد وادي ضيقة الذي يعتبر من أهم مشروعات
سدود التخزين السطحي المنجزة ويقع في ولاية قريات بمحافظة مسقط ويساهم السد في
توفير حوالي ٣٥ مليون متر مكعب من المياه سنوياً بعد الانتهاء من أعمال المرحلة الثانية من
المشروع الخاصة بنظام إمدادات المياه، ويبلغ أقصى ارتفاع له ٧٥,٤ متر وبسعة تخزينية
تقدر بحوالي ١٠٠ مليون متر مكعب.



المياه المتدفقة ترسم لوحة
بديعة للطبيعة العمانية
«ولاية إبراء».

أما سدود التنذية الجوفية فنكمن أهميتها في كونها تحتجز جزءاً من مياه الأمطار للاستفادة منها في تغذية الخزان الجوفي والحد من تداخل مياه البحر إلى خزانات التنذية الجوفية إضافة إلى توفير درجة من الحماية من مخاطر الفيضانات، وشهدت الفترة ما بين عام ١٩٨٥م وحتى نهاية عام ٢٠١٠م إنشاء ٣٢ سداً للتنذية الجوفية، وفي عام ٢٠١١م تم إنشاء عدد من السدود في ولايات صحار والعمارات والبريمي ومحضة والقابل، كما تم اعتماد تنفيذ سدود للتنذية الجوفية في ولايات إزكي ونزوى وإبراء والمضيبي وعبري.

الأفلاج والعيون

تعتبر الأفلاج والعيون من الموارد المائية المهمة في السلطنة وقد أوضحت نتائج مشروع حصر الأفلاج وجود ٤١١٢ فلجا في مختلف المحافظات، وقد أنجزت وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه في عام ٢٠٠٩م المشروع التجريبي لتوثيق الملكيات والأعراف والسنن والبيانات المتعلقة بالأفلاج تنفيذًا لتوصيات ندوة التنمية المستدامة للقطاع الزراعي وسوق العمل به، وركز المشروع على تحقيق عدد من الأهداف أبرزها توثيق بيانات الأفلاج بالسلطنة وتوثيق ملكيات أصحابها ومعرفة الأحداث والقصص التاريخية المرتبطة بكل فلج والأعراف والسنن المعمول بها في الأفلاج بالإضافة إلى إبراز هذا النظام الفريد من نوعه في المنطقة كما هدف المشروع إلى إنشاء قاعدة بيانات متكاملة يسهل من خلالها الوصول لأي بيانات متعلقة بالأفلاج وإدارتها، وقد تم تطبيق المشروع ميدانياً على ستة أفلاج هي: فلج الخطمين بولاية نزوى، وفلج الحمراء بولاية الحمراء، وفلج الدغالي بولاية سمائل بالمنطقة الداخلية، وفلج الميسر بولاية الرستاق، وفلج العوابي بولاية العوابي، وفلج عين الثوارة بولاية نخل.

وخلال عام ٢٠١١م قامت وزارة

البلديات الإقليمية وموارد المياه بتنفيذ عدد

من مشروعات صيانة الأفلاج وقد بلغ عدد الأفلاج التي صدرت لها أوامر التشغيل ٢٧٤ مشروعا، في حين شملت مشروعات الصيانة ٣٤٠ فلجا.

الإسكان

رفعت السلطنة في شهر فبراير من عام ٢٠١٢م بناء على توجيهات من جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم المبلغ المخصص لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي من ٤٠ مليون ريال عماني سنويا إلى ٨٠ مليون ريال عماني سنويا خلال الخطة الخمسية الحالية ابتداء



أوضحت نتائج مشروع
حصر الأفلاج وجود
٤١١٢ فلجا في مختلف
المحافظات.

توفير السكن اللائق
لنوي الدخل المحدود
وأسر الضمان الاجتماعي
لتحسين المستوى المعيشي
للك الأسر وذلك من
خلال عدة وسائل منها،
المساعدات السكنية،
والقروض السكنية
الميسرة، وبناء الوحدات
السكنية.

من عام ٢٠١٢م، ومن شأن هذه الزيادة ان ترفع عدد المستفيدين من البرنامج إلى ٤٨٠٠ حالة سنوياً، ويأتي تعزيز المبالغ المخصصة للإسكان الاجتماعي بهدف تقديم مزيد من التسهيلات التي تخفف الأعباء على المواطنين وتمكن القطاع من مواكبة النمو الذي تشهده البلاد.

وتحرص السلطنة على توفير المسكن اللائم لذوي الدخل المحدود وأسر الضمان الاجتماعي لتحسين المستوى المعيشي لتلك الأسر وذلك من خلال عدة وسائل منها: المساعدات السكنية، والقروض السكنية الميسرة، وبناء الوحدات السكنية، وقد تم منذ بداية عام ٢٠١١م وحتى نهاية مارس ٢٠١٢م اعتماد ٣١٧٤ مساعدة سكنية لذوي الدخل المحدود بمبلغ ٦٠,١ مليون ريال عماني، فيما بلغ عدد القروض السكنية المعتمدة خلال نفس الفترة ٤٠٠ قرض سكني بقيمة ٧,٢ مليون ريال عماني موزعة على مختلف محافظات السلطنة، وقد بلغ عدد الأسر التي استفادت من برامج الإسكان الاجتماعي منذ بدئها وحتى نهاية مارس ٢٠١٢ ما مجموعه ٢٩٦٠٠ أسرة بتكلفة إجمالية تجاوزت ٤٧٥ مليون ريال عماني تمثلت في استفادة ١٢٩٦١ أسرة من مشاريع الوحدات السكنية بقيمة ٢٧٧ مليون ريال عماني، كما استفادت ١١٩٨٥ أسرة من برنامج المساعدات السكنية بقيمة ١٣٣ مليون ريال عماني واستفادت ٤٦٥٤ أسرة من برنامج القروض السكنية بقيمة قاربت ٦٥ مليون ريال عماني.

وتقوم السلطنة سنوياً ببناء مئات الوحدات السكنية بهدف تحقيق الاستقرار للمواطنين وربطهم بقرامهم الأصلية إلى جانب الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية في مختلف الولايات والقرى، ومن بين الوحدات السكنية التي أعلن عنها خلال عام ٢٠١٢م تشييد ٢٥٠ وحدة سكنية جديدة في محافظة ظفار من بينها ٢٥٠ وحدة سكنية في مركز ولاية المزينة و ١٠٠ وحدة سكنية جديدة موزعة على المناطق الحدودية الغربية بمحافظة ظفار .

وتولي السلطنة قطاع الإسكان اهتماماً متزايداً من خلال وضع الأسس والقوانين المنظمة لهذا القطاع ويتم التركيز في تنفيذ المشاريع الإسكانية على ضرورة توفير البيئة العمرانية المناسبة والمسكن الصحي اللائم والخدمات الأساسية المرتبطة به.

كما ان أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يستطيعون امتلاك الأراضي في السلطنة وفقاً للمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٢١)، كما تم السماح للأجانب بتملك العقارات في المجمعات السياحية المتكاملة وفقاً للمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/١٢) وذلك تشجيعاً للنشاط السياحي.

قطاع الكهرباء

استهل قطاع الكهرباء عام ٢٠١٢م بالإعلان عن الاستعدادات الفعلية لتشييد أول محطة للطاقة المتجددة بالسلطنة ستكون بولاية محوت بمحافظة الوسطى وذلك لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية بسعة إنتاجية قدرها ١٠٠ كيلوواط.



لتولي السلطنة قطاع الإسكان اهتماماً متزايداً من خلال وضع الأسس والقوانين المنظمة لهذا القطاع ويتم التركيز في تنفيذ المشاريع الإسكانية على ضرورة توفير البيئة العمرانية المناسبة والمسكن الصحي اللائم والخدمات الأساسية المرتبطة به.



وتتولى السلطنة قطاع الإسكان اهتماماً متزايداً من خلال وضع الأسس والقوانين المنظمة لهذا القطاع ويتم التركيز في تنفيذ المشاريع الإسكانية على ضرورة توفير البيئة العمرانية المناسبة والمسكن الصحي اللائم والخدمات الأساسية المرتبطة به.



توفير المسكن الملائم لذوي
الدخل المحدود وأسر الضمان
الاجتماعي لتحسين مستواهم
المعيشي.

وهذا المشروع واحد من ستة مشروعات للطاقة المتجددة تعتمده شركة كهرباء المناطق الريفية تنفيذها من بينها أربعة مشروعات لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية سيتم تشييدها في محافظتي ظفار والوسطى، والمشروعان الآخران سيكونان بطاقة الرياح سينفذ أحدهما بجزيرة مصيرة والآخر بمحافظة ظفار، وسوف توفر المشاريع الستة سعة إنتاجية قدرها ٦,٦ ميجاواط من الطاقة المتجددة بتكلفة استثمارية قدرها ٨,١ مليون ريال عماني، وفي حالة تنفيذ المشاريع الستة المذكورة فإن ذلك سيمكن شركة كهرباء المناطق الريفية من استبدال ١١ ميجاواط / ساعة سعة توليد سنوية بوقود الديزل بسعة توليد يتم إنتاجها من مصادر الطاقة المتجددة وسوف يؤدي ذلك إلى خفض استهلاك وقود الديزل بمقدار ٢,١ مليون لتر في السنة وتجنب ٨٢٩٨ طناً مترياً من ثاني أكسيد الكربون سنوياً. ويأتي تنفيذ هذه المشروعات بعد الدراسة التي قامت بها هيئة تنظيم الكهرباء حول إمكانيات إنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة المتجددة والتي أكدت توفر مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في السلطنة وقد حوت الدراسة توصيات باستخدام مصادر الطاقة المتجددة في السلطنة بما في ذلك توصية بأن تدعم الهيئة تنفيذ المشاريع التجريبية بالتزام مع توليد الطاقة الكهربائية باستخدام وقود الديزل بواسطة شركة كهرباء المناطق الريفية في المناطق التابعة لها.

وتحظى مشروعات تنويع مصادر الطاقة وخاصة النظيفة والمتجددة منها باهتمام مجلس الوزراء الذي وجه في اجتماعاته في شهر أكتوبر ٢٠١١م الهيئة العامة للكهرباء والمياه باستكمال دراسة النواحي الفنية والاقتصادية لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية



وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال لما له من مردود ايجابي في التعاطي مع ما تشهده السلطنة من توسع سكاني وعمراني مطرد إلى جانب المشاريع الاستثمارية والخدمية وما تفرضه تلك النواحي من حاجة متزايدة للطاقة التي يتم توفيرها لذلك.

وبعد قطاع الكهرباء من القطاعات التي حققت نجاحا ملموسا في خطة التخصيص التي انتهجتها الحكومة، ووفقا للمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٧٨) تم إجراء تغييرات تنظيمية على القطاع الذي أصبحت تختص بتنظيمه هيئة تنظيم الكهرباء، كما تم إنشاء مجموعة من الشركات المملوكة من قبل الحكومة لإدارة القطاع هي: شركة الكهرباء القابضة، وشركة الفيرة للطاقة والتحلية، وشركة الرمسيل للطاقة، وشركة وادي الجزري للطاقة، وشركة مزون للكهرباء، وشركة مسقط لتوزيع الكهرباء، وشركة مجان للكهرباء، والشركة العمانية لنقل الكهرباء، والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه، وشركة كهرباء المناطق الريفية.

ويهدف مواكبة النمو في الطلب على الكهرباء والبالغ حوالي ١٠٪ سنويا تم خلال السنوات الماضية تنفيذ مشروعات جديدة

في مجال إنتاج الكهرباء من بينها محطة جديدة لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه بولاية مرباط باستثمار مشترك بين مؤسسة عمان للاستثمار وشركة سيمكوب السنفافورية بتكلفة بلغت ٢٨٥ مليون ريال عماني وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمحطة حوالي ٤١٥ ميجاوات من الطاقة الكهربائية و١٥ مليون جالون يوميا من مياه التحلية وقد تم انجاز المشروع في عام ٢٠١٢م، وهناك مشروعان آخران بدأ العمل فيهما في عام ٢٠١٠م ومن المتوقع انجازهما في عام ٢٠١٢م وهما إنشاء وتشغيل وامتلاك محطة كهرباء بركاء (المرحلة الثالثة) ومحطة كهرباء صحار (المرحلة الثانية) بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي ٧٠٠ مليون ريال عماني بطاقة إنتاجية تصل لأكثر من ٧٥٠ ميجاوات لكل محطة.



بعد قطاع الكهرباء من القطاعات التي حققت نجاحا ملموسا في خطة التخصيص التي انتهجتها الحكومة.



في عام ٢٠١١م بدأ العمل في إنشاء محطة جديدة لإنتاج الكهرباء بولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية تبلغ سعتها الإنتاجية ٢٠٠٠ ميجاوات بتكلفة ٧٠٠ مليون ريال عماني باستثمار من قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي.



محطة توليد الطاقة
الكهربائية بولاية متح.

وفي عام ٢٠١١م بدأ العمل في إنشاء محطة جديدة لإنتاج الكهرباء بولاية سور بمحافظة جنوب الشرقية تبلغ سعتها الإنتاجية ٢٠٠٠ ميغاوات بتكلفة ٧٠٠ مليون ريال عماني باستثمار من قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي وينفذ المشروع على مرحلتين سيتم خلال الأولى منهما توفير ٤٣٣ ميغاوات وذلك اعتباراً من شهر أبريل ٢٠١٢م وبقيّة السعة ومقدارها (١٥٦٧ ميغاوات) سيتم توفيرها اعتباراً من التاريخ المحدد للتشغيل التجاري في شهر أبريل ٢٠١٤م، كما تتضمن خطة السلطنة في مجال الكهرباء إنشاء محطة جديدة بالدقم بسعة ١٠٠٠ ميغاوات لتلبية احتياجات المشروعات الجديدة التي يتم تنفيذها بالولاية.

وقد ارتفع إجمالي إنتاج الكهرباء خلال عام ٢٠١١م إلى ٢٤٩٨٢ جيجاواط في الساعة بزيادة مقدارها ٨,٢٪ عن مستواه في عام ٢٠١٠م والبالغ ١٨٩٠٥ جيجاواط في الساعة. وقد خصصت السلطنة ٢٣٠ مليون ريال عماني في موازنة عام ٢٠١٢م لدعم تعرفه الكهرباء.

قطاع المياه

تشمل خطة تطوير قطاع المياه إنشاء محطات جديدة لإنتاج المياه وإنشاء شبكات للمياه في مختلف محافظات السلطنة. وقد تم في الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥) تخصيص ٦٦٤,٢ مليون ريال عماني لتطوير البنية الأساسية لقطاع المياه. في حين يبلغ الدعم الموجه لتعرفة المياه خلال عام ٢٠١٢م حوالي ١٤٥ مليون ريال عماني. وتبلغ التكلفة المتوقعة لإمداد المياه في عام ٢٠١٢م حوالي ١٩٢ مليون ريال عماني مقارنة بنحو ١٦٩ مليون ريال عماني في عام ٢٠١١م.

وتتضمن خطة السلطنة في هذا القطاع إنشاء عدد من محطات تحلية المياه، فبالإضافة إلى المحطات القائمة تم خلال عام ٢٠١٢م إنجاز العمل في المحطة الجديدة لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه بولاية مرباط وتبلغ طاقتها الإنتاجية ١٥ مليون جالون يوميا من مياه التحلية، كما تعزم السلطنة إنشاء محطة لإنتاج المياه بالغبيرة بمحافظة مسقط بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤٠ مليون جالون يوميا على أن تكون جاهزة للتشغيل في عام ٢٠١٥م. وتتضمن الخطة أيضا إنشاء محطة لمعالجة المياه في وادي ضيقة لإمداد المياه الصالحة للشرب لكل ولايات محافظة مسقط.

وتولي السلطنة عملية توفير مياه صالحة للشرب أهمية كبيرة في ظل الأوضاع المائية الراهنة التي تشير إلى تزايد الملوحة وشح الموارد المائية. كما يتم في الوقت نفسه بذل الجهود الممكنة من أجل إيصال خدمة المياه لأكبر عدد ممكن من التجمعات السكانية وذلك بتنفيذ مشاريع شبكات المياه والاستغناء تدريجيا عن نقاط التعبئة بالناقلات متى ما كان ذلك ممكنا. كما تتضمن الخطة أيضا الاستغناء تدريجيا عن استخدام المياه الجوفية وذلك بزيادة إنتاج المياه بطرق التحلية وجعل المياه الجوفية مخزونا استراتيجيا.

الموازن العمانية

شهدت السلطنة خلال سنوات النهضة الحديثة إنشاء العديد من الموازن التجارية والصناعية والمرافق البحرية بهدف تطوير الاقتصاد العماني وتشجيع القطاعات غير النفطية في تنوع مصادر الدخل القومي وجذب الاستثمارات. وقد تم إعداد برامج إنمائية لتطوير الموازن العمانية يجري تنفيذها من خلال خطط موضوعية على مراحل.

وتبلغ تكلفة الاعتمادات الاستثمارية المدرجة في الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥) في قطاع الموازن ١,٠٥٦ مليار ريال عماني من بينها ٥٥٥,١ مليون ريال عماني

تكلفة المشروعات المستمرة من الخطة السابقة ٥٠١ مليون ريال عماني تكلفة المشروعات الجديدة، وخلال الخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) بلغت تكلفة اعتمادات مشروعات الموانئ حوالي ١,٥ مليار ريال عماني.

وتشمل المشروعات المعتمدة في الخطة الخمسية الثامنة في قطاع الموانئ: استكمال البنية الأساسية وأرصعة المواد السائلة والسائبة والأعمال المرتبطة بميناء الدقم بتكلفة ٢١٦ مليون ريال عماني، وإنشاء الأرصفة (٧ و ٨ و ٩) بميناء صلالة بتكلفة ١٨٤,١ مليون ريال عماني، وإنشاء موانئ وتسهيلات للعبارات السريعة في صلالة، وحاسك، والشويمية، والحلانيات، وشنة، ومصهرة بتكلفة ٦٣ مليون ريال عماني، وتنفيذ مرفأ بحري مع شبكة طرق ورصيف عائم بجزر الحلانيات بمحافظة ظفار بتكلفة ٣٩ مليون ريال عماني.

ميناء السلطان قابوس

قررت الحكومة في يوليو من عام ٢٠١١م تحويل ميناء السلطان قابوس من ميناء تجاري إلى ميناء سياحي بالكامل ونقل كافة أنشطة الاستيراد والتصدير التجارية (البضائع العامة والحاويات) إلى ميناء صحار الصناعي، وخلال عامي ٢٠١١م و ٢٠١٢م قامت وزارة النقل والاتصالات ووزارة السياحة بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة لإعداد المخطط العام والمخططات التفصيلية للميناء والخدمات والمرافق التابعة له بالإضافة إلى إعداد وثائق الإنشاء والتنفيذ لمشاريع الميناء بالاستخدام السياحي الكامل، كما تم أيضا التنسيق مع الجهات المختصة حول آلية نقل كافة الأنشطة التجارية (البضائع العامة والحاويات) إلى ميناء صحار الصناعي بما لا يتعارض مع اتفاقية الامتياز الحالية المبرمة لإدارة وتشغيل ميناء السلطان قابوس.

وقد كان لأعمال التوسعة والتطوير التي شهدتها الميناء أثرها الإيجابي الواضح في ازدياد حجم النشاط فيه، واستقبل الميناء خلال عام ٢٠١١م ما يصل إلى ١٤٣٥ سفينة منها ١١٥ سفينة سياحية (مقابل ١٨٥٨ سفينة من بينها ١٠٩ سفن سياحية في عام ٢٠١٠م)، وقد تراجع عدد السفن التجارية التي دخلت الميناء لأغراض تشغيلية في عام ٢٠١١م إلى ١٤٣٥ سفينة نتيجة لقيام خطوط الشحن الملاحية العالمية بزيادة متوسط طاقة التحميل في السفن التابعة لها وذلك في محاولة منها لتقليل التكلفة المترتبة على تشغيل هذه السفن، في حين ارتفع حجم الصادرات والواردات التي تمت مناوالتها في الميناء إلى ١٠,٩ مليون طن مقابل ١٠,٦ مليون طن في عام ٢٠١٠م، وبلغ عدد السياح القادمين والمغادرين أكثر من ٣٢٨ ألف سائح مقابل ٣٤٨ ألف سائح في عام ٢٠١٠م.

ميناء صلالة

يحظى ميناء صلالة بأهمية كبيرة نظرا لقربه من مسار الخطوط الملاحية العالمية الأمر الذي يمكن معه استغلال الفرص التي يتيحها هذا الموقع لتعزيز المكانة التجارية للمنطقة، وانطلاقاً من هذا الإدراك سارت خطى التطوير فيه بشكل حثيث، ففي عام

تبلغ التكلفة المتوقعة
لإعداد الميناء في عام
٢٠١٧م حوالي ١٩٤
مليون ريال عماني، مع أنه
يتميز بـ ١٦٩ دونم، ويزال
تتمتع في عام ٢٠١١م.

ويحظى ميناء صلالة
بأهمية كبيرة نظراً
لقربه من مسار الخطوط
الملاحية العالمية الأمر
الذي يمكن منه استغلال
الفرص التي يتيحها هذا
الموقع لتعزيز المكانة
التجارية للمنطقة.



١٩٩٦م بدأت الحكومة تنفيذ أعمال التوسعة الأولى بإنشاء أربعة أرصفة للحاويات مجموع أطوالها ١٢٣٦ متراً وبعمق ١٦ متراً، وفي مستهل عام ٢٠٠٥م بدأت الأعمال الإنشائية للمرحلة الثانية بإنشاء رصيفين آخرين للحاويات مجموع أطولهما ٩٦٩ متراً وبعمق ١٨ متراً مع بناء كاسر أمواج بطول ٢٨٢٥ متراً وقد تم تشغيل هذين الرصيفين عامي ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م الأمر الذي رفع القدرة التشغيلية للميناء إلى ما يقارب ٥ ملايين حاوية نمطية في السنة.

وقد تم في ٢٢ أبريل ٢٠١٢م إسناد مشروع إنشاء رصيف إضافي بمحطة البضائع العامة ورصيف المواد السائلة (ميثانول صلالة) بتكلفة ٥٥ مليون ريال عماني، ويكتسب هذا المشروع أهمية كبيرة كونه يخدم صناعات المواد السائلة بالمنطقة ابحرة بصلالة وتجارة الاستيراد والتصدير عبر محطة البضائع العامة بالميناء ويعد إضافة اقتصادية لتشجيع الصناعات التحويلية وتنمية قطاع الخدمات والنقل وتوفير فرص عمل جديدة بمحافظه ظفار، ويتضمن المشروع إنشاء رصيف بحري بطول ١٢٦٦ متراً وعرض ٨٢ متراً بعمق

١٨ متراً، ويأتي إسناد المشروع ضمن البرامج الإنمائية لتطوير المخطط الرئيسي لميناء صلالة التي يجري تنفيذها من خلال خطط مقترحة على مدى ٣٠ عاماً تتضمن إنشاء كاسر أمواج شمالي لتقليل مخاطر الأمواج (خاصة في موسم الخريف) التي تؤثر على رسو السفن ومناولة البضائع بالميناء، كما تشمل البرامج المستقبلية للمخطط الرئيسي إنشاء العديد من الأرصفة والتسهيلات لتحميل سفن الحاويات والبضائع المجمعة والسائبة والصلبة وتوسيع محطة الحاويات بحيث يصبح طول الأرصفة ٨ كم مما سيرفع الطاقة السنوية إلى ١٥ مليون حاوية نمطية ، بالإضافة إلى تسهيلات تحميل وتفريغ السوائل وتسهيلات



تم إسناد مشروع إنشاء رصيف إضافي بمحطة البضائع العامة ورصيف المواد السائلة (ميثانول صلالة) بتكلفة ٥٥ مليون ريال عماني.



خلال عام ٢٠١١م استقبل ميناء صلالة ٢٣٢٤ سفينة منها ١٧٢٥ سفينة حاويات فيما بلغت حركة المناولة في محطة الحاويات ٣,٢ مليون حاوية نمطية مقابل ٣,١ مليون حاوية نمطية في عام ٢٠١٠م.



برامج إنمائية لتطوير الموانئ
العمانية وتوسيع قدراتها
التشغيلية «مبنى» صلالة..

السفن الخدمية واليخوت وخفر الموانئ والسفن السياحية والعبارات لنقل الركاب وتوسعة
محطة الشحن العام لتصبح قادرة على مناولة ٤٠ مليون طن من البضائع السائبة الجافة
و٥ ملايين طن من منتجات السوائل سنوياً.

وخلال عام ٢٠١١م استقبل الميناء ٣٣٢٤ سفينة منها ١٧٢٥ سفينة حاويات فيما بلغت
حركة المناولة في محطة الحاويات ٢,٢ مليون حاوية نمطية مقابل ٤,٢ مليون حاوية نمطية
في عام ٢٠١٠م. وفي محطة الشحن العام تمت مناولة ٦,٥ مليون طن مقابل ٦,٢ مليون طن
في عام ٢٠١٠م.



ميناء صحار

من المتوقع أن تزداد أهمية ميناء صحار الصناعي بعد بدء تنفيذ قرار الحكومة بنقل كافة أنشطة الاستيراد والتصدير التجارية (البضائع العامة والحاويات) إليه ليصبح ميناء صناعيا وتجاريا رئيسيا بالسلطنة، وقد جاء إنشاء الميناء في عام ١٩٩٩م لمواكبة مشروعات الصناعات الثقيلة التي بدأ إنشاؤها بالميناء منذ ذلك الحين، ويضم ميناء صحار الصناعي العديد من الصناعات عبر أربعة مجمعات رئيسية أحدها للصناعات البتروكيمياوية والنفطية، والثاني للصناعات المعدنية كالحديد والألنيوم، والثالث للصناعات اللوجستية، والرابع لخدمات الكهرباء والمياه والغاز. ويعتبر هذا الميناء من المشاريع الاستراتيجية التي تخدم التجارة والصناعة مما نظرا لارتباطه بمشاريع صناعية كبيرة ينتظر منها أن تضع السلطنة في موقع المنافسة التجارية والصناعية، وقد تم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل اعتبارا من عام ١٩٩٩م ابتدأت بإنشاء كواسر أمواج وأعمال الحفر لقناة دخول السفن وحوض الميناء والأرصقة بمختلف أنواعها، وقد تم الانتهاء من المرحلة الثالثة في ديسمبر ٢٠٠٨م وأصبح الميناء جاهزا لاستقبال الجيل الحديث من سفن النقل، ويحتوي الميناء على ٢١ رصيفا تتراوح

أعماقها بين ١٦ مترا و٢٥ مترا ومجموع أطوالها ٦٢٧٠ مترا، وبطاقة استيعابية تصل إلى ٢ ملايين حاوية في السنة إضافة إلى إمكانية التوسع مستقبلا لتصل الطاقة الاستيعابية للميناء إلى ما يقارب ٦ ملايين حاوية سنويا.

وقد استقبل ميناء صحار الصناعي ١٢٩٨ سفينة في عام ٢٠١١م منها ١٦٦ سفينة حاويات و٧٤٩ سفينة مواد سائكة مقابل ١١١٠ سفن خلال عام ٢٠١٠م منها ١٨٦ سفينة حاويات و٥١٥ سفينة مواد سائكة، وبلغ حجم الحاويات الصادرة والواردة ٧٨ ألف حاوية نمطية مقابل حوالي ٨٠ ألف حاوية نمطية في عام ٢٠١٠م.



استقبل ميناء صحار الصناعي ١٢٩٨ سفينة في عام ٢٠١١م منها ١٦٦ سفينة حاويات و٧٤٩ سفينة مواد سائكة مقابل ١١١٠ سفن خلال عام ٢٠١٠م منها ١٨٦ سفينة حاويات و٥١٥ سفينة مواد سائكة.



يعد ميناء اللقم واحدا من المشروعات الكبيرة التي تخدم الاقتصاد الوطني وتساهم في تنويع مصادر الدخل بالإضافة إلى أنشطته في تنمية محافظة الوسطى.



ميناء الدقم والحوش الجاف

شهد عام ٢٠١٢م إنجاز العمل في مشروع الأعمال البحرية لميناء الدقم بعد أن تم في عام ٢٠١١م تشغيل الحوض الجاف بالميناء، وبعد ميناء الدقم الذي بدأ العمل به في عام ٢٠٠٧م واحدا من المشروعات الكبيرة التي ترقى الاقتصاد الوطني وتساهم في تنويع مصادر الدخل بالإضافة إلى أهدافه في تنمية محافظة الوسطى.

يقع ميناء الدقم على بحر العرب ويتميز بأهميته الاستراتيجية نظرا لقربه من مسار الخطوط الملاحية العالمية الأمر الذي يتوقع معه أن يستقطب جزءا مهما من حركة

الثوانى واكبت الحركة
الاقتصادية والصناعية التي
تشهدها السلطنة، الحوض
الجاف بميناء الدقم،

التجارة الإقليمية والدولية بالإضافة إلى دعم منظومة النقل البحري وتنشيط الحركة التجارية والسياحية بين الموانئ العمانية كونه يقع عند منتصف المسافة بين ميناء السلطان قابوس بمحافظة مسقط وميناء صلالة بمحافظة ظفار كما يعتبر جزءاً من خطة الحكومة لإنشاء مدينة متكاملة في ولاية الدقم وليكون مركزاً لاستقطاب تجارة النقل البحري بالإضافة إلى خدمة المدينة الصناعية التي تم التخطيط لإمكانية احتوائها على مصفاة للنفط والبتروكيماويات والصناعات الكبرى والمتوسطة وخدمات إصلاح وصيانة السفن والقاطرات البحرية بالإضافة إلى الصناعات المرتبطة بالأسماك والمجمعات اللوجستية والمخازن الكبرى التي يتوقع لها أن تكون قاطرة الصناعة في السلطنة الأمر الذي سيمكن من استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمارات بميناء الدقم عند اكتمال باقي مراحل البنية الأساسية حوالي ١,٧ مليار ريال عماني.

يتألف ميناء الدقم من كاسري أمواج بطول ٨,٧ كم وأرصفة تجارية بطول ٢٢٩٨ متراً وبعمق ١٨ متراً وأرصفة للخدمات الحكومية بطول ٩٨٠ متراً وبعمق ١٠ أمتار، ومن المتوقع أن تبلغ الطاقة الاستيعابية ٢,٥ مليون حاوية في السنة كمرحلة أولى إلا أن الميناء قابل للتوسع لتصل طاقته الاستيعابية إلى أكثر من ٢٠ مليون حاوية في السنة.

أما مشروع الحوض الجاف فيشتمل على أرصفة بطول ٢٨٠٠ متر ويتكون من حوضين جافين بطول ٤١٠ أمتار وعرض ٩٥ متراً و٨٠ متراً وبعمق يصل إلى ١٠ أمتار وارتفاع ١٤ متراً، ويهدف الحوض الجاف إلى تقديم خدمات إصلاح السفن التجارية بمختلف أنواعها وأحجامها بما فيها السفن الكبيرة والعلاقة من الجيلين الرابع والخامس وسفن الحاويات التي تصل سعتها إلى ٦٠٠ ألف طن كما يمكنه استقبال مختلف أنواع السفن وتقديم خدماته لها كإفلات النفط والغاز والسفن التجارية والسياحية وسفن الحاويات وسفن المعدات وغيرها من القطع البحرية، وقد تمكن الحوض الجاف من تقديم خدمات الإصلاح والصيانة لـ ٢٠ سفينة منذ تشغيله في إبريل من عام ٢٠١١م وحتى ديسمبر من العام نفسه.

ميناء - حشمت

حظي ميناء خصب باهتمام كبير من الحكومة بهدف تشجيع الحركة التجارية بمحافظة مسندم وخدمة الاقتصاد المحلي للمحافظة، وشهد الميناء عدداً من مشاريع التطوير التي بدأت في عام ٢٠٠٢م بإنشاء كاسري أمواج بطول ١٠١٥ متراً وتعميق حوض الميناء إلى ١٠ أمتار وفتح الدخول إلى ١٠,٥ متر، كما تم إنشاء رصيف تجاري بطول ٢٠٠ متر ورصيف آخر للصيادين بطول ١٠٠ متر، فضلاً عن تركيب ٧ أرصفة عائمة، وقد انتهت الأعمال الإنشائية لهذا المشروع سنة ٢٠٠٧م، كما تم الانتهاء في عام ٢٠١١م من بناء رصيف عائمة وتسهيلات لاستقبال العبارات السريعة بالميناء.

ميناء شناس

انتهت وزارة النقل والاتصالات في مطلع عام ٢٠١٢م من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع تطوير ميناء شناس في خطة تستهدف الاستفادة من موقع الميناء وإمكاناته بتحويله من ميناء صيد بحري إلى ميناء تجاري يساهم في إنعاش المنطقة تجارياً وسياحياً واستثمارياً.

ويخدم ميناء شناس حركة التجارة المحلية بين ولايات محافظة شمال الباطنة فيما يتصل بصيد الأسماك وتجارة المواشي والمنتجات الزراعية وقد تم تطويره لهذا الغرض في عام ٢٠٠٢م، وشهد عام ٢٠١٢م إنجاز بناء وصيف عائش وتسهيلات لاستقبال العبارات السريعة التي بدأت في ٩ مايو ٢٠١٢م أولى رحلاتها البحرية بين ميناء شناس بمحافظة شمال الباطنة وميناء خصب بمحافظة مسندم.

جسر المرفأ في صلالة

يعتبر مرفأ صلالة من المشاريع التنموية بمحافظة الوسطى لخدمة حركة السياحة ونقل المواطنين من وإلى جزيرة مصيرة عبر المرفأ، ويتكون المرفأ من جسر بطول ١١٧٠ متراً، وكاسر أمواج بطول ٢٧٠ متراً وصيف بحري بطول ٢١٨ متراً وبعمق ٥ أمتار وقد تم تشغيله في فبراير ٢٠١٠م.

كما تم الشروع بإنشاء مرفأ بحري وشبكة طرق بجزر الحلانيات بمحافظة ظفار، ويتضمن المرفأ توفير التسهيلات اللازمة لاستقبال العبارات السريعة وخدمة أنشطة صيد الأسماك وتوفير تسهيلات لشرطة خفر السواحل. كما تخطط الحكومة لإنشاء ميناء جديد في حاسك ومرفأ في الشويمية بمحافظة ظفار، وتطوير ميناء ذي وليما بمحافظة مسندم.

الطرق

تولي السلطنة مشروعات الطرق اهتماماً كبيراً بهدف تعزيز مقومات التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والسياحية والاجتماعية وتحقيق انسيابية حركة السير وحفظ السلامة المرورية وتسهيل التواصل الاجتماعي من خلال ربط عدد من ولايات السلطنة عبر مسارات قصيرة ومباشرة.

ويتم تصميم الطرق وفقاً لأفضل المواصفات مع تزويدها بعوامل السلامة المرورية من جسور وأنفاق وعبارات للمياه وأكتاف وغيرها بحيث تعمل في مختلف الأجواء المناخية ولا تتقطع أثناء هطول الأمطار وجريان الأودية، وحتى منتصف عام ٢٠١٢م بلغ عدد مشروعات الطرق التي تنفذها وزارة النقل والاتصالات ٦٥ مشروعاً في مختلف محافظات السلطنة يصل إجمالي طولها إلى نحو ٢٠٦٥ كلم، وبقية إجمالية تقدر بحوالي ١,٥ مليار ريال عماني.

ويعد طريق الباطنة السريع واحداً من أبرز مشروعات الطرق التي بدأ العمل فيها خلال عام ٢٠١٢م ويبلغ طوله ٢٦٥ كيلومتراً يربط حدود السلطنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة بطريق مسقط السريع، ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة المشروع مليار ريال عماني.



يتكون مرفأ صلالة من
جسر بطول ١١٧٠ متراً
وكاسر أمواج بطول ٢٧٠
متراً وصيف بحري
بطول ٢١٨ متراً ويضم
٥ أمتار وقد تم تشغيله
في فبراير ٢٠١٠م.



يتم تصميم الطرق وفقاً
لأفضل المواصفات مع
تزويدها بعوامل السلامة
المرورية من جسور وأنفاق
وعبارات للمياه وأكتاف
وبعضها تحتل مساحة
مختلفة للأجواء المناخية
ولا تتقطع أثناء هطول
الأمطار وجريان الأودية.



مشروعات الطرق الحديثة
تواكب النمو في الحركة
العمرانية والاقتصادية
والسياحية.

ويتضمن مشروع طريق الباطنة السريع عدة وصلات رابطة مع طريق الباطنة الحالي بطول ٢٤٢ كيلومترا كما يتضمن ٢٢ تقاطعا متعددة المستويات و ٣١ جسرا متعددة المستويات بالإضافة إلى ٣٦ جسرا للأودية والعديد من العبارات الصندوقية في ١١٨١ موقعا. ويهدف إنجاز العمل في المشروع في وقت مناسب تم تقسيمه إلى عدة حزم، وقد بدأ العمل في الحزمة الأولى بطول ٤٥ كيلومترا (من دوار الفليج بولاية بركاء إلى منطقة أبو محارة بولاية المصنعة) في شهر ابريل ٢٠١٢م بتكلفة إجمالية تبلغ ١٣٩ مليون ريال عماني ويستغرق تنفيذه ٣٦ شهرا. ويتزامن تنفيذ مشروع طريق الباطنة السريع مع طريق الباطنة الساحلي بطول ٢٤٠ كيلومترا ابتداء من ولاية بركاء وحتى خلمة ملاح بولاية شناص.

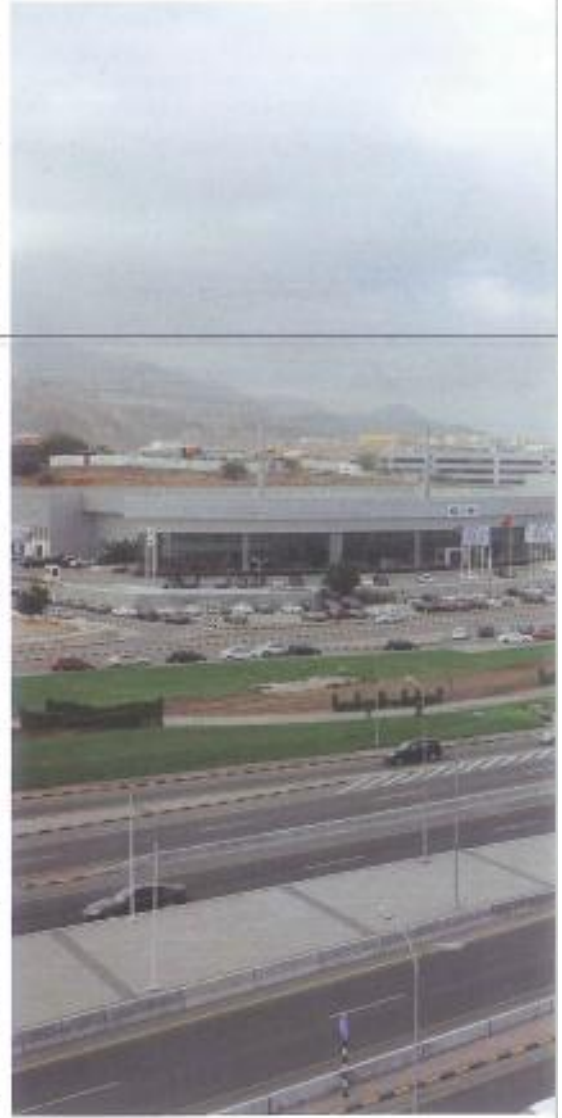
كما يتم تنفيذ مشروع
ازدواجية طريق بدبد - صور
(المرحلة الأولى بطول ١١٦
كيلومترا وبتكلفة ٢٤٢ مليون ريال
عماني)، وازدواجية طريق عز
- أدم بمحافظة الداخلية بطول
حوالي ٤٦ كيلومترا وبتكلفة ٥١
مليون ريال، وازدواجية طريق

فرق - مرفع دارس بولاية نزوى
بمحافظة الداخلية بتكلفة ٣٠
مليون ريال عماني، وازدواجية
طريق عبري - الدريز - مسكن
بطول ٢٤ كيلومترا بتكلفة ٢٥
مليون ريال عماني بالإضافة إلى
العديد من المشروعات الأخرى.

ومواكبة للنمو في الحركة
العمرائية والاقتصادية والسياحية
بمحافظة مسقط تنفذ بلدية
مسقط عدداً من مشروعات
الطرق التي انتهى العمل في بعضها
مثل طريق مسقط السريع وطريق
العامرات - بوشر وطريق ٢٢
يوليو، فيما بدأ العمل خلال عام
٢٠١٢م في تطوير طريق دارسيت
- الوادي الكبير من خلال تنفيذ
جسور علوية وإضافة حارات
جديدة في بعض المواقع وإنشاء

نفق جديد لمرور المركبات على التقاطع الواقع أمام فندق شيراتون عمان وعمل تقاطع رباعي
بإشارات ضوئية أعلى النفق.

كما شرعت بلدية مسقط في وضع الحلول الكفيلة لإيجاد حركة مرور حرة وانسيابية
طوال الوقت في منطقة الحرم التجارية والمنافذ المرتبطة بها، وتقوم أيضاً بتنفيذ مشروع
لازدواجية شارع المعارض، وازدواجية شارع الأنوار، وتطوير وتعميم شارع ١٨ نوفمبر، كما
يتم العمل في ازدواجية طريق وادي عدي - العامرات وقد تم افتتاح أجزاء منه أمام الحركة
المرورية، وإعادة تأهيل الطرق والجسور بولاية فريات، وإنشاء تقاطع بجسور علوية في



حتى منتصف عام
٢٠١٢م بلغ عدد
مشروعات الطرق التي
تشرفها وزارة النقل
والاتصالات ٦٥ مشروعا
في مختلف محافظات
السلطنة يصل إجمالي
مؤها إلى نحو ٢٠٦٥
كلم، وتقيمة إجمالية
تقدر بحوالي ١,٥ مليار
ريال عماني.

يعد طريق الباطنة
السريع واحداً من أبرز
مشروعات الطرق التي
بدأ العمل فيها خلال عام
٢٠١٢م ويبلغ طوله ٢٦٥
كيلومترا بربط حدود
السلطنة مع دولة
الإمارات العربية المتحدة
بمطريق مسقط السريع.

منطقة وادي عدي، وإضافة حارات جديدة في الجسرين الواقعين على دواري الغبرة والعذبية وغيرها من المشاريع الأخرى. ومنهما تهتم السلطنة بشق الطرق الإسفلتية فإنها تحرص أيضا على صيانة هذه الطرق بعد اكتمالها، وقد خصصت وزارة النقل والاتصالات ٢٨,٤ مليون ريال عماني لصيانة الطرق الحالية، كما خصصت ٥ ملايين ريال لشق الطرق الترابية.

سكة الحديد

بدأت السلطنة خطواتها لتنفيذ مشروع سكة الحديد، وقد تم أواخر عام ٢٠١١ م فتح المطاريف للمروض المالية والفنية للشركات المؤهلة مسبقا لتناقصة الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على المشروع. ويبلغ مجموع أطوال سكة الحديد بالسلطنة حوالي ١٠٦١ كيلومترا وتمتد من خلال خط يربط الحدود العمانية (البريمي) والحدود الإماراتية (العين) إلى ولاية صحار بطول ١٢٦ كيلومترا ومن صحار إلى محافظة مسقط بطول ٢٤٢ كيلومترا ومن مسقط إلى ولاية الدقم بطول ٤٨٦ كيلومترا، كما سوف ترتبط أيضا مع دولة الإمارات العربية المتحدة عبر خط آخر يربط ولاية صحار بالمنفذ الحدودي في خضمة ملاح، ولأهمية ربط الموانئ والمطارات ومراكز توليد الحركة فإن مسار السكة يتضمن عدة وصلات متفرعة في البريمي بطول ٢٧ كيلومترا وإلى ميناء صحار الصناعي بطول ٨ كيلومترات ووصلة أخرى إلى محطة القطارات المركزية بمسقط بالقرب من مطار مسقط الدولي بطول ٢٠ كيلومترا ووصلة إلى ولاية ابراء بطول ٨٤ كيلومترا، كما أن هناك تصورا مستقبليا لاستكمال المشروع بأجزاء أخرى من الدقم باتجاه محافظة ظفار. وقد تم تصميم خط سكة الحديد بالسلطنة على أساس سرعة ٢٠٠ كيلومتر في الساعة لقطارات الركاب وبسرعة من ٨٠ إلى ١٢٠ كيلومترا في الساعة لقطارات الشحن وهي مواصفات موحدة مع باقي دول المجلس.

النقل الجوي

قررت السلطنة في شهر مارس ٢٠١٢ م إنشاء هيئة عامة للطيران المدني تكون لها الاستقلالية الإدارية والمالية وذلك لتمكينها من التطوير والنهوض بقطاع الطيران المدني في السلطنة واضطلاعها بمسؤولياتها على أعلى المستويات وأفضل الممارسات المعمول بها عالميا في مجالات خدمات الملاحة والأرصاد الجوية والخدمات المساندة الأخرى وبما يضمن سلامة وأمن واستجابة الحركة الجوية في الأجواء العمانية مع الالتزام بالمعايير والمتطلبات الدولية، هذا إلى جانب العمل على استقطاب التخصصات الفنية في مجالات الطيران وتعزيز أوضاع الكوادر الوطنية العاملة في هذا القطاع بالإضافة إلى وضع المعايير المنظمة لقطاع الطيران المدني وأنشطة النقل الجوي في السلطنة.

ويأتي إنشاء الهيئة في ظل توجيهات جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بأهمية تنظيم قطاع الطيران المدني ورفع كفاءة أدائه بما يواكب التطور السريع في قطاع الطيران ومشاريع المطارات التي تنفذ حاليا إلى جانب الزيادة المطردة في كثافة الحركة الجوية في أجواء السلطنة والأقاليم المجاورة لها.



يأتي إنشاء الهيئة العامة
لتطوير الطيران المدني في ظل
توجيهات جلالة السلطان
المعظم بأهمية تنظيم
قطاع الطيران المدني ورفع
كفاءته أدائه بما يواكب
التطور السريع في قطاع
الطيران ومشاريع المطارات
التي تنفذ حاليا.



خلال عام ٢٠١١ م ارتفع
عدد الرحلات جوا
استقبلت الدولي ٦٩
أفد حافل ٦٦ ألفا
عام ٢٠١٠ م ارتفع عدد
المتفرجين من ٥٠٧
مستقبل إلى ٦٩١
مستقبل



السوق الحرة في مطار
مسقط الدولي.

وتزامنا مع الحركة الاقتصادية والسياحية والاجتماعية التي تشهدها السلطنة تقوم وزارة النقل والاتصالات بتطوير مطاري مسقط وصلالة وإنشاء أربعة مطارات إقليمية أخرى، كما أن هناك دراسات لإنشاء مطارين في مسندم والبريمي.

وخلال عام ٢٠١١م ارتفع عدد الرحلات بمطار مسقط الدولي إلى ٦٨ ألفا مقابل ٦٦ ألفا في عام ٢٠١٠م، وارتفع عدد المسافرين من ٥,٧ مليون مسافر إلى ٦,٤ مليون مسافر. وقد منحت شركة سكاي تراكس المتخصصة في تقييم خدمات المطارات مطار مسقط الدولي جائزة أفضل مطار على مستوى الشرق الأوسط في الخدمات التي يقدمها موظفو المطار، وتم تسليم هذه الجائزة في حفل أقيم في فيينا في شهر أبريل ٢٠١٢م، وهذه هي المرة الثانية على التوالي التي يحصل فيها مطار مسقط على هذه الجائزة، وجاء هذا الفوز بناء على نتائج المسوحات التي استمرت لفترة ١٠ أشهر وغطت أكثر من ٢٨٨ مطارا دوليا في أكثر من ١٦٠ دولة، وشملت المسوحات ٣٩ خدمة يقدمها المطار بدءا من إنهاء إجراءات السفر مروراً بتحويل الرحلات وانتهاء بإجراءات المغادرة.

أما مشروع مطار صلالة الجديد فيشتمل على إنشاء مبنى للمسافرين وبرج للمراقبة ومبنى للشحن الجوي بسعة ٥٠ ألف طن سنويا بالإضافة إلى جسور لإيصال المسافرين من مبنى المسافرين إلى الطائرة مباشرة وغيرها من المرافق الأخرى. ومن المتوقع أن يكتمل العمل في المشروع في عام ٢٠١٤م بطاقة استيعابية تبلغ مليون مسافر سنويا مع إمكانية التوسع مستقبلا لتصل إلى ٦ ملايين مسافر سنويا. وقد ارتفع إجمالي عدد الرحلات

بمطار صلالة خلال عام ٢٠١١م إلى حوالي ٤٧٦٠ رحلة من ٣٧٣١ رحلة في عام ٢٠١٠م وارتفع عدد المسافرين من ٤٥١ ألف مسافر إلى ٥١٢ ألف مسافر.

ويعتبر إنشاء المطارات الداخلية والإقليمية أحد الاستراتيجيات لتطوير قطاع الطيران المدني وربط المحافظات بشبكة خطوط جوية تدعم القطاعات الاقتصادية والسياحية والاجتماعية، وتعتبر المطارات الداخلية الأربعة التي يجري العمل فيها في الوقت الحالي (صعار ورأس الحد وأدم والدقم) نقلة نوعية في مجال النقل الجوي الإقليمي والداخلي بالسلطنة وقد تم تصميمها بحيث تستوعب الطائرات العملاقة سواء للرحلات الداخلية أو الإقليمية مع إمكانية تشغيلها دولياً.

ويعد الطيران العماني الناقل الوطني للسلطنة، وقد قام خلال عام ٢٠١١م بتدشين رحلاته المباشرة من مسقط إلى مدينة زيوريخ السويسرية، ومن مسقط إلى مدينة طهران الإيرانية ليصبح عدد محطاته ٤٢ محطة، ويتكون أسطول الطيران العماني من أربع طائرات من طراز إيرباص ٣٢٠-٣٠٠ و ٣٢٠ و ١٥ طائرة بوينج ٧٣٧/٧٠٠/٨٠٠ وثلاث طائرات من طراز أمبراير ١٧٥ وطائرتين إيه تي آر ٤٢، وسيقوم الطيران العماني أيضاً باستلام طائرتين من طراز أمبراير ١٧٥، مع خيار شراء خمس طائرات أخرى. كما أكد الطيران العماني مؤخراً طلبية لشراء ٦ طائرات من طراز البوينج ٧٨٧ دريملاينر من المتوقع البدء في استلامها خلال عام ٢٠١٥.

النقل البحري

انضمت خلال عام ٢٠١٢م إلى أسطول الشركة العمانية للنقل البحري عدد من ناقلات النفط الخام والغاز العملاقة، ففي شهر يناير من عام ٢٠١٢م تسلمت الشركة العمانية للنقل البحري ناقلتين جديدتين هما ناقلة النفط العملاقة «حبروت» وناقلة غاز النفط المسال «غاز هسكي»، وتعد «حبروت» الناقلة العاشرة في مجال نقل النفط الخام وقد صممت وفق أحدث المواصفات الدولية في مجال قطاع نقل النفط الخام وهي مزودة بأجهزة السلامة الملاحية والمعدات التقنية التي تمكنها من التعامل مع مختلف الظروف المناخية، وتبلغ حمولة ناقلة النفط الخام العملاقة «حبروت» ٣١٧ ألف طن من النفط الخام ويبلغ طولها ٣٢٢ متراً وعرضها ٦٠ متراً وارتفاعها من الغاطس نحو ٢١ متراً، أما ناقلة غاز النفط المسال «غاز هسكي» فتبلغ حمولتها ٧٥٠٠ متر مكعب من الغاز المسال ويبلغ طولها ١١٩,٥ متر وعرضها ١٩ متراً وارتفاعها من الغاطس ٩ أمتار.

وفي شهر أبريل من عام ٢٠١٢م تسلمت الشركة العمانية للنقل البحري ناقلة النفط «بخاء» لتكون الناقلة رقم «١٤» من نوعها، ومنذ بدء العمليات التجارية للشركة العمانية للنقل البحري في عام ٢٠٠٢م تمكنت الشركة من تكوين أسطول مؤلف من ٢٥ ناقلة مشغلة تجارياً، أما الناقلات التي تم التعاقد عليها في وقت سابق وهي قيد الإنشاء فتبلغ ٦ ناقلات من المتوقع استلامها جميعاً في عام ٢٠١٤م، وتبلغ القدرة الاستيعابية الحالية لأسطول الشركة المشغل ٨,٥ مليون طن تقريباً وتسعى الشركة إلى رفع هذه القدرة إلى ٨ ملايين طن بعد استلام جميع الناقلات في عام ٢٠١٤م.



تعتبر المطارات الداخلية الأربعة التي يجري العمل فيها في الوقت الحالي (صعار ورأس الحد وأدم والدقم) نقلة نوعية في مجال النقل الجوي الإقليمي والداخلي بالسلطنة.



منذ بدء العمليات التجارية للشركة العمانية للنقل البحري في عام ٢٠٠٢م تمكنت الشركة من تكوين أسطول مؤلف من ٢٥ ناقلة مشغلة تجارياً، أما الناقلات التي تم التعاقد عليها في وقت سابق وهي قيد الإنشاء فتبلغ ٦ ناقلات من المتوقع استلامها جميعاً في عام ٢٠١٤م.



استخدام أحدث العبارات للنقل
البحري بين مختلف موانئ
السلطنة.

وفي حين تهتم الشركة العمانية للنقل البحري ببناء أسطول من ناقلات النفط والغاز والبتروكيماويات فإن الشركة الوطنية للعبارات التي تأسست في عام ٢٠٠٦م تتمتع لتأسيس أسطول للنقل البحري بين مختلف موانئ السلطنة لخدمة الحركة التجارية والسياحية، وقد بدأت الشركة أولى رحلاتها بين مسقط وخصب في يوليو ٢٠٠٨م من خلال العبارة شनाव التي تعد أسرع عبارة من نوعها في العالم، ثم أضافت العبارة "هرمز"، وفي عام ٢٠١١م أدخلت العبارة "صوقرة".

وبالإضافة إلى رحلاتها بين مسقط وخصب قامت الشركة خلال عام ٢٠١١م بتشغيل خط خصب - ليما بمحافظة مسندم، ويساهم هذا الخط في تخفيف معاناة أهالي ليما وهي قرية ساحلية جبلية لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق البحر أو الجو، وفي شهر مايو ٢٠١٢م بدأت الشركة تشغيل خط شनाव - خصب بعد اكتمال إنشاء الأرصفة القائمة في ميناء شनाव.

وقد أنجزت الشركة الوطنية للعبارات خلال عام ٢٠١٢م دراسة الجدوى الاقتصادية لتشغيل خطين بحريين من موانئ السلطنة إلى مدينتي بندر عباس وشهبار الإيرانيتين، ويساهم افتتاح هذين الخطين في تفعيل اتفاقية عشق آباد التي تنص على إنشاء محور فعال للنقل والعبور المنتظم للبضائع والركاب بين آسيا الوسطى وموانئ الخليج وبحر عمان، والتي تم التصديق عليها وفقاً للمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١ / ١٠٨) الصادر في ٢٤ أكتوبر ٢٠١١، وتدعو اتفاقية عشق آباد الدول الموقعة عليها وهي السلطنة وإيران وقطر وتركمانستان وأوزبكستان إلى تصدير واستيراد البضائع عبر المحور الدولي للنقل

والعبور، وزيادة سرعة نقل البضائع والركاب بهدف الوصول إلى الحد الأمثل لتكلفة النقل، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية من خلال استخدام وسائل النقل البحري والجوي عبر المحور الدولي للنقل والعبور، وجذب البضائع العابرة من الدول الأخرى لاستخدام هذا المحور.

وتقديراً لجهودها فازت الشركة الوطنية للعبارات بجائزة السياحة المسؤولة على مستوى الشرق الأوسط، والتي تمنح لأفضل شركات الطيران والسفن والفنادق السياحية والعلامات التجارية العالمية في قطاع الضيافة والسياحة، وقد تم تكريم الشركة خلال الحفل السنوي لمنظمة جائزة السياحة الدولية الذي أقيم في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٠ أبريل ٢٠١٢م.

وقد بلغ إجمالي عدد المسافرين الذين نقلتهم الشركة خلال عام ٢٠١١م أكثر من ١٦ ألف مسافر مقابل ١٥٠٠ مسافر في عام ٢٠١٠م، ومنذ إدخال خدمة نقل السيارات في شهر أبريل من عام ٢٠١١م تمكنت الشركة من نقل أكثر من ٢٠٠٠ سيارة بين مينائي السلطان قابوس وخصب.

ويأتي تأسيس الشركة الوطنية للعبارات ضمن جهود السلطنة لتشجيع حركة تنقل المواطنين بين المدن الساحلية للبلاد وتعزيز الحركة التجارية وتنشيطها في هذه المناطق بالإضافة إلى تطوير سياحة العبارات البحرية السريعة.

قطاع الاتصالات،

شهد قطاع الاتصالات في عام ٢٠١٢م نقلة نوعية بعد أن قرر مجلس الوزراء إنشاء شركة حكومية للنطاق العريض (برود باند) توفر شبكات الألياف بصرية للمشغلين المرخصين وهو ما يعتبر أحد أفضل وسائل توفير خدمات النطاق العريض (الولوج إلى الانترنت بسرعات فائقة)، وتهدف الشركة إلى إنشاء البنية الأساسية لشبكات الألياف البصرية غير النشطة وتقديم خدمات النطاق العريض بالجملة للمشغلين المرخصين وعلى أساس الوصول المفتوح للشبكة ودون تمييز وعدم الدخول في منافسة مباشرة مع المشغلين، بمعنى أن الشركة الحكومية الجديدة ستكون مكمل لما يقوم به المشغلون المرخصون وغير منافسة لهم، الأمر الذي سيمكنهم من تقديم خدمات النطاق العريض للمستفيدين بجودة عالية وأسعار مناسبة.

كما خصصت السلطنة خلال عام ٢٠١٢م مبلغ ٥٠ مليون ريال عماني لتنفيذ خطة إخلاء نطاقات الطيف الترددي بهدف توفير مزيد من الترددات لتمكين شركات الهواتف المتنقلة من توسيع شبكاتها وتمكين السلطنة من إدخال أجيال جديدة من شبكات الاتصالات اللاسلكية (شبكات الجيل الرابع)، الأمر الذي سيؤدي أيضاً إلى تعزيز انتشار النطاق العريض المتنقل، وتعتبر خطة إخلاء نطاقات الطيف الترددي أمراً بالغ الأهمية لتنفيذ سياسة السلطنة بفتح باب المنافسة في قطاع الاتصالات للإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني وتلبية لالتزاماتها ضمن منظمة التجارة العالمية بتهيئة المناخ



خصصت السلطنة خلال عام ٢٠١٢م مبلغ ٥٠ مليون ريال عماني لتنفيذ خطة إخلاء نطاقات الطيف الترددي بهدف توفير مزيد من الترددات لتمكين شركات الهواتف المتنقلة من توسيع شبكاتها



ان تفتت أعداد خدمات الهواتف المتنقلة مع نهاية عام ٢٠١١م إلى ٢٨٧ مليون وحدة مقابل ٢٨١ وحدة في نهاية عام ٢٠١٠م، وأرسلت عدد المشتركين في الهاتف المتنقل من ٤.١ مليون مشترك إلى ٤.٢ مليون مشترك في نهاية عام ٢٠١١م.



قطاع الاتصالات محرك
أساسي لمجلة التنمية
الاقتصادية والاجتماعية في
السلطنة.

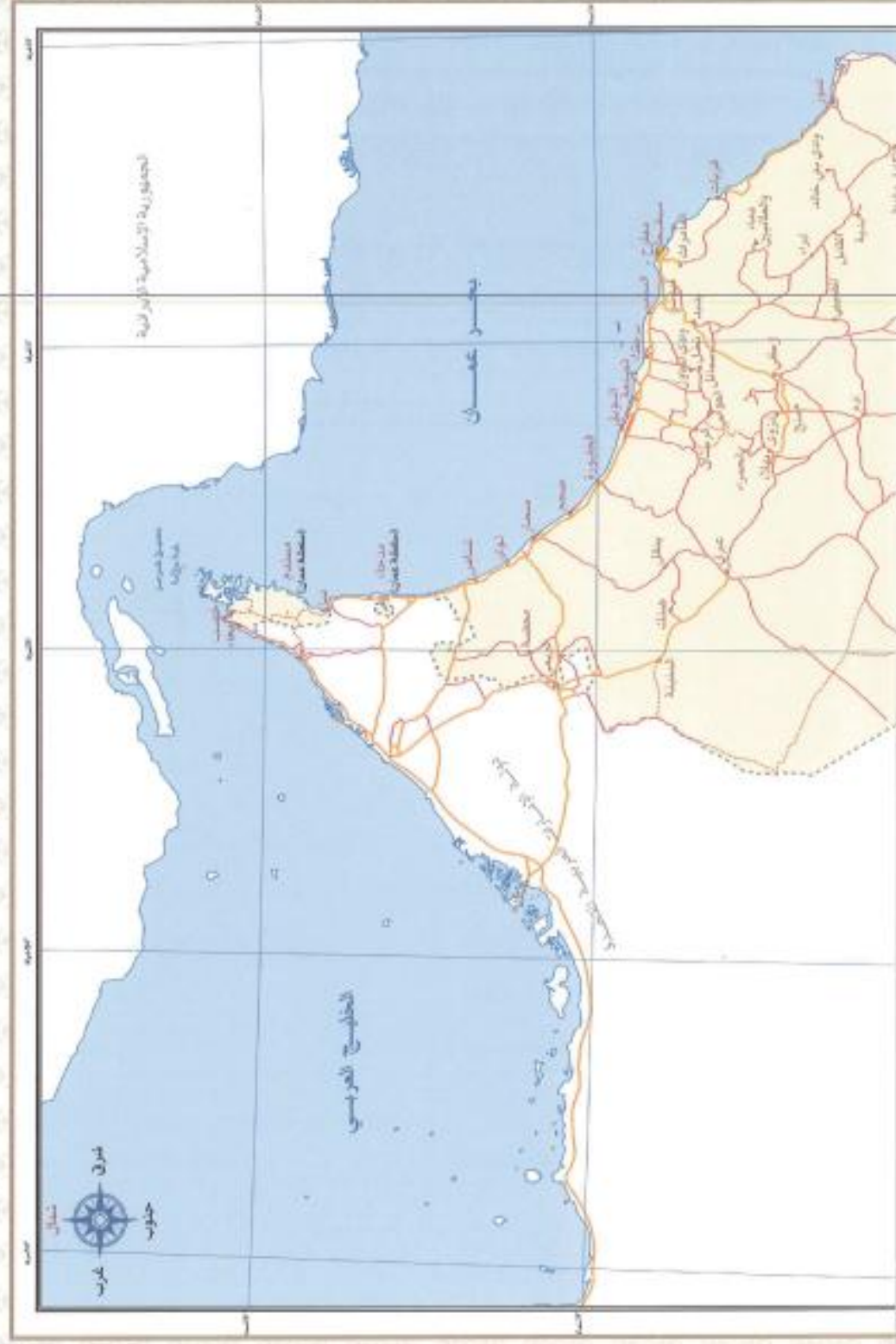
التنافسي في طرح خدمات اتصالات جديدة إضافة إلى أنها ستوفر الحلول للشركات في اتوسعات المستقبلية. ويعتبر قطاع الاتصالات محركاً أساسياً لمجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة، لما له من دور فاعل في رفع كفاءة القطاعات الاقتصادية بشكل عام وتأهيل الموارد البشرية ورفع كفاءة عمليات الإنتاج، يضاف إلى ذلك الدور المحوري لقطاع الاتصالات في تحقيق الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عمان الرقمي والحكومة الالكترونية والرؤية المستقبلية للاقتصاد الوطني (عمان ٢٠٢٠م)، وشهدت السنوات الماضية توفير البيئة الداعمة للقطاع من خلال توفير التشريعات المناسبة وأعداد سياسة عامة للقطاع تدعم المنافسة والاستثمار.

وقد ارتفعت أعداد خطوط الهاتف الثابت مع نهاية عام ٢٠١١م إلى ٢٨٧ ألف خط مقابل ٢٨١ ألفاً في نهاية عام ٢٠١٠م، وارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال من ٤,٦ مليون مشترك إلى ٤,٨ مليون مشترك غير أن العدد الأكبر من المشتركين يعود لفئة الخدمة المدفوعة مسبقاً التي بلغ عدد المشتركين فيها بنهاية ديسمبر ٢٠١١م أكثر من ٤,٢ مليون مشترك (مقابل حوالي ٤,٢ مليون مشترك في نهاية عام ٢٠١٠م).

وفي مجال الخدمات البريدية ارتفع عدد مزودي خدمات البريد الدولي العاجل ليصل إلى ١٢ شركة في نهاية عام ٢٠١١، وكان لذلك أثر بالغ على تحسين الخدمات المقدمة وتخفيض تكلفة تقديمها، وارتفعت الحركة البريدية الداخلية والخارجية خلال عام ٢٠١١م حوالي ٢٥,٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٠م.



سلطنة عُمان



معلومات أساسية

المساحة	٣٠٩,٥٠٠ كيلومتر مربع.
العاصمة	مسقط
الديانة	الإسلام
اللغة الرسمية	اللغة العربية (مع انتشار واسع للإنجليزية في القطاعين الاقتصادي والتعليمي).
الوقت	متقدم بـ١ ساعة عن جرينتش.
العملة	الريال العُماني = ٢,٦٠ دولار أمريكي (٢٨٧ بيسة من الريال = دولار أمريكي واحد).
المناخ	حار ورطب صيفاً معتدل البرودة في الشتاء.

المؤشرات الاقتصادية

الوحدة	٢٠١١م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.	٢٧,٩٤٥,٤ ^(*) مليون ر.ع
إجمالي الإيرادات الحكومية.	١٢,٤٩١,٢ مليون ر.ع
إجمالي الإنفاق الحكومي.	١٠,٧٣٧,٩ مليون ر.ع
متوسط الإنتاج اليومي من النفط.	٨٨٤,٩ ألف برميل
متوسط سعر النفط (دولار/برميل).	١٠٢,٩٥ دولار أمريكي
إجمالي الصادرات السلعية.	١٨,١٠٦,٨ مليون ر.ع
منها الصادرات ذات المنشأ العُماني غير النفطية.	٣,٠٣٣,٢ مليون ر.ع
إجمالي الواردات السلعية.	٩,٠٨١,٨ مليون ر.ع
إجمالي إنتاج الكهرباء	٢١,٨٧١,٠ جيجاوات/ساعة
صافي إنتاج الكهرباء	٢٠,٧٩٠,٠ جيجاوات/ساعة
إنتاج المياه حسب محطات التحلية والآبار	٢٤٢,١٢٢,٦ ألف متر مكعب

المؤشرات الاجتماعية

الوحدة	٢٠١١م
جملة السكان	٢,٧٧٣ (**)
عمالي	١,٩٥٧ (**)
وافد	٨١٦ (**)
المستشفيات	٦٥
أسرة المستشفيات	٥٩٥٨
طبيب/ ألف فرد	٢,١٠ (**)
ممرضون وممرضات	١٤,٢٣٨
المدارس	١,٤٨٦
الطلاب	٦٣٥,٥٤٧
موظفو الحكومة المدنيون	١٨٤,٤٤٠
العمانيون المسجلون في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	١٧٤,٤٤١
القوى العاملة الواقعة في القطاع الخاص	١,١١٤,٥٩٠
أطوال الطرق المعبدة	٢٩,٦٨٥ (*)
إجمالي منتفعي الإنترنت	٨٩,٠٦٣
عدد الفنادق ووسائل الإيواء	٢٢٦ (***)

المصدر : المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

(*) محدثي

(**) وفقاً لتعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠١٠م.

(***) بيانات عام ٢٠١٠م.

الإشراف العام
مجيد بن محمد الرواس
مبارك بن خميس العريمي

الإعداد
خلفان بن حمد الزبيدي
محمد بن أحمد الشيزاوي

المقابلة والتنفيذ
مسلم بن مسعود كثوب
حمود بن حمد الرحبي
ناصر بن خميس الكمياني

المحرر الفني
محمد بن علي الوهيبي

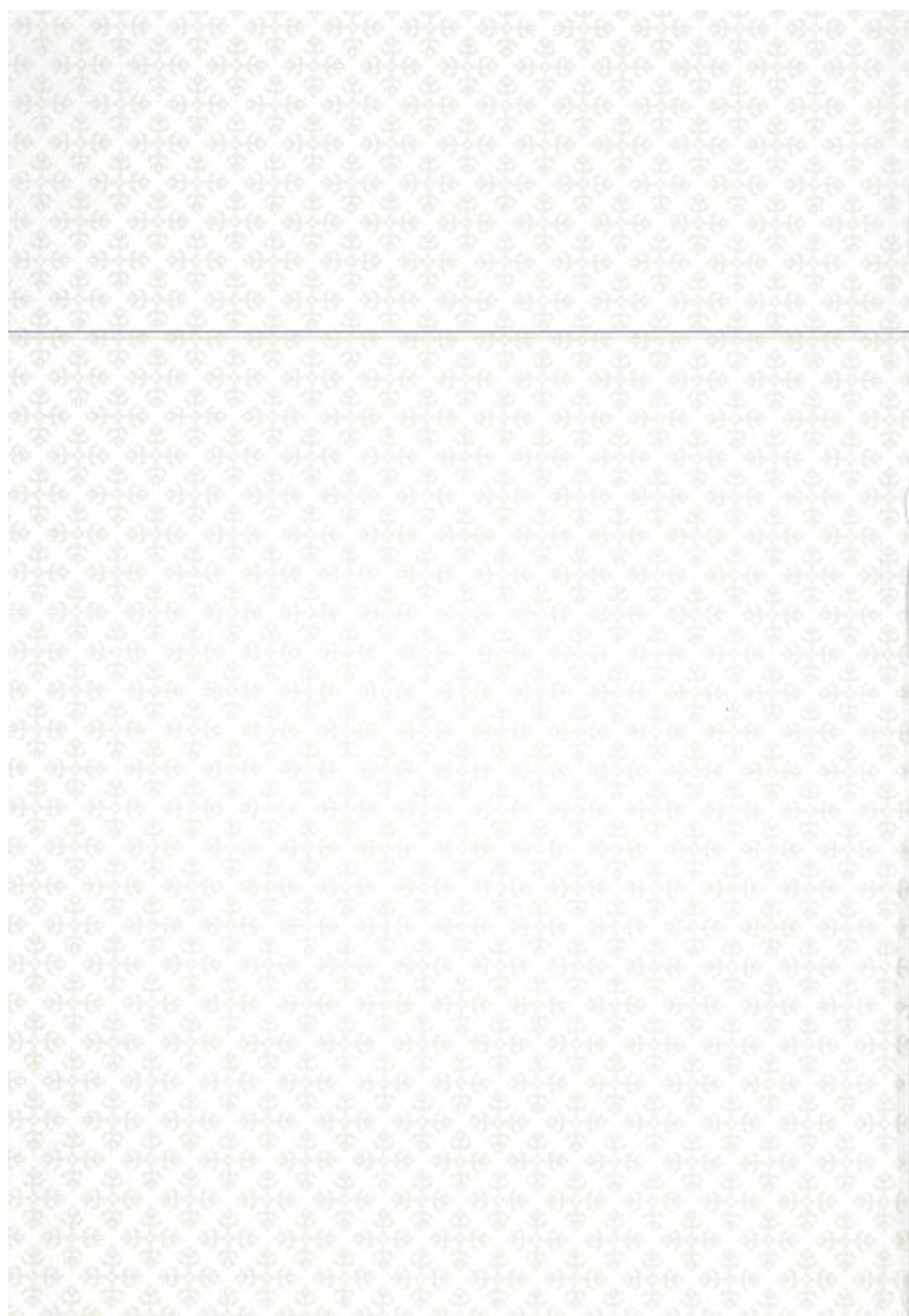
المراجعة اللغوية
سالم بن سعيد الشهومي

من تصوير
صور حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم بمسرة
سالم الهاشمي

وزارة المساهمة
وزارة القوى العاملة
وزارة التنمية الاجتماعية
وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه
وكالة الأنباء العُمانية
مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان
جريدة الوطن
جامعة السلطان قابوس
عُمان للإبحار
الشركة العمانية للاتصالات
شركة عُمان للحوض الجاف
دار الأوبرا العمانية
مكتب حفظ البيئة

سلطان الحميني
بركات السليماني
جيرزي ويرزبيكي
فريق ضنوه عُمان
مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية
الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال
شرطة عُمان السلطانية
وزارة التربية والتعليم
وزارة الإعلام
وزارة الدفاع
الحرس السلطاني العُماني
وزارة البيئة والشؤون المناخية
وزارة الاسكان

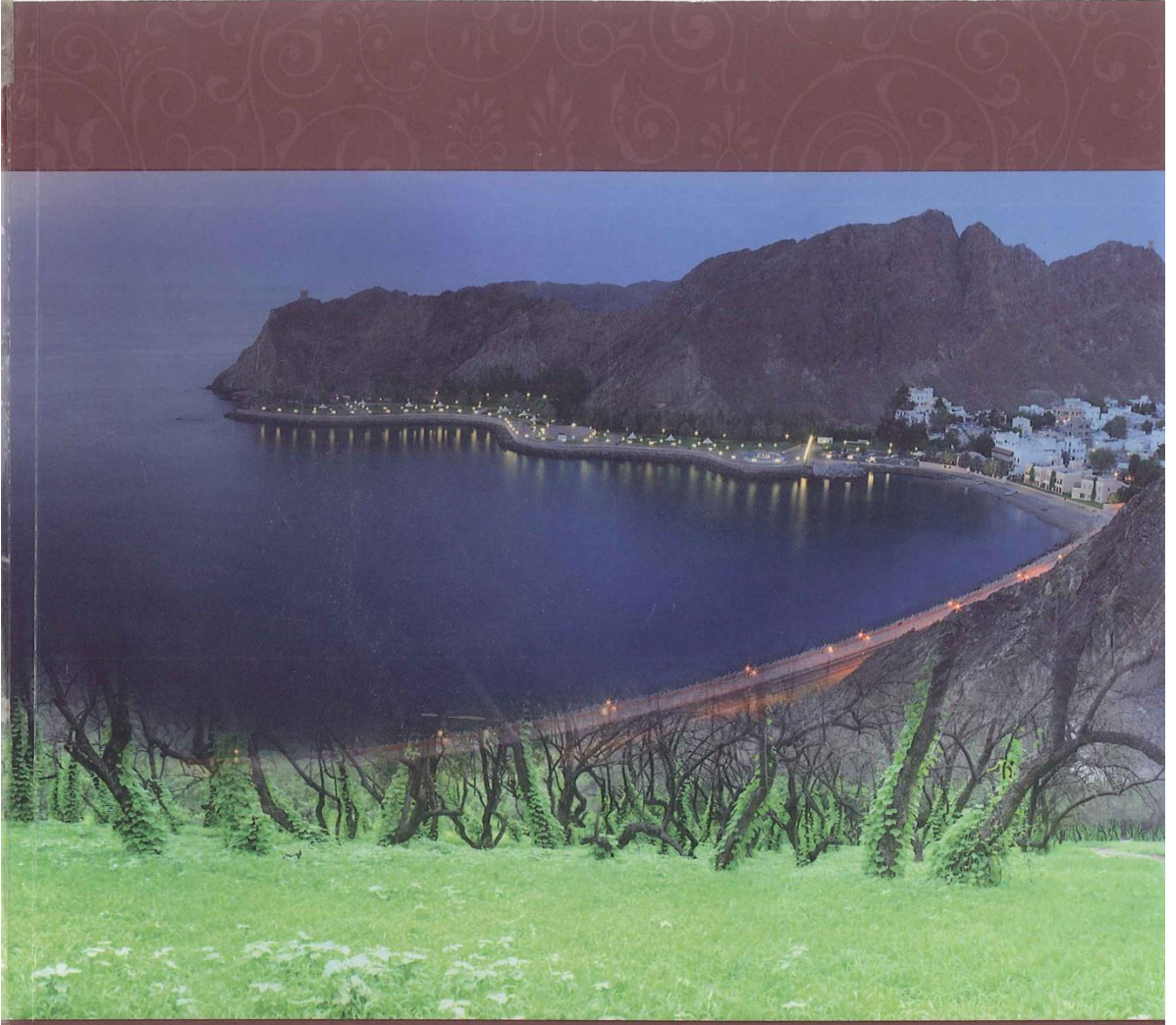
ابراهيم القاسمي
أحمد بن محمد الطوقي
أحمد الفارسي
أحمد الفارسي
بدر القاسمي
محمد المحجوب
محمد العريمي
ماجد العامري
عمر الزدجالي
خميس المحاربي
ميف الكندي
سالم الشكيلي
ياسر الضنكي



جميع الحقوق محفوظة لوزارة الإعلام. ولا يجوز طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تصويره
أو نسخه بأي وسيلة كانت آلية أو إلكترونية أو خلافاً لذلك دون الحصول على إذن خطي مسبق.

رقم الايداع : ٢٠١٢ / ٢١٢

طبع بمطابع مؤسسة  للتحفظ والتوثيق والنشر والإعلان



وزارة الإعلام
سلطنة عمان

www.omanet.om